

مُحسِن محمّد

الشيطان

تاريخ مصر بالوثائق السرية
البريطانية والأمريكية

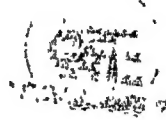


دار المعارف

الشيطان

تاريخ مصر بالوثائق السرية
البريطانية والأمريكية

محسن محمد



مكتبة العامة لكتبة الأنسكندية
National Library of Alexandria

الشیطان

تاریخ مصر بالوثائق السرية
البریطانية والأمریکية

الهيئة العامة لمكتبة الأنسكندية	
٥٦٢٠٥٩	رقم التسجيل
٣٣٧٩٢	رقم الكتاب



دار المعارف

رجل كرهه المصريون

بدأ حياته فى القاهرة بأكذوبة ..

قال إنه الرجل الذى اعتقل الزعيم الروحى للهند « المهاتما غاندى » .
وقيل إنه بهذا العمل أقدم على ما لم يجرؤ مسئول بريطانى على القيام به فى الهند .
فقد اعتقلت السلطات البريطانية كل زعماء الهند المسلمين والهندوس فى أواخر عام ١٩٢١
بتهمة التحريض ضد الاحتلال البريطانى .. وبقى « المهاتما غاندى » وحده طليقاً خارج الأسوار
لا يجرؤ نائب الملك ، ولا أى حاكم ، على اعتقاله وسجنه .. خوفاً من اشتعال الثورة .
وتردد جميع المسئولين البريطانيين أكثر من ٣ شهور فيما يفعلون إزاء « غاندى » .. ولكن
« السير جورج لويد » حاكم بومباى ، وحده ، وعلى مسئوليته الشخصية ، أمر باعتقال
« غاندى » فى العاشرة والنصف من مساء ١٠ مارس عام ١٩٢٢ .
وكانت هذه هى الأكذوبة ، فإن اعتقال غاندى تم بأمر من نائب الملك فى الهند .. وليس
بأمر من حاكم بومباى !

ولم يتحقق أحد فى مصر من هذه الرواية التى سبقت وصول « السير جورج لويد » المندوب
السامى .. إلى القاهرة .. فقد روى الرجل للمراسلين قصة حياته ومنها هذه الأكذوبة حتى
يعرف المصريون أن الرجل يستطيع أن يعتقل أى مسئول .
وفى الحقيقة ، فإن « اللورد جورج لويد » خلال الـ ٤٥ شهراً التى عاشها فى مصر ، مندوباً
سامياً لبلاده ، لم يضع مسئولاً واحداً فى السجن ، ولكنه اعتقل الشعب المصرى كله . فقد
فرض عليه سياسة من صنعه وحده ...

* * *

وصفه السكرتير الأول بدار المندوب السامى « موريس بيترسون » فقال فى مذكراته التى
نشرها بعنوان « على جانبي الستار » إن « جورج لويد » رجل غريب .. أسود . قصير الحجم
عنده إلهام النساء وشكوكهن .

قلق دواماً .. طاقته العصبية هائلة . يحس بأنه ملهم .
يشك في كل شيء .. ويبحث عن العامل الخفي ، أو الحافز المستتر وراء عمل كل إنسان .
لا يستريح لحظة .. يتكلم ولا يستمع لأحد ..
واثق من نفسه ، يرى أنه لا يخطئ أبداً .. وينطق بنبوءات يؤمن بأنها ستتحقق .
يعتقد أنه وحده الحكيم في كل شيء .. ولجميع القضايا .. ويؤمن بأنه وصي على الناس
والبلاد .. وعنده إحساس بالأبوة على الجميع » ! .

* * *

... قبل أن يجيء « جورج لويد » إلى القاهرة كان حاكماً لمقاطعة بومباي في الهند خلال
٥ سنوات كاملة .
أحاط نفسه هناك بالأهبة .. له ٣ قصور ينتقل بينها . وسلطاته واسعة وغروره أكبر من كل
صلاحياته !

أنشأ في بومباي خزاناً لم يجد اسماً يطلقه عليه سوى اسمه « خزان لويد » !
وأقام مشروعاً لتجفيف بعض أراضي خليج بومباي وتحويلها إلى منطقة زراعية . ولكن
المشروع فشل فشلاً ذريعاً . وكان دفاعه أن الخطأ يرجع إلى الفنيين وأنهم وحدهم المسئولون ..
لأنه - أي لويد - لا يخطئ !

* * *

وهو .. جندي وسياسي
أبوه مدير بنك « اللويدز » وهو بنك يحمل اسم أسرته الغنية .
تعلم في جامعة كامبردج وتجول كثيراً في الشرق الأوسط والأدنى .
بدأ حياته في وزارة الخارجية البريطانية عندما عين ملحقاً بسفارة بريطانيا في
القسطنطينية .. وعبر الصحراء السورية من دمشق إلى بغداد . وأرسل في بعثة لمعرفة مستقبل
التجارة البريطانية في المنطقة .
اشتغل فترة قصيرة بالصحافة عندما اختير لمهمة محددة كمراسل خاص لصحيفة « التايمز »
البريطانية ليغطي نبأ افتتاح سكة حديد الحجاز بين دمشق والمدينة .
وهو من غلاة المحافظين .. أنتخب نائباً عن حزب المحافظين في أغسطس عام ١٩١٤ .

... وخلال عضويته لمجلس العموم اشترك في وضع كتاب اسمه «فرصة عظيمة» عن السياسة الإمبريالية لبريطانيا.

وفي كل سطر من سطور الكتاب يبدو - واضحاً - إيمانه بالإمبراطورية البريطانية إلى أقصى حد.

وهذا الإيمان بالإمبراطورية يميز شخصيته .. وسياسته أيضاً.

حدث بعد قيام الحرب العالمية الأولى أن استقال اثنان من وزراء حزب الأحرار من الحكومة البريطانية .. ولكن «لويد» أيد اشتراك بلاده في الحرب مع بلجيكا وفرنسا ، وطالب المحافظين ، بتأييد حزب الأحرار . وطاف ببيوت الوزراء المحافظين خارج لندن يدعوهم لحضور الاجتماع الخاص بإعلان الحرب .

جُند في الجيش البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى فنقل إلى مصر وانضم إلى قيادة المخابرات البريطانية بالشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الأولى .. وأتاح له ذلك الانتقال بين القاهرة ومنطقة القنال وسيناء وفلسطين .. وبغداد والحجاز .

وفي الحجاز ساعد على إقناع « الشريف حسين » أمير مكة بالانضمام إلى بريطانيا وإعلان الثورة ضد تركيا .

وكوفئ « لويد جورج » على جهوده .. بوسام .

وعين عام ١٨ - وكان في التاسعة والثلاثين - حاكماً لبومباي - وبعد انتهاء مدته عام ١٩٢٣ عاد إلى بلاده .. ودخل انتخابات مجلس العموم البريطاني ففاز للمرة الثانية ، ولكنه ظل ينتظر منصباً يتيح له خدمة الإمبراطورية ١١

جاءت الفرصة باستقالة الماريشال « اللنبي » من منصب المندوب السامي البريطاني في مصر فاختر « السير جورج لويد » مندوباً سامياً .. فاستقال من مجلس العموم بعد صدور قرار التعيين .

احتفل في لندن بتكريمه .. بهذه المناسبة .. وأقيم الحفل في « المعهد الاستعماري » .
خطب « السير جورج لويد » فتكلم عن قناة السويس وأهميتها كشریان حيوى للإمبراطورية وأعلن أنها امتداد لمضيق دوفر .

وركر خطابه كله على مصالح إنجلترا .. والأهمية التجارية لمصر .. بالنسبة لبريطانيا .
وأشاد - في هذا الخطاب - برجل واحد ، ليس مصرياً أو بريطانياً ، بل هو « الماريشال

قلقي دواماً .. طاقته العصبية هائلة . يحس بأنه ملهم .
يشك في كل شيء .. ويبحث عن العامل الخفي ، أو الحافز المستتر وراء عمل كل إنسان .
لا يستريح لحظة .. يتكلم ولا يستمع لأحد ..
واثق من نفسه ، يرى أنه لا يخطئ أبداً .. وينطق بنبوءات يؤمن بأنها ستتحقق ..
يعتقد أنه وحده الحكم في كل شيء .. ولجميع القضايا .. ويؤمن بأنه وصي على الناس
والبلاد .. وعنده إحساس بالأبوة على الجميع » ١ .

* * *

... قبل أن يجيء « جورج لويد » إلى القاهرة كان حاكماً لمقاطعة بومباي في الهند خلال
٥ سنوات كاملة .
أحاط نفسه هناك بالآبهة .. له ٣ قصور ينتقل بينها . وسلطاته واسعة وغروره أكبر من كل
صلاحياته !

أنشأ في بومباي خزاناً لم يجد اسماً يطلقه عليه سوى اسمه « خزان لويد » !
وأقسام مشروعاً لتجفيف بعض أراضي خليج بومباي وتحويلها إلى منطقة زراعية . ولكن
المشروع فشل فشلاً ذريعاً . وكان دفاعه أن الخطأ يرجع إلى الفنيين وأنهم وحدهم المسؤولون ..
لأنه - أي لويد - لا يخطئ !

* * *

وهو .. جندي وسياسي
أبوه مدير بنك « اللويدز » وهو بنك يحمل اسم أسرته الغنية .
تعلم في جامعة كامبردج وتجول كثيراً في الشرق الأوسط والأدنى .
بدأ حياته في وزارة الخارجية البريطانية عندما عين ملحقاً بسفارة بريطانيا في
القسطنطينية .. وعبر الصحراء السورية من دمشق إلى بغداد . وأرسل في بعثة لمعرفة مستقبل
التجارة البريطانية في المنطقة .
اشتغل فترة قصيرة بالصحافة عندما اختير لمهمة محددة كمراسل خاص لصحيفة « التايمز »
البريطانية ليغطي نبأ افتتاح سكة حديد الحجاز بين دمشق والمدينة .
وهو من غلاة المحافظين .. أنتخب نائباً عن حزب المحافظين في أغسطس عام ١٩١٤ .

... وخلال عضويته لمجلس العموم اشترك في وضع كتاب اسمه « فرصة عظيمة » عن السياسة الإمبريالية لبريطانيا .

وفي كل سطر من سطور الكتاب يبدو - واضحاً - إيمانه بالإمبراطورية البريطانية إلى أقصى حد .

وهذا الإيمان بالإمبراطورية يميز شخصيته .. وسياسته أيضاً .

حدث بعد قيام الحرب العالمية الأولى أن استقال اثنان من وزراء حزب الأحرار من الحكومة البريطانية .. ولكن « لويد » أيد اشتراك بلاده في الحرب مع بلجيكا وفرنسا ، وطالب المحافظين ، بتأييد حزب الأحرار . وطاف ببيوت الوزراء المحافظين خارج لندن يدعوهم لحضور الاجتماع الخاص بإعلان الحرب .

جُند في الجيش البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى فنقل إلى مصر وانضم إلى قيادة المخابرات البريطانية بالشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الأولى .. وأتاح له ذلك الانتقال بين القاهرة ومنطقة القناة وسيناء وفلسطين .. وبغداد والحجاز .

وفي الحجاز ساعد على إقناع « الشريف حسين » أمير مكة بالانضمام إلى بريطانيا وإعلان الثورة ضد تركيا .

وكوفي « لويد جورج » على جهوده .. بوسام .

وعين عام ١٨ - وكان في التاسعة والثلاثين - حاكماً لبومباي - وبعد انتهاء مدته عام ١٩٢٣ عاد إلى بلاده .. ودخل انتخابات مجلس العموم البريطاني ففاز للمرة الثانية ، ولكنه ظل ينتظر منصباً يتيح له خدمة الإمبراطورية ١١

جاءت الفرصة باستقالة الماريشال « اللنبي » من منصب المندوب السامي البريطاني في مصر فاختر « السير جورج لويد » مندوباً سامياً .. فاستقال من مجلس العموم بعد صدور قرار التعيين .

احتفل في لندن بتكريمه .. بهذه المناسبة .. وأقيم الحفل في « المعهد الاستعماري » . خطب « السير جورج لويد » فتكلم عن قناة السويس وأهميتها كشریان حيوى للإمبراطورية وأعلن أنها امتداد لمضيق دوفر .

وركر خطابه كله على مصالح إنجلترا .. والأهمية التجارية لمصر .. بالنسبة لبريطانيا . وأشاد - في هذا الخطاب - برجل واحد ، ليس مصرياً أو بريطانياً ، بل هو « الماريشال

ليوتى « المقيم الفرنسى فى مراكش - المغرب - لأنه استعارى حقيق سياسة فرنسا وأهدافها فى مراكش .

ودهش المصريون عندما نقل إليهم الخطاب لأن « اللورد » كان استعمارياً يهتم بمصالح بلاده ويؤكد نواياه .. علناً .

ومع ذلك فإن بعض المصريين المقيمين فى بريطانيا احتشدوا - يوم ١٢ أكتوبر عام ١٩٢٥ - لوداعه فى محطة سكة حديد فيكتوريا فى العاصمة وهو فى طريقه ، إلى مصر . وملأت باقات الزهور نصف عربة السكة الحديد التى استقلها . وقدمت قرينة القائم بالأعمال المصرى ، لقرينة « جورج لويد » باقة ورد . لفت بالعلم المصرى .

وعندما وصلت باختره إلى ميناء بورسعيد - يوم ٢١ أكتوبر - صعد « السيركين بويد » مدير الإدارة الأوربية فى وزارة الداخلية المصرية إلى ظهر السفينة ليقدم له تقريراً عن حالة الأمن العام فى مصر .

وهو ما تكرر بعد ٩ سنوات عندما وصل « السير مايلز لامبسون » المندوب السامى البريطانى إلى مصر .. فكان أول من صعد إلى باختره ليجتمع به فى ميناء السويس ... « كين بويد » أيضاً .

.. فالأمن فى مصر أول ما يهتم المندوب السامى البريطانى منذ قامت ثورة ١٩١٩

* * *

قبل وصوله إلى القاهرة . نشرت الصحف المصرية أسماء الشوارع التى سيمر بها موكب « اللورد » لتستقبله الجماهير ! ووقف رجال البوليس على امتداد الشوارع فى أثناء مروره لحراسته .

واستقل قطاراً خاصاً من بورسعيد إلى القاهرة .. وفرشت له محطة السكة الحديد بالبسط الحمراء .. وعزفت الفرق الموسيقية ألحانها فى ميدان المحطة ..

ووقف المسئولون صففاً ، حسب المناصب والرتب ، يحيون ويرحبون بقدمه ، على رأسهم مندوب عن الملك ورئيس الوزراء بالنيابة والوزراء .. واستعرض المندوب السامى حرس شرف من الجنود البريطانيين ..

أصر « جورج لويد » على أن يكون رجال السلك الدبلوماسى جميعاً فى استقباله عند رصيف القطار فى محطة سكة حديد القاهرة .. وبعثت دار المندوب السامى منشوراً دورياً

بذلك إلى كل البعثات الأجنبية .

قرر الدبلوماسيون عدم الحضور وعقدوا عدة اجتماعات في المفوضيات المختلفة لهذا الغرض ولكن الوزراء المفوضين الفرنسي والإيطالي ، بالذات ، رفضوا الحضور .
.. الوزير الإيطالي يريد أن يساعده المندوب السامي ضد مصر لتسلم واحة جغبوب لإيطاليا .

والوزير الفرنسي .. لأنه يريد مساعدة بريطانيا لفرنسا في سوريا ومراكش .
وتبعها بعض الدبلوماسيين الآخرين .
وتخلف « مورتون هاول » الوزير الأمريكي المفوض لأنه أحس بالإهانة إذ يستقبل اللورد في المحطة وكأنه حاكم لمصر .. وليس دبلوماسياً كغيره .
وعومل الدبلوماسيون في المحطة .. باحتقار بالغ فقرروا الاحتجاج لدى وزير خارجية مصر ..

وعقدوا اجتماعاً لهذا الغرض في مقر الوزير الفرنسي المفوض الذي قاد حركة الاحتجاج .
وحرصت قرينة « مورتون هاول » - بعد ذلك - على أن تطلب من سائقها في حفلات قصر عابدين أن يوقف سيارتها أمام السيارة « الرولز رويس » التي يستقلها المندوب السامي لتعطل موكبه قليلاً !

* * *

بعد وصول « اللورد » إلى مصر مباشرة جاءت الأنباء بأن السير « جورج لويد » المندوب السامي مُنح - وعمره ٤٦ عاماً - لقب اللورد .
وكان الهدف تعزيز مكانته قبل أن يجتمع بالملك أوبأى مستول مصرى .

* * *

استقل « اللورد » قطاراً خاصاً من القاهرة إلى الإسكندرية ليقابل الملك « أحمد فؤاد » لأول مرة .

ولم يحمل « اللورد » معه من لندن أوراق اعتماد .. ولم يجرؤ ملك مصر على طلبها منه .
وبهذه « العملية » حدد « اللورد » موقفه من « الملك » .. فهو - أى اللورد - ليس دبلوماسياً عادياً .. وينبغي على ملك ، وشعب ، مصر معاملته على هذا الأساس .
قالت صحيفة « كوكب الشرق » تنتقد هذا كله :

« هل اللورد مندوب سام أم بطل متصمر؟
إننا لم نودع «كرومر» - الذى قالوا إنه مصلح - بهذا الأسلوب .. بل كان يجب أن
نستقبل «لويد» بوجوه عابسة » .
وقالت صحيفة الأخبار « إن المندوب السامى يعتبر نفسه حاكماً شرعياً للدولة وأنه يمر فى
الشوارع يركب أشبه بالموكب الملكى .
ويقال إن هذا السلوك يشير إلى أن مصر أصبحت جزءاً من الإمبراطورية البريطانية مع
وجود دار المندوب السامى كمركز للإدارة ، ومصدر للسلطة فى مصر » .

* * *

فى كتاب «مصر فى مرحلة انتقال» قال مراسل صحيفة « التايمز البريطانية » الكولونيل
الجود :
: «

« إن المندوب السامى « اللورد جورج لويد » لم ينتفع بالفرصة التى أتت له .
... وجد المصريون فى المندوب السامى السابق « الماريشال اللبى » رجلاً عسكرياً يطيح
بالبرلمان المصرى ، ويرغم « سعداً » على الاستقالة فى أعقاب اغتيال السردار ، ويتزع السودان
من مصر .

وتنمى المصريون أن يحيى « اللورد لويد » بسياسة مسالمة . ومن هنا كانت آمالهم فيه كبيرة
ولكنه - اللورد - خيب كل الآمال ، ولم ينتهز الفرصة فيستفيد من مشاعر مصر نحوه
أو توقعاتها لأعماله .

وبالإضافة إلى هذا كله كانت الظروف مختلفة عند وصول اللورد إلى مصر ..
كان كبار الموظفين البريطانيين الذين عاشوا زمناً طويلاً فى مصر .. قد رحلوا عنها .
وتباعدت زيارات المصريين لدار المندوب السامى بعد اغتيال السردار .
وأوقفت الحرب العالمية الأولى الاختلاط الاجتماعى بين المصريين والإنجليز ..
... وحتى الموظفين البريطانيين الذين سرحوا من الجيش البريطانى وعادوا إلى خدمة
الحكومة المصرية وجدوا - فى لويد - مندوباً سامياً يصعب الاقتراب منه بعكس المعتمد
البريطانى القديم ، أو القنصل البريطانى القديم ... » .

* * *

فى شبابه فاز الطالب « جورج لويد » فى سباق تجديف الزوارق التقليدى بين جامعتى

أكسفورد وكمبرج ، وكان الفوز بتوقيت قياسي ، وقيل إنه سيكرر في مصر ما فعله في هذا السباق .. أى أنه سينجح ولكن ليس مطلوباً منه أن يحقق الفوز في زمن محدد !

* * *

كان « أحمد زيور باشا » رئيساً لوزراء مصر عند وصول اللورد .
وكان البرلمان المصرى معطلا .. حل « الملك فؤاد » مجلس النواب مرتين : في ديسمبر ١٩٢٤ وفى باريس ١٩٢٥ لأن الأغلبية فيها لسعد زغلول زعيم حزب الوفد .
وكان الوفد والأحرار الدستوريون والحزب الوطنى فى المعارضة .
والوزراء جميعاً - عدا رئيسهم - من حزب الاتحاد الذى أنشأه « حسن نشأت باشا » رئيس الديوان الملكى بالنيابة .
وخلال ٦ أسابيع أقنع « اللورد » رئيس وزراء مصر ، وأرغمه ، على التنازل عن واحة جغبوب المصرية .. لإيطاليا .
وأرغم « الملك » على طرد « حسن نشأت باشا » من الديوان الملكى فعين وزيراً مفوضاً فى مدريد .

وهكذا يتضح من اللحظة الأولى أن « اللورد » هو الذى يحكم مصر ..
وبقى أن يحدد « اللورد » طريقته فى حكم مصر .

* * *

إنه يبدأ بالمظاهر ..
ينفق من ماله الخاص ٤٠٠٠ جنيه كل عام بالإضافة إلى مرتبه ليحتفظ بالأبهة التى كانت له فى الهند .

ويتحرك إلى كل مكان ، وأى مكان ، فى قطار خاص تدفع ، مصر ، نفقاته !
يدخل ويخرج من محطات السكك الحديد من الباب الملكى .
وفى أى حفل لا يجلس مع رجال السلك الدبلوماسى .. وقد احتج الدبلوماسيون على ذلك .. كما احتجاجاً لأنه طلب منهم أن يدخلوا محطات السكة الحديد من باب جانبي ، ولا تطأ أقدامهم السجاد الأحمر الذى يفرش خصيصاً له .
وفى أية مناسبة عامة تقف سيارته بجوار عربة صاحب الجلالة ملك مصر .
.. أما هو فيجلس على هواه .. أحياناً فى مكان متقدم قبل مندوب الملك .. وأحياناً قبل

رئيس الوزراء ووزير الخارجية ولكنه - دوماً - يتقدم كل الدبلوماسيين .
والصحف الإنجليزية التي تصدر في مصر تعطى اجتماعات ولقاءات « اللورد » أسبقية على
رئيس وزراء مصر .

* * *

.. أقيمت الصلاة في كنيسة « سان جوزيف » الكاثوليكية بمناسبة ذكرى ملكة إيطاليا
« مارجريتا » .

وحضر الحفل « سعيد ذوالفقار باشا » ممثلاً للملك « فؤاد » ومجلس الوزراء المصرى
بكامل أعضائه ، والسلك الدبلوماسى ، وكبار الشخصيات .
وجلس فى المقدمة القس الإيطالى وعن يمينه مندوب ملك مصر وعن يساره رئيس وزراء
مصر .. فجاء للمندوب السامى ، وحده ، بمقعد وضع أمام كل رجال السلك الدبلوماسى .
وبعد انتهاء الصلاة خرج نائب الملك ..
وبدلاً من أن يتبعه مباشرة رئيس الوزراء .. تبعه المندوب السامى وخلفه رئيس الوزراء .

* * *

... إنه يستهل عمله كل صباح قائلًا لموظفيه البريطانيين :

- ماذا قالت الصحف عنى هذا الصباح ؟

وكان يغضب إذا تجاهلته الصحف المصرية يوماً ، أو أهملت الحديث عنه .
ويرى أن واجب مراسلى الصحف البريطانية فى القاهرة مدح « اللورد » وتأييده على طول
الخط .

حدث أن انتقدت صحف « التايمز » و« الديلى تلجراف » و « المورنتج بوست »
البريطانية .. سياسة « اللورد » ففكر فى إبعاد مراسلى هذه الصحف من القاهرة .
وأبلغ وزارة الخارجية البريطانية أن بقاء الصحفيين غير مرغوب فيه ..
ولكن إجراء لم يتخذ خوفاً من ضجة لاداعى لها .
أما بالنسبة للصحافة المصرية فإن اللورد كان ضدها باستمرار .
كان يكتب إلى لندن « مراراً وتكراراً » - كما يقول - مستقداً موقف صحافة مصر .
قال :

هذه الصحف هى إحدى المحن التى تعانى منها مصر .. إنها تعطى - بلهجتها

وجوهرها - مثالا مؤسفاً لمساوئ وأخطار الصحافة سيئة التوجيه .
إنها مجرد ثروة مقاه لاستغلال شعارات لم تهضم .
وهي لا تقوم بمحاولة لتدريب الأمة على الفهم السياسى ، ولا توفر قيادة
جادة ، ولا توجيهها نزيهاً للفكر العام .
إن الذين يقودون الصحافة ، والذين يقودون الحياة العامة لا يظهرون أدنى
قابلية للسمو .

والوطنية والقومية قد تكون من الكلمات النبيلة نظرياً .. ولكنها تستغلان
أساساً لتغطية أفعال حمقاء وغايات دنيئة .
إن انعدام الضمير لدى المحرض السياسى والثرارين لا تعادله إلا سذاجة
المستمع والقارئ المصرى !

* * *

وكان يسأل موظفيه بطريقة تشبه تحقيقات النائب العام .. فيضطرون لتقديم أى جواب ..
لأن الامتناع عن الإجابة أو عدم معرفة الرد الصحيح يثير اللورد ..
قال له جرافتى سميث مساعد السكرتير الشرقى يوماً إن الكولونيل « الجود » مراسل التايمز
أصدر كتاباً جديداً عن مصر فسأله « اللورد » :
- وماذا يقول الكتاب عنى ؟ !

... وعندما بدأت مضاعفات المرض تظهر على « سعد زغلول » بعث إليه « عبد الحالى
ثروت » باشا رئيس الوزراء - بواسطة مراسل وكالة أنباء رويتر فى مصر يقول :
- لا ينبغي القلق بشأن « سعد زغلول » وسياسته . إن « سعداً » لم يعد يفكر فى المنسوب
السامى على الإطلاق .. بل أصبح يفكر فى خالقه وقرب لقائه .
وكان « ثروت » يعتقد أن « اللورد » سيفرح بهذه الرسالة ويطمئن من ناحية
« سعد زغلول » .

ولكن « اللورد » غضب غضباً شديداً وتلقى النبأ بابتسامة مأكرة لأنه لا يحب أن يفكر
إنسان فى غير فخامة « اللورد » !

* * *

لم يجرؤ أحد على تصحيح شئ خطأ ، أو اسم خطأ ، ينطق به « اللورد » .

ذهب إلى منطقة الأهرام للنزهة ..
وكانت الأرض في الجيزة .. زراعية .. فلم يكن العمران قد امتد إلى تلك المناطق .
نظر اللورد إلى المحصول .. في الحقول .. وقال :
- إن موسم البرسيم عال .. والمحصول وفير .
أجاب ياوره العسكري «فرانكلاند» :
- فعلا يا سيدى « اللورد » .
واعترض ، هامساً ، ضابط الشرطة البريطانى الذى يحرسه قائلاً للياور :
- هذا ليس برسيماً .
قال الياور .. بهمس أيضاً :
- إذا قال صاحب الفخامة إنه برسيم .. فهو كذلك أيها الطفل العجوز .
ومر الموكب بالطماطم والجسيع صامتون !

* * *

حدث أن أرسل « عبد الرحيم صبرى باشا » باقة زهور لقرينة « اللورد » .. « الليدى بلانش » . « وعبد الرحيم باشا » هو والد الملكة « نازلى » ومنتج للزهور ..
وجد « اللورد » أن بالزهور كثيراً من الأشواك .. فغضب ، ورفض أن يرسل بطاقة معايدة « للباشا » ضمن بطاقات التهئة المعتادة ، التى اعتاد المندوبون السامون أن يبعثوا بها إليه ، فى العيد .

وطلب « اللورد » بنوارين فى الأوبرا ليشهد مع أصدقائه أحد العروض ..
قال السكرتير :
- (بنوارين يا سيدى) ؟
أجاب اللورد :
- وماذا فى الأمر .. إنهم سيبيعون باقى البناوير بأسعار مضاعفة لأن الناس يحبون الصف الذى أجلس فيه !

* * *

توجه يوماً لمقابلة « الملك » فى قصر عابدين ..
ودخل ياوره العسكري دورة المياه وعجز عن فتح الباب فصرخ من النافذة يطلب نجدة ..

سمعه « محمد توفيق نسيم باشا » رئيس الديوان الملكي فوقف بنفسه يساعد ياور « اللورد » على الخروج من نافذة دورة المياه وهو - الياور - بالبدلة العسكرية الرسمية - والسيف إلى جانبه !

* * *

وهو يحيط نفسه بالفخخة .. عين يارواً عسكرياً له لأول مرة .
... ومنع المرور في الطرق الجانبية في أثناء موكبه .
ويرى أن تبقى الحواجز والقيود الرسمية بينه وبين كل الناس حتى لا يفقد نفوذه وسلطته .

* * *

لم يتناول اللورد « جورج لويد » خلال ٤٥ شهراً أمضاها في مصر ، طعام الغداء ، أو العشاء ، مع أحد المصريين ، سواء في مقر المندوب السامي أوفى بيت مصرى ..
ورفض قبول دعوة ، من أى مصرى ، إلا من « الملك فؤاد » .
وأبى أن يتناول الطعام مع أحد من الإنجليز العاملين في مصر إلا مع ضباط الجيش البريطانى في « الميز » .. داخل الثكنات باعتباره ضابطاً سابقاً في الجيش .
وكان من نتيجة هذا كله أن أصبح الصحفي الأيرلندى « جيرالد ديلينى » وسيطاً بين « اللورد » والزعماء المصريين .. فالزعماء يبعثون إلى « اللورد » برسائلهم عن طريق « ديلينى » .. ويحىء الرد عن طريق الوسيط الأيرلندى أيضاً فيخفف الصحفي من كلمات « اللورد » ..

« وديلينى » أمضى نحو قرن في مصر .. وكان - كأيرلندى - متعاطفاً مع آمال المصريين ..
أما شقيق « ديلينى » فكان مديراً للإذاعة المصرية !

* * *

اعتاد المعتمد البريطانى ، ثم المندوب السامى ، إقامة حفلات ، ومآدب ، للمصريين وأخرى للإنجليز والأجانب .

ولكن « اللورد لويد » استن تقليداً جديداً .
أقام حفلات « مختلطة » يحضرها المصريون والأجانب معاً .
ويستقبل المدعوين ياور اللورد يتحدث معهم ويرحب بهم .. أما « اللورد » فلا يحضر

للقاء المدعوين إلا قبل دقائق قليلة من موعد تقديم الطعام .. وقد غضب رؤساء وزارات مصر جميعاً من هذا الأسلوب .

أراد « اللورد لويد » أن يحضر احتفال كلية فيكتوريا الإنجليزية في مصر فطلب ، كالعادة ، قطاراً خاصاً فأجيب إلى طلبه واصطحب معه سكرتيره وكبار معاونيه وحرسه العسكرى .

وصف « مورتون هاول » القائم بالأعمال الأمريكى ما حدث في الإسكندرية عند وصول المندوب السامى في برقية بعث بها إلى وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن فقال :

استقبل « اللورد » عند وصوله جميع المسؤولين البريطانيين وأعيان المدينة أيضاً .

وكان القنصل البريطانى العام « هيثكوت سميث » - الذى أمضى في الإسكندرية ٢٤ عاماً - هو المسئول عن كافة ترتيبات الحفل .

.. وتقع كلية فيكتوريا على مسافة ٧ أميال من قلب مدينة الإسكندرية . ولم يكن « الكورنيش » قد أنشئ بعد .. والطريق إلى الكلية منعرج . ورأى القنصل أن يسبق المندوب السامى ومراقبيه في سيارة ، ثم تتبعه سيارة المندوب السامى ، حتى لا تضل الطريق من ناحية ، وحتى تصل إلى مكان الحفل في الوقت المناسب بالضبط .

وعندما وصل « اللورد لويد » إلى كلية فيكتوريا وجه اللوم إلى القنصل العام لأد أنه تقدمت موكب اللورد !

وفي يوم التالى التقى « جيست » القنصل الأمريكى في الإسكندرية « بزميله . هيثكوت » البريطانى .

قال « هيثكوت » :

- ما رأيك في مندوبنا السامى وبرنامج الأمس .

رد القنصل الأمريكى قائلاً :

- إن المندوب السامى يتحرك بسرعة لا تتناسب مع جسده الضخم ، وإن إلقاءه للخطاب في حفل فيكتوريا كان رديئاً برغم أن أفكاره أفضل نسبياً .

قال القنصل البريطاني :

— أشكرك ، إن جملة واحدة تعوضني عن باقي ملاحظاتك .
لقد ذكرت أنه توجد أفكار جيدة في خطاب اللورد .. وقد كتبت الخطاب
كله بنفسى .. أنا شخصياً ! » .

* * *

وكان « اللورد » ممثلاً كبيراً ، كما يقول « جرافتى سميث » ، أيضاً .
ذهب مع « جرافتى » إلى « البطريك الأنبا يونس » ليقنعه بتعيين رجل دين مثقف أسقفاً
في الخرطوم .. فإن اللورد يتدخل في كل شىء .
واتفق « جرافتى » مع « اللورد » على أنه ، في لحظة معينة ، ينفجر « لويد » غاضباً واثراً
في « البطريك » .. باعتبار أنها اللحظة المناسبة التي يستطيع أن ينتزع فيها موافقة « البطريك » .
وأعطى « جرافتى » الإشارة المتفق عليها ..
قفز « اللورد » من مقعده وضرب المكتب بقبضة يده .
وقفز « البطريك » من مقعده .. ثم أصدر القرار بتعيين « القمص حنا سلامة » أسقفاً
للخرطوم !

* * *

وكان يحرص على تكريم كل الملوك ورؤساء الدول الذين يزورون مصر أسوة بالملك ..
دعا ، يوماً « الملك أمان الله » ، ملك أفغانستان ، للعشاء .
وذهب الملك إلى مقر المندوب السامى ليجد أمامه « السفرجى » « جوردان » يرتدى نفس
ملابس « لويد » فصافحه باعتباره « اللورد » ..
واحمر وجه المندوب السامى . ولم يستطع أن يرد الإهانة التي وجهها إليه ، عن غير قصد
الملك ..

وكان هو « الملك » الوحيد في مصر الذى أهان « اللورد » .. دون قصد .
وعرفت مصر بالقصة فتناقلها الناس همساً وهم يضحكون .
ولم تجرؤ صحيفة في مصر على نشرها .
ولم تكتب إلا بعد وفاة « اللورد » .. رواها رجاله في مذكراتهم .

* * *

ولندع المظاهر لتتكلم عن السياسة التي يؤمن بها اللورد .
إنه لم يعجب بأحد من أسلافه المعتمدين أو المندوبين السامين في مصر إلا « بكرومر » الذي
كان قنصلاً لبريطانيا وكان يحكم مصر .. حكماً مطلقاً .
وظل « اللورد » ، في كل مناسبة ، يشيد برجلين أحدهما « كرومر » .
ولكن ظروف مصر التي وصل إليها كرومر عام ١٨٨٣ كانت مختلفة تماماً لا تسمح
بظهور « كرومر » جديد ، فإن البلاد مستقلة ولها ملك ودستور .
أما الرجل الثاني الذي أعجب له « اللورد » فهو « الماريشال ليوتي » المقيم الفرنسي في
مراكش .

.. استطاع « ليوتي » أن يقطع صلة المغرب بجزائرها .
ومنع استيراد الصحف العربية من أى مكان .
ولم يكن ينام سوى ٥ ساعات كل يوم والباقي للعمل .
وهو - ليوتي - يجب أن يجمع السلطة في يده ويحتفظ بالمغرب محمية لفرنسا وليست
مستعمرة .

وكان السبب في ذلك أن المستعمرة تخضع لرقابة وزارة المستعمرات الفرنسية . أما المحمية
فتخضع « للماريشال ليوتي » وحده الذي نشر الفساد وجعل « القادة » العسكريين المراكشيين
مدبرين ومحافظين وجامعي ضرائب وقضاة .. ولكن ذلك كله يتم تحت إشراف موظف
فرنسي .

وأنشأ « ليوتي » ٥ أنواع من المدارس في مراكش .. نوع لكل طبقة اجتماعية ..
ولم ينهض بتعليم المراكشيين فلم يكن بالمغرب حتى عام ١٩٥٢ ، بعد وفاة « ليوتي » سوى
٢٥ طبيباً منهم ١٤ يهودياً مراكشياً و ١٥٠٠ مراكشي فقط أتموا تعليمهم الثانوي .
وكان متوسط دخل الفرنسي المقيم في مراكش ١٠٤٠ دولاراً ، في حين أن الفرنسي المقيم
في فرنسا ذاتها دخله ٧١٥ . فقد جعل الماريشال - مراكش - كنزاً لفرنسا وللفرنسيين .
بل إن عدد الفرنسيين الموظفين في مراكش - حتى عام ١٩٥٣ - كان ٣ أضعاف
البريطانيين الذين يعملون في حكومة الهند ورغم أن سكان الهند ٤٠ ضعفاً لسكان مراكش ..
واعتقد « اللورد لويد » أنه يستطيع أن يحكم مصر كما حكم مقاطعة بومباي ، فالقاهرة
ضاحية بالنسبة لبومباي ، أو يحكم مصر كما فعل « ليوتي » في المغرب .

أنه يريد أن يطبق . في مصر . ما نفذ في الهند ..
ولكنه ينسى حقيقة هامة وهي أن وضع بريطانيا في الهند دستوري فهي تحكم الهند مباشرة
منذ عام ١٨٥٠ .. فالحكم البريطاني شرعي هناك ..
أما في مصر فإن الأمور مختلفة تماماً ..

إن بريطانيا احتلت مصر لأهميتها في طريق الاتصالات البريطانية ولغرض محدد . وفي
سنوات الاحتلال الأولى كان أي وزير مصري ملزماً بإطاعة أوامر المستشار البريطاني .. في
الوزارة .. ولكن هذا الوضع تغير بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير وإعلان استقلال مصر .

أصبح لا يوجد وضع دستوري لبريطانيا في مصر .
ومن هنا بحث « اللورد لويد » عن أساس لعمله في مصر فوجد أن تصريح ٢٨ فبراير عام
١٩٢٢ يعطي لبريطانيا ٤ تحفظات وهي :

- ضمان أمن خطوط المواصلات الإمبراطورية .
- الدفاع عن مصر ضد أي اعتداء خارجي .
- حماية بريطانيا للمصالح الأجنبية والأقليات .
- مسألة السودان .

وتمسك « اللورد » بهذه التحفظات وفسرها على هواه وكما يريد .
ولقد أجريت الانتخابات في مصر وتولى مصري رئاسة الوزارة في ظل هذا التصريح ومن
هنا رأى « اللورد لويد » أن يلتزم به .
وكان « اللورد » يلعن هذا التصريح سراً . ويرى أنه سبب المشاكل التي يواجهها في مصر
وتواجهها بريطانيا .

وكان يلعن « لجنة ملز » التي فكرت في منح مصر الحكم الذاتي .
وتخلص « اللورد » من مأزق التصريح بأن استعمل المرونة في تفسيره الشخصي للتحفظات
الأربعة .

وكان رأى « اللورد لويد » أن أقصى ما يجب أن يمنح لمصر هو الحكم الذاتي لا الاستقلال
وحتى الحكم الذاتي فإنه يتحقق ببطء .. وعلى درجات .
ومن رأيه أن الإنجليز أضاعوا فرصاً كثيرة في مصر ..

وكان حماسه لبطء تنفيذ خطوات الحكم الذاتي أكبر كثيراً من حماسه لمبدأ الحكم الذاتي نفسه .

إنه كان يفضل ضم مصر إلى بريطانيا في عام ١٩١٤ بدلاً من فرض الحماية عليها . وهو يرى أن تستمر بريطانيا في مفاوضات تركيا لسلخ مصر عنها .

* * *

ولقد صدر كتاب واحد عن حياة « اللورد » .. ألفه « كولين فوريس أدامز » . يقول المؤلف أن « لويد » كان يريد الاحتفاظ بالوضع القائم في مصر ويعارض عقد المعاهدة حتى تخف حدة عداوة المصريين لبريطانيا .. ويؤمنون بالاعتدال ، ويصبحون مستعدين للاعتراف بالمصالح الخاصة لبريطانيا ، ويتعاونون معها .. ومعه ، في ظل هذا الاعتراف .

ولتنفيذ هذه السياسة اتخذ « اللورد » طريقه مؤمناً بأن في مصر ٣ أحزاب ، أو ٣ أجنحة فقط : الإنجليز ، والملك ، وسعد زغلول .

والملك - كما يرى اللورد - يؤمن بقوته .

وسعد زغلول - في رأى اللورد أيضاً - يريد السلطة في يده .

والخارجية البريطانية ترى أن الوضع كله محاط بالأشواك وكل ما تسعى إليه تخفيض الخسائر ، ولذلك تغير سياستها كلها أصبح الوضع محرّجاً ومضطرباً وتتخلى عن المندوب السامي .

وفي ظل ذلك وجد « اللورد » أنه وحده الخبير .. فهو يمثل الحكومة في الموقع وعلى الطبيعة .

ولذلك حرص على إخفاء الحقائق الكاملة عن وزارة الخارجية في لندن . ويكتفى باطلاعها على ما يتفق مع وجهة نظره .

وفي الأزمات يكتب رسالة خاصة وشخصية ، إلى وزير الخارجية « أوستين تشمبرلين » . وأحياناً يكتب مباشرة إلى رئيس الوزراء « ستانلي بولدوين » .

ويرجع السبب إلى أنه يخشى أن تنشر هذه البرقيات يوماً في كتاب أبيض .

وقد ساء هذا التصرف كل العاملين بوزارة الخارجية البريطانية وبالذات السير « رونالد

لندساي » الوكيل الدائم للوزارة .. وبقي يتحين الفرصة لينقض على « اللورد » .

ورأى « جرافتى سميث » مساعد السكرتير الشرق أن الخارجية البريطانية يجب أن تعرف كل شىء ، فابتدع فكرة إرسال ملخص أسبوعى لكل ما تنشره الصحف المصرية فى ١٠ صفحات .

وكان يعرض على « اللورد » خطاباً صغيراً يرفق بمقتطفات الصحف .. فيكتفى « اللورد » بتوقيع الخطاب دون الاطلاع على أقوال الصحف نفسها .. وكلها - تقريباً - تعارض سياسته .

وكان « جرافتى سميث » يتجول كثيراً ويلتقى بأشخاص متباينين ليعرف كيف تفكر مصر . فى مذكراته التى نشرها تحت عنوان « مصر منذ كرومر » قال « اللورد لويد » إنه « قبل منصب المندوب السامى إيماناً بأن له رسالة وهو تأييد تصريح ٢٨ فبراير والمحافظة عليه وعلى التحفظات التى تضمنها هذا التصريح .

وقال إنه أرضى ضميره بصيانة استقلال مصر خارج إطار التحفظات » . ومن هذه الكلمات تتضح خطته .

إنه يرى أن التحفظات تقول له التدخل فى سياسة مصر وشؤونها . وأنها تبرر له أن يفعل بمصر ما يشاء .. وكانت غايته تحقيق مصالح الإمبراطورية البريطانية أولاً وقبل أى شىء آخر . ولم يكف يوماً واحداً عن الدفاع عن المصالح البريطانية وحدها ضد مصلحة مصر . أراد « اللورد لويد » أن يكون قنصلاً مثل « كرومر » تخضع له مصر . ورحبت به الجالية البريطانية لهذا الغرض .

وكانت سياسته تتلخص فى كلمة واحدة : الخزم .

لقد وجد أن لبلاده مصالح فى مصر .. وهى عازمة على صيانة هذه المصالح .. وفى ضوء تفكير « اللورد » فإنه ينفذ سياسته سواء فى ظل التصريح والدستور أو بدونهما . ويجد العذر دوماً فى أن التحفظات تبرر له ذلك . ولكن « جرافتى سميث » مساعد السكرتير الشرق روى فى مذكراته حقيقة « اللورد » .. قال :

إنه محافظ ، استعمارى ، يرفض نظرية تقرير المصير التى يدرسها طلبة المدارس فى الغرب . ينسى أنه لا أحد يستطيع أن يدعى أبوة مصر ..

وكانت سياسة بريطانيا فى تلك الفترة هى التعاون مع الزعماء المصريين ومع مصر .. ولكن

سياسة اللورد هي الإرغام والقهر .

« إنه لا يتعاطف مع إنسان » .

إذا أثبت رئيس مصرى للوزارة نجاحاً فإنه يرى أن الوقت قد حان لعزله .

وعندما يرى بعض زهور الصيف تدهر يقول لموظفيه :

— حان الوقت لأطلب سفينة حربية ..

... أى تهديد مصر بالسفن الحربية البريطانية .. فهو يؤمن بضرورة توجيه الإنذارات

وتحريك الأساطيل الإنجليزية لإرهاب المسئولين المصريين وتهديدهم » .

* * *

أراد أن يمتد نفوذه إلى الخرطوم ليشرف على أعمال الحاكم العام للسودان « السير جيوفرى أرشر » ،

والإشراف الذى يمارسه المندوب السامى — عادة — على حاكم السودان إشراف اسمى لأن برقيات الحاكم إلى لندن تمر عبر مقر المندوب السامى بالقاهرة . وهو يرفعها إلى لندن مشفوعة بتعليق إن كانت هناك مسائل خاصة بمصر .

ولكن « اللورد لويد » رأى أن يمتد نفوذه إلى السودان أيضاً .. وأن يجعل إشرافه على الحاكم حقيقةً ..

ونشأ خلاف بين الرجلين أدى إلى استقالة « السير جيوفرى أرشر » من منصبه .
وقصة هذا الخلاف رواها « مورتون هاو » القائم بالأعمال الأمريكى فى برقية إلى واشنطن .
قال :

لا يوجد تجانس بين الرجلين منذ زيارة « اللورد لويد » إلى السودان .
لم يستقبل « اللورد » عند وصوله إلى الخرطوم استقبالا رسمياً بل استقبل بصفة شخصية .

وعندما عرف « لويد » أن الحاكم يعارض إشراف « اللورد » على شئون السودان اعتذر « لويد » عن حضور حفل راقص كبير كان سيقمه السير « أرشر » مما أدى إلى إلغاء الحفل .

قال « اللورد » إن فترة الحداد الملكي في بريطانيا لم تنته بعد .. ولا يستطيع

الحضور !

وعندما تولى الحاكم العام الجديد « السير جون مافى » مهام منصبه أراد أن يشرف على أعماله فتقدم « مافى » بطلب إلى لندن لإبلاغ « اللورد لويد » أنه يتجاوز حقوقه .. فكتبت لندن إلى القاهرة ، بعد حين ، تقول : إن المندوب السامى فى القاهرة لا يشرف على أعمال الحاكم العام ، وإنه لا ينبغي أن يزور السودان بصفة رسمية .

* * *

وصف « مورتون هاول » القائم بالأعمال الأمريكى المندوب السامى فقال :

إن « لويد » أعطى لنفسه ميزات الحاكم الحقيقى لمصر .

وهو - اللورد - ديكتاتور ، فضولى ، يريد أن يعطى لكل شخص انطباعاً بأنه الديكتاتور والحاكم الحقيقى لمصر ، وأن الحكومة المصرية لها سلطة اسمية . أكد فى إحدى خطبه أن الحكومة البريطانية تشعر بالود تجاه الحكومات الدستورية فى مصر .. ومع ذلك فإن « اللورد » يريد أن يقرر ما هو دستورى وما ليس دستورياً .

وبمعنى آخر فإنه حين يريد القيام بعمل فيه مصلحته ، وفيه تدخل فى شئون مصر ، فإنه يقوم به .. وفى مسائل أخرى يحاول أن يعطى انطباعاً بأنه لا يتدخل ...

إنه يقرر ما يتمشى مع رغباته الخاصة .

* * *

فى أول تصريح « للورد جورج لويد » بعد تعيينه مندوباً سامياً فى مصر أعلن أنه يؤيد النظام البرلمانى الدستورى فى مصر .

وقد ظل « اللورد » فى منصبه ٤٥ شهراً وخلال هذه الفترة نجد أن البرلمان المصرى لم يجتمع سوى ٢٤ شهراً فقط بما فيها العطلة الصيفية البرلمانية .

وجاء « اللورد » إلى مصر ليوجد مجلس النواب منحللاً ..

وخلال العام الأخير من بقائه فى مصر كان البرلمان منحللاً أيضاً .

ولم تستقر فى الحكم أية وزارة فى عهده ..

وصل إلى مصر ليجد « أحمد زيور باشا » رئيسا للوزارة ..
وخلال الـ ٤٥ شهراً تغير رئيس الوزراء ٥ مرات .
بعد « زيور » جاء « عدلى يكن » ثم « عبد الخالق ثروت » ، « ومصطفى النحاس باشا » ،
وأخيراً « محمد محمود باشا » . وبذلك كان متوسط عمر الوزارة ٩ شهور فقط .
لم يحب المصريون « جورج لويد » أبداً كما يقول « جرافتى سميث » ..
ولم يحب « جورج لويد » المصريين .. أبداً !

اجتماع البرلمان

... كان الصراع قويا ، حادا ، بين أحزاب مصر.. عندما وصل إليها « اللورد جورج

لويد » في ٢١ أكتوبر عام ١٩٢٥ ..

... حزب الاتحاد الحاكم ، أو حزب الملك ، يرأسه « يحيى إبراهيم باشا » نائب رئيس

الوزراء ووزير المالية .. أما « أحمد زيور باشا » رئيس الوزراء فهو مستقل لا يعارض الملك

ولا يقف ضد الإنجليز ويستسلم لحزب الاتحاد .

وفي المعارضة نجد باقى الأحزاب :

حزب الوفد بزعامة « سعد زغلول »

وحزب الأحرار الدستوريين بزعامة « محمد محمود باشا » نائب رئيس الحزب ، ورئيس

الحزب بالنيابة ، بعد استقالة رئيسه « عبد العزيز فهمى باشا » .

والحزب الوطنى بزعامة « حافظ رمضان باشا » ،

وكل حزب فى مصر مختلف مع الآخر ، يتهمة بالخيانة .

وكان البرلمان معطلا .

حل « الملك فؤاد » مجلس النواب يوم ٢٤ ديسمبر عام ١٩٢٤ ، ثم دعا لانتخابات

جديدة ، واجتمع المجلس مرة أخرى ٩ ساعات يوم ٢٣ مارس ١٩٢٥ فكان البرلمان قد بقى

معطلا نحو ١٠ شهور .

* * *

ومضت بمصر الأيام ..

الملك يملك ويحكم من خلال وزارة خائنة .

والإنجليز يحكمون وإن كانوا لا يملكون .

والفساد يستشرى فى الداخل .

« وسعد زغلول » يكتب سلسلة مقالات عنوانها « ثورة الوزارة على الدستور » ويوقعها

بحرفين من اسمه «س.أ.» باعتبار أن اسمه الكامل «سعد إبراهيم زغلول» !
ولا تكتب البلاغ اسمه وإنما تقول إنها «لإمام في البحث والبيان يشار إليه بالبنان .
ويصرح «سعد» للصحف بأن الحالة غير طبيعية ، حرية مقيدة ، سواء كانت خاصة أم
عامة ، حقوق مهضومة ، سلطة الحاكمين لاحد لها ، ولاحق لمحكوم قبل حاكم .
وجاء ١٣ نوفمبر عام ١٩٢٥ .. عيد الجهاد .. ففي مثل ذلك اليوم من ست سنوات ، قصد
« سعد ، وعبد العزيز فهمي ، وعلى شعراوي » ، إلى دار المندوب السامي يطالبون بالاستقلال
أما اليوم فالأحزاب منقسمة والأمة منشقة على نفسها وجهودها موزعة .
ويستعرض «عباس العقاد» الذكريات الحلوة البعيدة ، والحاضر المرير المظلم فيكتب
صرخة ..

« أين نحن اليوم من ذلك اليوم القريب البعيد ؟ ماذا نبصر من بقايا ذلك التاريخ العاطر
المجيد ؟ أين الاستقلال ؟ وأين السودان ؟ أين البرلمان ؟ أين الوحدة الوطنية أين يقوم ،
أين ؟ »

وكانت مصر كلها تبحث عن طريق للخلاص .. عن وسيلة لجمع كلمة الأمة . حاول
بعض الأعضاء الدعوة إلى مؤتمر وطني تجتمع فيه أحزاب المعارضة .
ولكن فشلت الفكرة لأن الصحف لم تجمع على رأى إزاءها .
ودعا أحد أعضاء مجلس الشيوخ إلى اجتماع للمجلس ولكن الاقتراح ولد ميتاً لأن
الصحف لم تتفق على تأييده !

* * *

وفي وسط هذا الظلام كله حمل أحد الصحفيين شعلة النور .
في خضم اليأس دعا « أمين الرافعي » صاحب جريدة « الأخبار » إلى اجتماع البرلمان المنحل
من تلقاء نفسه وبدون أن يوجه « الملك » الدعوة للنواب . فقد نص الدستور في المادة ٩٦ على
أن يدعو « الملك » البرلمان سنوياً إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر
فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع البرلمان بحكم القانون في اليوم المذكور .
وكانت وجهة نظر « الرافعي » أن قرار حل النواب السابق يُعتبر باطلا مادام المجلس الجديد
لم يجتمع بعد .

كان اقتراحاً جديداً جريئاً لم يفكر فيه قبل « الرافعي » أحد من رجال القانون .. أو علماء

الدستور ، أعضوا من أعضاء المجلس المنحل الذى عاش ٩ ساعات .

قال « أمين الرافعى » :

« لا أستطيع أن أصف مقدار سرورى باهتدائى إلى هذه الفكرة التى اعتقدت أن تنفيذها يخرج البلاد من الأزمة التى كانت تتخبط فيها . وكدت أصيح : لقد وجدتها ، كما فعل أرشميدس » حينما اكتشف فجأة قانون الوزن النوعى » ١

* * *

ظل أمين الرافعى أسبوعاً كاملاً يدعو للفكرة ويبين دواعيها وأسبابها ومبرراتها .. وهذه عناوين مقالاته :

- الدستور يحتم اجتماع البرلمان فى يوم السبت الثالث من الشهر الحالى بطلان مرسوم حل مجلس النواب « المجلس المنحل موجود قانوناً ويجب اجتماعه .
- رئيس مجلس النواب والشيوخ مطالبان بدعوة أعضاء البرلمان للاجتماع فى يوم ٢١ نوفمبر تنفيذاً للمادة ٩٦ من الدستور .
- ليس الدستور قصاصة ورق .
- مرسوم حل مجلس النواب باطل لأن الوزارة امتنعت عن تنفيذ الأحكام الأساسية وخالفت نصوص الدستور .
- مسئولية الوزراء الجنائية إذا خالفوا الدستور بتأجيل الانتخابات على أثر حل مجلس النواب .
- إذا لم ندافع عن الدستور استمرت الوزارة فى ثورتها عليه .

قال « الرافعى » فى مقالاته :

- أفيقوا أيها المصريون فقد وفى موعد اجتماع البرلمان .
- مضى زمن الكلام وأتى زمن العمل فإذا كنا نريد أن ننقذ الدستور فلنعمل عملاً حازماً ولنقدم على تنفيذ أحكامه الصريحة ، هذا واجب النواب والشيوخ .
- يجب على البلاد أن تدافع عن دستورها بالطرق المشروعة القانونية التى نص عليها الدستور . وهى اجتماع البرلمان .
- إن أبسط القواعد الدستورية تقضى بأن يعقب حل المجلس انتخابات جديدة فى أسرع

وقت وأن يجتمع المجلس الجديد في أسرع وقت ، ولولا هذه الضمانة وضرورة تنفيذها لما خولت السلطة التنفيذية حق حل المجلس .

- إن الدستور المصرى نص في بعض أحكامه على وجوب اجتماع المجلس المنحل بطريقة شرعية عند الضرورة إذا لم تكن الانتخابات الجديدة قد تمت وقد ورد ذلك في المادة ٥٢ إثر « وفاة الملك » يجتمع المجلسان بحكم القانون » .

* * *

ولم تهتم باقي الصحف أو الزعماء بالفكرة الجديدة .. تجاهلوا كلية ، وأهملوها إهمالا تاماً ولكن استمرار الرافعى في الكتابة ومتابعته بحث الموضوع من جميع نواحيه ، كل يوم ، جعل الصحف تعنى بفكرة اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه ، رغم إرادة الملك والحكومة والمندوب السامى البريطانى .

وأحدثت الفكرة هزة عنيفة في دوائر الحكومة وحزب الاتحاد .

كتبت صحيفة « الاتحاد » تقول : إن المجلس المنحل لا وجود له وقد زالت عمن كانوا أعضاء فيه صفة النيابة ، وصار حكمهم حكم سائر الناس ، فليس لهم أن يجتمعوا كنواب ، أو يتخذوا لأنفسهم هذه الصفة إلا إذا جاز ذلك لأى فرد من أفراد الأمة غيرهم لأن هذه الصفة لا يبقى لهم منها شىء على الإطلاق بل يجرّدون منها بعد مرسوم الحل .

وقالت « الاتحاد » : إن المادة ٩٦ مقصود بها البرلمان الموجود لا المعدوم .

« إن الدستور لم يقل إن المرسوم باطل إذا لم يتضمن الموعد ، إن هذا في الدساتير الأجنبية . ولكن لنا دستور مكتوب محدود إذا كان لا يرتب شيئاً على تنفيذ هذه المواعيد فذلك نقص فيه يمكن تلافيه بعد أن يحىء البرلمان بأن ينقح الدستور .

* * *

تلقت الصحف المعارضة هذه الفكرة برغم ما بينها وبين الرافعى من خلافات . قالت « السياسة » :

- إن الحكومة التزمت الثورة على الدستور ، فيجب على الأمة أن تدافع عن الدستور .

- عدم دعوة البرلمان للاجتماع ، ثورة من الحكومة على الدستور ، وحث باليمين الدستورية التى أقسمها النواب والشيوخ من أعضائها .

وأيدت الصحف الوفدية بدورها هذا الاقتراح . وكتب الدكتور محمد « أبوطائلة » فى

«كوكب الشرق» يجدد عقد البرلمان .

ونشرت «كوكب الشرق» أمثلة عديدة للأصول الدستورية عند حل مجلس النواب فقالت :

« في فرنسا بعد عام ١٨٣٠ تولى الوزارة رجل استبدادى هو « دى بوليناك » فحل البرلمان مرتين لفوز المعارضة بالأغلبية ، ولكن الصحافة حملت على الوزارة في شدة مما اضطرها إلى الاستقالة . وقد اجتمع المجلس المنحل واتهم أعضاؤه وزارة « دى بوليناك » بانتهاك حرمة الدستور ، ومخالفة أحكامه الخاصة بمحل المجلس .

ورفع المجلس الدعوى على الوزارة أمام مجلس الشيوخ وفقاً لأحكام الدستور الفرنسى فأصدر هذا المجلس حكمه على رئيس الوزارة بجرمانه من جميع حقوقه المدنية . وبذلك انتصر الدستور ولم تنجح الوزارة في الثورة عليه .

وكتب « محمد شوقي الخطيب » في جريدة « الأهرام » يؤيد الاقتراح .

وانتقلت فكرة عقد البرلمان من تلقاء نفسه من الصحف إلى رجال السياسة .

أعلن « سعد » وهو صاحب الأغلبية في المجلس المنحل ، إن هذه الفكرة ليس فيها من عيب سوى ارتكازها على محض الحق ، لأن حل مجلس النواب لنفس السبب الذى انحل له الأول وقع باطلا ..

ولو كان الأمر للمحق وحده لما قبل البرلمان الانقضاء بناء على الأمر الباطل واستمر على الانعقاد وإطاعة الدستور .

ولكن نجاح الفكرة جعل « سعداً » يصرح : إننا مستعدون لأن يجتمع البرلمان من تلقاء نفسه يوم ٢١ نوفمبر وراغبون في ذلك كل الرغبة ، ولكننا محتاجون في استعمال هذا الحق ودوام التمتع به إلى قاض يحميه بعذله ، فإنه لا يكتفى للتمتع بالحق ، أن يكون ظاهراً ، وأن تكون الرغبة في استعماله شديدة . والقاضى في موضوعنا هو الأمة التى هى فوق السلطات جميعها .

* * *

اتخذ الحزب الوطنى خطوة عملية دعا نوابه في المجلس وأعضاء الشيوخ إلى دار البرلمان يوم ٢١ نوفمبر .

قال الحزب إن الأمة أظهرت أنها لا تستطيع أن تتحمل استمرار تعطيل الحياة البرلمانية وطالبت بمحقها في التشريع والإشراف على أعمال السلطة التنفيذية لتضع حداً لتصرفات

الحكومة وأقل واجب لأعضاء البرلمان أن ينقذوا أحكام الدستور الذى أقسموا يمين الطاعة له » .

وأصدر الوفد والأحرار الدستوريين قرارين بهذا المعنى .
وخافت الحكومة أن يجتمع البرلمان برغم إرادتها . فأصدر مجلس الوزراء قراراً بأنه سيمنع بالقوة كل اجتماع داخل البرلمان أوفى أى مكان آخر .
قال بلاغ مجلس الوزراء : إن الحكومة ترجو من النواب السابقين ، ومن أعضاء مجلس الشيوخ أن يمتنعوا عن محاولة عقد اجتماع غير مشروع .
وأعلنت وزارة الداخلية أنها اتخذت الاحتياطات لتنفيذ قرار مجلس الوزراء ، وأن الجيش كلف بالمحافظة على دار البرلمان ، وأن تعليقات الجيش تجيز للضباط أن يصدرُوا أوامرهـم بإطلاق الرصاص فى أحوال كثيرة .
وأصدر « حلمى عيسى باشا » وزير الداخلية أمراً بإطلاق الرصاص على الشيوخ والنواب إذا حاولوا الاجتماع !

وصفت « البلاغ » هذه القرارات بأنها إنذار وتهديد وإعلان حرب .
ورأت الوزارة أن التحدى لن يحدى نفعاً ، بل قد يؤدى إلى مذبحة وإلى قتل نواب مصر برصاص جيش مصر ، فقالت جريدة « الاتحاد » إن وزارة الداخلية تحذر الجمهور ولا تهدده ولا تذله .

وحاولت « الاتحاد » أن تصرف اهتمام الناس إلى موضوعات أخرى فكتبت عن اكفهرار جو السياسة العالمية وتساءلت هل باتت الحرب على الأبواب .
واقترحت بعض الصحف الأجنبية عرض الموضوع على محكمة الاستئناف العليا - ولم يكن هناك مجلس للدولة - لأخذ رأى المحكمة فيما إذا كان المجلس المنحل قائماً ، وهل يجوز اجتماعه أم لا ؟ أسوة بما يحدث فى الولايات المتحدة من الرجوع إلى المحكمة الدستورية العليا .
ولكن الحكومة قالت إنها استفتت لجنة المستشارين الملكيين فيما إذا كان مرسوم الحل باطلا أم لا . وقد أيدت اللجنة قرار الحل .

* * *

وخشيت الحكومة أن يجتمع البرلمان رغماً عنها فاتخذت احتياطات شديدة لمنع الاجتماع بمادعا صحيفة « الديلى ميل » البريطانية إلى القول بأن « الاحتياطات العسكرية والبوليسية التى

اتخذت بمناسبة يوم ٢١ نوفمبر قد بلغت حداً عظيماً يكاد يشعر الإنسان بأن الحكومة تتوقع حدوث انقلاب .

ونخشى « سعد » أن يحدث اشتباك بين الجيش والشعب فوجه نداءً إلى الأمة :
« قابلوا الاستفزاز الغبي بالوقار العاقل ، والتحرش السخيف بالسكون الحكيم ، لكي تكون الحكمة شاهدة لكم ، والحق شاهداً عليهم ، ولكيلا يتخذوا من هياجكم حجة يقوون بها ضعفهم ويبررون عسفهم ، واعلموا أن القوة التي يضعون في طريق نوابكم صفوفها ، ويقلدونها سيوفها . ستكون أكبر مظاهرة يتجلى فيها حقكم المهضوم ويظهر باطلهم الغشوم . وتسجل عليهم عار تعطيل الحياة النيابية ، وتخلد لكم فخار السعى في إعمالها . فلا تزعوا عنهم بالهياج ، لباس ذلك العار ، ولا تحرموا أنفسكم هذا الفخار . »

* * *

واستمرت الحكومة في اتخاذ كل الاحتياطات لمنع الاجتماع .
عينت قوة عسكرية خاصة للمحافظة على دار البرلمان . وعين أحد كبار ضباط الجيش البريطاني « سبنكس باشا » - قائداً لهذه القوة .
وفي اليوم السابق للاجتماع سلم معاون بوليس البرلمان مفاتيحه ومفاتيح جميع الغرف إلى قائد القوة العسكرية ووضعت هذه المفاتيح في حرز ختم بالشمع الأحمر .
ووزعت قوات الجيش المصرى في الشوارع ، وحول دار البرلمان ، وعزلت الدار عما سواها فكتبت إحدى صحف الوفد : لا نخزى أيها الدار - دار البرلمان - فكل عتاد إلى دمار والزمان أقوى من الطغيان ، وكم مثلك من دور قد أغلقها يذ واحدة ففتحتها أيد عديدة والله ولى الصابرين .

وكتبت جريدة « الاتحاد » ترجو النواب والشيوخ للمرة الأخيرة ، قالت :
« تمهلوا تريثوا فكروا ، فالأمر ليس بالمهزلة التي يقدم عليها الإنسان في غير تبصر وبدون تدبر للعواقب ، بل الأمر عمل خطير قد يكون لوقوعه من النتائج مالا يعلمه إلا الله .
مثل البرلمان مثل بيت صدر في شأنه أمر بالهدم فهدم ، أيمن الحجارته أن تتجمع من تلقاء نفسها ليقوم بها البيت المنهدم ؟ لا يقول بذلك إلا مجنون .
قولوا لأنفسكم جيداً إن البرلمان محلول ، وإنكم لستم بنواب ، وإنه لا يجوز لكم الاجتماع في حالة تعطيل مجلس الشيوخ إذا كنتم من الشيوخ .

إذا كان هناك دواء لخروج حكومة على الدستور ، فلا دواء مطلقاً لخروج البرلمان عليه إلا إذا قامت في البلاد ثورة وترعزعت أركان النظام العام فهل أنتم ناثرون ! .
ليس الأمر مهزلة ...

ليس الأمر مجرد مظاهرة تقومون بها وأنتم مستعدون للعودة منها بخفي حنين وبامتهان الناس أجمعين .

تريثوا . تفكروا . واختاروا إذا صمتم على الإصغاء إلى أقوال الجارين وراء السراب واللاعبين بالنار .

اختاروا أحد أمرين .. إما أن تأتوا مهزلة فتبوءوا بالعار ، وتجعلوا أمتكم أضحوكة ، وإما تأتوا أمراً جدياً فتهدر الدماء ويندلع اللهب فتتردى الحياة النيابية إلى الأبد .
ولكن هناك مسلكاً ثالثاً يمكنكم سلوكه ، بل هو الواجب سلوكه ، وهو أن-تنبذوا دعوة الداعين الى المهزلة ، أو الى الفتنة ، نبذاً تاماً ، فتبرهنوا للملأ على أنكم من الرزاة والروية والوقار ما يجعلكم جديرين بالمكان اللائق .

هذا هو الصراط المستقيم فليرى الناس إذا يوم السبت ٢١ نوفمبر الحالى ، إنه ما من نائب ، وما من شيخ ، قصد إلى دار النيابة ، ليأثى مهزلة أو يثير فتنة ، وليشهد الملأ أن الجنود واقفة هناك بلا موجب وبلا سبب ، وليفز بذلك الراغبون فى الصيد فى الماء العكر والواهمون إن السراب ماء . سودوا العقل هذه المرة على العواطف ، وعلى شهوة التفاخر فى السهرات والمجالس .

* * *

وجاء يوم ٢١ نوفمبر ١٩٢٥
كانت الحكومة على يقين من أن الفكرة قُبرت إلى الأبد وأن احتياطاتها كفيلة برد كل من تسول له نفسه طلب الدستور .

وصفت جريدة « الأهرام » ما اتخذته الحكومة من احتياطات فقالت ، إن الجيش عسكر من الليلة البارحة فى سراى الإسماعيلية . وعسكر الضباط فى ١٣ حجرة من حجرات سكرتارية البرلمان ، وقد صبحوا مبكرين وضربوا نطاقاً عسكرياً حول دار المجلس .
وقالت « الأهرام » إن ضباط الاستكشاف صعدوا إلى قمة البرلمان ووقفوا عليها يستطلعون بنظاراتهم وفود الجمع وحركات النواب خشية وصولهم .

وتلك النظارات هي التي تستعمل في الجيش لاستطلاع العدو واستكشاف تحركاته ..
ووقف ضباط وجنود الجيش في الجهات المطلة على دار البرلمان لمنع مرور أحد إليها .
وطافت دوريات من السيارات المملوءة بجنود بلوك الحفر بمعظم شوارع العاصمة وخاصة في
منطقة البرلمان .. وأشرف على قوات البوليس « راسل باشا » - البريطاني - قائد بوليس
العاصمة .

وصدرت الأوامر لسائقى سيارات التاكسى ألا يسيروا في الشوارع الموصلة لدار البرلمان
وأن يحملوا ركاباً على الإطلاق . وتسحب الرخص من كل سائق يخالف ذلك .

* * *

برغم هذا كله اجتمع البرلمان ...
لاحظ كثير من النواب والشيوخ استحالة الاجتماع في دار البرلمان ، فقرروا عقد الاجتماع
في فندق الكونتنتال .. وقضى عدد من الأعضاء ليلتهم في الفندق استعداداً للاجتماع .
وفي الساعة الثامنة من صباح السبت بدأ باقى النواب والشيوخ يفدون على فندق
« الكونتنتال » وما وافت الساعة العاشرة حتى تكامل عدد الأعضاء .
ورأت الحكومة - في اللحظة الأخيرة - أن النواب والشيوخ عازمون على الاجتماع وأن
النتيجة ستكون سفك دماء كثيرة إذا منع النواب من دخول الفندق فصدرت الأوامر إلى
رجال البوليس بالسماح للأعضاء بدخول « الكونتنتال » .

وكان السبب في تراجع الحكومة خوفها من أن يؤدى الصدام إلى تجدد ثورة عام ١٩١٩ .
والجدير بالذكر أن « زيور باشا » رئيس الوزراء كان يقيم بالفندق . وقد اتصل بلجنة
الضباط التي تتولى حراسة البرلمان فعرف أن أحداً لم يحاول اقتحام الدار .

وغادر « زيور » « الكونتنتال » فى طريقه بالنواب فحياهم دون أن يفتن إلى اجتماعهم
ثم ذهب إلى رئاسة مجلس الوزراء وهو يحسد نفسه على ذكائه وانتصاره على النواب والشيوخ .
... فى أثناء الطريق هتفت الجموع فى وجه « زيور » نريد الدستور ، احتراموا حقوق
الشعوب واستقبلوا » . ولكنه لم يكثر لهذه المظاهرات بعد أن حقق النصر كما تحيل ا .

* * *

اجتمع البرلمان على هيئة مؤتمر .. وجاء « سعد ، وعبد العزيز فهمى » ولكنها لم يتصافحا
وبلغ عدد الحاضرين ١٣٤ نائباً و٥٦ شيوخاً .

وتكلم « دسوق أباطة » فى الاجتماع وأعقبه « أحمد شوق الخطيب » الذى قال ..
أستحلفكم باسم مصر أن تتحدوا وتتعاونوا لإزالة ما فى النفوس لأن الوطن فوق الجميع .
وأصدر المؤتمر قراراً بالإجماع بالاحتجاج على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور وعلى منع
الأعضاء من الاجتماع فى دار البرلمان بقوة السلاح ، واعتبار دور الانعقاد موجود قانوناً
واستمرار اجتماعات المجلسين فى المواعيد والأمكنة التى يتفق عليها الأعضاء . كما قرر مجلس
النواب عدم الثقة بالوزارة ووجب عليها أن تستقيل .

وقرر البرلمان تشكيل لجنة من النواب « عبد العزيز فهمى ، وفتح الله بركات ،
وعبد الحميد سعيد لإبلاغ القرارات للملك .

وقرر مجلس النواب انتخاب « سعد » رئيساً للمجلس فخطب فى الأعضاء شاكراً ثقتهم به
ودعا للوحدة الوطنية وقال إنه لا يمثل حزباً بالدات ، بل يمثل كل نائب وشيخ يدافع عن
الدستور .

وقد أ برق « سعد » بصفته هذه بتلك القرارات إلى رئيس الديوان لإبلاغها للملك .
ولم يقع حادث واحد فى مصر كلها فى هذا اليوم إذ التزم الناس الهدوء والسكينة وهم
يشهدون الحدث الضخم . وقال « سعد » إن مرور هذا اليوم هادئاً بالرغم من تحرش السلطة
يدل على حكمة الأمة بأسرها .

وهتفت الجماهير فى الشوارع والمقاهى بحياة الدستور والحرية .

* * *

قالت « الصنداي إكسبريس » تحت عنوان « سعد باشا ، يتحدى جلاله ملك
مصر » : « كان ولاية الأمور يظنون أنه يستحيل على المعارضين أن يدخلوا فندقاً أجنبياً وينفذوا
تهديدهم بعقد الاجتماع . وبينما كان البوليس يتجول فى جميع أنحاء المنطقة المحظورة عقد
الاجتماع فى الكونتنتال الواقع فى حى آخر حيث لا توجد إلا القوات العادية من البوليس .
وأما جريدة « الاتحاد » فقد أطلقت على هذا الاجتماع التاريخى « مهزلة الكونتنتال »
وطالبت بوضع حد لأمثال هذا اللعب السخيف - كما سمته - وقالت .. إن الاجتماع باطل لأنه
عقد فى ظل علم أجنبى ، بل فى فندق عمومى ، فى خان به مطعم وبار ومنامه .
وتساءلت فى أى بار أو مطعم أو خان أو ملهى أجنبى سيكون الاجتماع الثانى ؟ !
وكأن العنصر الهام هو مكان الاجتماع .. لا الاجتماع ذاته .

أعلن « سعد » بطلان جميع الأعمال التشريعية التي قامت بها الوزارة الحاضرة لأنها سلطة تنفيذية فقط .

وأيدت جريدة « السياسة » هذا الاقتراح وقالت : ليس من حق الوزارة أن تباشر منذ اليوم أى عمل تشريعى ، بل الواجب عليها ، إن كانت تريد لقوانينها أن تحترم ، أن تخلى بين أعضاء البرلمان ودار البرلمان .

وقالت « التيمس » إن الموقف فى مصر أصبح شاذاً ، وإن الحالة تحتوى على احتمالات خطيرة ، وقد اعترف الجميع بأن هذا العمل هو أول تحد « للورد لويد » المعتمد البريطانى الجديد ، لأن الاجتماع تم بعد شهر واحد من حضوره .

* * *

استيقظ « اللورد لويد » على حقيقة هامة وهى أن الملك صاحب المصلحة فى استمرار الأمور على ما هى عليه لأنه - أى الملك - يمارس سلطات ديكتاتورية واسعة من خلال الوزارة .. والشعب المصرى يلوم الإنجليز لأنهم يؤيدون هذا العهد ...
والنتيجة الوحيدة أن المعارضة تربح شعبياً .. والملك والإنجليز فى الكفة الخاسرة .
وإذا ظل الملك يحكم فإن المعارضة تستطيع إثارة الشعب . وقد تنجدد ثورة عام ١٩١٩ .
« إن زيور » - فى رأى « اللورد » - لا يستطيع أن يقدم لبريطانيا المزيد .
ويقرر « اللورد » أن الظروف أصبحت صالحة لإجراء الانتخابات .

* * *

كان اجتماع البرلمان بداية لعهد جديد . فقد رأى « اللورد » شعب مصر يتحرك ضده بعد شهر واحد بالضبط من وصول المندوب السامى !

دعا « الأمير كمال حسين » - نجل السلطان « حسين كامل » - أمراء مصر إلى الاجتماع للمطالبة بعودة الدستور فلبى الدعوة ١٢ أميراً آخرين وكتبوا إلى الملك - بعد ٢٤ ساعة من اجتماع البرلمان - يقولون إن ٩٠٪ من شعب مصر الذى يبلغ عدد سكانه ١٤ مليوناً يعارضون الحكومة الحاضرة ولا بد من تغييرها وعودة الدستور .

وناب « الأمير يوسف كمال » عن الـ ١٣ أميراً فى لقاء الملك وقدم إليه مطالب الأمراء المعبرة عن رأى الشعب ..

واضطرب « اللورد لويد » إلى أن يعجل بتحقيق رغبات بريطانيا فقد رأى الرد لشعب يزحف في مواجهته .. وضد بلاده .

في ٦ ديسمبر ١٩٢٥ أرغم « اللورد لويد » « زيور باشا » على توقيع اتفاقية التنازل عن واحة جغبوب لإيطاليا .

وبعد ٤٨ ساعة أخرى طلب من الملك إقصاء « حسن نشأت باشا » رئيس الديوان الملكي بالنيابة من منصبه فاستجاب الملك وهو يبكي !

واضطرت أحزاب المعارضة إلى التنازل عن عدائها لبعضها فاجتمعت بعد ذلك في ٩ فبراير ١٩٢٦ على هيئة مؤتمر وطني رأسه « سعد زغلول » في منزل « محمد محمود » .. والتف الجميع حول الدستور حتى أن « إسماعيل صدق » وزير الداخلية ، الذي كان حرباً على الأصول الدستورية ، واستقال من الوزارة بعد طرد « عبد العزيز فهمي » ، صرح بعد اجتماع البرلمان « أن أسباباً خاصة هي التي حالت دون تشرفي بحضور اجتماع البرلمان ، وأن اغتباطي للروح الدستورية التي امتلأت بها جوانح الأعضاء لا يعدهل غير السرور بأن عودة الحياة النيابية للبلاد حاصلة حتماً في أقرب الأزمان ، مادام تضامن الأمة في هذا السبيل على ما نرى من الثبات والتصميم » .

وتشجع الناس بعد تشجيع النواب .. قاوم العمد الحكومة عندما حاولت تنفيذ قانون الانتخابات الجديد .. وأخذ المصريون يجهرون بعداوتهم للوزارة حتى أن طالبات كلية البنات هددن بالإضراب عندما أعلن « علي ماهر » وزير المعارف أنه سيزور الكلية . وأصدر الملك يوم ٢٢ فبراير مرسوماً بإجراء الانتخابات ولكنه لم يحدد موعداً لذلك . وأعلن سعد زغلول أنه لن يتولى الوزارة مرة أخرى ..

* * *

وبدأ الصراع بين المعارضة والحكومة حول القانون الذي ستجرى على أساسه الانتخابات . وكانت هناك ٤ قوانين :

الأول : قانون عام ٢٣ الذي أسفر عن أول برلمان مصري .

الثاني : قانون عام ٢٤ الذي أصدره برلمان « سعد زغلول » عام ١٩٢٤ .

الثالث : قانون عام ٢٥ أصدره « إسماعيل صدق » وتمت بمقتضاه انتخابات برلمان مارس الذي عاش ٩ ساعات .

الرابع : قانون « زيور » الصادر فى ديسمبر عام ١٩٢٥
والقانون الأول صدر قبل قيام البرلمان .
والقانون الثالث والرابع صدرا فى غيبة البرلمان ..
ولذلك لم يكن هناك مفر من إجراء الانتخابات على أساس القانون الذى أصدره « سعد
زغلول » لأن أحزاب المعارضة اتحدت على ذلك .
ومن ناحية أخرى فإن إجراء الانتخابات فى ظل أى قانون آخر سيؤدى إلى عصيان رجال
الإدارة والعمد والامتناع عن تنفيذ القانون .

* * *

أخذ « اللورد لويد » يفكر ..
إن الوزارة التى ستؤلف بعد الانتخابات لابد أن تقر - دستورياً - ماجرى خلال شهور
تعطيل البرلمان .
ويحس المندوب السامى أن « سعد » لن يوافق وأن الصراع بينهما قادم .. فإن نتيجة
الانتخابات معروفة .. وهى فوز الوفد ، وعودة « سعد زغلول » إلى الحكم .. مهما كان القانون
الذى ستجرى على أساسه .. الانتخابات !

دستور المندوب السامي

كان « سعد زغلول » في الرابعة والسبعين .. حياته فصول متتابعة من الكفاح تعكس صورة من تاريخ مصر نفسها ..

مر بكل ألوان النضال ، عرف كيف يتعلم لغة بعد الأربعين ، وينفي مرتين ، بعد سن الستين ، ثم دخل السجن ، وفصل من الوظيفة ، وجلس على كرسي القضاء . وهو أساساً فلاح ولد في الريف وتعلم في الأزهر ..

فالرجل صورة لطبقات مصر كلها .. حتى الأثرياء عرفهم عندما تزوج « صفية » ابنة « مصطفى فهمي باشا » رئيس الوزراء . يحسده الإنجليز لأنه فلاح ..

ولد في قرية إبيانة - غربية - عام ١٨٥٢ . أبوه عمدة أوفده إلى الأزهر حيث أمضى ٣ سنوات يدرس على يد « الإمام » الشيخ محمد عبده « الذي اختاره وعمره ٢٨ سنة ليرأس تحرير الطبعة العربية من الجريدة الرسمية « الوقائع المصرية » .

وعمل رئيساً للمكتب القضائي بمحافظة الجيزة .

وساعدته ظروف لا تتكرر أبداً ..

اتصل بأبرز شخصيتين في ذلك العصر .. « محمد عبده » من ناحية . والثائر العظيم « الشيخ جمال الدين الأفغاني » من ناحية أخرى .

و« الأفغاني » هو الذي وضع بذور الثورة بين شعوب ثلاث دول هي فارس وتركيا ومصر .

نادى « الأفغاني » بأن السبيل الوحيد لتحرير دول العالم الإسلامي في الشرق من النفوذ الأوربي هو إسقاط الملوك الثلاثة الذين كانوا أداة للأجانب وهم :

« نصر الدين » في فارس - إيران - . و« الخديوي إسماعيل » ، في مصر . و« السلطان عبد الحميد » ، في تركيا .

ولقد عاشت آراء وأفكار « الأفغاني » في تلاميذه .. بعد وفاته .

ويرى الإنجليز أن « زغلول » ظل متأثراً بآراء « الأفغانى » بدليل ما جرى منه ، وما جرى له بعد ذلك ، من خلال ظروف مصر وأحوالها .

اشترك فى الثورة العربية ففصل من عمله وسجن .

وشهد إنشاء المحاكم الأهلية عام ١٨٨٢ فاشتغل بالحمامة ولم يكن الالتحاق بها يحتاج إلى شهادات .

واختير قاضياً فى المحاكم الأهلية - ١٤ سنة - فدرس - وهو فى الأربعين - اللغة الفرنسية وحصل على شهادة فى القانون .

تزوج من « صفية ابنة مصطفى فهمى باشا » الرجل الذى استقر ١٣ عاماً فى منصب رئيس الوزراء فى مصر وهو رقم قياسى لم ينازعه فيه مصرى آخر .

ولأنه صهر رئيس الوزراء فقد جذب انتباه « اللورد كرومر » .. القنصل البريطانى الذى حكم مصر زمناً قياسياً أيضاً .. ٢٤ عاماً متصلة .

وبعد ذلك عرف « كرومر » أهمية « سعد زغلول » من خلال علمه ، وشخصيته ، وأفكاره ، ورأى فيه ملامح قيادية .

اختاره « كرومر » وزيراً للتعليم فى سنة دنشواى ١٩٠٦ .

واختير بعد ذلك وزيراً للعدل فدافع عن محاولة مد امتياز قناة السويس فى وزارة « بطرس غالى » ودعا الجمعية التشريعية للموافقة على مد الامتياز أربعين عاماً .

ولكن الجمعية رفضت ذلك .. لحسن الحظ .

ودخل بعد ذلك فى صراع مع الخديوى فاستقال - بعد ٦ سنوات فى الوزارة - ولم يقف بجانبه - ضد « الخديوى عباس الثانى » - « اللورد كتشنر » لأسباب كثيرة أهمها أن شخصية « سعد » فى ذلك الوقت بدأت تلوح .. إنه ضد الخديوى . وأيضاً ضد الإنجليز ..

لقد طرح ماضيه القديم كله .. أوتزع منه فترة التردد التى سادت حياته الماضية بمهادنة الإنجليز والخديوى .

وعندما صدر قانون إنشاء الجمعية التشريعية رشح نفسه عام ١٩١٣ فى دائرتين ففاز فيهما معاً .. واختار أن يكون نائباً عن دائرة السيدة زينب فى مدينة القاهرة .

وانتخب وكيلاً للجمعية التشريعية وكان « عدلى يكن » هو الوكيل المعين من قبل الحكومة .

ولم تعش الجمعية إلا دورة تشريعية واحدة كان سعد خلالها قاسياً عنيفاً ، في النقد ، على زملائه السابقين : الوزراء .

وجاءت الحرب ، ولم تجتمع الجمعية التشريعية بعد ذلك أبداً .
وإذا كان صهره - مصطفى فهمي - قد ساعده في أول حياته على سلوك الاتجاه المعتدل .
فإن « سعداً » نجح في أواخر حياة « مصطفى فهمي » في إقناعه بعدم تولي الوزارة بعد استقالة « محمد باشا سعيد » .

وخلال الحرب العالمية الأولى ظل « سعد » بعيداً يراقب الأحداث ويتفاعل معها في داخله .

وحاول « السير هنري مكماهون » تعيينه وزيراً للأوقاف في عام ١٩١٦ ولكن « كشنر » رفض .

ويدخل « سعد » التاريخ عندما دخل مع زميليه « عبد العزيز فهمي » ، ومحمد شعراوي « دار المعتمد البريطاني السير « ريجنالد وينجت » في ١٣ نوفمبر عام ١٩١٨ ليطالبوا بالسفر إلى لندن للمطالبة باستقلال مصر بعد أن انتهت الحرب .
وكانت هذه .. بداية .

رفضت بريطانيا الموافقة على سفرهم . وتحركت الروح الوطنية . وبدأ قيام الوفد فاعتقلته السلطات العسكرية البريطانية في ٩ مارس ١٩١٩ مع ثلاثة من زملائه ونفّتهم إلى مالطة .
ومنذ ذلك الحين أصبح « سعد زغلول » هو المُعبّر عن روح مصر ، ووطنيتها .. وهو زعيمها .

اختارت بريطانيا البطل العسكري « المارشال اللورد اللنبي » ، فاتح القدس الشهير ، مندوباً سامياً في مصر ليخمد روح الثورة ، فوجد أن الوسيلة الوحيدة لذلك ليست القوة بل السياسة فأفرج عن « سعد » بعد ٢٨ يوماً من اعتقاله . وسمح له بالسفر إلى باريس لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح .

وجاءت لجنة برئاسة « اللورد ملنر » وزير المستعمرات البريطاني إلى مصر تبحث ظروفها وأحوالها وتقرر مستقبلها في ظل حكم ذاتي فأبدى « سعد زغلول » تحفظات على توصيات اللجنة ..

ودعاه « عدلي يكن » رئيس الوزراء في مارس ١٩٢١ للانضمام إلى وفد رسمي

للمفاوضات في لندن . فرفض إلا أن يكون رئيساً للوفد وعاد إلى مصر في ٥ أبريل ١٩٢١ ليستقبل استقبال الزعماء .

ولم تنجح مفاوضات « عدلى » في لندن فقد بقى « سعد » في باريس يلهب الجماهير ضد المفاوضات .

استقال « عدلى » . وبقيت مصر بلا وزارة . يحرك مشاعر جماهيرها « سعد زغلول » من بيت الأمة .

فوجه إليه « اللبى » إنذاراً بالكف عن النشاط السياسى ومغادرة القاهرة والإقامة في الريف .

... رفض فاعتقله « اللبى » في ٢٩ ديسمبر ١٩٢١ . ونفاه إلى سبيل وهناك اشتد عليه المرض فنقل إلى جبل طارق .

وفي ٣١ مارس ١٩٢٣ أفرج عنه ليسافر للاستشفاء في فرنسا - دون العودة لمصر - فلما صدر الدستور سمح له بالعودة إلى مصر بعد غياب ١٥ شهراً .

وبرغم أنه لم يعترف بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى أعلن استقلال مصر ..

وبرغم انتقاده للدستور فإنه دخل المعركة الانتخابية ففاز « حزب الوفد » بـ ٢٠٤ من ٢١٥ مقعداً هى مجموع مقاعد مجلس النواب .

وكان الإنجليز « والملك فؤاد » يعتقدون أن الانتخابات ستسفر عن برلمان يتقارب فيه عدد مقاعد الأحزاب .

اضطر « الملك » إلى تكليفه برئاسة الوزارة فتولاها في ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ لمدة ١٠ شهور تقريباً تفاوض خلالها في لندن مع « رامزى ماكdonald » رئيس الوزراء . ولكنه رفض الموافقة على شروط « ماكdonald » .

ووقع اغتيال « السردار السيرلى ستاك » . فاستقال « سعد » وحل « الملك » مجلس النواب وجرت الانتخابات فاكتمح « سعد » للمرة الثانية حتى اضطر الملك إلى حل المجلس .

... خلال وزارة « أحمد زيور » وجد « سعد » .. ووجد حزب الأحرار الدستوريين أن

الملك والإنجليز يستفيدون من تعطيل الدستور وأنه لابد من الائتلاف ضد هاتين القوتين .

زار « عدلى يكن » بيت « سعد زغلول » لأول مرة بعد قطيعة ٥ سنوات ..

وبدأت مشاعر جديدة تنشأ بين رجلين اختلفا كثيراً .. واختصما طويلاً ..

وحان الأوان أن يختتما حياتهما متعاونين .. ومعتدلين أيضاً ..
في مذكراته سجل « سعد زغلول » - بعد استقالته بعد اغتيال السردار - أنه لن يتولى
الوزارة مرة أخرى .
وأكد « سعد » ذلك في تصريحات علنية أكثر من مرة .
والأسباب كثيرة :

تدهور صحة « سعد » فشل المفاوضات ، الاغتيالات ، ابتعاد الأنصار من الوصوليين
الذين انضموا إلى حزب الاتحاد « الملكي » أو ربما يكون السبب أن « سعداً » وجد الاستقلال
ناقصاً ، والملك والأحزاب والزعماء يتربصون بالدستور .. ويقبلون الحكم في ظل تعطيله .
ولكن « اللورد » يريد أن يعرف - على سبيل اليقين - هل سيتولى سعد الوزارة ، أم
سيعدل عن رأيه .

* * *

لا يستطيع « اللورد » أن يزور « سعداً » .. لأن اللورد « لا يشرف بزيارته أحدًا من زعماء
مصر إلا الملك » .. والزيارات التقليدية هي وحدها المتبادلة بينه وبين رئيس الوزراء ووزير
الخارجية .

ولا يستطيع « اللورد » أن يدعو « سعداً » لزيارته بطريقة مباشرة ، أو علنية ، لأن
« سعداً » ترك بطاقته « للورد » - في دار المندوب السامي - عقب وصول اللورد مباشرة
لاستلام مهام منصبه ، ولم يرد اللورد بطاقة سعد .. ورفض أن يرد البطاقة لكل الزعماء
والمستولين الذين زاروه .. حتى لا يتهم بأنه تعمد إهانة زعيم الوفد ..

إن « اللورد » بقى منذ ٢١ أكتوبر عام ١٩٢٥ يتجاهل « سعد زغلول » ولذلك رأى أن
يبعث إليه بوسيلة « جيرالد ديليني » الصحفي الأيرلندي مراسل وكالة أنباء « رويتر »
البريطانية .

قصد « ديليني » لزيارة « سعد زغلول » يوم ١٣ مارس .. وروى « سعد » في مذكراته
نص الحديث .. قال :

« زارني « ديليني » وقال لي إن « اللورد لويد » بلغه من بعض المصريين أنك
تريد العودة إلى الحكم وهو يريد أن يعرف الحقيقة ليتخذ عدته .
فقلت مع شيء من الانفعال :

- لقد علمت برأى فى هذا الموضوع وقلته لك كصديق .
وليس هناك ما يحملنى على أن أبلغ شيئاً للورد لويد « الذى لا يريد أن يعرفنى عن قرب .
سأحافظ على حريقى . وسأعمل ما تقتضيه مصلحة بلادى . فإن اقتضت
أن أكون فى الحكم وأرادت الأمة ذلك كان من واجبي قبوله . « والورد »
يفعل ما يشاء .

إنك تعرف الخطة التى سلكتها والنية التى كنت أنتويها .
ولكن هذه الخطة قوبلت بكل أنواع الإساءات .
ولا تزال الجرائد الإنجليزية تطعن فى . وتنسب الأكاذيب إلى وتهمنى .
ويقول « سعد » « لديلى » متحدياً :
- سأعمل لهذه الغاية مهما كانت النتيجة إذ لم يبق لى إلا قليل من العمر .
.. « وسعد » - بهذا الحديث - لم يعط « الورد » جواباً حاسماً .. أو تحديداً نهائياً
لموقفه .

* * *

حددت حكومة « زيور » يوم ٢٢ مايو عام ١٩٢٦ موعداً لإجراء الانتخابات .
وزير « ديلى » « سعداً » مرة أخرى .
قال « سعد » فى مذكراته يوم الجمعة ٧ مايو :
حضر « ديلى » مرتين وتكلم عن المندوب السامى وأنه لابد أن يلاقينى ..
وفى المرة الأخيرة سألتنى عما إذا كنت أذهب إليه إذا دعانى ؟
قلت :

- إنه إلى الآن لم يرد زيارتى ولا زلت منتظراً لذلك .
ويستمر سعد فى مذكراته قائلاً لديلى :
- لقد أقام - الورد - مأدبة لكثير من الضيوف مساء الأربعاء الأخير -
٥ مايو - إلا أعضاء الوزارة السعدية .

* * *

.. بعد « ديلى » جاء « على » .

قال « عدلى » : إنه كان ضمن المدعين عند « اللورد » ، وإنه اختلى به ، تحت شجرة ،
وسأله عن الأحوال ثم قال :

- البرلمان منعقد لا محالة .

وإنه - اللورد - سعى فى أن يكون الانتخاب وفق القانون الذى سنه البرلمان .. وإن
كانت البلاد غير مستعدة له .

وإن حكومة إنجلترا مستعدة لأن تؤيد أية حكومة مصرية تعمل على حسن الوفاق .
وإنه - اللورد يشك فى نتيجة الانتخابات . وإنه بلغه أن مجلس النواب سيكون مناوئاً للملك
ويتعمد المعاكسة .

فقال - عدلى - إنه لا علم له بشيء من ذلك .
كتب سعد فى مذكراته :

« تكلم عدلى فيما يكون منى إذا خطبت فى تشكيل الوزارة .

فقلت إنى أعتذر باعتلال صحتى وأحيل الأمر إليكم ..

.. أى يتولى « عدلى » رئاسة الوزارة .

فاذا منع مانع « عدلى » من قبولها .. أقع فى حيرة شديدة لا أدرى كيفية
التخلص منها .

وأخذ « سعد » « وعدلى » يبحثان أسماء الوزراء الذين ستشكل منهم وزارة
« عدلى » .

قال سعد :

قلت إننا تقريباً سنتفق على كل شيء .

.. وفاجأنى بكلامه - أى عدلى - إن قبوله مسئولية الحكم تضحية كبيرة

منه .

ولم يبد أية إشارة تدل على عاطفة شكر . وربما قصد أن يوهم أن له الفضل

فى القبول . وقد أكون مغالياً فى هذا الظن » .

وبرغم ما قاله « سعد » « لعدلى » ، إلا أن زعيم الوفد يبقى حائراً متردداً بين قبول الوزارة
ورفضها .

وشرحت المذكرات سر تردده :

لا أعجب من أمرى فى هذه الظروف . فإنى عندما أدقق النظر . أراى غير راعب فى الحكم ، نافرأ من المَلِك ، ومن القرب منه ، مبتعداً عن مسئولياته . ثم أراى فى الوقت ذاته أسلم بأن يكون الحكم فى يد غيرى ممن كانوا بالأمس خصومى ومن الذين أعرف عنهم - بالأقل - ضعف العزيمة والتعود على التسامح مع الإنجليز .

وبهذا التسليم أتحمّل مسئولية سياسة غيرى . فيكون لى أقسى الأمرين . وبعبارة أخرى يكون الغنم لغيرى والغرم على . إن كان التسليم يفضى إلى هذه النتيجة ، ألا يكون حدوثه خرقاً فى الرأى وحمقاً ؟ .

أليس من الأحكم والأحزم . ما دامت التبعة علينا فى كل حال . أن يكون الأمر بيدنا ويكونوا ، هم ، شركاء فيه ، ولوبنصيب أوفر مما يستحقون . وحينئذ تتوزع التبعات .

ولكن يمنع من هذا ضعف الصحة عن تحمل أعباء الحكم . وعدم وجود من يتحملها فى صفنا فالضرورة تقضى علينا بأن نتركها لمن يقدر على تحملها . ولكن يجب مع ذلك ، إن كانت الرئاسة فيهم فلنكن الأغلبية فيها . وهنا تعترضنا صعوبة أخرى من قلة وجود الأكفاء فينا الذين يمكنهم أن يمثلونا فى الحكم تمثيلاً نافعاً . إذن ما العمل ..

.. حيرة ليس إلا الله للإنقاذ منها .

* * *

ومن هذه السطور نلمس ما يعاينه « سعد زغلول » . .. يريد أن يلى الوزارة وفدى ، ولكنه لا يجد الشخصية الوفدية التى تصلح لرئاسة الوزارة ..

وهو يريد أن يستند الوزارة إلى « عدلى » ، ولكن « عدلى » . لا يعترف بالجميل ولا يقدر تنازل « سعد » .

وهو يوافق في نهاية المطاف على أن تكون رئاسة الوزارة «لعدلى» . ولكن تبقى أغلبية المناصب الوزارية للوفديين .

وكل هذه الحلول لا ترضى «سعداً» ، بل بقى فى حيرة كما عبرت عن ذلك كلماته . أما «اللورد لويد» فإنه بين «لعدلى» أن المندوب السامى هو الذى أصر على إجراء الانتخابات وفق القانون الذى فاز به الوفد فى أول انتخابات .. و«اللورد» يقصد من ذلك أنه بدأ الخطوة الأولى فى التقرب إلى «سعد» وأن إجراء الانتخابات بهذه الطريقة تمهد لعودة الدستور والبرلمان .

* * *

ظهرت المؤشرات الأولى لنتائج المعركة الانتخابية .. فى الدوائر التى خلت من المنافسة فاز بالتركية ٤٣ وفدياً و٩ من الأحرار الدستوريين وواحد فقط من حزب الاتحاد .. الملكى ! ويدرك المندوب السامى أن انتصار «سعد زغلول» والوفد .. قادم .. فيوعز إلى مراسلى الصحف البريطانية بالهجوم على «سعد» ..

قالت صحيفة «التايمز» :

«توجد دلائل على أن البرلمان الجديد سيكون شديد المعارضة للسراى . ويجب أن تؤخذ تأكيدات على «سعد زغلول» بأنه يقبل فصل السودان عن مصر .. ويوجد خوف أن ترفض الحكومة الوفدية تجديد عقود الموظفين البريطانيين وتعيين موظفين أجانب من بلدان أخرى فتفتح باب الدسائس الدولية وتعزل مصالح بريطانيا المادية» . وتنشر «مورننج بوست» :

«إن عداء «سعد زغلول باشا» وأنصاره للحماية البريطانية ولحكم الإنجليز أمر مشهور ومعروف . ومن الضروري التسلم بأنه فى الإمكان أن يعود فيتولى رئاسة الوزارة .. تكتب «الدبلى إكسبريس» :

«إن لزغلول باشا» أن يعتمد على مساعدة بريطانيا وتأييدها لأنها تتوق إلى إقامة الدليل على صداقتها للمصريين» .

وتعيد «الدبلى ميل» إلى الأذهان موقف الوفد من جغوب فقالت :
«من الأمور التى أنكرها أتباع سعد الاتفاق التى أعطيت جغوب بموجبه لايطاليا .

ولا يمكن العيث بـجلفائنا الايطاليين فى هذه المسألة لأن للحكومة البريطانية الحق بموجب التحفظات التى رافقت إلغاء الحماية ، أن تطلب من الحكومة المصرية إبرام اتفاق جـنوب » .

* * *

ولا يبقـى « الملك » ساكنًا إزاء هذا كله ..
إنه يجتمع « بعدلى » طويلا .. وينقل « عدلى » « لسعد » رغبات الملك وآرائه .
ويكتب « سعد » فى مذكراته يوم الأربعاء ١٩ مايو .. قبل ٧٢ ساعة من إجراء الانتخابات آراء « عدلى » :

« إن الاتفاق مع الملك لازم لمصلحة الأمة وأنه يجب السعى إليه .
وافقته كل الموافقة وأوضحـت أنى لم أفعل شيئاً ضد هذا .. وأحزننى أنه
يستغل الملك حادثة السردار ضدى وأن يصرف همته لإسقاطى ولكنه لم ينجح .
والشعب أظهرنى عليه مرتين .

إنى لا أعاكسه فى شىء ، ولا أـزاحمه على شىء .
له عرشه .. ولى عرش القلوب ، وأعرف أيهما أرفع .
ولقد حافظت على احترامه ، ووقفت عند حد الواجب له ، إنى احترامه
ولكن لا أعبد إلا الله .

و« الملك » لا يملك أن يعطينى ما يرضينى . فلا أرغب فى رتبة ولا نشان
ولا وظيفة » .

* * *

وإذا كان « سعد » فى حيرة فإن المندوب السامى كان فى حيرة أكبر .
التقى « والترسمارت » السكرتير الشرقى لدار المندوب السامى مع « محمد محمود باشا » نائب
رئيس حزب الأحرار الدستوريين وسأله :

- هل يريد « سعد » الوزارة ؟

أجاب « محمد محمود » بالنفى .

قال « سمارت » : هل يقبل فيها « عدلى ، أو ثروت » ؟

قال « محمد محمود » « عدلى » وهل يريد أن يدخل الوزارة أشخاص معينون ؟

قال « محمد محمود » : لا أدرى .

- وهل يريد « سعد » أن يتولى بنفسه الوزارة ؟
قال « محمد محمود » : بالطبع يريد لينفذ برنامجه .
- هل يمكن استدعاء أحد الزعماء لتأليف الوزارة ؟
قال « محمد محمود » : إنه لا يقبل مع وجوده زعيماً للأغلبية .
وينقل « محمد محمود » نص الحديث إلى « سعد » فيقرر « سعد » كما تقول مذكراته « في
نيتي ألا أتساهل في كرامتي مع الإنجليز . وغير متساهل في حقوق بلادى إلا ما تقضى به
الضرورة » .
وهذه العبارة تحدد موقف « سعد » ..
إنه لن يتساهل إلا فيما تقضى به الضرورة .. أى القوة !

* * *

رأى « اللورد لويد » إزاء ما سمعه من آراء متناقضة حول موقف « سعد » أن يحتاط
وأن لا يترك زعيم الوفد يحدد مستقبل السياسة المصرية .
.. بعث المندوب السامى إلى لندن بالبرقية رقم ٢١٦ فى ١٩ مايو قائلاً :
« ستسفر الانتخابات عن فوز « سعد » بالأغلبية الكبيرة ، أو « الاكتساح » ، وأن
« سعداً » سيفوز بأغلبية الثلثين على الأقل .
وسيشكل مجلس النواب الجديد تقريباً مثل مجلس النواب عام ١٩٢٤ الذى كانت الأغلبية
الجارفة فيه .. للوفد .
وسيقبل « سعد » رئاسة مجلس النواب ولكن ستبقى القوة الحقيقية فى يده .
وربما يقرر « سعد » فى اللحظة الأخيرة تولى رئاسة الوزارة ولذلك من الواجب أن نقرر فوراً
موقفنا فى هذه الظروف » .
وتقول البرقية بعد هذه المقدمة :

« إن الحجج التى تدعو إلى الإذعان لعودته إلى السلطة - رئاسة الوزراء -

هى :

(١) عقب الموافقة على الاتجاه الدستورى بالساح بإجراء انتخابات حرة .
سيكون من الأمور غير المنطقية أن نرفض الموافقة على زعيم الأغلبية كرئيس
للوزراء .

(ب) إن رفض الموافقة عليه قد تثير « سعداً » وتجعله يعرقل تشكيل أية حكومة برلمانية أخرى ويجعل ذلك أمراً مستحيلاً . وبهذا نتورط في حل البرلمان في منعطف غير مناسب لأن جميع الأحزاب متحدة في كراهيتها ضد الملك . وإذا سمحنا « لسعد » بتولى الحكم فإن الائتلاف قد لا يستمر . وإذا أصبح حل البرلمان ضرورياً فقد يتم في ظروف أحسن .

(ج) من الأفضل فرض المسؤولية الوزارية على « سعد » بدلا من أن نتركه يمارس السلطة الحقيقية التي توجه سياسة الوزارة . وهو وضع يفضل له لأنه سيكون غير مسئول .

(د) يتمتع سعد بإخلاص عاطفي وغير مفهوم من الجماهير . وهو طاعن في السن وعاجز بسبب الشيخوخة وقد لا يستمر نشاطه السياسي طويلا .

ومن الأفضل أن نختفي عن المسرح في جو يخلو من المرارة . ودون أن يبدو ضحية للاضطهاد البريطاني . واختفاؤه في مثل هذه الظروف ، يترك الموقف هادئا نسبياً ، مما يساعدنا على التعامل بصورة أكثر سهولة ، لتطوير الموقف السياسي بصورة مواتية لمصالحنا .

(هـ) تلقى سعد درساً قاسياً وقد يصبح الآن أكثر إذعائاً ... لفترة . كما أن زيادة عجزه بسبب الشيخوخة تسمح بأن يتطور لصالحنا . بالرغم من أني لا أرى ذلك محتملاً .

ومن ناحية أخرى فإن الحجج المناهضة للسماح « لسعد » بأن يصبح رئيساً للوزارة يمكن تلخيصها كالآتي :

لا يمكن لحكومة صاحب الجلالة ولدار المندوب السامي أن يُدعنا لذلك دون حدوث خسارة جسيمة لنفوذهما للأسباب التالية :

- (أ) اتهام حكومة « زغلول » في إنذار عام ١٩٢٤ .
- (ب) الاتهام الأكثر قوة في خطاب الملك في البرلمان في ديسمبر ١٩٢٤ .
- (ج) الإعلان الذي صدر عن دار المندوب السامي في ١٤ مايو ١٩٢٥

بأن حكومة صاحب الجلالة ليست لديها نية التفاوض مع « سعد » .
وما لا شك فيه أن المصريين نظروا لهذا الإعلان - بالرغم من طابعه المحدود
وطبقاً للجو الذى كان سائداً في مصر - على أنه لم يعد لدينا شيء آخر نفعله مع
« سعد » في المستقبل .

(د) التأكيدات المحددة والرسمية التي قدمها « اللورد اللنبي » في عام
١٩٢٥ للموظفين البريطانيين العاملين في الحكومة المصرية بأننا لن نسمح بأى
شكل لعودة « سعد » إلى السلطة .

وطبقاً للدستور فإن البرلمان يجتمع خلال عشرة أيام من الانتخابات .
وعلى أية حال فإن الحكومة الحالية قد تستقيل قبل افتتاح البرلمان . ويمكن
أن تستقيل بعد مدة قصيرة جداً من إعلان النتائج النهائية للانتخابات .
وقد عرض كثير من المسئولين المصريين أنفسهم للشبهات وتعاونوا ، بصورة
محمومة ، ضد « سعد » في انتخابات ١٩٢٥ .
وسينظر هؤلاء المسئولون إلى عودة سعد على أنه خيانة .

وسنهتم الثقة فينا بصورة خطيرة .
... ويصبح المصريون أكثر حذراً في التعاون معنا في المستقبل كما يشبط
المسئولون البريطانيون ولن يتم إقناعهم بالبقاء بعد عام ١٩٢٧ إلا بصعوبة .
وإذا أدى هذا في النهاية إلى خروج واسع النطاق للمسئولون البريطانيون في
الربيع القادم فإن موقفنا سيصبح مزعزجاً .

(هـ) يعتبر « سعد » في نظر المصريين بصورة عامة تجسيداً للروح المعادية
لبريطانيا وعودته إلى السلطة تعتبر ضربة مباشرة وخطيرة لبريطانيا العظمى .
(و) مسئولية « سعد » المعنوية عن الاغتيالات .

(ز) تأثير ذلك على المسئولين المقيمين البريطانيين . بل على المخلصين
المصريين بسبب إجراء يدل على الضعف من جانب حكومة صاحب الجلالة
ملك بريطانيا وعدم الثقة في مقر المندوب السامي .

(ح) وإني أعلق أهمية كبرى أيضاً على التأثير الذى سينشأ في المستعمرات
الأجنبية ووائق من أن قبولنا تولّى « زغلول » السلطة - مرة أخرى - سيكون

مفاجأة كاملة من زاوية الإنذار والإعلان الذى سبق أن أصدرناه بالنسبة لشخص وصفناه بأنه (غير قادر أو غير راغب فى حماية أرواح الأجانب) . فكرت بشدة فى الحجج المؤيدة والمناهضة . وأقدر تماماً قوة الحجج المؤيدة لقبول « سعد » كرئيس للوزراء .

ولكن المزايا الكاملة فى هذا المسار يفوقها مبدأ رفض التعامل معه كزعيم فعلى وأسمى للحكومة .

ومن الأمور الجوهرية أن نتذكر أن اسمه يُعتبر فى مصر رمزاً لسياسة العداء المرير لبريطانيا العظمى . وهذه السياسة أدت إلى مقتل عديد من الإنجليز ووصلت إلى قمتها فى إنذار نوفمبر ١٩٢٤ .. بعد اغتيال السردار « السيرى ستاك » .

كان الانتقاد الرئيسى للسياسة البريطانية فى مصر خلال السنوات القليلة الماضية التردد وعدم الثبات .

ويمكن لهذا الانتقاد أن يزداد حدة إذا عدت وخضعت لنظام الحكم الذى أدى للإنذار .. والآثار المفيدة للإنذار يمكن أن تتبدد سدى . وتبدأ كل الأمور فى العودة إلى أوضاعها السابقة .

ومن المحتم أن تتأثر أية آمال فى العودة إلى أوضاع ودية فى العلاقات مع مصر مادامت نظريات السعديين وسياستهم تسيطر على الموقف فى هذه البلاد . وسيؤدى أى مسار آخر إلى حدوث صعوبات أضخم فيما بعد .

لقد تشاورت مع كافة مستشارى المسئولين بالإضافة إلى عديد من زعماء الجالية البريطانية وكبار المسئولين فى الإدارة المصرية وهم يشاركونى - بالإجماع - وجهة نظرى حول هذا الموضوع .

وعلى هذا فإنى أوصى بأنه إذا وجدت نفسى فى مواجهة طلب محدد من جانب « سعد » بأن يتولى منصب رئيس الوزراء ، أن تخولنى حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا أن أؤيد « الملك » فى رفضه السماح « لسعد » بذلك .

وإذا صمم « سعد » على رئاسة الوزراء فإن الموقف سيكون بالتأكيد

صعباً ومثيراً للقلق .

ويجب ألا يكون غير قابل للتخطى وبصفة خاصة إذا واجهناه بالحزم في
مراحله الأولى .

وقد أبلغت بأنه من الأمور المشكوك فيها أن يتمكن الوفد من تنظيم
اضطرابات حقيقية عدا احتمال قيامه بذلك في مراكز غير مؤثرة مثل طنطا
ودمنهور .

ولا يوجد سخط عام في البلاد .
والوضع لا يشبه ما كان سائداً عام ١٩١٩ وإن كان يشبه الوضع السائد عام
١٩٢١ .

وستقف جميع الجاليات الأجنبية إلى جوارنا .
ويتوقع عديد من المصريين المتزين ، لسبب أو لآخر ، بأنى أزمع حل
البرلمان مرة أخرى فوراً . إذا فاز أنصار «سعد زغلول» بالأغلبية .
وهذا العمل سيكون صدمة .

وأشك أن يقوم إضراب لموظفي الحكومة ، أو أن يدوم الإضراب طويلاً
فلا توجد صناديق لتمويل الإضراب في هذه البلاد . والجميع يرغبون في أن
يصبحوا موظفين .

والجيش غير منضبط . وقد تحرر من تأثير السعديين خلال الـ ١٨ شهراً
الماضية .

ولا يوجد ما يدعو للتفكير في أنه سيثبت عدم الولاء في مثل هذا المنعطف .
هذه آرائى حول الخروج من هذا الجمود . وأؤكد لكم أنى سأبذل ما فى
وسعى لمنع الوصول إلى مثل هذا الموقف .

وتميل المعلومات التى لدىّ حالياً إلى وجود إمكانية متعاطفة بأن يفوض
«سعد» «لعدلى باشا» منصب رئاسة الوزراء بدلا من أن يتولاها بنفسه .

وهذا هو المسار الذى أفضله لأن اسم «عدلى» له وزنه فى البلاد .
ومن المرجح أن يعمل على تخفيف المظاهر المتطرفة والأحقاد ضد الملك .
وأقترح العمل لتحقيق هذا الهدف .

وحق أتلقى الرد منكم سألتجنب الالتزام بأى رفض حقيقى لتولى « سعد »
رئاسة الوزارة .

وإذا تمكنت من التوصل إلى تفاهم ودى مع « على » فأمل ألا يتولى أى
وفدى من الموصومين بالتواطؤ فى عمليات الاغتيال .. منصب الوزارة .
ومثل هذه الوزارة قد لا تكون وزارة دائمة . ولكنها قد تؤجل على الأقل
ضرورة اتخاذ إجراءات متشددة من جانبنا .

فى حالة فشل الجهود المبذولة فى هذه المحاولة سألجأ إليكم لاتخاذ
خط أكثر تحديداً كما جاء فى الفقرة ٨ المذكورة آنفا .
وسأكون سعيداً بأن أتلقى رداً على هذه البرقية قبل ٢٥ مايو .

* * *

وهكذا أراد المندوب السامى أن يحترم الدستور ، وأن تجرى الانتخابات ، ولكن يمنع
زعيم الحزب الفائر من تولى رئاسة الوزارة ..
إن المندوب السامى رأى أن يكون الدستور الذى يطبقه مختلفاً عن كل دساتير العالم !

التحدى

قال « عدلى يكن » للورد :

— طلب منى « سعد » تشكيل الوزارة برئاسة .

رد « اللورد » قائلا :

— سأكون متعاوناً مع الحكومة الجديدة بشرط أن تكون أنت رئيساً للوزارة وأن تُعطى وزارة الداخلية لوزير معتدل حسن المزاج . وألا تضم الوزارة أى شخص وثيق الصلة بقضية الاغتيالات .

* * *

وينقل « عدلى » لسعد الموضوعات التى أثارها معه « اللورد » وهى خطبة العرش والعلاقة بين « سعد ، والملك » .. وبين « سعد ، والإنجليز » .

ويتضح أن اللورد يريد أن يكون خطاب العرش معتدلاً .. ويخشى أن يلتقى « سعد بالملك » فتحدث مشادة غير محمودة العاقبة ..

وأخيراً فإن « اللورد » يفكر فى دعوة « سعد » إلى وليمة ..

ويبحث « سعد ، وعدلى » التشكيل الوزارى برئاسة « عدلى » ..

* * *

وتتقرب الساعة الحاسمة .. ساعة التصويت .

يزور « عدلى يكن » المندوب السامى فى اليوم السابق على الانتخابات ليؤكد « للورد » بصورة قاطعة أن « سعد » لن يرأس الوزارة كما أبلغه بنفسه . وأنه يرأس مجلس النواب إذا سمحت صحته بذلك .

وقال « عدلى » إن « سعداً » طلب منى تأليف الوزارة ممن أرغب فى ضمهم إليها .. وأنه لن يثير صعوبات فيما يتعلق بتشكيل الوزارة .

وروى « عدلى » نص الحديث وقال « لسعد » :

- ماذا تفعل لو اعتدرت أنا عن رئاسة الوزارة ؟

أجاب « سعد » :

- ربما أقبل « عبد الخالق ثروت باشا » رئيساً لها . وإن لم أضمن تأييدى الكامل لها أما بالنسبة لك - أى « لعدلى » - فسأؤيدك تماماً .

* * *

حدث هذا كله قبل الانتخابات . . وقبل أن يعلن شعب مصر رأيه . . ولكن النتيجة كانت ظاهرة للجميع . . وهى أن الشعب كله مع « سعد زغلول » .

ومن هنا استعد « الملك » . . والمندوب السامى .

وبقى « سعد » وحده . . يشاهد ويتأمل . . ويكتب .

« أخذ الذين ابتعدوا عنا يتقربون منا .

والذين أظهروا العداء لنا . . فى موالاتنا .

وكلٌ يجتهد فى كسب ودنا .

فاللهم أعف عن عبادك .

ولا تسلط علينا ضعفنا .

وطهر قلبنا من كل غل .

واملاً صدرنا عفواً .

ولانقدرنا على مجازاة أحد من الذين ظلمونا وكانوا معتدين »

ويكتب سعد يوم الانتخاب :

« أجد اليوم فى نفسى . . شيئاً من الاطمئنان » .

ولكن الأمور - فى حقيقتها - لم تكن تدعو إلى . اطمئنان !

* * *

كتب سعد فى مذكراته صباح ٢٢ مايو .

« هذا يوم الانتخاب فى عموم جهات القطر . . . ولا تظهر النتيجة قبل

مرور يومين أو ثلاثة لما يقتضيه الفرز . . »

وأجريت الانتخابات . . وبدأ فرز الأصوات .

فى اليوم التالى - وقبل معرفته النتيجة - ذهب « ديلينى » إلى « سعد زغلول » يبلغه شروط « اللورد » . . أورغباته .

قال « ديلينى » :

- تحادثت طويلا مع « جورج لويد » . ويحسن بك أن تصدر تصريحاً تنشره شركتى - أى رويترز - بأنك لا تقبل الوزارة وإنما تؤيد من يتولاها .

قال « سعد » : مافائدة هذا التصريح ؟

أجاب « ديلينى » : للرأى العام الإنجليزى .

قال « سعد » :

- وما الذى يهم هذا الرأى من هذا التصريح . هل المراد تطمينه على أنى لأكون فى الحكم .

رد « ديلينى » : نعم .

قال « سعد » وهل يكره أن يرانى ، أويتخوف من وجودى فيه ؟

قال « ديلينى » :

- إن « الملك » صعب . والمندوب السامى يجتهد فى إقناعه بوجوب استدعائك .

قال « سعد » :

- إذن أنا ملزم بالابتعاد عن الوزارة . وإذا كان الأمر كذلك فإنى لأبدى هذا التصريح لأسهل هذا الابتعاد .

رد « ديلينى » : يمكن « للملك » أن يلغى الدستور .

قال « سعد » :

- فليفعل مايشاء ولايهمنى مايفعله مادام لا يكون لى اشتراك فيه . . ولاقيمة فى دستور

أوبرلمان يكون قيامه وسقوطه معلقاً بشهوة « الملك » .

* * *

وقعت مفاجأتان يوم ٢٥ مايو ..

الأول صدر الحكم ببراءة « أحمد ماهر » وزير المعارف فى وزارة « سعد » ، « ومحمود

فهمى النقراشى » وكيل وزارة الداخلية فى عهد « سعد » أيضاً . وذلك فى قضية عرفت باسم

قضية الاغتيالات السياسية .

والثانية ظهور نتائج الانتخابات .

.... أسفرت لا عن فوز «سعد» بأغلبية بسيطة ، بل بانتصار ساحق للوفد .. فاز به ١٦٥ مقعداً .. والأحرار ٢٩ والحزب الوطنى ٥ والاتحاد ٥ والمستقلون ١٠ مقاعد .
وهكذا نال الوفد ثقة الشعب ، وبراءة من الاغتيالات السياسية بحكم قضائى أصدرته دائرة رئيسها قاض بريطانى هو القاضى .. «كيرشو» .

* * *

وجد السير «أوستين تشمبرلين» نفسه فى موقف حرج .. إذ كيف يمكنه إقناع الشعب البريطانى بالموافقة على منع «سعد زغلول» من تولي رئاسة الوزارة وهو حائز على الأغلبية .. إن وزارة الخارجية البريطانية لم تقدم وعداً للموظفين بأن «سعد» لن يتولى رئاسة الوزارة . ولكن «اللورد لويد» بعث إلى وزارة الخارجية البريطانية يقول إن الموظف الشرقى لا يطالب بمستند رسمى من وزارة الخارجية عندما يسمع هذا الوعد ولا يسأل عن صاحبه ومصدره .

وأضاف «اللورد» .. كاذباً :

«إن المديرين المصريين طلبوا منه شخصياً أن ينى بالوعد ..»

وافقت الحكومة البريطانية أخيراً على اقتراح «اللورد لويد» وبعث «السير أوستين تشمبرلين» ، بعد تردد ، مؤيداً «اللورد» بعدم السماح لسعد زغلول بتولى الوزارة .
ويصل الرد إلى المندوب السامى يوم ٢٥ مايو أيضاً فإن «سعد زغلول» لم يتفرد - وحده - فى ذلك اليوم بالمفاجآت السارة .
وكان الشرط الوحيد الذى اشترطه وزير الخارجية على المندوب السامى أن يتجنب الصدام بزعيم الوفد .

أسرع «اللورد لويد» يرد فوراً بالبرقية رقم ٢٣٤ قائلا :

«يمكننى أن أؤكد لكم أنى لن أدخر وسعاً لتلافي حدوث صدام مع «زغلول» كما أنى أواصل حديثى مع «عدلى» الذى قابلته مرة أخرى مساء البارحة» .

وتوافق وزارة الخارجية البريطانية على إنذار أو مسودة المذكرة التى سترسل إلى «سعد باشا» للاعتراض على توليه رئاسة الوزارة .

ولم يعرف «سعد» بأن لندن قررت منعه - بالقوة - من رئاسة الوزارة ولذلك استمر يتحدى المندوب السامي «والمملك» .

والغريب أن هذا كله حدث أيضاً في ٢٥ مايو .. فإن هذا اليوم كان يمثل ذروة الموقف جاء «ديليني» يعتذر «لسعد» عما قال قبل يومين ..

قال الصحفي الأيرلندي : متأسف .

أجاب «سعد» :

- لاملح للأسف .. إنك لم تدع أنك كنت رسول «لويد» .. ولكن أنا الذي فهمت هذا من سياق الحديث وماقبله ومابعده ..

أخذ «ديليني» يتبرأ من كونه مكلفاً ..

وفي نفس الوقت كان «ديليني» يكرر من حين لآخر عبارة :

- إذا كنت تريد أن تكون في الوزارة فإن المندوب السامي لايتدخل ، بل يترك الأمر للملك» .

رد «سعد» مرة أخرى : فليفعل مايشاء .

قال «ديليني» : «المملك» عدوك .

قال «سعد» : هل هو عدو لشخصي أو للحزب (الوفد) .

إن كان الأول فلا بد أن يختار غيري وإن كان الثاني فليول وجهه عن كل الأمة . والانتخابات أثبتت ذلك .

ولابد أن يتخلى المندوب السامي عن مساندة الملك وحيثئذ تفعل الأمة ما تريد إذا لم يحترم الدستور .

ولايبقى عليها إلا أن تذهب إلى خلع الملك .

قال «ديليني» : إنها تكون ثورة .

قال «سعد» : نعم إنها ثورة لاحترام الدستور وتأييده .

ويمضي «سعد» في التحدى .. قائلاً :

- أراد «جورج لويد» أن يجهلني فلا أخرج إذا جهلته .

كيف يمكن هذه المدة الطويلة مولياً ظهره لمن يمثل الأمة وصاحب النفوذ الشامل فيها .

- هل ستتكلم معه إذا أراد التكلم معك ؟

- أظهرت في كل فرصة استعدادى لمقابلته ولكنه تجاهلنى .
- هل إذا قابلته تقول له إن الوزارة إذا عرضت عليه تقبلها ؟
- نعم .
- وإذا كان يأخذ رأيك فيها .
- أختار نفسى .
- فامتقع وجه « ديلنى » - كما يقول « سعد » في مذكراته - وانصرف !

* * *

أطلق « سعد » شرارة التحدى واستمر في طريقه لايبالى .. وهو لايدرى !
 جاءه « عدلى » بعد خروج « ديلنى » .. وسمع ماجرى فقال :
 - إن « ديلنى » ليس مكلفاً من « لويد » .. « واللورد » يريد أن يرسل إليك السكرتير الشرق ليدعوك .
 لم يتراجع « سعد » وقال :
 - أريد أن يفهموا أنى حر وأنى أقبل رئاسة الوزارة إذا حصل العرض .. والله يفعل مايشاء .

* * *

في التاسعة من صباح اليوم التالى ٢٦ مايو - توجه « عدلى » إلى بيت الأمة قائلاً :
 - يراد البحث عن طريقة لمقابلتك « لجورج لويد » . ألا يمكن أن تقبل أن سكرتيه يحضر عندك ليدعوك إلى تناول الشاى عنده .
 أجاب « سعد » :
 - أفكر في ذلك عند حصوله . وأنا لا أطلب منه شيئاً .
 استأنف الرجلان الحديث في تشكيل الوزارة .. ثم انصرف « عدلى » ليلتقى بالمندوب السامى وعاد بعد ٨٠ دقيقة .
 قال « عدلى »
 - قابلت « اللورد » وماعنده من جديد سوى أنه ينوى مقابلة « الملك » غداً من غير أن يبين لماذا .. ومرسوم انعقاد البرلمان .. سيصدر .
 .. انتقل الحديث إلى رئاسة الوزارة فقال « سعد » :

-- إني مصمم على قبولها إذا عُرِضت .

قال « عدلى » أهذا تصميم نهائى ؟

قال « سعد » : نعم .

- بيع صوت « عدلى » وقال :

- إذن لابد أن أخبر « اللورد » بذلك غداً .

- ألم تخبره قبل الآن ؟

- لا . لم أخبره بأنه تصميم بل احتمال .

- كيف .. وقد تقرر بيننا .. لم لا يتأكد من عزيمتى :

سبق أن قلت لك ماقلته إلى « ديلينى » من التصميم على هذه العزيمة ، كما أخبرتك اليوم بما أخبرنى به بعضهم بأن موظفاً فى دار المندوب السامى أبلغه بأن « اللورد » يسره أن أكون فى الحكم وأنى أقبل ذلك .

وكل هذا يدل على أن الغرض أنهم يستندون إلى هذا التصميم ويننون عليه أعمالهم .
أما ما بيننا فهذا شىء آخر .

قال « عدلى » :

- الآن وقد علمت أنه عزم أكيد ، فلا بد أن يعلم به « اللورد » من طرفى أيضاً .

قال « سعد » :

- لك ذلك .. وأخبره أن الحال لا تتغير بوجودى لبالنسبة للأشخاص ولبالنسبة للمبادئ .

ويتصرف عدلى « فى غير انشراح » كما تقول مذكرات « سعد » .

* * *

أيد الوفديون « سعداً » فى اتجاهه الجديد .

زاره فى اليوم التالى : « حسن صبرى » عضو البرلمان الذى أصبح بعد ذلك وزيراً ورئيساً للوزارة وقال :

- إن ترك الوزارة يؤلفها « عدلى » ويدخلها « ثروت » لا ينطبق مع الدستور لأنها وإن كانا عضوين فى مجلس الشيوخ إلا أنهما من المعينين ولا يمثلان أحداً . وهذه سابقة غير دستورية لأن الوزارة يجب أن تكون من المنتخبين .

وأضاف « حسن صبرى » :

- علمت بالتصريح الذى كان مديراً لتعلنه بعدم قبولك الوزارة وإن ذلك كان عن طريق « إسماعيل صدق » .

* * *

صدّق « سعد زغلول » فى وزارته الأولى إن مصر مستقلة فتعامل مع الملك والإنجليز على هذا الأساس .

وبعد انتخابات مايو صدّق « سعد » مرة أخرى أن مصر مستقلة وأن الدستور مصون ، وأن الشعب هو الذى يفرض إرادته .. وانطلقت أعمال « سعد » كلها من هذه القاعدة .

* * *

فى ساعة مبكرة من صباح ٢٧ مايو زار « عدلى باشا » المندوب السامى . وكان « عدلى » فى حالة من الاكتئاب العظيم . قال « للورد » . - أجرى « سعد باشا » انقلاباً كاملاً فى موقفه خلال الليلة الماضية . أعلن اعتزاه تشكيل حكومة برئاسته .

سأله « عدلى » : ماتفسر هذا التغير المفاجئ ؟

أجاب « سعد »

- إن صحف السراى « الاتحاد » و « ليبرتيه » أكدتا أن « سعد » إذا لم يتول الحكم فإن ذلك يرجع إلى معارضة البريطانيين له .

وكانت الصحيفتان قد نشرتا أن سعداً لن يتولى الوزارة أبداً لأن حزبه متهم بقتل السردار وغيره من الإنجليز ..

وأضاف سعد :

- إنى أتمتع بالقوة وأنوى استخدامها .

ويفسر « مورتون هاو » القائم بالأعمال الأمريكى فى برقية إلى حكومته سر موقف « سعد زغلول » .. قال :

« إن « سعد زغلول باشا » أرسل إلى عدلى قائلاً : إنه قرر تشكيل الوزارة

بنفسه بعد أن اجتمع بكثير من أسباقائه وأن الفائز فى الانتخابات البرلمانية هو

الذى يشكل الوزارة طبقاً للعرف البرلماني .

وقال « سعد » إن أصدقاءه حثوه على القيام بذلك .

وقال « عدلى باشا » إنه رد على ذلك قائلاً :

— أنت حرقى رأيك فى هذه المسألة ، وليس لى رغبة فى التدخل فى أى برنامج لك يتعلق بتشكيل الوزارة

وقيل إن من أسباب قرار « سعد » أنه رأى أن ينتهز فرصة انشغال بريطانيا بالموقف فى الصين وبعض المشاكل الداخلية فى بريطانيا .

التقى « عدلى يكن » مرتين « باللورد لويد » وأبلغه تصميم « سعد » على تولي رئاسة الوزارة وقال له :

— أما باقى الوزراء فسيكونون كما اتفقنا من قبل .

قال اللورد :

— هذا يخالف تصريحاته السابقة . والآن يريد إكراهنا على ما يريد .

أبلغ « عدلى » زعيم الوفد بما جرى بينه وبين « لويد » وقال :

— سيرسل « اللورد » سكرتيره إليك يدعوك للشاى عنده إذا كانت مستعداً لإجابة الدعوة .

— إني أقبل دعوة اللورد بواسطة سكرتيره كى لاتقوم له ، علينا ، حجة .

وأضاف « عدلى » :

— إني لم أقبل تأليف الوزارة إلا بناءً على طلبك ، والآن لن أعود إلى تأليفها مرة أخرى .

وأقبل أن أكون فى الوزارة معك .

وسأله : هل إذا ولئى الملك أحداً غيرك تؤيده ؟

قال « سعد » :

— نعم إذا كان وفدياً ولكن لا يمكن تأييده إذا كان خارجاً عنه . والغرض الذى أريده هو احترام التقاليد الدستورية .

ومادامت الغالبية للوفد فلا بد أن يتسلم حكومة البلاد .

ويكتب « سعد » فى مذكراته :

« شعرت بأن ما علمه « عدلى » من « اللورد » أوسع مما رواه » .

.. « فسعد » يحس بمؤامرة .. ولكنه لا يعرف طبيعتها ومداها .

* * *

أما سر موقف « سعد » فقد رواه بالكامل في مذكراته عن أحاسيسه وخواطره بعد انصراف « عدلى » .. كتب يوم الخميس ٢٧ مايو يقول :

كنت عازماً العزم كله على اجتناب الوزارة .. وصارحت بذلك كثيرين من الذين حادثوني في هذا الشأن .

ورجوت « عدلى باشا » أخيراً في أن يقبلها فقبلها بعد تردد .. وما كنت استشرت أصحابي . ولكنى اضطررت بعد ذلك لاستشارتهم . وكنت أظنهم لا يعارضون ولكنهم أخلفوا ظنى . ورأيت من بعضهم امتعاضاً وتحفزاً للاعتراض في مجلس النواب - على تشكيل الوزارة من غيرهم - لأن الأغلبية الغالبة للوفد .. فهو الذى يجب أن يؤلف الوزارة دون غيره . وله أن يقبل من الأحزاب الأخرى ، من يرى في اشتراكه نفعاً .

« وعدلى باشا » ليس وفدياً ، ولا هو منتخباً فكيف يمكن أن يؤلف الوزارة وتكون منسوبة إليه وهو لا يمثل شيئاً ..

ومن جهة أخرى فإنى شملت من حديثى مع « ديلينى » راحة عدم الرغبة في أن أكون في الحكومة .

وقد رأيت في قبول العرض تطميناً للأمة ، بوجود وزارة تركز إليها مع دخول بعض عناصر الاعتدال فيها ، وحسماً للتزاع الذى يندفع إليه بعض أنصارى عندما يرون الوزارة خارجة عنها . ثم صيانة للوزارة نفسها أن تقابل في المجلس مقابلة سيئة ولو من بعض الأعضاء .

.. وإلا فإنى أراها عملاً ثقيلاً جداً يتعبنى ويتعب صحتى . ولا أرانى فيها أرفع مقاماً من مقامى خارجاً عنها .

أما من جهة العلاقة مع الإنجليز . فإنى أريد أن يعلموا أنى لست عدواً لهم . وأن لاشئ أحب إلى قلبى من الاتفاق معهم .. مما يوفق خيراً بين استقلالنا ومصالحهم .

وهذا التوفيق يقتضى صبراً وعمالاً .

التقى « ديليني » بأمين يوسف السكرتير العام المساعد لمجلس الشيوخ يوم ٢٨ مايو - فقال له :

- أرى أن يتخلى « سعد » عن الوزارة إذا دُعي إليها وكلف بتشكيلها بشرط أن يعلن ذلك رسمياً في الجريدة الرسمية .

رد « سعد » على أمين يوسف قائلاً :

- لأقبل هذا اللعب .

والتقى « توفيق نسيم » رئيس الديوان الملكي « بحسن صبرى » فقال له :

- إنى أنتظر أن يقيد « سعداً » اسمه فى دفتر التشريعات .

رد « حسن صبرى » فطالب باحترام الدستور أولاً .

ويلتقى « حسن صبرى » بوالتر سمات ليقول له :

- إن تأليف « عدلى يكن » للوزارة غير مفهوم .

ويزور « فارس نمر » صاحب جريدة المقطم - الموالية للإنجليز - بيت الأمة ويقول « لسعد » :

- إنى أعرف المندوب السامى منذ زمن بعيد .

فيشرح له « سعد » الأسباب التى حملته على قبول الوزارة ويقول :

- سيكون فى الوزارة « عدلى ، وثروت » .. وثالث .

قال « فارس نمر » : ومحمد محمود «

قال « سعد » : لم أقل ولن أقول زيادة .

- إن « الملك » سيدعوك غداً أو بعد .

- إنى مستعد .

تحدث « فارس نمر » عن ضرورة مقابلة « سعد » للورد فقال « سعد »

- أنا مستعد ولكنى أرى هؤلاء الساسة أطفالاً إذ لو لم يكونوا لرحبوا بقبول الوزارة لأنى بها لا أقدر على الكيد كما أنا خارجها .

وليس فيها لذة لى بل شقاء .

وما أريد للإنجليز كيلاً ولا أضمر لهم عداً وإنى مستعد للسير معهم بكمال الوثام والاتفاق .

ولكنى حر فى اختيار الطريقة التى أسلكها لتحقيق الغرض .

قال « فارس نمر » : هل تأذن لى أن أصبح بذلك .

قال « سعد » : نعم .

قال « فارس نمر » :

- أخبرنى « الملك » فى جلسة طالت ساعتين بأنه اتفق معك على المفاوضات ولكنك رأيت فى باريس قوماً غيروا أفكارك .

- هذا لاحقيقة له . وقد سرت مع « الملك » بإخلاص ولكنه هو الذى غدر .

- إن « اللورد لويد » أبى مقابلتك أول الأمر لسببين : رعاية للرأى العام الإنجليزى وكى لا يقال إذا نجحت فى الانتخابات أنه ساعدك على هذا النجاح .

* * *

ويضغط « اللورد لويد » مرة أخرى عن طريق صحيفة « التايمز » التى نشرت أن « اللورد » كتب إلى لندن وأنه ينتظر تعليقات وزارة الخارجية .

وقالت الصحيفة أنه يحتمل أن تتضمن التعليقات إعلاناً « للملك » بأن تكليف « سعد » برئاسة الوزارة يعد عملاً عدائياً لأن « سعداً » عدو لبريطانيا .

نشرت المقطم أن « سعداً » يقبل الوزارة إذا عرضت عليه .

والتقى « فارس نمر » « باللورد لويد » وأبلغه نص حديث « سعد » وأنه « غير عدو للإنجليز وأنه يود أن يشتغل معهم لمصلحة بلاده » .

وعاد « نمر » إلى « سعد » قائلاً :

- « اللورد » مستعد لمقابلتك إذا رغبت .

أجاب « سعد » :

- إنى لأرغب . . ولكنى إذا رغب أن يقابلنى فليظهر إرادته بالطريقة التى أخبر بها عدلى . وهو إرسال سكرتيره يدعونى للشاى عنده .

بهت « فارس نمر » !

ويجدد « ديلينى » رغبات « اللورد » مع « فتح الله بركات باشا » ابن شقيقة « سعد زغلول » .

زاره وقال له :

— يجب أن يقبل « سعد » الابتعاد عن الوزارة مقابل وعد من الملك واللورد بالعودة إلى الحكم بعد قليل من الأيام .

أجاب « سعد » : هذا تدبير أطفال !

ويروى سعد في مذكراته هذه الأحاديث كلها . . فإن « سعداً » في هذه الفترة كان يحارب وحده ليعود إلى رئاسة الوزارة استثنافاً للجهاد . . وكان هدف « سعد » في هذه المرة أن يتفاهم ويتفق مع الإنجليز . . حتى يستقر الحكم الدستوري في مصر . .

وفي نفس الوقت اندفع المندوب السامي ورجاله يحرقون الاتصالات مع عدلى ، وثروت في محاولة لتأليف الوزارة بتأييد « سعد » ولكن دون أن يدخلها « سعد » .

ونشأ رأى داخل الوفد يطالب « سعداً » بأن يعهد إلى أحد رجال الوفد بتأليف الوزارة ليتلقى الصدمة بدلا منه فقد أحس « على الشمسى » بأن مؤامرة تدبر ضد زعيم الوفد ، فأراد حمايته من المواجهة مع الإنجليز ولكن « سعداً » رفض الفكرة .

ويقيم « والتر سمارت » مأدبة عشاء يدعو إليها « عدلى ، وثروت » لاستطلاع رأيهما النهائى . . فوجئ « سمارت » بالرجلين يعلنان بوضوح أنهما يرفضان تشكيل الوزارة . . وطلبا من « سمارت » إبلاغ ذلك إلى « اللورد » !

* * *

أصبح على « اللورد » أن يتصل « بسعد » وبالطريقة التى يريدها « سعد » نفسه . . أى يدعو المندوب السامى البريطانى « اللورد جورج لويد » زعيم الوفد ، الحائز على ثقة الشعب ، لتناول الشاي فى داره . .

ولم يكن هناك خيار أمام « اللورد » .

حكومته - البريطانية - تؤيده فى منع « سعد » من رئاسة الوزارة .

ولكن حكومته - أيضاً - تطالبه بعدم الصدام مع « سعد » . .

ولا يوجد زعيم آخر يقبل الحكم إلا « سعد » . . أما بقاء « زيور » فقد أصبح مستحيلا لأن الانتخابات جرت وفاز الوفد . . فإذا حل البرلمان للمرة الثالثة فإن « الملك » سينفرد بالحكم .

ويكلف « اللورد » سكرتيره الشرقى بزيارة « سعد » لدعوته . .

وينجى بين الاثنين حوار عجب .

قال « سمارت » .

– كنت أريد زيارتك أمس ولكنى قليل لى إنك مريض .

رد « سعد » وهو يحنى سخريته : إنى مريض منذ شهرين !
ويبدأ « سمارة » حديثاً يحاول أن يعرف منه سر تسمية منزل سعد « بيت الأمة » فيروى
سعد القصة . تم يتقل الحديث إلى السياسة فيحاول « سمارة » أن يشرح جهود « اللورد لويد »
فى إعادة قانون الانتخاب « الزغلولى » أى الذى ساعد الوفد على النجاح .

رد « سعد » :

– لاثأثير لطريقة الانتخاب على نفوذنا ، والدليل على ذلك أن الأغلبية الساحقة فى
الانتخابين السابقين كانت لنا .

سمع « سمارة » ذلك فى وجوم وعبوس وصفهما « سعد » فى مذكراته .
ويتلو « سمارة » على « سعد » دعوة « اللورد » !
وقال « سمارة » لسعد ، يعدد مافعله « لويد » لعودة الحياة النيابية من طرد « حسن
نشأت » وإعادة قانون الانتخاب القديم .
رد « سعد » بأن هذا تصحيح لأخطاء الإنجليز .. وأن الوفدين يفوزون فى الانتخابات فى
ظل أى قانون .

فى برقياتده قال « لويد » :

« قبل (سعد) دعوتى بنوع من الحفة »

* * *

اعترض كثير من المؤرخين السياسيين على زيارة « سعد » لدار المندوب السامى لمناقشة
الموقف السياسى معه .. ليقبل منه الحكم أويرفضه .
ولكن الحقيقة التى لاثتاج إلى تفسير أو تبرير هى أن « اللورد لويد » كان يحكم مصر ..
ولم يكن هناك مفر من لقاء الرجلين ..
وهكذا تم اللقاء مساء الأحد ٣٠ مايو ١٩٢٦ بحضور « ديلينى » مراسل وكالة رويتر !

المواجهة

قالت الصحف المصرية إن اللورد دعا «سعداً» للعشاء وأمضى معه ساعتين . . وأن «سعداً» صرح بعد الاجتماع بأنه سيلتقى مرة أخرى «باللورد» .

سجل «سعد» في مذكراته تفاصيل النقاش والحوار كما سجله «ديليني» أيضاً . وقد اختلف ما قاله «لويد» عما رواه كل من سعد ، وديليني .

ولنبداً برواية «سعد زغلول» من مذكراته :

«افتتح «لورد لويد» بأنه يريد أن يتكلم بالصراحة .

أخذ يتكلم عن زيور بأن إنجلترا تحترمه احتراماً عظيماً . وأنه نظف السراى .

وأعان على عودة الحياة النيابية . وأنه يشتغل لصالح مصر .

وأنه كان يفهم - لما قبل يومين - أن «عدلى» هو الذى يشكل الوزارة .

وأنه تقابل معه مرتين أو ثلاثة فى خصوصها وإذا بكم غيرتم رأيكم بغتة .

إن الرأى العام الإنجليزى ضدكم فى إنجلترا وفرنسا وغيرهما وحتى عند النزلاء الأجانب . ورأيت أن أوقفكم على هذا الخطر حتى تقدروه وتتمكن من تغيير الحالة فى مدة ستة أشهر وحينئذ تتولى الحكم .

أفلا تؤدي هذه الخدمة لإنجلترا حباً فى السلام والراحة العامة .

وكان يشرح ذلك شرحاً مطولاً : حقيقة إنك أكدت بأنك تسير مع إنجلترا ودياً ولكن هذا غير كاف ويلزم تأييده بالعمل فلا بد أن يمضى زمان يقدم فيه البرهان على صحة ذلك منكم .

ولهذا نرى التخلي عن الوزارة خدمة لشخصك وللسلام .

قلت إنى لم أغير رأى إلا لأن بعض رجال حزبي - ولم أكن استشرتهم من قبل - قالوا إنهم مستعدون للاعتراض على تشكيل الوزارة .

ثم علمت من جهة أخرى أنى لم أكن حراً فى قبولها أو رفضها فتعين على

الآن بعد ما ثبت لى صحة ما استتجته أن شخصى غير مرغوب فيه .
وشعرت أن رفض الوزارة يعتبر أمراً مخالفاً للدستور ، أو اشتراكاً فى
مخالفته ، وتعريضاً لأصدقائى لما يكرهون .
وأما الخطر الذى تشير إليه فإنه ينتهى إذا أعلن أن فوز « زغلول » أمر قضى
به الدستور .

فقال : إن الدستور لم يقض بذلك بل العرف .
قلت : نعم وطبيعة الأشياء .
قال : نعم وطبيعة الأشياء وأما البرهان فقد أكدت لكم حسن النية .
قال : ولكن هذا التأكيد لا يكفى ، بل لابد من البيان . . فمثلا مشكلة
جغوب ؟

قلت : إننا عازمون على التصرف فيها بطريقة حكيمة نختارها نحن .
قال : والسودان ؟
قلت : إن هذه تفاصيل يجب أن تترك لوقتها . والذى يمكننى أن أؤكد أنه
كل هذه المسائل ستحل بروح الوثام والوفاق .
قال : ومن هم العناصر التى تتألف الوزارة منها ؟
قلت : هى عناصر « عدلى » .
قال : وهل « ثروت » يكون فيها ؟
قلت : نعم . .
فأظهر نوعاً من الشك .
قلت : إذا لم تكن مصدقاً فما عليك إلا أن تذهب وتستعزم .
فجرحته هذه الكلمة وقال :
- كيف تخاطبني بهذا اللسان . إلى لا يصبح أن أخاطب بمثله .
قلت : العفو ويجوز أن تكون عبارتي غير رشيقة ولكننى لم أقصد بها سوءاً فى
شخصك .

قال : ما يكون العمل إذا أخبرت دولتي بأنك تخاطبني بهذه الكيفية .
قلت : إن المسألة لا تليج هذا الحد وإن متأسف عليها كل الأسف .

ومازلت به حتى أعلن صرف النظر عنها . ولكنه كان من وقت لآخر يبدي شكاً في الموضوع ، وأنا أؤكد له أن الاتفاق تام بيننا .
قلت له :

- أعلن « عدلى ، وثروت » أنها لا يقبلان إلا معى . ولا يقبل واحد منهم تأليف الوزارة بدوئى . وأظن أبلغوك ذلك .
جاء فى كلامه أنه لم يسمع فى بيان أحد المرشحين شيئاً فى صالح إنجلترا . وكرر ذلك .

قلت : كيف تطلب شيئاً من هذا وأنت معرض عن السعدين ورئيسهم والجراند الإنجليزى تطعن الطعن المر فيههم ؟
فقال : أنا لا أطلب .

قلت : كيف تنتظر أو تتوقع .
قال : إني دعوتك لكى أريك الخطر وطريق اتقائه ألم تقتنع ؟
قلت : لا أملك غير ما قدمته . فإن لم يكن كافياً فليس فى اليد حيلة وأنتم يمكنكم أن تعملوا ما تريدون .
- إنك ستحارب إنجلترا كما حاربها من قبل .

قلت : إني لم أحاربها ، ولا أدري ما صنعت ضدها . وإن كان بعض أعضاء البرلمان صرح بعض تصريحات غير مرغوب فيها فهذا شيء يحدث فى جميع برلمانات العالم . وإن كانت الطلبات التى طلبتها من « ماكدونالد » فقد أبديتها بناء على طلبه .

قال : ولا تزال تطلبها .

قلت :

- هذه مشكلة أخرى ولم أبحثها الآن . وربما أدخل الزمان بعض تعديل فيها .

وحكى له ما جرى فى مشكلة السودان مع « ماكدونالد » .
وأخيراً قال إنه سيخبر دولته . ويقابلنى مرة أخرى فى الوقت الذى يناسبنى . فقلت :

- الساعة ١١ أو الساعة ٥ .

ثم قلت له عند الانصراف :

- مهما كانت النتيجة فإنى أتعشم أن نكون دائماً أصدقاء .

وقلت له إن « زغلول » إذا أكد لك شيئاً يمكنك أن تعتقد بصدقه .

وما عليك إلا أن تقرأ خطبة الوداع التى ألقاها عند رحيله .

قال : قرأت فقرة .

قلت : أرجو أن تقرأ معنى الخطبة .

وكان يلين تارة ويشتد أخرى ويهدأ ويعد . ولكنى وقفت فى الخط

لا أنحول . وجاء فى كلامه اعتراض على المظاهرات فقلت :

- لا شىء فى مظاهرات الفرح . والأخرى لن تعود . وأنا بمعزل عنها .

وقبل أن ينصرف « سعد » قال للورد :

- إن الأغلبية للوفد .

أنكر « اللورد » فقال سعد :

- إن هذا كان الظن الغالب ولكنى أقول بكل فخر إن الوفد حاز

الأغلبية .

- فلم يعارض بل أفحم !

* * *

وهذه رواية « اللورد لويد » كما بعث بها إلى لندن .

« أبلغت (زغلول) أنى كنت أتابع مجريات الأحداث باهتمام ، وبعض

التفاؤل .

وأنى خلال الأشهر الخمسة الماضية فعلت شيئاً من شأنه ضمان إعادة

المؤسسات الدستورية فى مصر . وقد أجريت الانتخابات وأسفرت عن أغلبية

ساحقة لحزبه .

وفى نفس الوقت ، فإن تصريحات « زغلول » التلقائية والمتكررة للصحفيين

الأجانب والمصريين ، بأنه لن يتولى الحكم بل سيعهد برئاسة الوزراء « لعدلى

باشا » . جعلتنى أعتقد أنه يريد انتهاج طريق الحكمة والتعقل .

وهو نفسه لا يفوته إدراك أن أحداث الماضي لا يمكن نسيانها على الفور .
ولن تهترئقة المسئولين والجاليات الأجنبية في مصر . بل ستهترئقة الرأي
العام البريطاني أيضاً . . فالرأي العام عامل لا يستطيع كلانا تجاهله .
وليس هناك من ينازعه قوة موقعه ، فهي حقيقة واقعة على ضوء نتائج
الانتخابات .

ولكن ضعف حالته الصحية معروف بنفس الدرجة بما لا يدع مجالاً لأن
يسئ الناس فهم تصرفه إذا امتنع عن تولي الحكم . . فبرفع يده الآن ، سيكون
في مقدوره إقامة حكومة جديدة في جو من الهدوء إذا انتهج حزب الوفد سياسة
معتدلة وودية في حال توليه السلطة .

وعندما تعود الثقة من خلال التجربة العملية يمكن اتخاذ إجراءات أخرى .
وأوضحت « لزغلول » أنى وعدلى أصبحنا في موقف صعب ، نتيجة
لإعلانه المفاجئ أنه يرغب في تولي الحكم ، بعد ساعات قليلة فقط من
تفويضه « عدلى » بإبلاغه أنه تم الاتفاق على أن يتولى « عدلى » رئاسة الوزارة .
وقلت إن الهدف الرئيسى من مقابلتي له محاولة إثنائه عن انتهاج طريق قد
يؤدى إلى نتائج خطيرة .

وأكدت رغبتى في التوصل إلى حل يسفر عن علاقات طيبة . ولكنى حذرته
من أن الخط الذى يعتزم انتهاجه سيؤدى إلى نتيجة عكسية .
رد « سعد » بأنه يعلم على الدوام رغبتى في إقامة علاقات ودية مع مصر ،
وأن مصر - كما أعلم - هى « سعد زغلول » .
ولما كانت هذه هى الحالة فإنه لا يستطيع أن يدرك السبب في عدم ترحيبي
به بحارة كرئيس للوزارة ؟

ذكرته بأن الثقة إذا ضاعت مرة ، فلا يمكن استعادتها بمجرد الإعلان عن
حسن النوايا وإنما بالخبرة العملية فقط .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإننى لم ألتق تأكيدات محددة بشأن موقفه ،
أو موقف حزبه مستقبلاً ، بل على العكس فتصريحاته العلنية وصحافته باللغة
العداء .

وفي إشارتي إلى مسألة الضمانات . كنت أرغب أن يعلن « زغلول » نواياه الحقيقية . ومن الممكن أن يتضمن ذلك تكراراً لمزاعمه السابقة عن الجيش البريطاني في مصر والسودان .

ولكن الطابع المراوغ الذي اتسم به رده لم يدهشني . قال إنه يرغب في إقامة علاقات ودية مع بريطانيا العظمى ، وحاول جاهداً أن يشرح لي أنه لا يستطيع أن يقدم لي تأكيدات واضحة قاطعة فيما يتعلق بالسودان أو جفجبوب ، أو أى شيء آخر .

وقال إن إنجلترا يجب أن تثق فيه . ولابد من السماح له بمعالجة مختلف المسائل بطريقة الخاصة وسنجد كل شيء على ما يرام . ورداً على سؤال حول ما إذا كان يتسامح مستقبلاً مع مظاهرات الشوارع الصاخبة ومع استخدام أطفال المدارس في أغراض الدعاية . رد قائلاً :

— يبدو أنك تريد حظر حرية القول والخطابة . وقال بأنني سأجد نفسي مخطئاً إذا تشككت في سيطرته على التلاميذ أو على أتباعه رددت بقولي إنني لا أشك في قدرته في السيطرة عليهم ، وسؤالي يستهدف معرفة إذا كان ينوي السيطرة عليهم أم لا . اختتم حديثه بقوله إن إنجلترا بلد دستوري ولذلك لا يمكن أن يحول شيء دون توليه السلطة .

وكل ما يتعين عمله هو الإبقاء لوزارة الخارجية لإقرار أني مستعد لوضع ثقتي الكاملة في « زغلول » : وعندئذ — كما يشعر — سيتم التغلب على كافة المصاعب فوراً .

وبعد حديث دام نحو ساعتين بذلت محاولة أخيرة لإقناعه بالتعقل . أبلغته بأن تغيير موقفه المفاجئ في اللحظة الأخيرة جعل من المستحيل عليّ إطلاعه على وجهة النظر المحددة للحكومة صاحب الجلالة .

ورجوته — من أجل مصلحة بلدينا — أن يعيد النظر في قراره الحالي . وحذرت من أنه إذا لم يفعل ذلك ، فإن الموقف الصعب ، الذي نحن فيه ،

سيصبح موقفاً خطيراً للغاية .
كان رده الوحيد أنه اتخذ قراراً بالارجعة .
ترك لقائي مع « زغلول » - عندي - انطباعاً سيئاً للغاية .
أظهرت له كل مجاملة واستمعت لكل تصريحاته بضبط النفس .
ولكن موقفه كان متغطرساً .
وبدا لي أن استفزازي بصورة مؤكدة في بعض الأحيان . .
واستهدفت بعض ملاحظاته بشكل محدد أن أفقد صبري .
وقد اعتذر بشدة ورجاني أن أغفر له هذا التعبير الذي يرجع ، كما زعم ،
إلى معرفته غير الكاملة باللغة الإنجليزية .
ولكن سلوكه اللاحق لا يعتبر دليلاً على صدق اعتذاره . .
وكان « عدلي باشا » قد حذرني من أن انتصاراته الانتخابية ، والحكم
الصادر في قضية الاغتيالات جعلاه عنيداً للغاية .
وأكد لقاء « سعد باشا » هذا التحذير تماماً .
ويبدو أنه يعاني من جنون العظمة بصورة حادة . وما كان يمكن لأى شيء
أقوله - وقد بذلت أقصى جهدي أن يترك أدنى تأثير عليه .
واستخلصت أن محاولة إقناعه فشلت . وأن إظهار القوة فقط هو الذى
يمكن أن يجعله يعدل عن قراره . وبالتالي شرعت فى الإعداد لذلك .
وقد أثارت زيارة « زغلول » وهى الزيارة الأولى منذ مصرع « السيرى
ستاك » - ضجة كبيرة .
وكان الرأى العام يميل فى البداية لاعتبارها مقدمة للمصالحة بين الحكومة
البريطانية والوفد .
ونشرت الصحف المصرية بإيعاز من « سعد » نفسه ، تقارير مرضية للغاية
عن المقابلة ، رغم أن لدى من الأسباب ما يجعلنى أعترف أن « سعداً » لا يشعر
بينه وبين نفسه ، بأية ثقة ، أو ارتياح .
وقد اعتكف فى فراشه فى أعقاب المقابلة مباشرة ورفض أن يستقبل أى
شخص عدا « فتح الله بركات باشا » .

وبالإضافة إلى ذلك اتخذت احتياطي بأن أدليت للصحافة الأوربية بتصريح مؤداه ، أنه ، على الرغم من حدوث المقابلة ، إلا أن الموقف يتصف بصعوبة بالغة .

وأعطى هذا التصريح مادة للصحافة المصرية للتفكير كما كثر الحديث ، عن الاستقالة الوشيكة لوزارة زيور . وعن إصدار مرسوم ، يحدد الموعد الدقيق الذى سيفتتح فيه البرلمان .

وبعد الفورة الأولى من الحماس والرضا عن النفس بدأت صفوف « الزغلوليين » تشعر بعدم الارتياح .

وأشيع أنى طلبت تعليقات من حكومتى وأن رد حكومة صاحب الجلالة كان موضع انتظار قلق .

وبدأت نميا من جديد آمال خصوم الوفد ، وأصدقاء البريطانيين فى هذه البلاد ، والمسؤولين البريطانيين والطوائف الأجنبية ، الذين تلقوا ببعض الانزعاج الأنباء الأولى عن مقابلتى مع « سعد » .

وتزايد عدم ارتياح الوفد نفسه من جراء نغمة الصحافة البريطانية وخاصة فيما يتعلق بالنتيجة التى تمخضت عنها قضية الاغتيالات . وانتشرت فكرة احتمال حل البرلمان .

وأخذ النواب المنتخبون يفكرون فى خطر أن يجدوا أنفسهم من جديد بدون مقاعدهم ورواتبهم .

ولم يكن بمقدورهم أن يتبينوا كيف يعوضون أنفسهم إذا حل البرلمان عن النفقات الهائلة التى تكلفوها فى إقناع النخبين بقوة حججهم .

وكانوا يتساءلون : هل يسمحون « لسعد باشا » بإصراره على تولى الحكم بنفسه ، بأن يحرمهم من الفرصة التى ينشدونها منذ وقت بعيد .

أما البلاد بأسرها ، وخارج المدن الكبيرة فقد انصرفت باللامبالاة . وهكذا كان الجو مواتياً لإظهار موقف الحكومة البريطانية بشكل أكثر وضوحاً .

وكان من الواضح أنه يتعين تأديب « الزغلوليين » لابتهاجهم بترثة الوزراء

الوفديين المتهمين بالتواطؤ في حملة الاغتيالات » .
من برقية « اللورد » نفسه يتضح أن « سعداً » تعامل معه في كبرياء .
لقد تمسك بالدستور والأغلبية البرلمانية بالشعب وحقوق الشعب . . وبالمقاومة حتى اللحظة الأخيرة .

* * *

بدأ « اللورد لويد » - لأول مرة - استعمال أسلوبه العسكرى لحكم مصر .
إنه يطلب إلى حكومته تحريك الأساطيل البريطانية للموانئ المصرية كما حدث أيام
« عراقى » .

ويبلغ « اللورد » الوزيرين المفوضين الفرنسى والايطالى بالموقف . ويطلب منها تأييد
موقفه .

ولا يعرف أحد حقيقة موقف الوزيرين ، ولكن « اللورد » يكتب إلى لندن قائلاً إنهما
نصحا حكومتهما بتبني موقف متعاطف في حالة اتخاذ بريطانيا لأى إجراء !
ويقيت مصر تنتظر نتيجة التحدى والصراع بين ممثل الشعب . . وممثل القوة !

* * *

كتب « مورتون هاو » القائم بالأعمال الأمريكى إلى حكومته :
« بعد الساعتين اللتين قضاهما زغلول باشا » مع المندوب السامى ظهر أنهما
اتفقا على ألا يتفقا .

وقد أبلغنى مصدر موثوق به أن المندوب السامى طلب مطالب محددة من
« زغلول باشا » في حالة ما إذا سمح له بتشكيل الوزارة .

١ - أن يقبل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٨ .

٢ - ألا تتم الإشارة إلى مسألة السودان أو تسوية جغوب في البرلمان بشكل
قد يكون معاكساً للتسوية التى تم التوصل إليها بين ممثلى الحكومتين المصرية
والإيطالية .

٣ - امتنع « زغلول باشا » عن قبول الاقتراحين السابقين .

وهو لا يستطيع أن يعتبر نفسه مسئولاً عن تصرفات الآخرين وسيفعل في
المستقبل ، كما هو في الماضى ، كل ما في وسعه للمحافظة على النظام وإقرار

السلام والوثام بين الجميع .

ويحاول اللورد أن يخفف رد الفعل الشعبي لكل ما يجرى فيبرق إلى لندن قائلا :
« إن البلاد بأسرها ليست مبالية . . وبدأت تعتقد أن عناد « سعد باشا »
هو - على الأرجح - العقبة أمام عودة البرلمان لمصر ، وعودة السلطة للوفد » .
ويخفى « اللورد لويد » نواياه عن الجميع . . الملك ووزراء الأحرار . . وسعد . .
والشعب .
قال :

« كنت حريصاً على ألا يتسرب شيء من شأنه أن يشير إلى ما سيكون عليه
موقفي النهائي .
وكان ضرورياً أن أتأكد من آراء الملك فؤاد والوزراء الأحرار .
وكان « عدلى يكن » كما هو معروف - أول رئيس لحزب الأحرار ثم استقال
منه بعد قيام أول مجلس للنواب . . ولكنه ظل برغم استقالته ، الزعيم الروحي
لهذا الحزب » .

* * *

ويتحرك « اللورد لويد » بسرعة يحاول أن يجمع خيوط الموقف في يديه بعد أن أصبح
« مسلحاً » بتأييد حكومته وقوتها .
ولكن كان عليه أن ينفذ خطته دون صدام علني مع « سعد » .
عقب لقائه « بعللى » توجه المندوب السامى إلى مقر عابدين للاجتماع بالملك فؤاد لإقناعه
بأن يقوم بالدور نيابة عن بريطانيا أى يرفض - أحمد فؤاد - دعوة « سعد زغلول » لرئاسة
الوزراء .

* * *

ويصف « لويد » لقاءه « بالملك » . .
« لم يلتزم جلالته بشيء .
وكان ميالا لإلقاء المسئولية على حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا .
وأشار أنه من المستحيل عليه . كملك دستورى ، أن يرفض قبول
« زغلول » ما لم يفوض أن يعلن أن الحكومة البريطانية هى التى اعترضت على

ترشيحه . . وكان جلالته يرى أن الحكم في قضية مؤامرة الاغتيالات السياسية
أضعف إلى حد كبير الأسس التي يستند إليها تدخل بريطاني .
ومن ناحية أخرى ، أظهر جلالته تقديراً للخطر الذي ينطوي عليه تقوية
مكانة « سعد زعلول » - الذي يعتقد أن صراعاً سينشب معه عاجلاً أو آجلاً -
بقبوله الآن ، والسماح له بتدعيم موقفه في البلاد مما يجعل الصراع النهائي معه
أكثر صعوبة .

وعلى أية حال وعد جلالته بأن يتعاون ، بولاء مع أى خط ترى حكومة
صاحب الجلالة ملك بريطانيا أن من المناسب اتباعه .
ولا ينسى اللورد قبل مغادرته مكتب « الملك » أن يلفت نظر جلالته إلى موقف صحف
السرائى ويبلغه أنه يشك في أن « الملك » هو الذى أوعز لصحفه بإعلان أن الإنجليز هم الذين
يعترضون على تولى « سعد » . . الوزارة .
قال « اللورد » :

- إن موقف هذه الصحف غير ملائم في الظروف الحاضرة .
أنكر « الملك » صلته بما نشر . . وأدان أى محاولة لتعقيد الموقف .
ولكن « اللورد » يبين لحكومته أن « الملك فؤاد » يهيم حدوث صدام بين « سعد ،
والإنجليز » فإن ذلك يؤدي إلى جمود الموقف وإصرار بريطانيا على تعطيل الدستور وحل البرلمان
لمنع « سعد » من رئاسة الوزراء .

* * *

ويلتقى « اللورد » في اليوم التالى بكل من « عدلى يكن باشا ، وعبد الخالق ثروت باشا »
رئيس الوزراء السابق أيضاً . . وما حدث مع الملك تكرر مع وزراء الأحرار .
كتب « اللورد » إلى لندن :
لم أقدم لها إشارة محددة بشأن نواياى النهائية .

« هما أيضاً جعلانى أدرك أن موقف حزب الأحرار يعتمد على موقفى .
وقالا إنها لا يستطيعان الاشتراك في الوزارة تحت رئاسة « زغلول » ما لم
يتوليا الحكم بتأييد حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا فعدم استقرار « سعد »
وازدواجيته يجعلان من المستحيل التعاون معه في ظل شروط أخرى .

وأعربا بصورة أقل حسماً ، عن ترددهما في تشكيل حكومة بنفسيهما إذا عدل « سعد » .

وقالا إنها لا يرغبان في المخاطرة بأن يظهرهما بمظهر الحمقى أمام الرأي العام مرة أخرى » .

واقتصرت على تذكير « عدلى باشا » بأنى بذلت جهدى للتوصل إلى حل يسمح بعودة الحكومة الدستورية الطبيعية دون إحداث صدمة شديدة في ثقة الموظفين البريطانيين أو المصريين ، أو ثقة الجاليات الأجنبية .

وأضفت أنى سأظل تواقاً على الدوام لتحقيق ذلك ، وإنى أعتمد على معاونته . ويكتب « اللورد » إلى السير « أوستين تشمبرلين » قائلاً :

« إن رأساً أقل قوة من رأس « سعد زغلول » يمكن أن يديرها هذا النجاح . وبما لا شك فيه أنه كان معرضاً أيضاً لمطالب ملحة للغاية من أتباعه لمزيد من المناصب ومزيد من الحرية ليشيد حكومة تتمتع بمثل هذه الأغلبية الوفدية الهائلة »

وبهاجم « سعداً » فيقول :

« إن عدم الاستقرار والخيلاء المفرطة هي أبرز صفات « سعد باشا » ولذلك لم يصمد أمام هذه الاعتبارات » .

* * *

لا يستطيع أحد أن يوقف مسيرة الأحداث بعد أن وصلت الأمور إلى مرحلة الصدام . « اللورد لويد » يجد في مصر من يتحدى إرادته بعد أن ظل ٨ شهور يفعل ما يشاء . « وسعد زغلول » يجد الشعب المصرى وراءه للمرة الثالثة خلال ١٨ شهراً يعطيه صوته ، ويدعوه لتولى قيادته الشرعية عن طريق الدستور والبرلمان .

ولقد سبق « لسعد » أن واجه هذا الموقف مع « الملك فؤاد » عندما وصل إلى القصر وزحفت الجواهر إلى ميدان عابدين تقول :

— « سعد أو الثورة » .

عندها خضع « الملك »

الآن تتجدد دكريات الأحداث والتحديات ، ولكن بين « سعد ، والمندوب السامى »
هذه المرة وليست بين « سعد ، والملك » كما حدث قبل عامين .

* * *

كان على « اللورد لويد » أن يتصرف بدهاء فالدستور يعطى « سعداً » الحق فى رئاسة
الوزارة . . والمندوب السامى أعلن أكثر من مرة أنه يؤيد الدستور والحكم الدستورى .
قالت الصحف المصرية إن الجميع ينتظرون رأى لندن فى المشكلة .
وأعلنت جريدة « الجورنال دى كير » التى تصدر فى مصر باللغة الفرنسية أن شرط المندوب
السامى لتولى « سعد » الوزارة . . أن يتعهد « سعد » بنيل موافقة البرلمان على جميع المعاهدات
التي وقعها « زيور باشا » وعلى جميع القرارات التى اتخذتها وزارته على أثر الإنذار
البريطانى . . أى منذ اغتيال « السردار السيرلى ستاك » فى نوفمبر ١٩٢٤ .

وتزيد على ذلك - من لندن - صحيفة « الديلى تلجراف » قائلة :
« إذا لم يعدل « سعد » عن فكرة تأليف الوزارة برئاسته ويعود إلى خطته الأصلية بتأييد
« عدلى يكن » فمن الصعب أن يرى المرء كيف يمكن تأجيل اجتماع البرلمان دون تعيين موعد
لانعقاده .

وتأجيل اجتماع البرلمان يزيد الحالة خطورة . . والمخرج الوحيد الباقى هو سحب تصريح ٢٨
فبراير وإعادة نوع من الحماية لتتاح الفرصة للتسوية » .

قالت صحيفة « البلاغ » الوندية :
« ليم كل هذه المقاومة للأغلبية على العموم » ولسعد باشا على الخصوص .
ولماذا يكره الإنجليز أن يعود « سعد باشا » إلى رئاسة الوزارة ؟
إنهم يكرهونه لأنه يمثل مصر المستقلة .
.. هناك أشياء كثيرة فى الخفاء . . والذى يبدو من حملة الصحف الإنجليزية أنها تجعل
تأليف الوزارة معلقاً على شروط الدستور .

أتريد الدوائر البريطانية أن تعوق الدستور تارة بدعوى حيازة العرش من البرلمان . وتارة
أخرى بدعوى حيازة الشعب من استبداد الملوك » .

قال أحمد شفيق فى كتابه « حوليات مصر السياسية » .
« كانت الأزمة ترجع فى شطر كبير منها إلى تصرف « اللورد جورج لويد » لأنه منذ وطئت

قدماء أرض مصر أظهر للملأ أنه يريد أن يمثل إرادة حكومته في مصر بأعظم جانب من المهابة والجلهوت .»

وتكتب صحف إنجلترا « إن اللورد » يواجه في مصر حالة شاقة دقيقة » .
ردت الأهرام :

« أسهل مركز سياسى هو مركز « اللورد لويد » في مصر .
إنه في بلد يميل أهله وزعاؤه إلى الاتفاق مع إنجلترا .
وهو في بلد لا يطمع في شىء من حقوق الآخرين .
وأى شىء تمناه « اللورد » من الإجلال والتكريم ولم يكن له ؟
بل أى موضوع أراد « اللورد » معالجته مع رجال مصر السياسيين ولم يلق صدوراً ونفوساً
مبالة إلى التفاهم .»

* * *

استمر « اللورد » يوالى حرب الأعصاب ضد « سعد » . . يوفد إليه الرسل والوسطاء
بالإنذارات . والرسائل . . والوعود . . ليحصل على تأييد « سعد » لما تريده بريطانيا بعد
تأجيل الوزارة .

في اليوم التالى للقاء الشهر . . قصد « جيرالد ديلينى » يزور « سعداً » ويقول له :
- إنهم - أى البريطانيين - يعتبرون المسألة لا تزال صعبة . وهم يهتمون كثيراً بتجديد
عقود الموظفين الإنجليز الذين تنتهى مدة خدمتهم في الحكومة المصرية عام ١٩٢٧ .
وقد أراد « ديلينى » أن يحصل على وعد من « سعد » ببقاء هؤلاء الموظفين .
رد « سعد » : إني لم أبحث هذه المسألة . وسأبحثها - في حينها - بروح التسامح والكرم .
ولجأ « سعد » بدوره إلى حرب الأعصاب وهو لا يعرف أن لندن أصدرت قراراً لا رجعة
فيه .

قال : إني على اتفاق مع « عدلى » ، « وثروت » أن يكونا معى في الوزارة ولن يقبل أحد
منهما رئاستها .

أجاب « ديلينى » : سأقابل « هندرسون » الوزير البريطانى المفوض وأبلغه ذلك .
ويلتقى « ديلينى » « بأمين يوسف » ويقول له :
- قدمت مذكرة بما أبلغنى به « سعد » إلى « والتر سمارت » الذى يتفق معى في رأى .

ويقول « فارس نمر » « لسعد » إنه يتعشم حل المسألة دستورياً . . أى أن تنزل بريطانيا على حكم الدستور ويكتب سعد توقعاته . . قائلاً :

« يخطر ببالي أن جواب وزارة الخارجية - البريطانية - إما أن يكون بتأجيل انعقاد البرلمان مع بقاء الوزارة الحالية - أى زيور - وإما باشتراط شروط لقبولى كالتعهد بترك السودان وجنوب .

ولكنى لا أظن أن الأمر يبلغ إلى حد إلغاء البرلمان .

ولكن مركزى بسيط ومتين !!

ومع ذلك استمر « سعد » فى إصراره برغم إيمانه بأن الوزارة لا تحمل له إلا المتاعب . قال فى مذكراته :

« إنى أرى أن فى ولائى للوزارة أضراراً شتى .

أولاً : مخاوف الطرفين من إعنائى ووضع العقبات فى طريقى .

ثانياً : مطامع الوطنيين تتسع إلى ما لا نهاية ولا أجد قوة على سدها .

ثالثاً : تطلع الكثيرين ليكونوا وزراء . وما من سبيل لإرضاء رغباتهم . رابعاً : الموظفون وما فيهم من الطمع والفساد .

وهذا إلى ما فى صحتى من ضعف .

إنى لا أطلب شيئاً سوى احترام التقاليد الدستورية .

وإنى أعترف بأن للملك الحق فى أن يكلف من يشكل الوزارة .

وجلالته حرق استعمال هذا الحق . وليس من حقى ولا فى قوى أن أجبره . .

ولانقبل مودتى لإنجلترا التى أعلنتها وأكدتها .

وفى هذه الحالة ليس فى استطاعتى أن أصنع شيئاً .

على أنى لا أختار لنفسى إلا ما اختاره الله فهو نعم الوكيل .

* * *

قال المندوب السامى « لعدلى » :

- وجدت « سعداً » عتيقاً ودولتى - بريطانيا - لا تحبه شخصياً . وإنى أنتظر جوابها ،

ويطلع « اللورد » « عدلى » على نصوص أجزاء من برقياتة للندن .

ويقرأ « عدلى » ما كتبه « اللورد » عن اعتراضات « الملك » على « سعد » . ولا يطلعه

« اللورد » على اعتراضاته هو نفسه على « سعد » . فإن المندوب السامى أراد مزيداً من الوقية بين « سعد ، والملك » .

فضحت صحيفة البلاغ الوفدية ما يجرى وراء الستار .

قالت : من المفروض أن « اللورد » أفهم « زغلول باشا » صراحة :

١ - أن الإنجليز يمنعون تأليف الوزارة قبل أن تسلم لهم بوجهة نظرهم فى التحفظات الأربعة .

٢ - أنهم يلمحون لاستخدام القوة فى حالة الرفض .

وتضيف صحيفة « السياسة » :

« إن « سعداً » رفض إعطاء تعهد على السودان واتفق الحدود الإيطالية »

ويطالب أعضاء مجلس العموم البريطانى « بونسباى » الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية البريطانية بإعلان حقيقة ما جرى فى مصر .

سئل : هل وضع « اللورد لويد » شروطاً قبل موافقته على تأليف وزارة « سعد » ؟
رد « بونسباى » : لا .

وسئل : هل ما نشرته الصحف عن هذه الشروط لا أساس له ؟

أجاب : نعم أظن لا أساس له .

كان « بونسباى » يكذب فى لندن . . « واللورد » يكذب فى القاهرة !

إن « اللورد » كان يعرف أن حكومته تسانده وتؤيده وكانت أمامه - على مكتبه - بوقية « تشمبرلين » وهو يتحدث مع « سعد زغلول » . . ولكن « لويد » رأى أن يلعب دوره بطريقته . . وعلى هواه .

إنه ليس مطالباً بأن يحقق هدفه فى وقت قياسي مثل مباراة التجديف التى لعبها فى شبابه ضد جامعة أكسفورد . . الوقت هنا معه ، فى هذه اللعبة السياسية لا الرياضية .

* * *

أصبح الموقف متوتراً . .

وانتقلت عدوى التوتر للجميع . . « الملك ، وسعد ، وعدلى ، ونواب الأمة » !

الخيار الصعب

بعد ٤٨ ساعة من اللقاء الشهير بين الخصمين .. ممثل شعب مصر والمندوب السامي لجلالة ملك بريطانيا العظمى سأل «سعد زغلول» - يوم أول يونية - «عدلى يكن باشا» :
- هل وصل الرد البريطانى ؟

أجاب «عدلى» :

- «أبلغنى» «اللورد لويد» أن الرد لم يصل بعد . ولكن بريطانيا لا تريدك رئيسا للوزارة .
وبعد ٢٤ ساعة أخرى - فى ٢ يونية - تحولت الأنظار كلها عن رئاسة الوزارة فقد اهتزت مصر لنبا خطير هو الأول من نوعه فى تاريخ القضاء فى هذا البلد .
أعلن القاضى «كبرشو» رئيس محكمة الجنايات التى برأت أحمد ماهر ، والنقراشى «استقالته من منصبه احتجاجاً على حكم البراءة .
وقال القاضى البريطانى إنه لا يوافق على حكم البراءة ، ويبرأ منه ، وكتب إلى وزير الحقانبة - العدل - «على ماهر» يقول :

«إن حكم البراءة يناقض وزن الأدلة إلى حد الإخلال بتنفيذ العدالة .
وقد بلغت خطورة الإخلال فى رأى ، وخطورة النتائج ، التى تنجم عنه ، حداً ، جعلنى أعتبر أن من واجبى الخروج على مبدأ المحافظة على سر المداولة . وتوجهت عقب إصدار الحكم إلى دار المندوب السامى فأطلعت فخامته على رأى باعتباره حامياً للأجانب .
ويلتقط «اللورد لويد» هذه الاستقالة ويكتب إلى «زيور باشا» فى نفس اليوم ٢ يونيو :
«إن حكومته ترفض اعتبار الحكم دليلاً على البراءة كائنة ما كانت الأسباب التى بناها القاضيان المصريان» .

ونسيت مصر الانتخابات وتذكرت رجلين من أبطال ثورة ١٩ ومن رجال الوفد تهدهما إعادة المحاكمة .. وربما الإعدام .

وكان هذا تهديداً «لسعد» بأن عودته إلى الحكم تعنى إعادة محاكمة ماهر والنقراشى .

ووضح من إذاعة استقالة «كيرشو» وإنذار «لويد» في وقت واحد أن الأمر كان مدبراً ،
وبإتقان بين القاضي الإنجليزي والمندوب البريطاني ..
وهكذا شهد يوم ٢ يونيو استقالة «كيرشو» وإنذار «لويد» .. وأخيراً ظهور الأسطول
البريطاني .

وصلت إلى بورسعيد البارجة الحربية البريطانية «ريزوليوشن» وعليها ألف جندي و٢٢
مدفعاً في استعراض للقوة . فإن «اللورد» يعترف بأن القوات البريطانية في مصر كافية لمواجهة
أية اضطرابات !

وتطوف بالقاهرة مجموعات من الجنود الإنجليز وصفتها جريدة «كوكب الشرق» بأنها
«راجلة وراكبة» تجر معها المدافع والدخائر وتصلصل بالنار والحديد كأنها في ساحة استعراض
أوميدان قتال .

وترج الطيارات في الظلام . تتخطف الأبصار . وترعج الآذان . وتكر على الأحياء
الساکنة والبيوت الآمنة .. السلام .

قالت صحيفة البلاغ :

«أيها المظهرون لما فينا ، من ذلة الضعف ، ومهانة العجز الألم ، لقد علمتمونا أن الجبار
المستعمر يجبروته قد يرثى له .»

وأدرك «سعد» أنها القوة البريطانية الغاشمة مرة أخرى .

وصفت «المقطم» حال «سعد» فقالت :

«قضى «سعد» عدة ليالٍ متتابعة بالأرق . وشعر بثقل المقابلات والمناقشات عليه حتى
صار أنصاره ومحبه يشعرون بأنه لا يستطيع أن ينهض بعبء الوزارة الثقيل هذه الأيام .
ويعتقدون أنه مهما فعل فإن أطباءه لا يسمحون له بتقلد منصب الوزارة الشاق إلا فترة
وجيزة حرصاً على صحته الغالية» ..

* * *

قال «عباس محمود العقاد» في كتابه «سعد زغلول .. سيرة وتحمية» :

«إن بلاغ «اللورد لويد» كفيل بخلق المشكلات وإكراه «سعد زغلول» - إذا تولى
الوزارة - على الاعتزال العاجل .. لأنه قد يؤدي إلى قبض السلطة البريطانية على «أحمد
ماهر ، والنقراشي» .. إلخ وإعنات الحكومة الجديدة إعنائاً لا حيلة فيه إلا أن تطلق أولئك

السجناء وهى لاقوة لها على إطلاقهم ... أو تستقيل » .
وأدرك « سعد زغلول » أن حياة ماهر ، والنقراشى « مقابل رئاسة الوزارة وعليه أن يختار بينها .

وأدرك « سعد » أنه إذا أراد المحافظة على الدستور وبقاء البرلمان فإن عليه أن يختار .. يعود البرلمان وحده بلا « سعد » أو لا يعود البرلمان !
وفى نفس الوقت كان « الملك » ، وسعد « يعرفان يقيناً ترحيب « الملك فؤاد » بإلغاء الدستور وكراهيته للبرلمان .

.. قال « الملك » « لنيفيل هندرسون » الوزير البريطانى المفوض .
- النواب حزمة من العبيد الجبناء .
ويرى « عباس محمود العقاد » أنه « لم يكن هناك حل وسط فلا بد من توضيحية محتومة من « سعد زغلول » لإعادة النظام البرلمانى » .

* * *

كان مقررأ أن يقيم النواب الوفديون مأدبة لعشاء لسعد يوم ٣ يونيو .
وكان مقررأ أن يعلن « سعد » - فى هذه المأدبة - تصميمه القاطع على تشكيل الوزارة .
وكان « سعد » فى مفترق الطرق فى تلك اللحظة الحاسمة من تاريخه .. وتاريخ مصر كلها .
وكانت الأحزاب الائتلافية كلها تلتف بالحيرة .
الأحرار الدستوريون يرون أن الملك سينتصر لأنه سيحل البرلمان ، ويوقف العمل بالدستور .

وحزب الوفد فقد كثيراً من روحه الثورية ولم يعد راغباً فى القتال كما يقول « لويد » .
وأصبحت هناك بدائل ثلاثة :
القتال والمقاومة .

أو الاستسلام لشروط المندوب السامى بإقرار كل ماتم فى عهد « زيور » .
أو الإذعان لحكم القوة ومنطقها .
ولم يؤيد المقاومة إلا قليلون .

ورفض « اللورد لويد » كما روى فى برقياته ، أية ضمانات تقدم إليه من الوفد بأنه سيقر ما اتخذه « زيور » من إجراءات .

ومن ناحية أخرى فإن أحداً لم يفكر في تقديم هذه الضمانات « للورد » .
ويبقى البديل الثالث أو الحل الأخير وهو أن يعتذر « سعد » - باختياره - عن رئاسة
الوزارة ، بدلا من أن ينتظر الإنذار العلني ، وفيه مافيه ، من زيادة جرعة اليأس التي شربها
المصريون منذ اغتيال « السردار » .
وفي تقاريره يعترف « اللورد » بأنه انتظر نتيجة المأدبة برياطة جأش نسبية .. فإنه لم يستطع
في هذه المرة أن يزهو ، ويتفاخر .
بقى القرار الحاسم في يد « سعد » : هل يستمر في المقاومة . وهل يكلف نفسه - في هذا
السن - أكثر مما في وسعها وفي طاقتها ؟
وهل يستطيع الوفديون والمصريون معه أن يقاوموا .. وهل تستطيع البلاد دخول معركة
ساخنة مع بريطانيا دون استعداد .. وما هو دور الملك والأحزاب الائتلافية ؟ .
أم يغير خطته كلها ويقنع برئاسة مجلس النواب ليدبر دفة الحكم ويدعم سيطرته على البلاد
من خلال مجلس النواب كما فكر لأول مرة عندما عاد من المنفى في أواخر عام ١٩٢٣ بعد
صدور الدستور عندما فاز في أول انتخابات لأول مجلس للنواب المصري ..
ويدرك « سعد » أنه إذا أعلن في المأدبة عزمه على تأليف الوزارة .. فإنه لن يتراجع
إلا بطلب مباشر من الحكومة البريطانية .
وظل « اللورد » في مقر المندوب السامي ينتظر قرار « سعد » ..
وربما كانت هذه هي المرة الأولى والأخيرة خلال الـ ٤٥ شهراً التي عاشها « اللورد » في
مصر يتعلق مستقبله بقرار مصري !

* * *

أصيب « اللورد لويد » بقلق بالغ خلال الـ ٢٤ ساعة السابقة على المأدبة .
بقى يتابع كل التطورات من خلال رجاله البريطانيين وأصدقائهم من المصريين .
وبرقيات المتتالية إلى لندن تبين حالته النفسية .
قال :

« أبلغني المدير البريطاني لمصلحة التليفونات أن العاملين بالمصلحة ، حاروا
تماماً من عدد المكالمات غير المتوقع التي أجراها المصريون خلال تلك الساعات
القليلة .

إن القطاع المتطرف من الائتلاف وجد قليلا من الأنصار .
ورأى أحد القطاعات أن « زغلول » يجب أن يقدم على الأقل ، شفهيًا ،
وكجزء من ثمن السماح له بتولى الحكم ، كل ضمانات قد أطلبها .
ولا حاجة لي بأن أذكركم يا سيدي كيف أن مثل هذه الضمانات ستكون
عديمة القيمة تمامًا .

أما القطاع الأكثر قوة ، والذي يضم الأحرار بطبيعة الحال ، فكان يؤيد أن
يتخلى « سعد » عن رغبته في تولى الحكم .

وفي نفس الوقت قابلت « الملك فؤاد » مرة ثانية . ألححت له بصورة كبيرة إلى
احتمال اعتراض حكومة صاحب الجلالة على تولى « زغلول » رئاسة الوزارة .
.. وجدت جلالته في حالة معنوية طيبة للغاية . وعلى قناعة تامة بأنه إذا
حل البرلمان من جديد فإن ذلك لن يثير اضطرابات خطيرة .

وبدلت أقصى جهدي لأخفف من مشاعر الرضا الواضحة لدى جلالته بأن
أوضح له أن رفض « زغلول » لا يعنى أن الحكومة البريطانية ترفض « زغلولاً »
لأن ذلك مراد « الملك » . بل لأنها تعتبر « زغلولاً » بمثابة أكبر خطر يهدد
ممارسة الحياة الدستورية بصورة معتدلة ومنظمة .

وكننت على اتصال مستمر « بعللى باشا » الذى أبلغنى بأن من المستحيل
معرفة ما سيفعله « سعد » لأنه ، في حالة تجعل توجيهه ، أو كبح جماحه ، محاولة
لا أمل من ورائها .

وكننت أؤجل استقالة وزارة « زيور » ودعوة البرلمان الجديد للانعقاد .
وكننت أثق ثقة مطلقة في خطط وقدرة القائد العام للقوات البريطانية في
مصر ، على معالجة أية متاعب . وكننت على ثقة من أنها ستكون متاعب متفرقة
وقصيرة الأمد .

وتلقيت مزيداً من التشجيع بالتأكيد الذى ورد في برقيتكم رقم ١٨٥ ،
والذى تضمن قرار حكومة صاحب الجلالة بأنها لا تستطيع تعريض المصالح
التي تدخل في نطاق مسئوليتها للأخطار الأكيدة التي تشكلها حكومة يرأسها
« زغلول باشا » .

في مذكراته قال « سعد زغلول » :

« زارني « محمد محمود باشا » . وكنت افكرت أن أحسن طريقة هي أن يطلب النواب مني في حفلة الغد الامتناع عن قبول الوزارة . ووضعت رجاء بهذا المعنى على أن يقوم هو أو أحد النواب بعرضه . ففرح به . وأخذته وذهب إلى النادي السعدي فلما عرضه على النواب استحسنته كلهم إلا النحاس » .

ويجتمع النواب في المساء ويتخذون قراراً بمطالبة « سعد » بالعدول عن قراره بتأليف الوزارة لأن اللقاءات والمناقشات الأخيرة أثرت في صحته . وقالوا إنهم يشعرون بأنه لا يستطيع النهوض بعبء الوزارة الثقيل !

* * *

أقام النواب حفل تكريم « لسعد زغلول » في فندق الكوننتنتال يوم ٣ يونيو حضره معه « عدلى ، وثروت ، وإسماعيل صدق ، وزعماء الوفد » . قالت « الأهرام » :

« كان السرور بادياً على وجوه المجتمعين . وكان الرئيس يتسم برغم التعب البادى عليه وضعف صحته الظاهر مما جعل خادمه يقدم إليه بين وقت وآخر جرعات من الدواء . وكان الكل مستبشراً بعلامم الائتلاف التي تجلت في هذا الاجتماع الكبير . ويخطب في الاجتماع « محمد حافظ رمضان » رئيس الحزب الوطنى ، « وإبراهيم الهلباوى » عن الأحرار الدستوريين ، « ومكرم عبيد » عن الوفد . وطلب النائب « أحمد رمزى » من « سعد » التنحى عن رئاسة الوزارة « ضناً بصحته الضعيفة » .

وعارضه « فكرى أباطة » وأيده الدكتور « نجيب إسكندر » .. ثم أعلن « حسن نافع » أن رجاء الأستاذ « رمزى بك » يوافق إجماع النواب . ويطلب الدكتور « نجيب إسكندر » من النواب الموافقين على تنحى « سعد » الوقوف .. فيقفون .

ويخطب « سعد » فيشكر للنواب ثقتهم به .. ويتنحى عن رئاسة الوزارة .

وصف « اللورد » كيف أنزل الستار عن فصل من الحياة الدستورية في تاريخ مصر..
أو تطبيق الدستور على طريقة المندوب السامي فقال :

« أقيمت المأدبة في فندق « الكونتنتال » في الواحدة بعد ظهر اليوم الثالث
من يونيو واستمرت ثلاث ساعات .

وقد اتضح أنها ملهاة هزلية تقريباً
وكان من الواضح أن المشهد بكامله أعد بدقه وبصورة مسبقة
أدى العديد من ممثلي الائتلاف الأحرار والوطنيين « الزغوليين » بحطب
. للغة ، وإن كانت مهذبة ، تكریباً « لزغلول » .

وعندئذ وقف نائب معمر تماماً وناشد « سعداً » ، ليحتفظ بصحته
للأمة ، أن يسمع عن إلقاء عبء ثقیل ، للغاية ، على كتفه بتولى الحكم بنفسه
ورد واحد من المتشددین وهو الكاتب الوطنى الساخر ، « فکرى أباطة » ،
رأى أكد أن « سعداً » لا يملك إلا أن يتولى الحكم ، إلا إذا أراد أن يظهر
للعالم أنه استسلم للتهديدات البريطانية .

وفي كل الخطب التي أُلقيت ، كانت هذه ، في اعتقادي الإشارة الوحيدة
لحكومة صاحب الجلالة

وعندئذ هفّز « زغلول » ليلقي تصريحه المنتظر فأشار إلى حالته الصحية
المحفوفة بالآخطار وإلى أعباء وإحباطات هذا المنصب الذي قال إنه لم تكن له
رغبة فيه على الإطلاق حتى في عام ١٩٢٤ .

بل إن رغبته فيه قلت الآن عن ذي قبل .
وإذا كانت هناك فكرة عن توليه الحكم الآن فإن ذلك يرجع إلى أنه
لا يعتزم الخضوع للتخويف .

وقال إنه سيعمل دائماً بما يتفق مع إرادة الشعب .
وسيفعل نفس الشيء ويترك الأمر للنواب باعتبارهم ممثلي الأمة ليقرروا
ما إذا كان يجب أن يتولى رئاسة الوزارة أم لا

وكانت بقية الخطاب الذي قرأه معتدلة في نغمتها .. دعت إلى المصالحة
وتضمنت بصائح مسهية للوراء وللحكومة عشية توليهم السلطة

وبوجه عام لم يكن خطاب « زغلول » أقل تهديئة من بقية الخطب التي ألقى .

وبعد الانتهاء من خطابه طرح للتصويت قرار بشأن ما إذا كان يجب أن يتولى الحكم

وصوت ضده كل الحاضرين ، عدا اثنين

وخلافاً لما كان متوقعاً لم ينهض « زغلول » مرة أخرى ليعبر عن قبوله لهذا القرار . وأكتفى بالقول « عدلى باشا » الذى يجلس إلى جواره قائلاً : « إني أضعف من أن أقوى على الرد . فلندع أحد عبرى يتحدث نيابة عني » . ولم يتحدث أحد نيابة عنه وانفض الاجتماع ،

* * *

وصف سعد هذا المشهد الختامى الحزين
« كانت الحفلة شائقة ولكن الانسراح كان قليلاً فيها
وكان « عدلى » ينتظر أن يتكلم النواب بشيء من المدح له فاستعد بأن يشكرهم بكلام مكتوب .

رأيته يراجع من وقت لآخر خطبته وسألني عما يقوله
قلت :

— إن هذا متعلق بما سيُقال .
وقد أسر إلى « عدلى » بأنه متردد في القبول ... وظهر لى أنه اقتنع ثم قال لى :
— هل تريد أن تقابل « الملك » أولاً ، أو « اللورد » .
قلت الأول . واتفقنا على ذلك .

قال « اللورد لويد » في تقريره إلى لندن :

« هناك نقطتان جديرتان بالتعليق .

الأولى : إنه لم تكن هناك مظاهرات من أى نوع ، سواء قبل أو بعد الاجتماع .

والثانية : إن القرار اتخذ فور نشر سلسلة من المقتطفات في الصحف البريطانية وكلها تنتقد « زغلول » بقسوة .

وأُسفرت المأدبة عن تقليل رصيد « زغلول » مؤقتاً ، وبالتالي تعزيز رصيد الحكومة البريطانية وكان رصيد « سعد » يتأرجح علواً وانخفاضاً في بعض الأحيان .

وإذا لم تساعده الظروف . فإني أشك في أنه سيسترد قواه تماماً في أعقاب هذه الضربة التي أصابت هيئته .

وكان الهدف من المشهد السابق إقناع الشعب بأن موقف « زغلول » أملاه عليه الائتلاف نظراً لضعف صحته . وليس نتيجة لضغط من جانبي . وكان ستار التويه رقيقاً بعض الشيء . ومع ذلك اعتبره موالياً بشكل محدد . فسعد لا يستطيع في المستقبل أن يصور نفسه كشهيد لبريطانيا . فأتباعه أنفسهم هم الذين أقتنوه بعدم تولى الحكم .

واعتبر الرأي العام بحق أن رفض سعد للمنصب يعد نهاية للأزمة التي استمرت حوالى أسبوعين وكان الإحساس العام بالارتياح هو النغمة السائدة بين الرأي العام والصحافة أيضاً .

* * *

وينقل « عدلى » ترده في تولى رئاسة الوزارة إلى « اللورد لويد » .. زاره في الصباح التالي .

قال « اللورد » وكأن مجرى الحياة الدستورية لم يتحول في مصر . استأنفنا حديثنا حول تشكيل الوزارة من حيث انتهينا يوم ٢٧ مايو . وكان « عدلى » متهجاً للغاية ، وإن كان متردداً حول ما إذا كان بمقدوره أن يتولى الحكم بعد ما حدث .

بذلت أقصى جهدى لإقناعه بتولى المنصب ، وأكدت له تأييد « الملك فؤاد » لذلك .

وقبل اتخاذ قرار نهائى رجائى « عدلى باشا » أن أقابل « زغلول » مرة أخرى . ووافقت على ذلك .

* * *

غضب عدلى يكن لما جرى في الحفل ..

وأبلغ الأحرار الدستوريون « سعد زغلول » أنهم آخذون على « الهلباوى » إغفاله ذكر عدلى فى خطبته كما أنهم آخذون على الوفديين هذا الإهمال ويزور « محمد محمود باشا » منزل « سعد » ليبلغه بمرص « عدلى باشا » وأنه لا يستطيع ريارته

ويدرك « سعد » السبب فيقول « ل محمد محمود » :
إن الترتيب فى الحفل اختل نظامه ونسيت ما كنت أريد أن أقوله بالنسبة إليه . وهو
إنى إذا اخترت « عدلى باشا » فلأنه يمثل الاندماج .
وإن فاتنى هذا التصريح فى تلك الفرصة فلا يفوتنى فى فرصة أخرى بعد مقابلة الملك « .
ويروى « محمد محمود » القصة « لعدلى » . ويزور « سعداً » ليبلغه بأنه اجتمع « باللورد
لوند » مرتين وبالمملك مرة .. ولكنه لا يبلغ « سعداً » مما جرى فى هذه اللقاءات
وبفاجئ « عدلى » « سعداً » بقوله .

أنهت « اللورد » بترددى فى قبول الوزارة ولازلت مردداً
حاول « سعد » إقناعه ولكن « عدلى » قال
سأعلن قرارى النهائى غداً .

وبرغم ذلك يناقش « سعداً » فى أسماء الوزارات ومناصبهم
اعترض « عدلى » على دخول « مصطفى الححاس » وزارة الحقايق العدل لأنه وجه
الاتهامات إلى النيابة فى أثناء دفاعه عن ماهر والنقراشى
قال سعد : كل ما يريد أبقى « ديو »
- وهل كل الوفد موافق على اختيارى

-- نعم

- ولماذا يبقى الوفد ؟

- إنه نسيمة

- إنى لا أقبل الوفد ولا أعترف بوجوده ولا أسمع بتدخله !

قال « سعد » فى مذكراته :

« مكثت فى الغرفة بعد انصرافه ، مستغرباً من كلامه عن الوفد

« والنحاس » . وقلقت طول ليلتي »

وعاد «عدلى» فى الصباح «متوَعكاً» ، قلقاً ، متَهيج الأعصاب ، كما يقول «سعد» .
قال : لم أُنْخِذ قراراً فى الأمر . وأُنْخِر ذلك إلى ما بعد مقابلة «الملك» ، و«اللورد» إذ
من اللياقة ألا أعلن شيئاً قبل مقابلة الملك .

قال «سعد» : أريد أن أعرف رأيك بى وبينك .

— لازلت متردداً

— إن الأمر لا يتعلق بشخصى بل بالبلد وحقى فيه
وقد أقع فى حيرة إذا استشارنى الملك مرة أخرى . فمن هو الذى أرشد عنه ، وما الذى
تعنيه بكلامك عن الوفد

— لا أريد أن أنكر وجود الوفد كهيئة سياسية . ولكنى أنكر حق تداخله فى الأعمال .

— يعنى كسائر الأحزاب

— نعم

— هذا مفهوم ومقبول

* * *

فوجئ «سعد» «بالتسمارت» يدعوه لمقابلة «اللورد» الذى استقبله ببشاشة أكثر .

— فى مهمتهم بانتهاج نهج يقرب بين الأمتين . والأمر يحتاج إلى تأييدك «لعدلى» فهل أنت

مؤيد

— نعم ، وتأييد زملائى . وقد اجتمعوا وقرروا ذلك .

— قرأت فى الحرائد امتناعك عن قبول الحكم . ويسرنى أن أسمع ذلك منك لأنقله إلى

حكومتى

كرر «سعد» ، له ذلك وقال .

— كنت فى المرة الأولى تطمننى عن الحكم بعد قليل من الأشهر ظناً منك أنى راغب فيه .

وما رغبت فيه

ولكن سوء الظن هو الذى دفعنى إلى إظهار ما أظهرت .

وسوء الظن يسىء كثيراً .

ويمكن أن يكسب الإنسان بحسن الظن والثقة أكثر مما يكسبه من غيره .

— يجب أن يكون ذلك من الطرفين . إننا نريد تأليف الوزارة سريعاً لينعقد البرلمان فليست هناك وزارة .

— هي وزارة « زيور » .

ضحك « اللورد » وقال : الأمر يتعلق بك وبالمليك .

أجاب « سعد » : أما ما يتعلق بي فقد انتهى .

قال « سعد » في مذكراته :

« إن « اللورد » أصر على أن يسمع منه شخصياً أنه تخلى عن الحكم وأنه يؤيد « عدلى » .

وقال إنه يشك في أن « عدلى » هو الذى أصر على إتمام هذا اللقاء حتى يكون تأييد « سعد ، لعدلى » رسمياً .

وفي برقية « اللورد » ما يؤكد شكوك « سعد » لأن « عدلى » هو الذى أقنع « اللورد » بمقابلة « سعد » للمرة الثانية خلال أسبوع .. وهو — أى اللورد — لم يقابل « سعداً » خلال ٧ شهور .

* * *

هذه رواية « سعد » عن اللقاء ..

وهذه رواية « اللورد » :

« فى المقابلة الثانية كان موقف « سعد » على العكس تماماً من مقابلتنا السابقة .

كان مسلكه يتسم بالمراعاة والرغبة فى المصالحة .

وأكد لى ، بلا تردد ، أنه اتخذ قراراً لارجعة فيه ، ألا يصبح على

الإطلاق ، وتحت أية ظروف ، رئيساً للوزارة مرة أخرى .

ورجاني أن أنقل إليكم هذا القرار بصورة قاطعة .

والمثير للاهتمام أن نذكر هنا بصورة عرضية ، أن « سعداً » أعلن ذات مرة

عقب الانتخابات بوقت قليل ، اعتزامه أن يصبح مستشاراً لمصر ، على غرار

مستشار الدولة الألماني .

وربما يعود إلى هذه الفكرة مرة أخرى .

وأعرب « زغلول » عن أسفه إزاء الارتباب وسوء الفهم المتبادل بين
بريطانيا ومصر في الماضي .

وأعرب عن أمله أن تتم الآن تصفية ذلك .
ووعده من جانبه ببذل كل ما في وسعه للحفاظ على علاقات طيبة مع
الحكومة البريطانية .

وفي ختام حديثه قال إنه يعتره أن يفرض الاعتدال على الوفد وأن « عدلى
باشا » - الذى يريد أن يتولى رئاسة الوزارة - يستطيع الاعتماد على تأييده
الكامل » .

وهكذا اعتذر « سعد » عن تولى الوزارة .. ولم يدخلها حتى مات !

* * *

وجد « الملك » أنه لا بد من استكمال الشكل الدستوري وهو أن يدعو زعيم الحزب الفائز
بالأغلبية للقاءه والتشاور معه حول تشكيل الوزارة .. فأرسل إليه التشرينى يدعو .
وقف صاحب الجلالة وسط الغرفة يستقبل خصمه ..
سأله عن الحالة العمومية ؟

رد « سعد » :

- مولانا ، بها ، أعلم لأنه يطالع الجرائد المصرية والأجنبية . ويقابل كثيراً . وله قلم
استعلامات فى غاية الانتظام .. أما العاجز فلا يطالع إلا القليل .
قال الملك :

- أستغفر الله وإني أشتغل للقيام بواجبى .

ويقتل حديث الخصمان إلى الصحة وأكل البصل والثوم !

عاد الملك يتحدث عن الأحوال العمومية فلم يجد « سعد » مفرأ من أن يقول :

- الناس قلقون على الحياة النيابية وبدون الوصول إليها سيقى كل على حاله .

وجم « الملك » ثم قال :

- ها نحن سائقون فى الطريق إليها .

- ولكن كلما كان السير أسرع كان الخير أكثر .

- من الذى تفكر أن يتولى حكم البلاد .

- خير رجل يتولاه هو « عدلى باشا » لأنه قدّير ظريف ولولانا معرفة به وثقة .
- نعم وقد أرسلت إليه .
... تطرق الحديث إلى الماضي فقال « سعد » :
- إني كنت فى رعاية منك . لم يتمتع بها وزير من قبل . وربما ، لا يتمتع بها أحد ،
بعدى .

* * *

قال « عدلى ، لسعد » إن الملك كان مسروراً من اللقاء .
أرسل الملك رئيس التشريعات إلى « لويد » ليبلغه أنه « لم يرسعداً على الإطلاق فى مثل هذه الحالة المهدبة . فوقفه من الملك كان محترماً بشكل عميق ، وتعهد بأن يصبح الوفد أكثر اعتدالاً ودستورية فى سياسته » .
بعد استقباله « لسعد » استدعى الملك أولاً رئيس مجلس الشيوخ ، ثم « عدلى باشا » الذى قبل تولى الحكم .
وانتهت الأزمة بقبول « عدلى » النهائى لرئاسة الوزراء .

* * *

ولكن « عدلى يكن » ارتكب خطأ كبيراً ..
إنه يتنازل عن حقوقه الدستورية فيعرض أسماء الوزراء الوفديين والأحرار الدستوريين على « اللورد » ليوافق عليها قبل إعلانها .
وكانت القاعدة قبل الاستقلال أن توافق بريطانيا على أسماء الوزراء .. وألغى « سعد » هذه القاعدة عندما تولى رئاسة الوزارة .
قال « اللورد » إنه حدث بينه وبين « عدلى » « اشتباك صغير » بعد أن عرف قائمة الوزراء .
وكتب إلى لندن :

« كان هناك اشتباك صغير يتعين القتال من أجله فبين قائمة الوزراء المقترحة كان هناك اسم « مصطفى النحاس » .
وقررت أن أصر على استبعاده مهما كان السبب . فتوليه وزارة المواصلات فى حكومة « زغلول » عام ١٩٢٤ اتسم ، بين الوزراء « الزغلولين » أنفسهم ،
بعدائه غير المعقول للموظفين البريطانيين والمصالح البريطانية .

وكان بالإضافة لذلك ، متورطاً في الدسائس التي أدت إلى انسحاب
القاضي « على سالم » من نظر قضية الاغتيالات السياسية .
وأكد لي كل من يعرفونه أن الموظفين البريطانيين سيجدون العمل معه ..
مستحيلاً .

وكان السبب الأساسي للاقتراح الذي تقدمت به ، مع ما يحره من بعض
مخاطر الفوضى للاعتراض على تولي « سعد » للحكم ، أن أظهر للمصريين أن
تقدم بلادهم - عن طريق الإدارة الذاتية - لا يتمشى مع إصرارهم على سياسة
العداء لإنجلترا .

أما إذا وافقت على ضم « النحاس » للوزارة الجديدة فإن ذلك سيهدر جانباً
من تأثير هذا الدرس الأخير » .

ومادام اللورد يستبعد وزيراً أو أكثر فإن الملك بدوره يتدخل ليجري تنقلات في المناصب
الوزارية ..

ويسمع « سعد » ذلك فيقول « عدلى » :

- أرى التغيير مضرراً . هذه وزارتك والاستسلام لمثل هذا الوضع بداية خطيرة .

ولك باب ضيق تدخل منه إلى الاعتذار فتقول إنى لا أقبل برغم الإلحاح .

ولك أن تفعل ما تريد .

ولكن يكون مفهوماً أنه ليس موافقاً لرأى .

ويبحثان التشكيل الوزارى ويكرر « عدلى » اعتراضه على تولي « النحاس » وزارة

الحقانية .. فلم يتمسك « سعد » وعرض أن يتولى « النحاس » وزارة المعارف .

وعد « عدلى » بالتفكير في الأمر .

ويلتقى « عدلى » « باللورد » وبالمملك .. ثم يعود ليقول « لسعد » :

- الملك فهم من « اللورد » أنه معترض على دخول « النحاس » الوزارة وإنى متحير

ولا أعرف كيف أجيب ،

رد « سعد » :

- هذا تدخل معيب ولا يصح التساهل فيه لأنك أنت المسئول عن وزارتك ولست

أكلفك بشيء . وأنت حر فافعل ما تريد .

أشار « سعد » إلى « النحاس » بما قاله « عدلى » فقال إنه لا يرغب فى دخول الوزارة لأن جوها غير الجو الذى تعود أن يعيش فيه .

وكرر « مرقص حنا » هذه الرغبة « لسعد » فقال :
- كل حر فيما يريد .

ويعود « عدلى » ليعلمه « سعد » بما قاله « النحاس » ، ومارقص حنا « فقال « عدلى » :

- إن « سعيد ذوالفقار باشا » تكلم مع « اللورد » فقال إن كلا منهما - النحاس ومارقص حنا - عامل الموظفين الإنجليز معاملة سيئة نفرتهم منها وجعلتهم يأبون « توزرهما » .

قال « اللورد » فى برقيته إلى لندن :

« لم يخالفنى النجاح إلا بعد أن بذلت جهداً كبيراً .

قابلت « عدلى » عدة مرات بعد ظهر يوم الأحد وفى النهاية استسلم « زغلول » وتم استبعاد « النحاس » .

وهذه اللقاءات المتعددة تدل على أن « سعداً » ظل يقاوم من أجل الرجل الذى أصبح

خليفته فيما بعد .. « مصطفى النحاس » !

لم يستطع « سعد » إقناع « عدلى » بأن يقاوم من أجل « النحاس » ولكن أقنعه بالمقاومة من أجل « مرقص حنا » .. أويبدو أن « اللورد لويد » اعترض على الرجلين معاً ، بقصد

المساومة ، ليكتفى بمنع « سعد وخليفته » من تولى الوزارة فى يوم واحد ! !

كتب « اللورد » إلى لندن يقول : إنه « اعترض أيضاً على « مرقص حنا »

وزير الأشغال لأنه عندما كان وزيراً للأشغال طلب استبعاد الإنجليز من خزان

أسوان .

أجاب « عدلى » أنه بعد انتهاء موجة العنف فإن مرقص سيفير لهجته .

وأيد المستشار البريطانى لوزارة الأشغال وجهة النظر هذه .

وقال « عدلى » :

- إن أية محاولة لاستبعاد « النحاس » ، ومارقص حنا « معاً تؤدي إلى فشل تشكيل الوزارة .

واضطر « اللورد » إلى الموافقة والتسليم .

* * *

استقال « أحمد زيور » رسمياً يوم ٦ يونيو .

وفي ٧ يونيو قبل الملك تشكيل الوزارة التي تقدم بها « عدلى » .
وأصبح « عدلى » رئيساً للوزراء بعد الظهر .

* * *

شكلت الوزارة من ١٠ أعضاء .
بين الوزراء ٣ من حزب الأحرار الدستوريين هم « عدلى يكن » الذى تولى الرئاسة ووزارة
الداخلية .

« وعبد الخالق ثروت » لوزارة الخارجية .
« ومحمد محمود باشا » وزيراً للمواصلات .
وكان « عدلى ، وثروت » يعتبران أنفسهما من المستقلين !
ودخل الوزارة ٧ وفديين منهم ٤ من هيئة الوفد .
تولى وزارة الزراعة « فتح الله بركات » ، والمالية « مرقص حنا باشا » ، والحقانية « زكى
أبو السعود باشا » ، والأوقاف « نجيب الغرابلى باشا » ، والأشغال العامة « عثمان محرم بك » ،
والمعارف « على الشمسى باشا » ، والحرية « أحمد خشبة بك » .
قال « اللورد » معلقاً على التشكيل الوزارى :
« بعض الوزراء الوفديين من المتطرفين المعروفين ومن بينهم « فتح الله بركات ، ومارقص
حنا ، وعلى الشمسى » .

وبرغم أنهم ممن يمكن الاعتراض عليهم إلا أن وجودهم كان محتوماً .
وإذا وضعنا كل الملابس فى الاعتبار فإن حكومة « عدلى » لا تعتبر غير مرضية تماماً » .

* * *

وفي مذاكرات « سعد » روى جانباً من مشاورات تشكيل الوزارة ..
قال إنه سأل « عدلى » لماذا يغير ويبدل فى مناصب الوزارة ..
أجاب « عدلى » بأنه عرض الأسماء على الملك ولا يستطيع أن يبدل فيها .
عد « سعد باشا » ذلك « استخفافاً من « عدلى » ومخادعة » .

وفي تصريحاته للصحف لم يستطع إلا أن يقول :
— من الخطأ البين أن يقال إن هذه الوزارة ائتلافية . إن الوزارة لا تكون ائتلافية إلا إذا لم

يتوافر لحزب أغلبية . . وعندما يكون لحزب أغلبية كبرى في المجلس فلا يكون هناك معنى في أن تكون الوزارة ائتلافية .

إن « صاحب الدولة » « عدلى يكن باشا » لم يُنتخب رئيساً للوزارة ليمثل حزب الأحرار الدستوريين مطلقاً .
وإنما انتخب لأنه يمثل فكرة نسعى إليها كلنا : فكرة اندماج ، فكرة المزج ، فكرة الوحدة الوطنية .

وليس من المفهوم مطلقاً أنى ، وأنا من الأغلبية ، أختار رئيساً للوزراء يمثل حزباً آخر غير الحزب الذى أنا منه ! وأنى ما أجبرت ولا ألزمت أن أختار « عدلى باشا » ، ولكن الذى جعلنى أختاره أنه يمثل لتلك الفكرة .

فالوزارة الحالية إذن ليست وزارة ائتلافية بالمعنى المتعارف ، بل هى وزارة اتحاد ، وزارة مزج واندماج تمثل وحدتنا جميعاً » . .

سأل « سعد زغلول » الكاتب الوفدى « عباس محمود العقاد » :
— ماذا يقول الناس ؟ .

قال « العقاد » : إن « سعداً » ترك الميدان واستقال .
قال : لو بقيت فى الحكم لقالوا « إنه يخرب البلد تشبهاً » بالمنصب !

* * *

اختلف المؤرخون فى الحكم على موقف « سعد » فى هذه الفترة .
انتقده البعض لأنه كان طموحاً إلى الوزارة راغباً فيها .
وقالوا إنه سلم للمندوب السامى بمركز إنجلترا فى مصر .
وقالوا إنه سلك مسلك الاعتدال .

وقالوا إنه كان يعلم أن بريطانيا لن تخضع لمبدأ الحقوق الدستورية التى تمسك بها ليتولى الوزارة .

ودافع آخرون عن « سعد » .

فقالوا إن « سعداً » اختار الانسحاب من الوزارة لمصلحة وطنه .. وبناء على تنازله وانسحابه أعيدت الحياة النيابية فى مصر .. وكان ثمن ذلك باهظاً .

قال « العقاد » إن « سعداً » أراد أن يظهر الإنجليز السبب الصحيح لإقصائه عن الحكم .

وقال مبرراً إقباله على الوزارة وعدوله عنها « إنه لاملامة عليه في طلبها . ولا في التنحي عنها » وإن « ولايته للوزارة لن تكن ضرورة لازمة ، ولم يكن فيها ضرر على المصالح الوطنية » .

وعبرت عن ذلك صحيفة « التايمز البريطانية » بأنه ليس مما يشين « سعداً » أن يسلم بالحقائق التي غالبا مراراً في الماضي .

ولا نستطيع أن نحدد أى البدائل كان أفضل في ذلك الزمان .. هل أخطأ « سعد » أم أصاب .

ولكن « سعداً » نفسه يقدم الجواب عندما روى في مذكراته أحزان الأمة بعد تشكيل الوزارة .

قال :

يتساءل الكثيرون من الشعب عما يجب عليهم عمله في هذه الظروف المحزنة التي عم فيها الأسى والحزن كل القلوب .

إنك ترى الناس - حتى بعد استعفاء الوزارة « الزبورية » التي طالما تشوقوا للخلاص منها - يعلو وجوههم الكمد . يسبرون في الشوارع والطرق كإنما حل مصاب- وجل خطب .

* * *

التقى « اللورد لويد » « بجيرالد ديليني » بعد اعتذار « سعد » .
قال « ديليني » :

- لو استمرت علاقات الصداقة والمودة بين دار المندوب السامي « وسعد زغلول » لكانت النتائج أفضل . وكان يمكن إقناع « سعد » بالتعاون معك .
وأضاف « ديليني » :

- إن موقع « سعد » في البلاد لا يمكن تجاهله .. ولا يعتبر من السياسة تجاهل أقوى العوامل السياسية المصرية مهما كان الرأى في تصرفاته السابقة .

وقال « ديليني » إنه يشك في حكمة إبعاد « سعد » عن رئاسة الوزارة لأنه من الأفضل التعامل معه مباشرة بدلا من تركه ليكون القوة المحركة من وراء ستار .. وفي نفس الوقت لا نستطيع اعتباره مستولا .

وأرسل « ديليني » نص هذا الحديث إلى « أوستين تشمبرلين » وزير الخارجية فإن « ديليني » كان بريطانياً ويعمل لحساب بريطانيا من وجهة نظره .. أو يريد مصالح بريطانيا بطريقة تختلف عن تلك التي يراها « اللورد لويد » .

والحقيقة أن الشعب انتظر سقوط وزارة « زيور » بأمل أن يقع تغيير حقيقى فى أسلوب الحكم وأن يعود « سعد » والوفد لاستكمال المسيرة التى بدأت عام ١٩٢٤ - وقطعها اغتيال « السردار » - ولكن ذلك لم يتحقق .. بسبب موقف « اللورد لويد » .

ولقد ألقت كتب كثيرة عنوانها « لو » ..

مثلاً لو أن « نابليون بونابرت » لم يهزم فى معركة « ووترلو » كيف كان تاريخ أوروبا سيتغير . وروى المؤلفون قصصاً كثيرة عنوانها « لو » تفسر تفسيراً مغايراً لمواقف التاريخ .. ولكن يبقى ذلك موضوعاً فى رفوف المكتبات على أنه روايات وخيالات وأحلام للمؤلفين . وضع سياسى فرنسى كبير تقييمه لموقف « سعد » والوضع السياسى كله فقال : « للمسألة المصرية وجهان :

أما استهداف المصريين لضياح كل الحريات الدستورية والعودة إلى الحكم المطلق . وأما تعزيز الحياة الدستورية بالاتفاق الودى مع إنجلترا .

ومقدرة رجل السياسة تتجلى فى معرفة الاختيار الأفضل بين أمرين محددين » .. ومن الواضح فى تلك الأيام أن « سعد زغلول » كان يتصرف بصفته رجل سياسة !!!!! يومها عرف « سعد ، وعدلى » وكل رؤساء الوزارات فى مصر أن الدستور فى ظل الاحتلال ناقص .. وأن كل رئيس للوزارة لن يقبل الحكم إلا بشروط الإنجليز وطبقاً لمشيتهم وخضوعاً لأوامرهم .. وإلا فإنهم لن يمكنوه من رئاسة الوزارة أبداً ..

* * *

اجتمع مجلس النواب فاختار « سعداً » رئيساً له .. ورشح الوفد أيضاً « واصف ، ومصطفى النحاس » وكيلين .. وبذلك حصل الوفد - وله الأغلبية - على المناصب الثلاثة .

ورأى « اللورد » أن يزور « سعداً » فى البرلمان للمجاملة ويشكر إليه لهجة الصحف المصرية ضد بريطانيا ويرجوه العمل على بذل الجهد لتغيير هذه اللهجة وأنه من ناحيته سيحاول مع صحف لندن ..

ورد « سعد » الزيارة في دار المندوب السامي .
واطمأن « اللورد » إلى أن الأمور قد استقرت في مصر بالطريقة التي أرادها فسادف مطمئن
البال يوم ٩ يوليو عام ١٩٢٦ ليقضى إجازة الصيف في لندن .
وقبل سفره دعا « اللورد » « سعداً » لتناول الشاي معه وليقدم إليه الوزير المفوض « نيفيل
هندرسون » الذي سيتولى المنصب بالنيابة فاعتذر « سعد » لانحراف صحته فقام « هندرسون »
بزيارته .

وترك « اللورد » ميزان القوى المتصارعة في يد « نيفيل » الوزير البريطاني المفوض .
ولم يكن أمام « هندرسون » إلا البرلمان يفرض عليه إرادة المندوب السامي بالنيابة !

المعركة الأخيرة

حارب « سعد » معركته الأخيرة من خلال رئاسته لمجلس النواب .
وقد حارب هذه المعركة ببراعة يُحسد عليها ، رجل عجوز مريض تجاوز السبعين يقف
ضده القصر ، والمندوب السامى ، وتهده بريطانيا العظمى بأساطيلها وجيوشها .
كان « سعد » يعرف أنه لن يعيش طويلا ولذلك حرص على أن يؤمن للوفد الطريق
بعده ..

وفى سبيل ذلك حارب فى كل اتجاه .
أراد أن يمنع الملك ورجاله من الاعتداء على الدستور وتعطيل البرلمان مرة أخرى .. وذلك
بإصدار قانون لمحاكمة الوزراء .
وأراد الانتقام من « أحمد زيور » والتشهير به وبوزرائه لأنهم كانوا أدوات للقصر
وللإنجليز .

وأراد أن يفرض سيطرة الوفد على الجيش ، والإدارة ، والأقاليم ... دون الدخول فى
صراع مباشر مع الإنجليز والمندوب السامى .
وكان يتحسس خطواته بحذر بالغ .
يتقدم إذا رأى العدو - الملك والمندوب السامى - غافلين عنه .. ويتراجع ، عند
الضرورة ، ليحاول التقدم مرة أخرى .

أدرك « سعد زغلول » عامى ١٩٢٦ و ١٩٢٧ ما عرفته مصر فى الفترة السابقة على قيام
ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مباشرة .. وهو أن ٣ قوى فى مصر هى القصر والشعب والإنجليز .
وكانت اللعبة التى قام بها « سعد » هى أخطر أدوار حياته لأنه كان معرضاً خلالها للنقد
العنيف من الصحافة والشعب .. إذا هادن الإنجليز أو تهاون فى حقوق الشعب .
وكان مضطراً أن يلزم الكتان فلا يفضح خطته أبداً .. كما كان مطمئناً إلى أن أقوى
خصومه .. وهم الأحرار الدستوريون لا يستطيعون الحملة عليه لأنهم شركاؤه فى الحكم .

وللحقيقة .. وللتاريخ فإن رجلا واحداً فطن إلى خطة « سعد زغلول » وكان يتابع ، بدقة غريبة ، كل خطواته وكان يلعب معه بطريقته وأسلوبه .. هذا الرجل هو « اللورد لويد » !

* * *

قال « عباس محمود العقاد » :
« لم يسترح » « عدلى يكن » فى رئاسة الوزارة .
ولم تنخفض شعبية « سعد زغلول » .
واختياره رئيساً لمجلس النواب جعله الشخصية البارزة فى الحقل السياسى .
وقد استطاع أن يقف فى ميدان الفصل بين جميع السلطات وجميع الهيئات .
.. يفصل بين الأعضاء من أنصاره ومعارضيه .
يفصل بين المجلس والوزارة .
ويمشى بالوثام بين القصر والنواب والوزراء ...
ويأخذ من كل حسبما تتجه الحوادث وتتبدل الأحوال .

وقد حرصت الأغلبية الوفدية - يقصد سعداً - على تذكير « عدلى » والمندوب السامى ومصر كلها ، بأن الوفد هو الحاكم الحقيقى بالتدخل المستمر وإخراج الحكومة .
وقد خاف سعد والأحرار من حل البرلمان ولذلك حرصا على عدم الوصول بأى أزمة إلى نهايتها مع « اللورد لويد » تطبيقاً لما أطلق عليه فى ذلك الحين « سياسة حسن التفاهم » .
.. وقيل أيامها إن « سعد زغلول » يشترى الدستور بأعلى من ثمنه » .

* * *

فى مذكراته أكد « سعد تأييده » « لعدلى » وحكومته برغم أن عدلى ووزرائه تجاهلوا « سعداً » فى أمور عديدة .

وفى مذكراته تنبأ « سعد » بالخلاف مع « عدلى » فقال :

« قرأت فى جريدة « المورنينج بوست » أن « سعداً » يريد أن يسيطر على الحكومة وأن « عدلى » لن يخضع لإرادة سواه .. فالعواصف لابد من هبوبها .
وقد تتعدّد الحالة إذا حصل انتخاب « ماهر ، والنقراشى » لمجلس النواب » .
.. وهذا ما وقع فعلاً .

ذكر « عدلى » « لسعد » أنه يجب أن يكون موثقاً به فلا يتداخل النواب في عمله .

ولذلك كان « سعد » يقوم بالوساطة بين النواب « وعدلى يكن » .
ولقد شرح « العقاد » موقف « سعد » في هذه الفترة فقال إنه « كان يسأم ويتعب ويخيل إلى من رآه أنه يهيم بأن ينفذ يديه .. ثم يتحداه متحدياً فإذا هو واقف على قدميه لا يستريح منه الخصوم » .

* * *

استمرت أول دورة لمجلس النواب برئاسة « سعد زغلول » ٣ شهور ونصف عقد المجلس خلالها ٥٩ جلسة من ١٠ يونيو ٢٦ إلى ٢٠ سبتمبر من نفس العام وكان الاجتماع يعقد في السادسة مساءً .
وقد حضر « سعد » ٨٥٪ من هذه الجلسات .
منع « سعد » أعضاء البرلمان من مناقشة أمور السودان أوقات الاحتلال البريطانية في مصر لأن « سعداً » من البداية حدد هدفه الأول وعداءه الأول للملك ... والتزاماً بسياسة حسن التفاهم مع الإنجليز .
وبدأ عمله في مجلس النواب بتحديد خطة واضحة تحقق الأهداف عن طريق نواب الشعب ..

كانت البداية ... أنه لابد من إقرار القوانين التي أصدرها « أحمد زور باشا » في غيبة البرلمان ..

وينتزه المجلس الفرصة لبحث موضوع آخر يرى أنه متصل بالقوانين التي تصدر في غيبة البرلمان .
تقرر إحدى لجان المجلس إصدار مشروع قانون بمحاكمة ومعاينة الوزراء الذين يصدرن - في المستقبل - قوانين في غيبة البرلمان .. دون صلاحية دستورية لهم .
وكان السبب في ذلك أن « زور » هو الشخص المرجح أكثر من غيره لتولى رئاسة الوزارة مرة أخرى عند حل البرلمان مرة أخرى .

وجد « نيفيل هندرسون » القائم بأعمال المندوب السامي أنه من الضروري الحيلولة دون إصدار تشريعات ذات طبيعة تجعل أية وزارة قادمة عاجزة .. خوفاً من التهديد والتجريح الذي قد يتعرض له مستقبلاً .

... « وهندرسون » يقصد بذلك قانون محاكمة الوزراء .. ومنع - فعلا - صدور هذا القانون .

والغريب أن التاريخ أعاد نفسه مع اختلاف الأسماء والأبطال .
في عام ١٩٢٦ منع الإنجليز الوفد من محاكمة « زيور » .
وفي عامي ٤٤ و ٤٥ أصر السفير البريطاني « اللورد كيلرن » على منع محاكمته الناس بتهمة
استغلال النفوذ عندما فكر « أحمد ماهر ، والنقراشي ، ومكرم عبيد » في محاكمته على
الآتهامات التي وردت في الكتاب الأسود !

* * *

وإذا كان هذا المشروع قد فشل فإن مجلس النواب ينطلق في اتجاه آخر ..
إنه يشكل لجنة للتحقيق في أعمال « على ماهر باشا » - رجل حزب الاتحاد - كوزير
للمعارف في وزارة « أحمد زيور » .
ويقرر مجلس النواب انتقاد « على ماهر » لأنه غير مناهج المدارس وانتك القوانين وتجاهل
التشريعات القائمة .

ويرفض المجلس السماح « لعل ماهر » بالحضور للدفاع عن نفسه أمام نواب الأمة .
ويتمتد العداة إلى « أحمد زيور باشا » الرجل الذي سحب جيش مصر من السودان وتنازل
عن جغبوب وحل البرلمان مرتين وعطل الدستور .
وجد مجلس النواب أن أحد أبناء « زيور » الذي يعمل في المفوضية المصرية في باريس غير
مؤهل للعمل الدبلوماسي لأنه لا يحمل الشهادات الدراسية اللازمة .
وألغى المجلس عند مناقشة الميزانية الدرجة المعين عليها « ابن زيور الثاني » في وزارة
المواصلات .

واختار « سعد زغلول » في لجان المجلس الأعضاء المعروفين بعدائهم لبريطانيا .
وشكا المندوب السامي لأن مجلس مستشاري محكمة الاستئناف الأهلية انتقد بقرار إجماعي
القاضي كيرشو - رئيس المحكمة الذي استقال بعد أن برأ « ماهر ، والنقراشي » - كما أن المجلس
حرم « كيرشو » من المعاش !

* * *

وينحصر المجلس معظم الدورة البرلمانية للفحص الميكروسكوبي للميزانية التي وضعها

« أحمد زيور باشا » رئيس الوزراء السابق . وكانت هذه فرصة الوفد للتشهير « زيور » ، والانتقام منه ، والحد من سطوة الملك ومنع استغلال نفوذه - أى الملك - لجمع الثروات ، وأيضاً للحد من مطالب الإنجليز .
يختار المجلس « إسماعيل صدقي باشا » رئيساً للجنة الميزانية .
« وصدق » يحمد على الملك لأنه تخلى عنه وتركه يستقيل من وزارة الداخلية في وزارة « زيور » .

وينجح « صدقي » في اكتشاف نقاط الضعف « الملكية » في ميزانية الحكومة المصرية .
ويقف « سعد زغلول » وراء « صدقي » مؤيداً .

* * *

تضمنت الميزانية زيادة اعتمادات البوليس بمبلغ ٩٠ ألف جنيه لاستخدام بريطانيين جدد .. في بوليس مصر .

ويقف « سعد باشا » نفسه في مجلس النواب يطلب رفض الاعتماد .. فإن الزعيم لا يزال يقاتل .. من خلال حقه كنائب .

ويتدخل « هندرسون » ليكتب إلى رئيس الوزراء « عدلى يكن باشا » قائلاً :
« أى تخفيض فى الاعتماد الذى يكفل الحد الأدنى للحفاظ على القانون والنظام سيسبب الكثير من الاستياء للحكومة صاحب الجلالة » !
ولا يرى « سعد » إثارة أزمة وزارية مع « عدلى يكن » فيقترح على مجلس النواب الموافقة على الاعتماد علامة على الثقة فى « عدلى باشا » وزير الداخلية !
وتنتقد اللجنة وضع ميزانيات الأزهر والمؤسسات الدينية تحت الإشراف الملكى وتقول إن إشراف الملك يكون إدارياً فحسب .. وليس مالياً .
وتبحث اللجنة الميزانية الخاصة للملك .

وكانت ميزانية الملك السنوية ٨٦٠ ألف جنيه فى حين أن ميزانية الدولة كلها ٤٠ مليوناً فكان الملك يحصل على ٤ ٪ من الميزانية .

وتطالب اللجنة بتخفيض ميزانية الملك وتقترح رفضها أو إعادتها للملك لتخفيضها .. كما تطالب بأن يعهد بأعمال السرايات الملكية إلى وزارة الأشغال بدلاً من القصر نفسه أو المقاولين .

ويسمح « سعد » للأعضاء بالمناقشة في هذا الموضوع الشائك فيتكلم نائب تلا « أحمد عبد الغفار » لينتقد - بعنف وقسوة - هذه الميزانية .

ويتدخل « سعد » حتى لا تتطور المناقشة إلى تجريح في شخص الملك .
ويوفد ملك مصر .. رئيس التشريعات إلى « هندرسون » يطلب مساندة المندوب السامي ضد البرلمان .

ورأى « سعد » أن يرد زيارة « هندرسون » له .. فانتز المندوب السامي بالنيابة الفرصة وقال له :

- لا نريد إثارة أسئلة في مجلس النواب ذات طبيعة مسيئة لجلالة الملك أو تمس صلاحياته .

ويجد « سعد » أنه من الضروري المحافظة على الدستور وبقاء مجلس النواب بدلا من إعطاء الفرصة لتضامن القصر والإنجليز للعصف بما تبقى من الدستور .
قال « سعد » :

- سأبذل أقصى ما في وسعي .
ويؤكد « سعد » « هندرسون » ، أنه ينكر حق المندوب السامي في التدخل في شئون مصر .

وتبقى هذه الكلمات في مركز الوثائق العامة في لندن دليلا على أن « سعدًا » حرص بهذه الكلمات على تأكيد أن القوة وحدها هي التي جعلته يتراجع !
ويوافق مجلس النواب على الميزانية ويكتفى بتوجيه التماس إلى جلالته لتعديل المخصصات الملكية رعاية للاقتصاد ... أى مطلوب أن يضرب جلالته المثل للشعب في الاقتصاد .
ويعرف ملك مصر أنه لا يستطيع دخول أية معركة مع البرلمان المصرى دون تأييد المندوب السامي البريطانى !

ويتدخل « هندرسون » مرة أخرى للإبقاء على مكتب مشتريات الحكومة المصرية في لندن حتى تبقى بريطانيا العظمى هي المورد الأول لمصر .
ويقدم اقتراح بإدخال ميزانين المستشارين المالى والقضائى البريطانيين ضمن ميزانية وزارى المالية والعدل بدلا من بقائهما مستقلين في الميزانية .
ويتراجع الاقتراح بناء على ضغوط هندرسون وتحذيره من « نشوء تعقيدات خطيرة » .

ويثار اقتراح في البرلمان بأن تتقدم مصر لعضوية عصبة الأمم .
وتبلغ بريطانيا الحكومة بأنها لا يمكن أن تؤيد قبول مصر في عصبة الأمم حتى تتم تسوية
المسائل المعلقة بينها وبين بريطانيا العظمى بصورة مرضية .. أى حتى تعقد معاهدة بين البلدين .
ويتدخل « هندرسون » ليطالب من الحكومة المصرية عدم إثارة المسألة على الإطلاق .
وتراجع الحكومة .. ويتراجع مجلس النواب ، ويكتفى ببيان غير واف « لعبد الخالق ثروت
باشا » وزير الخارجية .

ولا يؤكد هذا البيان أن مجلس الوزراء سيعمل لتنفيذ وعده بالسعى لضمان قبول مصر في
عضوية عصبة الأمم . ويكون من أسباب التراجع أن طلب مصر الالتحاق بعصبة الأمم
سيطلب الاعتراف بالتحفظات الأربعة الواردة في تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ .

* * *

كان « اللورد كرومر » أول قنصل بريطاني لمصر بعد الاحتلال .
وكان يحكم مصر فيختار الوزراء ، ويخضع له الخديو ، ويقر كل الأمور الداخلية
والخارجية .
وكان « كرومر » يرى أن التمثيل النيابي يجب أن يبدأ في القرى .. ثم يصل بعد ذلك إلى
القاهرة .

ويلتقط الفكرة نائب الفيوم الوفدى « عبد اللطيف سعودى » فيقدم لمجلس النواب مشروع
قانون بانتخاب العمدة طبقاً لنظرية « كرومر » .
وتقر لجنة برلمانية مشروع « قانون العمدة » .. وتنشره الصحف .
وينص مشروع القانون على أن ينتخب العمدة ولا تعيينهم وزارة الداخلية .
ويرى « هندرسون » أن كل الفلاحين سيختبون العمدة الذين يرشحهم الوفد مما سيؤدى
إلى زيادة قوة الوفد وسيطرته على الأقاليم .
ومن ناحية أخرى فإن العمدة الوفدى سيجعل كل الناخبين يصوتون مع مرشح الوفد في
انتخابات مجلس النواب .
ويرى خصوم الوفد أن الوسيلة الوحيدة للضغط على العمدة أن يظل تعيينهم بقرار من
وزارة الداخلية حتى لا يؤثر في الانتخابات لصالح الوفد .
ومرة أخرى يكتب « هندرسون » إلى « عدلى يكن » مخدراً من أن « حكومة صاحب

الجلالة لا يمكن أن تنظر بعدم المبالاة إلى مثل هذا القانون الذى يخرب حسن النظام فى البلاد .

ويعرض « هندرسون » على « عدلى » تأجيل المشروع أو تعديله وقال « إن إنجلترا لا يمكن أن تقف مكتوفة اليدين أمام هذا التشريع الذى - عليه - أمن الأجانب » .

ويكلف « عدلى يكن » وزير المعارف الوفدى « على الشمسى باشا » بالسفر إلى القاهرة يحمل إلى زعيم الوفد رسالة المندوب السامى بالنيابة وإقناعه بالحكمة .

واضطرب « سعد زغلول » إلى تهدة النواب المتطرفين الذين يريدون الوصول بالأزمة إلى نهايتها مؤكداً لهم « أن ضربة واحدة لا تعنى الهزيمة النهائية » !

وجاء المندوب السامى ليجد أن مشروع القانون لا يزال معروضاً على مجلس النواب فيصر على ضرورة تأجيله لأن جعل العمدة مستقلين عن مديرى المديرىات يجعلهم - أى العمدة - دولة داخل الدولة ويضعف سلطة الحكومة على العمدة .. ويجعل الإدارة كلها « زغلولية » ! وينتهى الأمر بحل وسط .

قال « سعد » « لعدلى » :

- إنى لم أبحث المشروع وأرغب فى تأخيره .

وروى تعيين ٥٨ عمدة فى قرى عزل فيها العمدة خلال وزارة « زيور » .

* * *

وبرغم أن مجلس النواب بلا صفة تنفيذية إلا أن « سعداً » ينجح فى طرد « صالح عنان باشا » وكيل وزارة الأشغال العامة من منصبه .

اتهم المجلس وكيل الوزارة بأنه زور فى تقرير رسمى وجهه للمجلس .

ويكتب المندوب السامى إلى لندن قائلاً :

- إنها مؤامرة بسبب ما هو معروف عن علاقة « عنان باشا » الوثيقة بدار المندوب

السامى !

وفى مذكراته قال « سعد » إن « هندرسون » بعث إلى « عدلى يكن » يبرجه عدم التشدد

مع « صالح عنان » لأنه غير فى مضبطة مجلس النواب . ورجا منه أن يعرض هذا الرجاء على

« سعد » !

* * *

ويتعقب مجلس النواب كل أمور الدولة ليجد أية ثغرة ينفذ منها ضد بريطانيا .. حتى أن « اللورد لويد » كتب - بعد ذلك - يشكو التحيز الدائم الذي كان يظهر في مناقشات المجلس إذا أجرى ذكر إنجلترا أو الإنجليز .

ويشكو اللورد أيضاً من أمثلة عديدة لقرارات اتخذها المجلس ضد بريطانيا .

* نقل اعتمادات المجالس البلدية والمحلية من البنك الأهلي المصرى وهو بنك إنجليزى . ومديره إنجليزى إلى بنك مصر .. المصرى .

وهذه الاعتمادات تبلغ ٢ مليون جنيه .

* إيقاف مشروع جبل الأولياء انتظاراً لبحث المشروع المضاد بتعليق خزان أسوان .

* تشكيل مجلس أعلى فى وزارة المواصلات لبحث كافة الأعمال الفنية العملية والعطاءات الهامة حتى لاتذهب إلى الشركات البريطانية .

* * *

.. وأراد الملك إصدار ميزانية وزارة الأوقاف بتوقيعه وحده دون مجلس الوزراء لأن قانون إنشاء الوزارة الصادر عام ١٩١١ نص على أن يقدم مجلس الأوقاف الأعلى الميزانية للملك دون إشارة إلى مجلس الوزراء .

ورأى النواب أن الدستور الصادر عام ١٩٢٣ يَجِبُ قانون عام ١٩١١ ولذلك ينبغي ضم ميزانية الأوقاف إلى الميزانية العامة للدولة .. وألح النواب فى ضرورة عرض الميزانية على المجلس .

وتشتد الأزمة .

رفض الملك أن يقابل الوزير الذى أحضر له الميزانية .

ورفض أن يوقعها .

وأعلن « سعد زغلول » أن البرلمان سيظل منعقدًا حتى يتم الانتهاء من الميزانية .. وتكهرب الجو السياسى كله .

أرسل الملك .. رئيس ديوانه « توفيق نسيم » إلى « هندرسون » يعرض القضية .

قال رئيس الديوان :

- إن عدم تأييدكم سيكون على عكس التعهدات التى قطعها « اللورد لويد » قبل سفره بأنه لن يكون هناك مساس بامتيازاتى .

سأل « هندرسون » المستشار القضاى البريطانى ثم قال :
- لا أستطيع قبول وجهة نظر صاحب الجلالة فى هذه المسألة . إني أوصى الملك بألا يضعف موقفه أكثر من ذلك بالاستمرار فى الامتناع عن التوقيع . ولن يجد جلالته من يؤيده .
ويستسلم الملك .
وقع الميزانية . وأنهيت دورة البرلمان فى اليوم التالى .
ولا ينطق « سعد زغلول » باسم الملك ، ولا يشير إليه بكلمة واحدة فى الخطاب الذى ألقاه بمناسبة اختتام الدورة البرلمانية .

* * *

عاد « اللورد لويد » إلى القاهرة .
وأخذ يراجع ما جرى من « سعد » ومن مجلس النواب حتى يحدد خطواته القادمة .
أراد أن يعرف هل بقيت روح الثورة فى نفس « سعد » أم أنها هدمت بسبب المرض والنقى وطول النضال ومشاقه .
وجد « اللورد » أن وزيرين وفديين اشتركا فى حفل أقيم لتكريم « أحمد ماهر ، ومحمود فهمى النقراشى » بعد الحكم ببراءتهما فبعث « اللورد لويد » إلى لندن يشكو ذلك ويستنكر حضور الوزراء حفلا لتكريم « مجرمين » !
ويلتقى « اللورد » بنخصمه العتيد ..
دعا « لويد » « سعد زغلول » إلى زيارته للمرة الأولى بعد أن تولى رئاسة مجلس النواب ..
أشار « اللورد » إلى قلقه من أن « سعداً » لا يزال يتلقى تفويضات الطلبة فى بيت الأمة .
وأشار إلى إضرابات الطلبة وقال :
- أحملك المسئولية فى تجدد إضرابات الطلبة .
وقال :

- هناك تدهور واضح فى الإدارة الحكومية .. وتشتت الحكومة طاقاتها فى التدابير الثورية المناهضة للبريطانيين .

وصف « اللورد » رد « سعد » .. قال :

« كان « سعد باشا » مراوفاً ، وحاول نقي اللوم عن نفسه .
ويبدو أن شغله الشاغل هو موقفى من الدستور . كما أن خوفه من إمكانية

حل البرلمان كان واضحاً . أن « سعد باشا » كان مهتماً بمصير البرلمان ، فإذا كان يتردد بين التطرف والاعتدال ، فإن ذلك فقط خشية من عواقب التطرف »

* * *

وقال « لويد » في تقريره إلى لندن عن الدورة البرلمانية :
« كان « سعد باشا » يستسلم أمام ضغوط المندوب السامى بدرجة كبيرة من التردد .

وكان يستسلم .. ليقفز .
وكانت الدورة البرلمانية سلسلة من « المحاولات » الوفدية .. وحينما كانوا يفشلون فإن ذلك لم يكن يعنى إلا أن محاولة أخرى ستبذل بمجرد أن تلوح فرصة مواتية .

وكان البرلمان عدوانياً . واتصف بلامح رئيسية وهى السيطرة الكاملة « لزغلول » على المجلس وميل المجلس إلى التعدى على الصلاحيات التنفيذية للحكومة .

إن سيطرة « زغلول باشا » سواء بشخصيته فى البرلمان أو بواسطة مجموعته الحزبية - الهيئة الوفدية التى تجتمع يومياً بمنزله - تكاد تكون سيطرة مطلقة .
وكان يلعب دور ناظر المدرسة » .

* * *

وينتهز « سعد » بدوره الفرصة .
قال إنه شكاً « هندرسون » من سخرية صحف القصر لأنها تصوره بأنه لا يتصرف خوفاً من البريطانيين أو خشية حل البرلمان .. فى الوقت الذى لزم فيه - سعد - جانب الاعتدال تهمه صحف القصر بالخضوع لبريطانيا مجاملة .. أو خوفاً .

قال « لويد » إن « هندرسون » أبلغ الملك قائلاً :
- إن صحيفتى « الاتحاد » والليبرتيه « الناطقتين باسم القصر انغمستا فى الهجوم على « سعد » ..

رد الملك :
- إن الإعانات التى تدفع للصحفيين من القصر .. توقفت . ولا أستطيع منع أصدقائى

من الدفاع عنى .

ولم يقل « لويد » رد الملك على « هندرسون » .

قال صاحب الجلالة :

— هذا هو خط الهجوم الوحيد المتاح لى ضد « سعد زغلول » .

وبالفعل استمرت صحف القصر فى حملتها على رئيس مجلس النواب .

ويتوجه « اللورد » إلى الملك قائلا :

— ينبغى أن تتوقف صحف القصر عن الهجوم على « سعد باشا » .

إن موقف جلالته هو محاولة متعمدة لدفع « سعد باشا » إلى عدم التعاون مع بريطانيا

العظمى .. ومعنى .

حاول الملك أن يجادل كما فعل مع « هندرسون » .

رد « اللورد » بصوت حاد :

— لماذا تتخذ الصحف المعروفة بميوها للسراى ، كأساس لهجتها على « سعد » ، تلك

الجهود التى يبذلها زعيم الوفد للمصالحة والتراضى مع حكومة صاحب الجلالة .. ملك
بريطانيا .

إن نعمة الصحف المسماة بالملكية غير ودية تماماً إزاء الحكومة البريطانية .

ويتراجع الملك .

قال اللورد :

— إنى مستعد لأفعل كل ما فى وسعى حتى لا يكون هناك ما يدعو لشكواك بعد ذلك .

وتتحسن فوراً نعمة الصحف الملكية !

* * *

ويعقد البرلمان دورته الثانية فى ١٨ نوفمبر عام ٢٦ .. وتستمر هذه الدورة ٨ شهور تقريباً .

وقد تحلف « سعد » عن الحضور فى إبريل ومايو لمرضه .

خلت دائرتان فرعيتان فرشح الوفد فيها كلا من « أحمد ماهر ، ومحمود فهمى

النقراشى » .

واختار مجلس النواب « ماهر » رئيساً للجنة المحاسبة .

وانتخب المجلس « محمود فهمى النقراشى » سكرتيراً للجنة المعارف .

واعتبر « اللورد لويد » هذا العمل حادثاً خطيراً يدل على أن الوفدين المتطرفين قد تغلبوا على « سعد » وأن دخول الرجلين البرلمان يتعارض مع أية رغبة في إيجاد علاقات أفضل مع بريطانيا .

ويبلغ « اللورد » حكومته بأن دخول « ماهر ، والنقراشي » البرلمان تم في أثناء إجازته - أى اللورد - في لندن .. وأن ذلك يعزز الافتراضات القائلة بأن « سعداً » كان يشجع جماعات الاغتيالات السياسية وبالذات بعد تعيين « النقراشي » في لجنة المعارف .. نظراً لارتباطات « النقراشي » القديمة .. بتحريض الطلبة .

ويعزز « اللورد » شكواه ضد « ماهر ، والنقراشي » بخطاب اعتراض رسمى يوجهه إلى « سعد » .

ويتجه « اللورد » إلى أعدى أعداء « سعد » .. الملك ..

أبدى أحمد فؤاد احتقاره للبرلمان وعدم جدواه .

ووصف « زغلول » بأنه أخطر الناس وأكثرهم عداءً لبريطانيا العظمى وأنه يبذل كل جهوده لإحكام قبضته على البلاد .

ويتجه « اللورد » إلى خصم « سعد » القديم .. وشريكه في الحكم « عدلى يكن » .

نقلت برقية « اللورد » ما قاله « عدلى » :

« أبلغنى « عدلى باشا » أنه مقتنع الآن بأن « سعد باشا » يرغب حقاً في وجود علاقات ودية مع بريطانيا العظمى ولكن ذلك يعد تحولاً من العقل وليس من القلب .

إن « سعد باشا » يعتبر المساعدة البريطانية ضرورة لتأمين الدستور .

وربما كانت الحقيقة تكمن بين هاتين النظرتين المتطرفتين . فازدياد متاعب « سعد باشا » الصحية وتحسن أحكامه - مع النصائح المهدئة من جانب حلفائه من الأحرار - جعلته يميل بصورة شخصية لاتباع طرق أكثر اعتدالاً ، ولإظهار بعض الرغبة في التعاون مع الحكومة البريطانية .

ولكنه كان يعاني أيضاً من الصعوبة المعتادة التى يعاني منها الزعماء الثوريون في تحرير أنفسهم من تأثير أتباعهم المتطرفين » .

* * *

ويتكهرب الجو خلال ٤ جلسات نوقشت خلالها ميزانية السراى الملكية وعدم تقديم « اللورد لويد » لأوراق اعتمادة ، وقيامه برحلة إلى المنيا ، واستعماله قطارات خاصة لرحلاته على حساب الدولة

ويتهم المجلس كلاً من « ريور ناشا » . « وأحمد موسى ناشا » الوزير المفوض السابق في « لاهاي » بإساءة استعمال الأموال العامة

ويبعد أبناء « يحيى إبراهيم باشا » - نائب رئيس الوزراء السابق في عهد « زيور » - من المناصب العليا التي رقياً إليها في عهد أبيها

ويستبعد « حسين سرى » - الذى أصبح رئيساً للوزراء فيما بعد - نكايه في أبيه « إسماعيل سرى باشا » الوزير السابق من الترقية ويحمد - على الرف - في منصب المدير العام . ويستخدم البرلمان كل سلاح في الإساءة لمن كانوا ، يوماً ، أعواناً للملك ضد الوفد . ويفرض البرلمان رقابته على الأزهر والمعاهد الدينية ، كما يشرف على الأوقاف القبطية . ويصفق النواب بطريقة هستيرية - كما يقول المندوب السامى - عند كل إشارة للدستور . وفي حفلات القصر يحمل النواب شارات كتب عليها شعار الوفد وهو .. « كل السلطات مصدرها الأمة » .

وتبدو - كما يقول المندوب السامى - روح وطنية عدوانية في مناقشات المجلس عند الحديث عن شئون مصر الداخلية ..

وتبرز روح العداء للامتيازات الأجنبية التي جعلت الشركات الأجنبية والمصانع الأجنبية تزدهر في ظل الإعفاءات الضريبية

ولا يتردد المجلس أبداً في الموافقة على كل اعتماد للصحة وبناء المستشفيات والمدارس والتوسع في التعليم الابتدائى ومكافحة الأمية » .

وعندما يثير رجال المندوب السامى مع الوفدين ما يحدث في مناقشات المجلس يكون رد الوفدين أن البرلمان لا يحاسب على أساس ما يقال فيه ، بل على أساس التصويت الذى يتم في نهاية الأمر .. وأنه يجب السماح « لرجالنا الوفدين المتوحشين بالانطلاق .. كصمام أم » . ويتبرم المندوب السامى أيضاً بنواب الحزب الوطنى عندما يتكلمون لأنهم يفرقون بين الواقع والأحلام ويجعلون المعتدلين .. أيضاً .. يتطرفون !

* * *

... وسط هذه الأزمات المتلاحقة يحاول « اللورد » أن يحقق نصراً لرعايا بريطانيا وليضمن إشراف الموظفين البريطانيين على كل شئون مصر.. ويحاول - مع عدلى - تجديد كل عقود هؤلاء الموظفين الذين انتهت مدة خدمتهم في مصر وحصلوا على تعويضات ضخمة بلغت ٦,٥ مليون جنيه طبقاً لقانون صدر عام ١٩٢٣ بعد الاستقلال .

... نص القانون على تقاعد الموظفين ، باختيارهم أو برغبة الحكومة المصرية ، عامى ١٩٢٤ و ١٩٢٧ بحيث يكون آخر موعد هو أول أبريل ١٩٢٧ .

وقد استفاد كل الموظفين الأجانب من هذا القانون .

وتقاعد بالفعل عدد كبير منهم ، الذين قرروا الرحيل ، أو الذين قررت الحكومة المصرية نهائياً الاستغناء عنهم دون معارضة من « اللورد » .

وكانت الحكومة المصرية مستعدة ، بل وترغب فعلاً . فى الإبقاء على خدمات عدد معين منهم بالتعاقد معهم لبعض الوقت .

ولم تكن تريد الإبقاء على العديد من الموظفين الذين كان الإبقاء عليهم ضرورياً فى نظر بريطانيا لضمان التحفظات الأربعة .

وفى صيف ١٩٢٦ عينت لجنة صغيرة من كبار المسئولين برئاسة « سيسل كامبل » القائم بأعمال المستشار المالى البريطانى لجمع المعلومات وتقديم توصيات بالنسبة للمناصب التى ترى بريطانيا الإبقاء عليها .

قامت اللجنة بعملها وقدمت « للورد » تقريرها وأعدت قوائم بالموظفين البريطانيين الذين ينبغي بقاؤهم فى مصر .

وأعطى « اللورد » تعليماته للمستشار المالى للتفاوض مع الحكومة المصرية على أساس هذه القوائم .

عارض بعض الوزراء وهددوا بالاستقالة . وبدأ أن الوزارة كلها على شفا الانهيار . وكانت المشكلة التى تواجه « اللورد » هى كيفية دفع الحكومة ، بما يكفى لتحقيق رغبته ، دون المخاطرة باستقالتها التى يمكن أن تسمى لبريطانيا .

وقدمت أسئلة فى البرلمان وقدمت احتجاجات ضد تدخل بريطانيا فى مسألة سويت بموجب قانون التعويضات لعام ١٩٢٣ .

أخذ « عدلى باشا » يتحدث عن استعدادة لتلبية رغائب الإنجليز ولكنه لم يرقم بأى عمل .

وفى نفس الوقت كان الوزراء قد استقر قرارهم على عدد الموظفين البريطانيين الذين يمكنهم التخلص منهم بصورة مأمونة .

واستمر التسويق بنجاح حتى نهاية مارس أى حتى عشية موعد تقاعد الموظفين . وعندئذ رفض العديد من الوزراء فجأة استخدام ، أو الاستمرار فى استخدام ، عدد كبير من الموظفين البريطانيين عن طريق التعاقد وأكثر من ذلك فإن فترات التعاقدات التى جددت كانت أقل مما طلبته بريطانيا .

كتب « مورتون هاول » القائم بالأعمال الأمريكى يشرح أسلوب « اللورد » فى إبقاء هؤلاء الموظفين .

« طلب المندوب السامى ، لأسباب سياسية ، الإبقاء على الموظفين البريطانيين لأن بريطانيا ضمنت حاملى السندات المصرية ، ولذلك يتحتم على المصريين أن يبقوا على الموظفين البريطانيين فى وزارة المالية . ولأن بريطانيا ، لاتزال مسئولة عن الأمن العام ، فإنه يتحتم الإبقاء على الموظفين البريطانيين فى وزارة الداخلية .

ولمما يتعلق بمسألة مواصلات الإمبراطورية - وهى إحدى التحفظات فى تصريح ٢٨ فبراير - فإن المندوب السامى قال إنها واحدة من المسائل الأربع البارزة ، ويتعين ، بالتالى ، أن يظل الموظفون البريطانيون فى وزارة المواصلات .

وفى الرى استخدم نفس الحجة لأن المسألة تتصل ، بصورة وثيقة ، بمياه السودان ولا بد من الإبقاء على هؤلاء الموظفين فى وزارة الرى . وتقول السلطات المصرية إن المندوب السامى كان إمبريالياً فى مطالبته بالإبقاء على هؤلاء الموظفين البريطانيين .

وقد قبلت المطالب الإمبريالية للمندوب السامى باعتراضات من الموظفين المصريين المتصلين بتلك الوزارات .

وعندما وجد المندوب السامى أن مطالبه التحكيمية لم تقابل بالرضا الذى كان ينتظره غير أسلوبه وراح يقول فى كثير من المناسبات :

- أود أن تبقوا على هذا الشخص أوذاك الشخص لصالح العمل .

وفي مرات أخرى ، كان يقول :
- إنى أطلب ذلك كطلب شخصى ، فإنى أعرف أن هذا الرجل ،
أوذاك ، يمكن الاعتماد عليه ، وأرجو الإبقاء عليه .
وفي تقاريره قال «مورتون هاو» :

« تدخل المندوب السامى إلى الدرجة التى جعلت تولى منصب الوزارة عبئاً
غير محتمل بالنسبة للعديد من الوزراء ، وهناك شعور خفى بعدم الارتياح من
جاء هذا الوضع غير المرضى تماماً .
وبالنسبة لأعضاء الوزارة ، كما هو الحال بالنسبة لرئيس مجلس الشيوخ
ورئيس مجلس النواب فإنى أقول إنه فى السنوات الست تقريباً التى عملت فيها
مثلاً للحكومة فى مصر لم أعرف مجموعة محافظة ، ومتعاطفة ، على رأس
الحكومة مثل المجموعة الموجودة حالياً .

إن «رشدى باشا» مسئول مصرى محنك وموثوق به يرأس مجلس الشيوخ .
«وزغلول باشا» ، وتاريخه معروف جيداً بما لا يدع حاجة لمزيد من الحديث
عنه ، يرأس مجلس النواب «وعلى باشا» الذى يتمتع باحترام كل الطبقات وكل
الراعى فى مصر بأكثر مما يتمتع به أى مصرى آخر ، يتولى رئاسة الوزراء ووزارة
الداخلية فى حين يتولى الشؤون الخارجية «ثروت باشا» ، الذى ربما بعد أقدر
الحامين وأدهى السياسيين أيضاً .

وكل هؤلاء الرجال أعربوا لى عن آراء توضح أن حالة الأمور متوترة جداً
من الناحية السياسية .

ومنذ أيام قليلة قال لى كل من رئيس الوزراء ووزير المالية إن الموقف يكاد
يصبح غير محتمل . وأنه فى الظروف السائدة ، ما من شخص يشغل منصباً
وزارياً يشعر بالكرامة والتقدير لنفسه ، فالمندوب السامى يداوم على إزعاجهم
بكافة أنواع المسائل ذات الطابع السياسى ، التى يرون أنها تقع فى دائرة
اختصاصهم .

ولكن كل الأشخاص العديدين الذين تحدثت معهم يقولون إنهم يريدون
خدمة بلادهم بأفضل الطرق الممكنة وبالنسبة لهم فإن استقالتهم الآن تعنى أن

يحل محلهم أشخاص يكونون ، ببساطة ، أدوات في أيدي السلطات البريطانية وذلك يعادل تجميد الدستور .

ولذلك قرروا في الوقت الحاضر الاستمرار ، وأن يعملوا مع البرلمان ، على أمل أن يطرأ ما يخلصهم من هذا الوضع غير المرغوب فيه - وهو أمل واهن كما يبدو » .

وبرغم ذلك كله قدم « اللورد » إنذاراً سريعاً في اللحظة الأخيرة لتغيير الموقف الذي يواجهه لأن الموظفين البريطانيين لا يستطيعون الانتظار دون أجر . ويرتبون لمستقبلهم بالبحث عن عمل آخر .
وانتهى الأمر بالخضوع .

قال « اللورد » في تقريره إلى لندن :

« نظراً إلى الصعوبات فقد وصلت إلى تجديد عقود ٨٠ بالمائة من الموظفين الذين كانوا سيتقاعدون في أبريل عام ١٩٢٧ .

ولكنني اضطررت لأن أكتفي بضمان عقود قصيرة الأجل لهؤلاء الموظفين . ولا يتعدى أى من هذه العقود ثلاثة أعوام برغم أن رئيس الوزراء كان قد وعد في وقت ما بأن تكون القاعدة هي التعاقد لمدة خمسة أعوام !!
وفي مذكراته قال « سعد » :

« لم يحصل خلاف مع « عدلى » إلا في مناسبة كتاب الدكتور « طه حسين » .

والذى لاحظته أن « عدلى » قلما يتحدث بشيء عما يدور بينه وبين الملك أو المندوب السامى .. وأجد في الناس - على العموم - فتوراً وضعفاً » .
... وهذه الكلمات تعكس حالة مصر كلها في تلك الأيام .. الفتور .. والضعف !

أزمة الجيش

كان « عدلى يكن باشا » فى الثانية والستين .
أبوه « خليل يكن باشا » وكيل وزارة الخارجية .
وجده من الأناضول . . بلد مؤسس الأسرة الملكية . . وجده تزوج من إحدى شقيقات
محمد على الكبير . . فهو يرى أنه ند « للملك فؤاد » نفسه . . وليس لدا « لسعد زغلول » !
تعلم فى فرنسا وتركيا والمدرسة الألمانية فى مصر . . ومدارس الجيزويت أيضاً ولكنه لم
يحصل على شهادة عالية .

عمل مترجماً فى وزارة الداخلية ثم سكرتيراً « لنوبار باشا » فى وزارة الخارجية . واختير
وكيلاً لمديرية المنوفية . وتنقل بين المديريات وكيلاً ثم مديراً ومحافظاً للقاهرة ومديراً
للأوقاف . . ثم استقال - وعمره ٣٧ سنة - لمرضه .
ونراه بعد ست سنوات وكيلاً معيناً فى الجمعية التشريعية ثم وزيراً للخارجية فى عام
١٩١٤ .

وعندما ثلغى هذه الوزارة - بعد إعلان الحماية البريطانية على مصر - يُنقل وزيراً للتعليم ثم
الداخلية .

وأُسندت إليه رئاسة الوزارة ٩ شهور فى عام ١٩٢١ تفاوض ٥ شهور منها مع كيرزون «
وزير خارجية بريطانيا . ولكن « اللورد اللبى » رفض مشروع المعاهدة الذى وضعه « عدلى »
فعاد إلى مصر واستقال . وظل ٥ سنوات بعيداً عن الحكم .
كان أول رئيس لحزب الأحرار فلم يفز الحزب إلا بـ ٦ مقاعد فى مجلس النواب من ٢١٥
مقعداً . . فاستقال بعد انعقاد أول مجلس للنواب .

وعندما اشتدت الخصومة بينه وبين « سعد » عند تأليف وفد المفاوضات ونزاعهما على
رئاسته اشتد « سعد » فى نقد « عدلى » وقال عنه « جورج الخامس يفوض جورج الخامس » .
ووصف « عدلى » ورجاله بأنهم برادع الإنجليز .

قال « بهى الدين بركات » إن « عدلى » رجل حكمة ووزن لا رجل ثورة وكفاح .
ووصفه مراسل صحيفة التايمز - « الكولونيل الجود » الذى عاش طويلا فى مصر - بأنه
« زعيم انتقالى » !

. . وكان ابتعاد « عدلى » عن المناصب الوزارية والحكم ٥ سنوات كاملة نتيجة لخصومته
مع « سعد » . . ولكن كان لابد أن يلتحم الرجلان مرة أخرى بعد أن رأيا ما حل بالبلاد من
الملك والإنجليز . . نتيجة الخلاف .
بدأ « عدلى » بزيارة « سعد » .
وكانت الزيارة مقدمة للالتفاف بين المعارضين « لزيور » . . ولحكم « الملك فؤاد » . .
المطلق .

* * *

شهد الدكتور « محمد حسين هيكل باشا » رئيس تحرير صحيفة حزب الأحرار الدستوريين
« السياسة » بأن « سعدًا » كان مؤمناً بالائتلاف وضرورته إيماناً صادقاً . دلته التجارب فى
السنوات الخمس الأخيرة على أن قوى الشعب المصرى تواجه ، من العواصف والأعاصير ،
ما لا سبيل لها إلى التغلب عليه ، إلا إذا كانت مجتمعة متآزرة فى صدق وإخلاص طويلة . أما
إن تفرقت هذه القوى فقد يظفر بها خصومها . ويظفرون بذلك بما يبتغونه من تعطيل لحقوق
الوطن ولحرية بنيه .

ولكن صحف الملك حرصت على الوقعة بين « عدلى » والوفد . . لإثارة شكوك
الطرفين . . خلال الدورة الثانية لمجلس النواب .

وظلت هذه الصحف توحى بأن ما يوجهه النواب الوفديون إلى الوزارة مرجعه إلى أن
الوفديين ، وهم أصحاب الأغلبية البرلمانية ، حسبوا الفرصة سانحة ليتولوا الحكم فى وزارة
يرأسها « سعد باشا » .

وربما يكون « عدلى يكن » قد صدق هذا كله لكثرة ما بدا من النواب الوفديين من تدخل
فى أعمال الوزارة وتقديم الاستجابات مما اعتبره « عدلى » إخراجاً له .
ويضيق عدلى بهذا كله . .

استقال « عدلى يكن باشا » يوم ١٨ أبريل عام ١٩٢٧ لخلافه مع بعض الوفديين عندما
اقترح مجلس النواب شكر الحكومة فعارض الاقتراح جانب من النواب .

وعدل المجلس عن قراره وشكر الحكومة ولكن « عدلى يكن » أصر على الاستقالة . .
ووقع الاستقالة كل الوزراء الدستوريين . . والوفديين أيضاً .
واستغرق تشكيل الوزارة الجديدة أسبوعاً كاملاً . . تكررت خلاله المأساة القديمة بنفس
التفاصيل . . تقريباً .

* * *

في برقية إلى لندن رقم ١٣٤ بتاريخ ٢١ أبريل - أى بعد ٣ أيام من استقالة « عدلى
يكن » - قال « اللورد لويد » :

زارنى « عدلى يكن باشا » رئيس الوزراء بعد ظهر أمس .
وكان مفعماً بآثار واضحة من توتر الأيام القليلة الماضية .
وكان صريحاً وودوداً للغاية .

قال إنه يرغب فى التعبير عن أسفه لى لأنه وجد من المستحيل عليه الاستمرار
فى منصبه .

إنه لم يتلق إلا الاحترام والتحية من حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا
منذ أصبح رئيساً للوزراء وقد أخجله أن يبدو هاجراً لمنصبه .
ويمكنه القول بأمانة أنه بذل أقصى ما فى وسعه ليعمل بالاتفاق معنا ، عن
اقتناع ، بأن سياستنا الحالية ، فيها المصلحة الحقيقية لمصر .
وفى الحالات التى خذلنى فيها طلب منى أن أصدق أنها لم تكن نتيجة خطأ
منه .

. . إنه يواجه مصاعب أضخم مما نعرف . فقد أظهر « زغلول » مرة أخرى
أنه شخص لا يعتمد عليه ولم يكن البرلمان متسامحاً ببساطة .
وأضاف « عدلى باشا » أنه لا يستطيع العدول عن قراره لأنه أصبح على
يقين من أن بقاءه فى منصبه لن تكون له أى فائدة أخرى .
ولكنى سادعه - كما يأمل - يثبت صداقته لحكومة صاحب الجلالة ملك
بريطانيا بالاستفادة منه بأى شكل أرغبه .
وسيكون دائماً تحت أمرى - كفرد - فى أية نصيحة أو مساعدة يمكنه
تقديمها .

وأعرب عن اعتقاده بأن حكومة صاحب الجلالة كانت تجسيدا للصبر .
وإذا نشبت أزمة مصرية - بريطانية في المأزق الراهن فستكون خطأ الوفد
تماماً .

وكان « عدلى باشا » يتحدث بجدية مؤثرة وإخلاص واضحين .
وجاء في الوزير الفرنسى « جايار » فى وقت لاحق وكان كعادته ودوداً
وصريحاً .

وقال إنه كان يراقب عن كثب التصلب المتزايد من قبل العنصر المتطرف فى
الوفد .

وكان متأكداً للغاية أن أهدافهم الأساسية الحالية هى الاستيلاء على
الحكومة أولاً ، ثم الاستيلاء - ثانياً - على القوات المسلحة .
ولونجحوا فى أيهما سيصبح الخطر المحيى بالمصالح الأجنبية هنا - فى رأيه -
كبيراً .

ولقد تأثر المستر « جايار » كثيراً . بحديث أجراه مؤخراً مع نائب اشتراكى
فرنسى زاره فى مصر .

وقد صرح النائب الفرنسى بأن عدداً من الوفدين ، الذين اكتسب ثقتهم ،
لم يخفوا نيّتهم فى أنه بمجرد سيطرتهم على الجيش سيشنون حركة معادية للأسرة
المالكة .

وبالنسبة « لسعد زغلول » فإن مستر « جايار » توصل إلى نتيجة أنه لا يمكن
السماح له - أبداً - بالعودة إلى السلطة .

وقال مستر « جايار » إنه أبلغ وجهات نظره إلى الحكومة الفرنسية .
وأضاف أن اتباع سياسة جادة ، فى مقاومة الأنشطة الثورية الوفدية ،
ستوافق عليها الجالية الفرنسية من صميم القلب .

وفى برقيته رقم ١٣٧ بتاريخ ٢٢ أبريل ١٩٢٧ قال « اللورد لويد » :
« علمت من مصادر ثقة أن الاضطراب لا يزال سائداً حول اختيار خليفة
« لعدلى يكن باشا » وأن كلا من المعتدلين والمتطرفين يتجهون إلى استخلاص أن

الحل الوسط الوحيد الممكن هو تعيين « سعد زغلول » رئيساً للوزراء .
وما زال كل من المتطرفين يعترف بما له من نفوذ . ويعتقد أن في استطاعته
التأثير على الطرف الأخير للسير في الاتجاه الذى يريده .
ويطالب المتطرفون بأن يعهد إلى كل من « أحمد ماهر ، ومحمود فهمى
النقراشى » بمناصب وزارية .

ويرى المعتدلون أن ذلك هو الحق بعينه .
ويتردد « زغلول » - الذى يقدر مخاطر إسناد هذه المناصب « لماهر ،
والنقراشى » - ويتأرجح بين الرأيين .

وأنا مع رأى القائل بأن علينا التمسك برفضنا قبول « زغلول » .
وتبقى حقيقة لحسابه وهو أنه خلال الفترة الأولى من الدورة المالية احتفظ
بهدهو مصطنع فى مجلس النواب .

ولكنه قام بتشجيع كل شكل ممكن من أشكال المؤامرات ضدنا .
ونخلاصة تصرفاته أن صداقته ليست مخلصه .
ولذلك فإنى أطالب بأن أكون مفوضاً لأعلن عند الضرورة - أن حكومة
صاحب الجلالة ملك بريطانيا لن تسمح « لسعد زغلول » أن يتولى رئاسة
الوزارة » .

* * *

التقى « اللورد لويد » بـ « الملك أحمد فؤاد » ثم قال فى برقيته رقم ١٤٥ إلى لندن :
« أشار جلالة الملك إلى أن « سعد زغلول » كان حليفاً مكلفاً للغاية . وهو
خائن » لعدلى يكن « منذ البداية .

وأضاف جلالاته بأن « سعد زغلول » ملأ القاهرة بإشاعات تقول : إن
بريطانيا لم تعد تعترض على عودته للحكم » .
وقال جلالاته إنه سينشر إشاعة تكذب ذلك .
« ومن ناحيتى لم أعط أية إيجاءات محددة حول سياستنا » .

* * *

بعث « أوستين تشمبرلين » وزير خارجية بريطانيا إلى « اللورد جورج لويد » يقول في البرقية رقم ١١٣ :

« أنت مخول أن تعلن - إذا كان ضرورياً - أو - حين يكون ذلك ضرورياً - أن حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا لن تسمح بأن يتولى « سعد زغلول » السلطة .

وهذا الحظر يشمل أيضاً « أحمد ماهر ، ومحمود فهمى النقراشى » والآخرين مثل « وليم مكرم عبيد » الذى تشك فى اشتراكه فى جرائم الاغتيالات .

* * *

وهكذا أبعد « زغلول » للمرة الثانية من رئاسة الوزارة .
المرّة الأولى فى مايو عام ١٩٢٦ بعد فوز الوفد فى الانتخابات . .
والمرّة الثانية بعد أقل من عام فى أبريل ١٩٢٧ فى أعقاب استقالة « عدلى يكن » . .
وكان القرار فى الحالين صادراً عن لندن . . لاجل شعب مصر ، أو ملك مصر . .

* * *

اجتمع الوفد يومى ٢١ ، ٢٢ أبريل لتقرير سياسته وهل يتحدى الإنجليز أو يركن إلى الاعتدال .
ورأى « سعد » أن يمشى فى خطة الاعتدال فاتفق مع الملك على أن « عبد الخالق ثروت » هو الأنسب فى تلك الظروف .
وهكذا شكل « ثروت » الوزارة يوم ٢٦ أبريل عام ١٩٢٧ بعد أن تغير رئيس الوزراء فحسب .

كان « عبد الخالق ثروت » فى الرابعة والخمسين من عمره .
أبوه باشا أيضاً مثل « عدلى » !
تعلم فى القسم الفرنسى من مدرسة - كلية الحقوق - واشتغل سكرتيراً للمستشار القضاى البريطانى السير « جون سكوت » ومستشاراً بمحكمة الاستئناف ثم مديراً لأسىوط .
واختير نائباً عاما للمحاكم الأهلية ووزيراً للعدل ٥ سنوات كاملة ابتداءً من عام ١٩١٤ .
ورفض رئاسة الوزارة فى عام ١٩١٩ عندما عرضت عليه بعد استقالة « حسين رشدى

أشأ . . لأن بريطانيا منعت سفر وفد مصرى لحضور مؤتمر الصلح فذهب إليه « سعد - علول » مع هيئة الوفد كلها لشكره على إياته الوطنى وتضامنه مع الحركة القومية . وتولى وزارة الداخلية فى عهد « عدلى » . وأصبح رئيساً للوزارة بالنيابة عندما سافر « عدلى » للتفاوض مع وزير خارجية بريطانيا « كيرزون » وفى تلك الفترة هاجمه « سعد » بعد أن أطلق عليه البوليس النار فى باخرة أمام النيل فى أسبوط وانتقده « سعد » بعنف لأنه كان من رجال « عدلى » ورملائه ووررائه ورفض « ثروت » أن يرأس الوزارة بعد استقالة « عدلى » وأصر على صدور تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ . بإعلان استقلال مصر من جانب بريطانيا وحدها . وتولى بعد ذلك رئاسة الوزارة ٢١ شهراً واستقال عندما اصطبم « بالملك فؤاد » وبقي بعيداً - مثل « عدلى » - ٤ سنوات حتى تولى « عدلى » رئاسة الوزارة فأُسند إليه وزارة الخارجية .

* * *

التقى « اللورد لويد » بالملك عقب تأليف الوزارة . . وجد « اللورد » الملك فى حالة معنوية عالية ومستعداً للتفاهم . قال جلالتة :

- إن ثروت انتهر الفرصة واستولى على منصب رئاسة الوزارة وقد خدع « سعداً » عندما أعطى له كل التأكيدات التى طلبها عن سياسة الوزارة . وقال :

- لقد استخدمتم اللغة الدبلوماسية عندما أعلنتم أن « ثروت » مقبول تماماً لأنكم لا تعرفونه . . ولو كان لديكم تصور واضح عنه لتخليتم عنه . . وبسرعة إنه مختلف تماماً عن « عدلى » ، وسيترع منكم تنازلات رغماً عنكم ، وستجدونه خطيراً .

إن لديه شجاعة سياسية نشأت عن جبن طبيعى شديد ، وبرغم ذكائه فلن يستمر طويلاً . إنه مكروه من الشعب ومن « زغلول » ، وهذا التحالف غير الطبيعى لا يمكن استمراره . ويكشف الملك بعد هذه المقدمة الطويلة عن هدفه الأساسى .

قال :

- هذه الأزمة أمدتني بدليل قوى على شيء واحد وهو عدم ارتياح المصريين للبرلمان .
وسترغم الأحداث بريطانيا على الاعتراف بأن الدستور كوميديا غير أمينة .
ويكتفى الملك بذلك .

كتب « اللورد » إلى لندن قائلا :

« لم يقترح الملك اتخاذ إجراءات من جانبه أو من جانبنا فهو يعلم التزامنا
بالمبادئ الدستورية .

وفي هذه الظروف السيئة فإنه يرى أن يمتنع عن القيام بأى تصرف مخالف
لرغباتنا » .

* * *

صاحب تشكيل وزارة ثروت صراع بين الملك وحزب الأحرار الدستوريين .
واحتج الحزب علنا ، وفي بيان مذاع على تدخل الملك .
قال البيان : « إن ذلك يخالف التقاليد الدستورية » .
ونسى الحزب أن الإنجليز منعوا « سعد » - وهو رئيس حزب الأغلبية - من تولي رئاسة
الوزارة فرأى الملك أن من حقه أيضا أن يمنع نائب رئيس حزب آخر من تولي المنصب
الوزارى . .

وروى « اللورد لويد » قصة هذه الأزمة الجانبية . . قال :

« إن رفض الملك لقبول الدكتور « حافظ عفيفي » يؤدي إلى مزيد من

العواقب الهامة

كان « ثروت باشا » تواقا للغاية لضم الدكتور « حافظ عفيفي » للوزارة . وقد
حث صاحب الجلالة بشدة ليعيد النظر في رفضه .

وأشار « ثروت باشا » إلى أن الدكتور « حافظ عفيفي » كان نائباً لرئيس
حزب الأحرار الدستوريين وهو رجل له ثقله . يتصف بالاعتدال ويشرف على
صحيفة « السياسة » التي يصدرها الأحرار ، وعلى علاقات ودية مع مقر
المندوب السامى . وبالتالي فإنه سيكون من أكثر الأشخاص فائدة في تعاونهم
داخل الوزارة الجديدة .

ولكن الملك أصر على موقفه .

وقال جلالاته إنه على استعداد لقبول أى شخص عدا الدكتور « حافظ عفيفى » .

وأضاف إن الدكتور « حافظ عفيفى » كان معادياً لجلالاته .

وقال « ثروت باشا » إن جلالاته يمكن أن يكسب الدكتور « حافظ عفيفى » لصفه . ولا يشير على جلالاته بأن يوجه مثل هذه الضربة للدكتور « حافظ عفيفى » .

رفض جلالاته أن يستسلم وصاح قائلاً بالفرنسية : إني أحب القتال ! وهذا الوصف كله قدمه لى كل من « ثروت باشا » والدكتور « حافظ عفيفى » شخصياً .

إن العداء الذى يكنه الملك للدكتور « حافظ عفيفى » يرجع إلى :
أولاً : لعب الدكتور « حافظ عفيفى » دوراً كبيراً فى الظروف التى أدت عام ١٩٢٣ إلى إجبارنا الملك على توقيع الدستور الحالى .

ومن الأسباب الأخرى لعداء الملك أن جريدة « السياسة » بوصفها صحيفة للأحرار الدستوريين هاجمت على الدوام النزاعات الرجعية لصاحب الجلالة . والدكتور « حافظ عفيفى » بوصفه المفوض فى الحزب لتوجيه سياسة صحيفة « السياسة » كان بالتالى موضع كراهية الملك بصفة خاصة .

ويمكن أن نضيف أن الدكتور « حافظ عفيفى » شأنه فى ذلك شأن معظم الأحرار ، يكن كراهية عميقة « للملك فؤاد » . وهو يتصف بعدم الكياسة لأنه لم يبذل جهداً لإخفاء مشاعره .

وقرر « ثروت باشا » على مضض ، بعد التشاور مع « زغلول باشا » ، الخضوع لمطلب الملك غير الدستورى لاستبعاد الدكتور « حافظ عفيفى » . وتم تعيين « جعفر والى باشا » ، وهو من الأحرار المستقلين للحرية .

إن استسلام « ثروت باشا » أملته إلى حد كبير المخاوف إزاء سلامة الدستور . الوفد بوجه خاص كان قلقاً لأن الفشل فى تشكيل وزارة جديدة على وجه السرعة قد يعطى الملك ذريعة لحل مجلس النواب .

لم يكتف حزب الأحرار بالاحتجاج .

قرر اجتماع الحزب ، بأغلبية كبيرة ، أن يطلب من جعفر والى باشا باعتباره واحداً من الأحرار أن يستقيل من وزارة الحربية احتجاجاً على المسلك غير الدستوري للملك .

ولم يكن « محمد محمود باشا » ، الذى لا يكاد يدخل فى عداد الأحرار ، حاضراً الاجتماع .

وقد أعرب ، فيما بعد ، عند عدم موافقته على قرار الحزب . وكان يؤيد بشدة أن يرفض « ثروت » فى المقام الأول ، الخضوع للمطلب ، غير الدستوري ، للملك ، بإخراج الدكتور « حافظ عفيفى » . وكان « محمد محمود » يرى أن الأحرار يخطئون إذ يطالبون باستقالة جعفر والى باشا بعد أن استسلم « ثروت باشا » ، وبعد أن قبل الملك ورئيس الوزراء ، و « جعفر والى » وزارة الحرية .

ورفض « جعفر والى باشا » ، الذى لم يرحب مطلقاً بالاستقالة ، قبول قرار حزب الأحرار . ورد بأنه « متضامن » مع رئيس الوزراء الذى يعود القرار . . . إليه .

ومن الواضح أن « ثروت باشا » لا يتوق مطلقاً لاتخاذ خطوة فورية . والفكرة المطروحة تتمثل فى أن يبقى على « جعفر والى » وزيرا للحربية ، مع إرضاء الدكتور « حافظ عفيفى » ومؤيديه بوعده بأن يضغط على الملك ، ليقبل الدكتور كوزير للصحة ، عندما يتم إنشاء هذه الوزارة الجديدة فى الحريف القادم .

وفى نفس الوقت كان الوفديون يتوقعون ، فى حالة استقالة « جعفر والى باشا » ، بأن يطالبوا بالوزارة الشاغرة لأحد الوفديين . وما لاشك فيه أن قلق الأحرار فى هذه النقطة أسهم فى إبقاء « جعفر والى باشا » فى منصبه .

ويبدو أن هذه الحادثة زادت من سرعة تفسخ حزب الأحرار . ويبدو أن « ثروت باشا ، ومحمد محمود باشا » يمتحان خارج الحزب إلى الجانب اليميني فى الوفد .

أما «محمود عبدالرازق باشا» ، والأحرار المتشددون الذين عارضوا الائتلاف مع الوفد ، فإنهم يطلون براءوسهم من جديد ويطالبون بإعادة بناء حزب أكثر استقلالا .

أما «صديق باشا» استجابة لكرهه للملك ، والدكتور حافظ عفيفى الذى يغلى من المهانة التى يتعرض لها ، فقد يطالبان باتخاذ موقف معاد للسراى أكثر قوة واستقلالا . وهو ما يعتبره «ثروت باشا» شيئا غير عملى .
وعلى أية حال هناك شواهد الآن على حدوث هياج داخلى ونشاط كثيف فى حزب الأحرار .

وقد يتمكن «ثروت باشا» الذى سيعالج الوضع المعقد من تسوية الخلافات ، وهذا يؤجل تمزيق أوصال الحزب .
وأحد الجوانب السيئة جدًّا فى هذه المسألة يتمثل فى أن «الاتحاد» وهى صحيفة السراى نشرت مرتين بيانًا بأن مقر المندوب السامى كان على علم بالمهانة التى تعرض لها الدكتور «حافظ عفيفى» من جانب الملك .

* * *

شكلت وزارة «عبد الخالق ثروت» من الوزراء الأعضاء فى وزارة «عدلى يكن باشا» ولم يكن هناك سوى تعديل واحد فى مناصب الوزراء .
نقل «أحمد خشبة باشا» وزير الحرية والبحرية - الوفدى - إلى وزارة المواصلات .
وأُسندت وزارة الحرية إلى وزير جديد هو «جعفر والى باشا» من الأحرار الدستوريين .
وكان هذا النقل والتعديل أحد الأسباب الأساسية لاستقالة «عدلى» . حتى لا يشرف وزير وفدى على الجيش . . وبالذات «أحمد خشبة باشا» !

* * *

فى الشهور الأولى لوزارة «عدلى» رأى «أحمد خشبة باشا» وزير الحرية فى ذلك الوقت ضرورة زيادة حجم جيش مصر ، وقدم مشروعًا بذلك إلى «عدلى يكن» .
رفض «عدلى» بحث المشروع وطلب إلى الوزير أن يعرض المشروع على الملك شخصيًا .
. . ومن ناحيته رفض الملك مناقشة المشروع .
وقام خلاف ضخم فى مجلس الوزراء حول ما عرف باسم «أزمة الجيش» فقد أصر

« مكرم عبيد » وعدد من الوزراء الوفديين على ضرورة عرض مشروع الوفد على البرلمان .
وأيد وجهة النظر هذه ، وبعنف ، « محمود فهمى النقراشى » . .
.. عرض المشروع على مجلس النواب الذى أحاله إلى اللجنتين المالية والحرية .
ورأت اللجنتان تشكيل لجنة فرعية لهذا الغرض . .
وقدمت اللجنة الفرعية تقريراً لإصلاح الجيش المصرى وزيادة عدده وتقوية سلاحه .
اقترح التقرير :

- * تخفيض مدة التجنيد إلى ٣ سنوات بدلاً من خمسة .
- * إعادة تنظيم الدراسة الحرية وتطوير التعليم العسكرى وترقيته .
- * تنفيذ الإصلاحات التى وعد خطاب العرش بإجرائها فى الجيش .
- * إلغاء منصب السردار الذى بقى شاغراً منذ اغتيال السردار « السيرلى ستاك » فى نوفمبر عام ١٩٢٤ .

* تعديل قانون الجيش بحيث لا يكون مفتش الجيش ، وهو بريطانى اسمه « سبنكس باشا » ، عضواً فى مجلس الجيش أو لجنة الضباط . . وهذه اللجنة هى التى تبت فى أمر التعيينات والترقيات قبل عرضها على الملك .
* إعادة تنظيم بعض المصالح التابعة لوزارة الحرية مثل مصلحة الحدود وخفر السواحل .

* دعم قوة الدفاع المصرى عن السودان . . مع أن الجيش المصرى أرغم على الانسحاب من السودان . . ونفذ الانسحاب فعلاً . .
وطلبت وزارة الحرية تدعيم الجيش المصرى بـ ٢٢ مدفعا وعيد بها « اللورد اللبى » .
ولم تبت اللجنة المالية أو اللجنة الحرية فى أى من اقتراحات اللجنة الفرعية . . ولم تعرض على مجلس النواب .
وفضلاً عن ذلك فإن هذه الاقتراحات تعتبر أموراً عادية تجرى فى أى برلمان فى كل الدول المستقلة . .

.. والتحفظات البريطانية الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير لا تتناول أيّاً من هذه الأمور التى أثارها نواب فى برلمان مصر . . داخل لجنة فرعية . .

* * *

جاء « اللورد لويد » من أجازة الصيف وعرف ما جرى في مجلس النواب .
ولم يتقبل « اللورد شيئا » من هذا كله بل نظر إليه بعين الحاكم البريطانى . . أوحاكم
بومباى .

كتب « اللورد لويد » إلى لندن :

« . . إن إلغاء السيطرة البريطانية الفعالة سيستغل لتحويل الجيش المصرى
إلى أداة وفدية تشل أى مسئول معاد .

إن « أحمد خشبة باشا » وزير الحرية يتدخل فى أمور الجيش ويشجع
الضباط على اللجوء إليه مباشرة بما يتنافى مع وظائف وسلطات المفتش العام
البريطانى .

« . . والوزير يبذل جهداً للتخلص من الجزء الأعظم من الضباط البريطانيين
العاملين فى إدارة مصلحة الحدود . . ولكن هذا الجهد لم يصادف النجاح » . .
وعقد « اللورد لويد » عدة اجتماعات مع القائد العام البريطانى لقوات
الاحتلال لبحث الموقف

وينتهى رأى « اللورد » إلى نتيجة هامة وهى : « أن تصريح ٢٨ فبراير عام
١٩٢٢ يعطى بريطانيا حق الدفاع عن مصر » .

ومادام لبريطانيا هذا الحق فإنها تسيطر على الجيش المصرى من جميع
النواحي .

« . . وكل محاولة لإبعاد بريطانيا عن هذه السيطرة تعنى تسليم الجيش لحزب
الوفد . .

وإذا حقق الوفد ذلك فإنه سيستغل الجيش للقيام بثورة ضد الملك
والعرش .

ورأى « اللورد » أيضاً أن الوفد يخفى هذه الرغبة تحت قناع الدفاع عن
استقلال مصر .

وفى ظل هذه الثورة المرتقبة ستضطر بريطانيا للدفاع عن الملك ضد الجيش
وبالتالى تحطيم الدستور » .

وعلى ضوء هذا كله يكتب « اللورد لويد » إلى وزير خارجية بريطانيا « السير أوستين

تشميرلين» وزير الحرية قائلا : الموقف لا يحتمل .

ويقول : « سمح وزير الحرية لنفسه أن يحاصر من جانب المتطرفين » -
الوفديين ذوى الاهتمام الخاص بالجيش مثل « عبد الرحمن عزام » - وهو
ذو مزاج عفيف - حارب لعدة أعوام ، ضد الإيطاليين في ليبيا ، و « صالح
حرب باشا » - وهو ضابط في جيش مصر لجأ إلى السنوسى في أثناء الحرب ثم
عفا عنه « سعد زغلول » عام ٢٤ و « حمدى سيف النصر » وآخرين من أعضاء
اللجنة البرلمانية .

لقد أقنعوا « خشبة باشا » أن يضع حداً لممارسة « سبنكس » - المفتش العام
البريطاني - لأى سلطة فعالة مما يؤدي إلى إلغاء باقى الضباط البريطانيين
الأساسيين . . وسيسفر ذلك ، دون شك ، إذا وضع موضع التنفيذ وبنجاح ،
عن نتائج سياسية بعيدة المدى .

إن خطة الوزير تتضمن استكمال الكتائب المصرية لأقصى طاقاتها وزيادة
الاحتياطى بتقليل مدة الخدمة العسكرية .

ونخطط الجيش تشكل فى أذهان الجناح اليسارى فى الوفد جزءاً من الفكرة
المحددة للقيام بعمل ثورى إذا لاحت الفرصة . .

ويتوجه « اللورد لويد » إلى ملك مصر يوم ٧ ديسمبر عام ٢٦ يشكو إليه ويستعديه ضد
وزير الحرية . .

ويطلب « اللورد » إلى الملك التخفيض التدريجى لقوات الجيش .
اعترف الملك بميول وزير الحرية . . وأبدى أسفه إزاءها . ولكنه أعلن عجزه عن وقف
التيار .

ووجد الملك فرصة ليلوم البريطانيين الذين أصروا على الحكم الدستورى !
قال للورد :

- إنى مجرد من كل سلطة تقريباً فى الظروف السياسية الحاضرة .

* * *

بدأ « اللورد لويد » اتصالاته بوزير الحرية « خشبة باشا » . .

قدم « خشبة باشا » مقترحات مضادة منها :

* تعيين سردار مصرى للجيش .

* سحب كل الضباط البريطانيين من الجيش المصرى
أو

* تغيير اسم الضباط البريطانيين فى جيش مصر وأن يُطلق عليهم لقب « ضابط اتصال » .

* * *

شاعت الصدف أن يزور مصر « السير ولیم تايریل » الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية فيتشاور معه « اللورد لويد » قبل أن يبعث إلى لندن يوم ٢٨ مارس ١٩٢٧ بالبرقية رقم ١٨٣ التى يقيم فيها الموقف ويطلب وقف ورفض كل الاقتراحات البرلمانية الخاصة بتطوير الجيش .

. . باختصار أراد « اللورد » السماح له بتوجيه إنذار إلى مصر ليووقف تطوير الجيش «
قالت برقية « اللورد » :

« جوهر الأمر يكمن فى إعادة سلطات ومكانة المفتش العام البريطانى .
ومن الضرورى أن يمارس وظائف القائم بأعمال السردار كما يجب أن يحصل
هو نفسه على رتبة الفريق (المعادلة لرتبة قائد الفرقة) مع زيادة فى مرتبه .
ويجب أيضاً تعيين بريطانى للمفتش العام .
ولا بد من عمل شيء من أجل الضباط البريطانيين فى مصلحة الحدود .
ويجب وضع هذه المصلحة نفسها تحت إشراف المفتش العام .
إننا لو أصررنا على الإصلاحات فسيكون فى مقدورنا أن ندعن بصورة
مأمونة لزيادة قوة الجيش المصرى والموافقة على اقتراح برفع تسع كتائب مشاة إلى
مستوى أعلى . كما سيمكننا أيضاً قبول تخفيض مدة الخدمة من خمس إلى ثلاث
سنوات والبدء بإقامة سلاح للطيران .

إنى أستنكر بشدة السماح للجيش المصرى بالمدافع الإضافية التى يبلغ عددها
٢٢ مدفعاً والتى قبل إن « اللورد اللنبى » وعد بها .

وإنى أشك فى ملازمة الحلين البديلين اللذين اقترحهما وزير الخارجية .
طبقاً للاقتراح البديل الأول . وبافتراض رفض المصريين التعاون معنا
للدفاع عن البلاد ولحماية الجيش من التلوث السياسى . يجب أن نسحب كل

الأفراد البريطانيين ونصر على تخفيض عدد الجنود المجهزين للخدمة الفعلية .
وعدم زيادة المعدات الحربية . . وعدم استخدام الأجانب وأى تدابير مقيدة
أخرى .

والاقتراح البديل الثانى يفترض مسبقاً وجود الرغبة فى التعاون والإعراب عنها
من جانب المصريين .

ومن المقترح عندئذ ، ومع الحفاظ على قواتنا الحالية ، بالإضافة إلى تعيين
نائب للمفتش العام أن يسمح للمصريين - بصورة تحقق لهم الاحترام - بمزية
التغيير الاسمى لوظائف البريطانيين وتسميتهم « ضباط اتصال » .

وكمزايا جوهرية أخرى يجب أن نسمح بخلق سلاح للطيران المصرى
أو نتحمل وجود سردار مصرى ، بل ونلقى لهم بالمدافع الاثنى والعشرين .
وبمقتضى الاقتراح الخاص بتوفير الأفراد البريطانيين الضرورىين لأغراض
التدريب فإنى أوافق على عدم استبعاد تسليم المدافع بصورة مطلقة . وإن كان
ذلك مشروطاً بقبول المصريين من جانبهم لرغباتنا .

وليس باستطاعتى إلا أن أنظر بأعق الاستياء إلى أى اقتراح بسحب الأفراد
البريطانيين من الجيش المصرى ككل . كما أن تخفيض وضعهم حتى من الناحية
الاسمية إلى مجرد « ضباط اتصال » سيدعو إلى حرمانهم من أى نفوذ فعال .
إن الموقف لا يترك لنا أى بديل سوى التقدم ، خطوة بخطوة ، فيما عقدنا
عليه العزم من إيقاف عملية التآكل فى نفوذنا فى الجيش المصرى وفى التمسك
بتصريح عام ١٩٢٢ .

ومن غير المجدى أن نحاول التنبؤ بالنتيجة المحددة لكل خطوة فى تقدمنا نحو
هذا الغرض وبمقدورنا معالجة أى موقف تسفر عنه تصرفاتنا بشرط أن يكون
مفهوماً أننا نعى تحقيق أهدافنا » .

وحدد المندوب السامى مطالبه وأهمها :

* لابد من إعادة سلطات ومكانة المفتش العام . . إن الوزير الوفدى
يتجاهل « سبنكس باشا » ويرفض توصياته . ويفتش على الوحدات ويعرض
قرار لجنة الضباط إلى الملك مباشرة » .

رد السير « أوستين تشمبرلين » بالبرقية رقم ١٠١ في ١٣ أبريل قائلا :
« قبلت حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا مقترحاتكم » .
وأعلن وزير الخارجية في برقيته موافقته الشديدة على منع تسليم الـ ٢٢ مدفعاً لمصر .

* * *

.. ولكن استقال عدلى ..
وقال « جايار » القائم بالأعمال الفرنسى « للورد لويد » :
إن نقطة الخلاف بين رئيس الوزراء « عدلى يكن » والوفد ، هى التسليم لهم بالمفتش العام
للجيش المصرى والأموال المشابهة .
وكتب « اللورد لويد » إلى « أوستين تشمبرلين » وزير خارجيته قائلا :
(وجهة نظر « عدلى باشا » تجاه نوايا وزير الحرية تبررلى بشكل كاف أنك ستفق معنى فى
القلق الشديد الذى شعرت به من جانبى) .

* * *

.. عقب تأليف وزارة « ثروت » .. أسرع « لويد » إلى ملك مصر يعلنه بقرار بريطانيا
بالنسبة لتطوير الجيش .
بدت المفاجأة على « الملك أحمد فؤاد » وقال « للورد » .. مستسلماً :
— إن التدخل من جانب بريطانيا له ما يبرره .. بل هو واجب أيضاً .
والتقى « اللورد لويد » برئيس وزراء مصر .
طلب « ثروت باشا » مهلة من الوقت وأبدى إستعداده لإهمال كل ما فعله « خشبة باشا »
وزير الحرية السابق .
ولكن « اللورد » يخشى أن تقوم اللجنة البرلمانية بعرض الأمر فوراً على البرلمان بمساندة
الصحافة ولذلك يقرر أن الأمر لا يحتتمل التأجيل أكثر من ذلك .
ومن ناحية أخرى فإن « اللورد » يريد أن يؤكد للجميع أنه الحاكم الأول ، أو الوحيد ،
لمصر .

روى « بهى الدين بركات باشا » رد فعل « اللورد لويد » إزاء أزمة الجيش .
« قال « اللورد » « لعلى الشمسى باشا » وزير المعارف :
— إن « خشبة باشا » غبى .

وأضاف :

- إن الأمة المصرية كلها جاهلة .

وذهل « على الشمسي باشا » من هذه الشتائم فنقلها إلى زملائه في مجلس الوزراء مما دعا البعض إلى التهديد بالاستقالة .
ومعروف عن « ثروت باشا » هدوء الأعصاب ولكنه في هذه المرة فقد أعصابه واتهم « لويد » بالكذب والجنون .

شروط التعايش

سلم « اللورد لويد » إلى « عبد الخالق ثروت باشا » يوم ٢١ مايو مذكرة أطلق عليها اللورد شروط التعايش . . أو أساس التعاون الودى بين الجيش المصرى والقوات البريطانية . . وفى هذه المذكرة طلب المندوب السامى إجابة كل طلباته .

وفى مقابل ذلك توافق بريطانيا على اقتراحين :

(أ) زيادة الاحتياطى المدرب لمصر بتخفيض مدة الخدمة العسكرية من خمس إلى ثلاث سنوات .

(ب) تقوية الجيش المصرى برفع تسع كتائب مشاة إلى مستوى أعلى .
وأخيراً ، فإن حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا ستوفر لمصر كل مساعدة ممكنة لإنشاء سلاح الطيران .

* * *

كان طبيعياً أن يضطر « ثروت باشا » لاستشارة « سعد زغلول باشا » ، ثم رد بمقترحات مضادة قال فيها :

« انطلاقاً من أن الجيش المصرى لا يخضع للتحفظات الأربعة - كما قال « عبد الحميد بدوى باشا » رئيس لجنة قضايا الحكومة - فإنه يقترح أن يصحب إلغاء منصب السردار إنشاء منصب جديد هو رئيس الأركان العامة .

ويكون لهذا التعيين رتبة مساوية للمفتش العام ، ويشغل ضباط بريطانيون كلا المنصبين . ومن الناحية الأخرى فإن الحكومة مضطرة للتمسك بمرسوم عام ١٩٢٥ الخاص بتشكيل مجلس الجيش ، ومنحه السلطة الكاملة فى التدخل ، بموجب هذا المرسوم ، فى الترقيات ومنح الأوسمة وخلافه ، ولا تستطيع الوزارة الموافقة على إعادة إدارة مصلحة الحدود إلى السيطرة البريطانية .

لم يخف اللورد على « ثروت باشا » خيبة الأمل التى سببتها له هذه المقترحات .

وكتب اللورد إلى لندن قائلاً :

« كان جعفر والى باشا » ، وزير الحرية الجديد ، ودياً ، وإن كان لغزاً من الناحية السياسية ، وسرعان ما تواترت المعلومات بأن « زغلول باشا » استسلم أمام المتطرفين في الوزارة ، وأن « ثروت باشا » استسلم أمام « زغلول باشا » !

* * *

استمرت الأزمة بغير حل . .

بعد ٤ أيام - يوم ٢٥ مايو - وجه « اللورد » مذكرة ، أشبه بالإنذار ، إلى « ثروت باشا » طلب فيها رسمياً ، تأجيل مناقشة البرلمان المصرى لشتون الجيش المصرى حتى يتعرف رئيس وزراء مصر على مقترحات الحكومة البريطانية !

وبعد ٥ أيام - فى ٣٠ مايو - وجه « اللورد » إلى « ثروت باشا » . . الإنذار .
« بناء على تعليمات حكومة صاحب الجلالة أدعو دولتكم لبحث مسألة الجيش المصرى على ضوء الاعتبارات التالية :

١ - إن بريطانيا العظمى تتطلع دوماً إلى تسوية ودية مع مصر التى يجب عليها مساعدة بريطانيا العظمى ، فى الحفاظ على مصر من العدوان الأجنبى ، وحماية المواصلات الإمبراطورية البريطانية .

٢ - ترغب حكومة صاحب الجلالة فى وجود جيش مصرى كفء ، يكون مستعداً للمشاركة فى الدفاع عن البلاد . وهى مستعدة لأن تقدم لمصر كل المساندة لإنشاء مثل هذه القوة ، بشرط تدريب الجيش وفقاً للنظام البريطانى وبالحد الأدنى من الأفراد البريطانيين الذى تتضح ضرورتهم .

٣ - لوحظ أخيراً أن هناك ميلاً محدداً ومقلقاً للزج بالنفوذ السياسى فى الجيش المصرى . وظهر هذا الميل بعدد من الأشكال التى لفت انتباه دولتكم إليها ، مثلما فعلت مع سلفكم .

وليس فى حاجة للقول بأن كون الاحتجاجات شفوية وغير رسمية ، يرجع إلى حرص حكومة صاحب الجلالة ، على التدخل بأقل ما يمكن فى الشئون المصرية ، حتى عندما كانت مسئولياتها تتعرض لخطر مباشر .

٤ - وهذا الميل أسفر عن دمار العديد من الجيوش فى الماضى . وقد صاحبه مؤخراً جهود

عقدت العزم على تقليل وظائف وصلاحيات المفتش العام الحالى وحفنة الضباط البريطانيين العاملين في الإدارات الخاضعة لوزارة الحربية وتم تكريس هذه الجهود رسمياً في التوصيات التي أذاعتها اللجنة البرلمانية للحربية .

٥ - ترى حكومة صاحب الجلالة أن الموافقة على مثل هذه التوصيات تدمر بصورة خطيرة فرص التسوية الودية لهذه المسألة الهامة بين مصر وبريطانيا . وتدعو حكومة صاحب الجلالة الحكومة المصرية لإعادة النظر في موقفها دون إبطاء .

٦ - ومن أجل التوصل إلى اتفاقية ودية ، ونزولا على الرغبات المصرية المشروعة ، فإن حكومة صاحب الجلالة على استعداد للإذعان لاقتراحين كانت ترى من قبل أن الواجب يقتضى استثناءهما .

أولاً : تخفيض الخدمة العسكرية من خمس إلى ثلاث سنوات ، برغم أن الهدف المعلن لهذا المشروع هو تضخيم الاحتياطي المدرب في البلاد .

وثانياً : رفع تسع كتائب إلى مستوى أعلى ، مما يتضمن الزيادة الفورية في قوة المدافع الفعالة لمصر أكثر من ١٦٠٠ فرد .

وقد أحيط دولتكم علماً بالفعل بالمساعدة التي ستقدمها حكومة صاحب الجلالة لمصر لتكوين قوة جوية وهو ما سنستمر ونشرع فيه .

٧ - وستدرك مصر النوايا الودية التي دفعت إلى تقديم هذه التنازلات .

وحكومة صاحب الجلالة ستطلب من جانبها الآتي :

(أ) أن يكون المفتش العام للجيش المصرى قادراً بصورة حرة وصحيحة ، على الاضطلاع بالوظائف التي خوله إياها « هدلستون باشا » في يناير ١٩٢٥ ، والتي لم يتقص منها مطلقاً . وأن يحصل لهذا الغرض على رتبة « الفريق » ، مع مرتب يتناسب مع واجباته ، وأن يحصل على عقد لمدة ثلاث سنوات على الأقل في البداية .

(ب) ألا يحجب وزير الحربية (إذا احتفظت لجنة الضباط بشكلها القائم) عن صاحب الجلالة ملك مصر ، توصيات هذه اللجنة في التعيينات والترقيات ومنح الأوسمة وأمور الانضباط بوجه عام .

(ج) أن يعين ضابط بريطاني كبير برتبة « اللواء » كنائب للمفتش العام ليحل محله في غيابه ويؤدي هذا الضابط بصورة عادية الوظائف المتوقعة بمنصب المفتش العام .

(والمفتش العام يتولى تمامًا الوظائف العليا المخولة إليه أصلاً من جانب « هدلستون باشا »)
ويحل محله - في أثناء قيامه بأعمال المفتش العام - أكبر ضابط بريطاني متاح .
(د) توضع إدارة مصلحة الحدود وقوات خفر السواحل أيضاً تحت سيطرة المفتش العام أو نائبه في حالة غيابه .
وكحل بديل يكون المدير العام لهذه الإدارة ضابطاً بريطانياً ، كما كان الحال حتى أبريل ١٩٢٥ .

(هـ) تكون كل المناصب في الإدارات الخاضعة حالياً لوزارة الحربية (وفي خفر السواحل إذا أدمجت في إدارة الحدود والتي يشغلها حالياً ضباط أو أفراد بريطانيون) في أيدي البريطانيين ويجب عدم المساس بصلاحيات الأفراد البريطانيين ، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

(و) وفيما يتعلق بالأمور القضائية فإن الوضع في مناطق الحدود يظل كما هو طوال استمرار العمل بهذه الصيغة للتعايش .

٨ - وحكومة صاحب الجلالة على قناعة بأن الحل الطبيعي والمناسب لهذه المشكلة يكمن في عقد اتفاق - ذو طابع مؤقت فقط إذا لزم الأمر - بين بريطانيا العظمى ومصر .
ويضع الاتفاق في اعتباره حقائق الموقف ، ويضمن في نفس الوقت بصورة كاملة مصالح البلدين . وهي مستعدة لمناقشة مقترحات لهذا الغرض .

ولا تستبقي إمكانية إدخال بعض التعديلات على المتطلبات المطروحة .
ولكن ، حتى يمكن التوصل إلى اتفاق من هذا النوع ، فليس أمامها سوى أن تطلب من الحكومة المصرية تنفيذ التدابير التي أوضحتها .

وإنى على ثقة من تشريفي برد سريع لإبلاغه لحكومة صاحب الجلالة » .

* * *

أقترن الإنذار بعمل عسكري وهو وصول ٣ سفن حربية بريطانية إلى الموانئ المصرية يقودها ضباط كبار . . .

. . . . السفينة « برهام » بقيادة نائب « الأدميرال كيلي » . والسفينة « مالايا » إلى الإسكندرية . والسفينة « السيادة الملكية » بقيادة « أدميرال المؤخرة نوريس » إلى بورسعيد في أول يونيو .

وتشجع « اللورد » لأن الممثلين الأجانب في القاهرة قدموا له تأييدًا إجماعيًا سريعًا . وقالوا
إنهم سيقنعون حكوماتهم بتأييد بريطانيا لحفظ الأمن في مصر .
وأيد « اللورد » أيضًا ، الضباط البريطانيون في جيش مصر .
رد « ثروت باشا » في يوم ٣ يونيو بمذكرة صيغت في قالب من الود سلمها شخصيًا
« للورد » .

قال رئيس الوزراء إن الحكومة المصرية ترحب بأية مقترحات لإقامة تعاون وثيق بين بلدينا
عن طريق معاهدة أو خلافة ومستعدة تمامًا للموافقة على إبقاء الوضع القائم كما هو من حيث
توزيع وممارسة الاختصاصات في الجيش المصرى .
وسلم « ثروت باشا » بمعظم المطالب البريطانية .

وقال رئيس وزراء مصر إن الحكومة المصرية تشاطر المندوب السامى وجهة نظره في منع
إدخال السياسة في الجيش وتتوق إلى أن تجلو كل شك عن الجيش المصرى في هذه الناحية .
وهى على استعداد لأن تستقبل بكل ترحاب الاقتراح الذى ينحو نحو المفاوضة لإيجاد
الترتيبات التى من شأنها تسهيل التعاون المذكور .

وحتى تعمل الترتيبات يحتفظ بالموقف ، فيما يتعلق بأداء مأمورية الجيش المصرى ، كما
كانت ، حتى الآن وبغير عائق . ويمكن القول بأن وزير الحربية (لمصلحة الدقة وحسن
النظام) سيقبل بصفة عامة آراء اللجنة التى ألفت لمساعدته على القيام بما عليه من مسؤوليات
والتي يتخذ منها سنداً لقراراته .

وفما يتعلق بمد خدمة المفتش العام من سنتين إلى ثلاث ترى الحكومة أن عقد المفتش العام
لم يكد يبدأ مدته .

ومن ثم فإن هذه المسألة الشخصية ليس لها أهمية حالية ، ومثل هذا يُقال عن اقتراح
الإععام عليه برتبة « الفريق » ورفع راتبه .

وسيبحث وزير الحربية من جهة أخرى تعيين ضابط بريطانى عظيم ليكون مساعدًا للمفتش
العام ، أو يحل محله ، عند غيابه .

ومادامت حاجة العمل تقتضى هذا التعيين فلن يتأخر عن القيام به في حدود السلطة المخولة
له لتعيين أجنبي في منصب فنى ، وهذا الضابط سيحل محله ، متى دعت الحاجة في أثناء
غيابه ، أو ينوب عن المفتش العام أقدم ضابط بريطانى .

وفىما يختص بمصلحة الحدود فإن هذه المصلحة - التى تشتغل بأعمال الإدارة الداخلية البحتة ومنع التهريب - قد ألحقت بوزارة الحرية . والمدير العام لهذه المصلحة عضو فى ذلك المجلس بحكم وظيفته .

وما زالت المسائل المرتبطة بالدفاع عن البلاد داخلة فى اختصاص مجلس الجيش . ولذلك فإن شئون مصلحة الحدود المتصلة بالمسائل العسكرية ستنتجز ، بكل ما يرغب فيه ، من ضمان وطبقاً لمقتضيات الخدمة .

وفوق ما تقدم فإن الضباط البريطانيين الذين يشغلون مناصب فى هذه المصلحة قد انتفعوا بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ .

ونظر مجلس الوزراء فى يناير الماضى فى مسألة هؤلاء الضباط عندما انتهت مدة عقودهم فقرر - لمصلحة العمل - أن يستبقهم فى مناصبهم .

وقد أعطيت لهم عقود جديدة لمدة تتراوح بين سنة وستين ، وهذه العقود تثبتهم فى الأعمال التى يقومون بها .

وعند انتهاء هذه العقود يكون البحث فى هل يبقى هؤلاء الضباط فى مراكزهم أم لا ؟ . وستكون الحكومة المصرية - فى البحث - خاضعة لمصلحة العمل لا لآى اعتبار . أما النظام القضائى المنفذ فى المناطق الواقعة تحت سلطة مصلحة الحدود ، فهو أكثر من التى وضعتها الحكومة المصرية سنة ١٩١١ لشبه جزيرة سيناء قبل إلحاقها بمصلحة الحدود ، حتى يشمل هذا السلطان المناطق جميعها . ومرسوم سنة ١٩٢٢ يقضى ببقاء هذا النظام حتى يحل محله نظام أوفى .

وأعرب « ثروت باشا » عن رجائه ، فى أن تبدد هذه الإيضاحات والتأكيدات كل سوء تفاهم بين الحكومتين فى موضوع الجيش المصرى وعن رغبة الحكومة المصرية فى أن تقوى العلاقات بين البلدين .

* * *

علق « اللورد » فى تقريره إلى لندن على موقف رئيس وزراء مصر فقال :

« كان ثروت باشا مراوغة » .

ولم يضع « اللورد » وقتاً فى الإعراب « لثروت باشا » عن الاستياء العميق الذى شعر به عند قراءة هذا الرد .

واضطر « اللورد » لمقابلة الملك في اليوم التالي . .
استسلم الملك تماماً وقال للمندوب السامى :
- إن الشيء الذى أخشاه وأرجو تلافيه فى هذه المسألة ، والمسائل الأخرى هو ظهور أى
تغيير فى السياسة من جانب بريطانيا .
وقال « أحمد فؤاد » ، للورد . . مشجعاً :
- لابد أن تنهى بريطانيا . . ما بداته .
أى : استمر يا لورد !
كتب المندوب السامى إلى لندن :

« لكى أقنع الزعماء السياسيين المصريين الوفديين والأحرار بمجدية نوايانا حولت المستر
« أنطونيوس » ، وهو مسئول فى حكومة فلسطين ، له دائرة واسعة من الأصدقاء فى عالم
السياسة المصرية ، ليتصل بصورة غير رسمية بهؤلاء الزعماء على أمل أن تسفر محادثاته عن
طريقة لضمان تلبية مطالبنا دون تقديم شىء يحمل طابع الإنذار » .

* * *

ويستمر « اللورد » . . .
أعد مسودة الإنذار الذى يوجه إلى مصر بصفة نهائية لقبول مقترحاته بصفة قاطعة
وحاسمة . . أى للخضوع الكامل . .

* * *

ألقى السير « أوستين تشمبرلين » وزير الخارجية البريطانية بياناً فى مجلس العموم عن الأزمة
قال فيه : « إن الحكومة البريطانية تدخلت لأن فريقاً من الساسة المصريين أراد استعمال
الجيش أداة معادية لإنجلترا .
والدليل على ذلك هو ما اقترحته اللجنة الحربية الفرعية لمجلس النواب من زيادة وحدات
الجيش وأسلحته .

وأضاف إن الحكومة البريطانية مستعدة لفتح باب المفاوضات فى المسائل المعلقة .
وحتى يتم الاتفاق يجب الاحتفاظ بأسباب الأمن فى مصر .
ولقد تلقت الحكومة البريطانية تقارير بأن هناك سعيًا يبذل للتخريض والهياج . وهو
ما أدى إلى إرسال البوارج الثلاث إلى مصر .

استعد « اللورد لويد » للخطوة الأخيرة . .

بعث إلى تشمبرلين يقول إنه سيطلب إلى المصريين أن يجيبوا بوضوح :

- هل قبلوا تصريح ٢٨ فبراير أم لا .

وإذا جاء الجواب بالنفي أو كان الرد بها سيطلب من « الملك فؤاد » تأجيل اجتماع البرلمان وتشكيل وزارة إدارية . . وسيقدم لهذه الوزارة مشروع معاهدة شاملة مع بريطانيا .
وسيعطى الوزارة مدة محددة للرد .

ولن تعود الحياة الدستورية لمصر إلا إذا وافقت على مشروع المعاهدة .
وإذا وقعت اضطرابات تفرض الأحكام العرفية .

* * *

تدخل القدر لإنقاذ مصر . .

غادر السير « أوستين تشمبرلين » وزير الخارجية البريطانية لندن إلى جنيف لحضور اجتماع لعصبة الأمم .

وتولى « ستانلى بولدوين » رئيس الوزراء معالجة الموقف الصعب الذى يواجهه « اللورد لويد » . . وتواجهه بريطانيا . . وثروت . . وسعد . . ومصر كلها .

ويكتب « بولدوين » إلى « اللورد لويد » ردًا لم يتوقعه « اللورد » :

قال « بولدوين » إنه يخالف « اللورد » فى اعتبار الرد المصرى غير مرض ، أو فى ضرورة التمسك بالمطالب الأولى .

ويرى أن المذكرة المصرية كتبت بلغة ودية . وأنها ، وإن كانت لا تقبل غير مطلب واحد ، إلا أنها لم ترفض المطالب الأخرى بصفة قاطعة .

ويأمر « بولدوين » المندوب السامى فى القاهرة بعدم المضى فى المطالب التى تضمنتها المذكرة البريطانية . والدخول بدلا من ذلك فى مفاوضات مع الحكومة المصرية ، للوصول إلى اتفاق مؤقت ، بخصوص الدفاع عن مصر .

ويقول إن المهم ليس الحصول على مطالب محدودة بل فى الوصول إلى اتفاقية . وأنه إذا نفذ هذه التعليقات فإما أن يقبل « ثروت باشا » إبرام الاتفاقية المؤقتة وإما أن يرفضها ، وإن رفضها وهو ما ينجش أن يكون محتملا ، فإنه يكون قد رفض مبدأ التعاون مع إنجلترا فى الدفاع عن مصر ويكون قد كشف الحكومة المصرية فى لونها الحقيقى .

قال « اللورد لويد » فى تقريره :

« تلقيت بأعمق مشاعر القلق رد حكومة صاحب الجلالة على مذكرتى المقترحة واعتماداً على حالة الرأى العام فى إنجلترا ، وعلى طبيعة الرد المصرى ، الذى نعتبره غير مرض بأكمله ، فإن حكومة صاحب الجلالة اقترحت توجيه رد شفهى معتدل حول المسألة العامة للتعاون الإنجليزى - المصرى ، مع ترك التفاصيل ، مهما كانت هامة فى حد ذاتها ، لتكون محلاً للتفاوض ، الذى يقوم على أساس مشروع الاتفاقية العسكرية المؤقتة الذى كان السير « أوستين تشمبرلين » قد أعدّه تمشياً مع فقرة كنت قد أدخلتها بناء على تعليماته فى مذكرتى الأولى بتاريخ ٢٩ مايو .

والمبادئ المتضمنة فى هذا المشروع للاتفاق هى :

١ - تحديد قوة الجيش المصرى بالقوة اللازمة ظاهرياً للتعاون مع القوات البريطانية .

٢ - إمداد الجيش بالعاملين البريطانيين من مدربين وفنيين مع استبعاد الأجانب الآخرين .

٣ - انفراد بريطانيا بإمداد الأسلحة والذخائر الحربية اللازمة » .

* * *

لم يئأس « اللورد » . .

بعث إلى لندن « بآرثر ويجين » السكرتير الأول لدار المندوب السامى ليفاوض رئيس الوزراء ويشرح له الموقف ويحاول إقناعه بمنطق « اللورد لويد » .

ولم يتنازل المندوب السامى ويسافر بنفسه إلى لندن .

وأصر المندوب السامى على موقفه . فكتب إلى رئيس وزراء بريطانيا يفند رأيه . ويسوق الحجج التى تدل على أن الدخول فى مفاوضات مع مصر أمر لاجدوى منه .

واستدل على ذلك بأن ثروت باشا أوضح له شخصياً أنه لا يمكن للإنجليز أن يتوقعوا من الحكومة المصرية أى اعتراف بمبدأ التعاون العسكرى قبل المفاوضات على التحفظات .

وقال « لويد » إن إدخال عنصر التفاوض يشكل الضعف الرئيسى للخط المقترح حالياً . واحتج بأن « المصريين أنفسهم سواء أعداء أم أصدقاء كانوا يتوقعون الصلابة من جانبنا ،

كما أتى - كنت أتصرف ، كما أظهرت بسلطة خاصة - وألزمت حكومة صاحب الجلالة ونفسى
بضمان بعض الشروط التي لا يمكن التخلي عنها أو حتى التقليل منها دون الإضرار العميق الدائم
بمصلحتنا في مصر. ودون جعل موقفى الشخصى لا يمكن احتماله » .

وفى النهاية حث رئيس وزرائه على أن يسمح بتقديم نسخة منقحة من الإنذار يحنى منها
تحديد مدة للرد وإدخال تعديلات شفوية أخرى .

ولكن « بولدوين » يصبر على الاكتفاء بتوجيه رد شفوى معتدل لمصر .

ويكتب « لويد » فى مذكراته « اضطرت للإذعان للقرار . . مع بعض التردد » !

* * *

لم يعرف « ثروت » أبداً بآراء « ستانلى بولدوين » ، أو أن رئيس وزراء بريطانيا رفض
توجيه إنذار نهائى لمصر .

خضع « ثروت باشا » وامتنع عن نشر صيغة الإنذارات أو رده عليها . وترك لصحف مصر
أن تنشر ما استطاعت معرفته . .

قال « ثروت باشا » للورد فى ١١ يونيو :

- ابعث لى مطالباً بمزيد من الإيضاح للمذكرة المصرية . . وأرد عليك . . وتنتهى
المشكلة .

وافق « اللورد » وبعث بالمذكرة المطلوبة .

ورد « ثروت » بمذكرة أخرى وافق « اللورد » ، على مسودتها ، مقدماً .

وكانت مذكرة « ثروت » التفسيرية خضوعاً وإذعاناً كاملاً لكل المطالب البريطانية .

وتم تبادل المذكرتين يومى ١٣ و ١٤ يونيو .

تعهدت مذكرة « ثروت باشا » بأنه حتى يتم التوصل إلى اتفاق محدد بين البلدين فلن يكون
هناك تدخل فى السلطات المخولة من « هندلستون » إلى المفتش العام عام ١٩٢٧ أو فى توزيع
الاختصاصات بين مجلس الجيش ولجنة شئون الضباط .

ووعدت المذكرة المصرية بسرعة تعيين نائب للمفتش العام وتعهد بأن مسائل الرتبة
والمرتب ومدة العقد فيما يتعلق بالمفتش العام ونائبه ستلقى حلاً مرضياً .

وتم تعزيز هذا التعهد بالفعل بتعهدات أكثر تحديداً قدمها « ثروت باشا » .

وفما يتعلق بإدارة مصلحة الحدود أشارت المذكرة إلى أنه تم فى يناير منح عقود جديدة

للضباط البريطانيين المعينين كما أشارت إلى التعهدات التي قدمت في المدكرة السابقة مع إضافة تأكيد عام بأن الحكومة المصرية ستنظر إلى كافة المسائل المستقبلية التي تؤثر في الإدارة بعناية فائقة ، ومن أكثر وجهات النظر اتساعاً .

واختتمت المدكرة بفقرة يقصد منها إقناع الرأي العام المصري بأن الأمور التي تناو لها إنما تدخل في نطاق المجال التنفيذي ، وأنها لا تشمل أى استسلام في حقوق مصر الدستورية . وفي ١٦ يونيو أدلى « عبد الخالق ثروت باشا » بتصريح في مجلس النواب والشيخ دافع فيه عن مسلكه .

وساعد « زغلول باشا » رئيس الوزراء في مجلس النواب فقبل المجلس تصريحات رئيس الوزراء .

* * *

قال « اللورد لويد » في تقريره :

« سررت للغاية عندما تلقيت من كل من رئيس الوزراء « بولدوين » والسير « أوستين تشمبرلين » تهنئة على النجاح في معالجة الأزمة . وأدت الأزمة في الأساس إلى توضيح أنه ليست هناك حكومة مصرية يمكنها أن تأمل في أن تحتوى وراء البرلمان المصري في أمور تتضمن المصالح البريطانية الحيوية والتحفظات » .

وقال :

« هذه الحكاية زادتني اقتناعاً برأيي في ضمان مصلحة سياسية هامة لبريطانيا وتحسين الموقف برمتة وإعطائه دفعة جديدة نحو السلام » . وقال : (إن حزم حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا حقق نتائج) .

* * *

قال الدكتور « محمد حسين هيكل باشا » في مذكراته :

رأى كثيرون من الإنجليز المقيمين بمصر ، الحريصين على توثيق العلاقات بين مصر وبريطانيا مبالغة في تصرف « اللورد لويد » لا مسوغ لها .

ولقد حدثني مستر « جيرالد ديليني » وكيل شركة رويتر بمصر وأزمة الجيش على أشدها وطلب إلى أن أكتب في « السياسة » ساخراً من تصرف المندوب السامي ، ووعدي بأنه سيتخذ

من مقالى أساساً لبرقيات يرسل بها إلى إنجلترا . ويسخر هو كذلك من هذا التصرف .
وكتبت . وبعث الرجل برقياته . ومع هذا اضطرت الحكومة المصرية إلى أن تنزل على
حكم الإنذار البريطانى لأن « ثروت باشا » كان يمهّد لسياسة حسن التفاهم يبتغى من ورائها أن
يصل إلى عقد معاهدة بين مصر وإنجلترا .

ولم يكن عجيبيّ أن يتشبّث المندوب السامى البريطانى بموقفه من هذه الأزمة وأن تظاهره
حكومة لندن فى هذا التشبّث . فقد كان « اللورد لويد » من غلاة المحافظين . وكان يعتقد أن
الشرق لا يدعن إلا للقوة ولا يفهم غيرها . . لا عجب ، وذلك شأن الرجل ، وتلك أخلاقه
أن يشتد فى أزمة الجيش شدة لا مسوغ لها .

وقال الدكتور « هيكال » :

« فتحت أزمة الجيش عيون المصريين على حقيقة تكررت أمامهم صورها المختلفة . .
فمثل إنجلترا يستطيع باسم « التحفظات » التى وردت فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٨ أن
يتدخل فيما يشاء من شئون مصر الداخلية .

ألا تتناول هذه « التحفظات » الدفاع عن مصر وحياة الأقليات والأجانب ، وكل
ما يتصل بالقوات المسلحة يمس الدفاع عن مصر ، وكل ما يتصل بالحياة اليومية العادية يمس
الأقليات ويمس الأجانب .

وما دامت إنجلترا تستطيع التدخل فى شئون مصر الداخلية فالحكومة المصرية معرضة دائماً
لمتابعب يتعذر معها النهوض بالحكم على وجه مستقر ، والعلاقات المصرية معرضة أيضاً لمتابعب
يتعذر معها النهوض بالحكم على وجه مستقر ، والعلاقات المصرية البريطانية معرضة دائماً
للاضطراب والقلق » .

* * *

كتب « مورتون هاول » القائم بالأعمال الأمريكى إلى واشنطن فى البرقية رقم ١٠٢٣
بتاريخ ٢٠ يونيو ١٩٢٧ وهى آخر برقية له قبل سفره عائداً إلى بلاده .
(يعتقد عدد قليل من الناس بأنه تم التوصل فى النهاية إلى « تسوية
مرضية » .

ولكن إذا عرفت جميع الحقائق فمن المعتقد أنها ستوضح أن البريطانيين
حصلوا تحت التهديد بالإكراه ، على ما أرادوا الحصول عليه . . فسفهم الحرية

تقف في حالة استعداد في كل من بورسعيد والإسكندرية .
وفي كل الظروف فإنه ليس بوسع حكومة مصر إلا المناقشة لبعض الوقت
لتضمن شروطاً أفضل .
وكلمة « الشروط » مستخدمة بمعنى جعل المطالب البريطانية أقل عنفاً ،
أو تغييرها من حيث الشكل) ! !

* * *

بذل « سعد » من الجهد في تهدئة النواب والجمهور ما ليس يقدر على بذله سواه . . وكان
موضع الملاحظة عليه من بعض أنصاره ومنهم « عباس محمود العقاد » .
قال له « العقاد » :
- ماذا نأخذ من فرط حرصك على الدستور أمام التهديد والوعيد .
رد « سعد » قائلاً :

- ليذهب الدستور حيث يذهب . . ولكن يجب أن نذكر أن الإنجليز قادرون على تضييع
جهودنا كلها في طلب الدستور . . ولولا رغبتهم فيه لضاع علينا ما سلف من جهود .
إن في صلب الدستور كلمات لا تزال مكتوبة بخط موظف إنجليزي في دار المندوب السامي .
إن تضييع الدستور من أجل أزمة الجيش عجلة لا تقضى بها الضرورة .
ومتى كان الإنجليز يشيرون إلى المفاوضة بلسان وزير خارجيتهم فلا ضرر من إرجاء الخلاف
كله بضعة أشهر إلى أن نتفق على قرار أو يذهب الدستور إلى حيث يذهب .
وكان « سعد » يشير بذلك إلى المفاوضات القادمة بين « ثروت » والإنجليز ! .

النجم الساطع

دعت بريطانيا « الملك فؤاد » لزيارة لندن . .
ووافق الملك ولكن أرجئت الرحلة أكثر من مرة بسبب الأزمات التي افتعلها المندوب السامى .

وأخيراً قرر الملك القيام بهذه الزيارة وأطلعه « اللورد لويد » على البرنامج الرسمى يوم ١٤ مايو عام ١٩٢٧ . . وأزمة الجيش مشتتة .

وافق الملك على البرنامج ولكنه قال « لثروت باشا » :

- أخشى ألا تعاملنى بريطانيا كمليك مستقل . . نتحدث مع المندوب السامى .
وبالفعل أشار « ثروت باشا » صراحة إلى المشكلة مع « اللورد » الذى بعث إلى لندن يسأل ويستفسر ثم أبلغ الملك :

- لن يكون هناك خروج على مراسم التشريفات . . ليس هناك أساس لخاوفك .
اطمأن صاحب الجلالة وقرر السفر ، وحده ، إلى لندن !

ولم ير الملك أن ترافقه « الملكة نازلى » فى هذه الرحلة لأن تقاليد ذلك الزمان تحول دون ذلك .

وعندما فكر « الملك فاروق » فى زيارة لندن عام ١٩٤٦ ثارت مشكلة لأنه كان على خلاف مع زوجته « الملكة فريدة » . .

وحارت تشريفات قصر باكنجهام الملكى فيما تفعل وهل تدعو ملك مصر وحده ،
أو تدعو « الملكة فريدة » التى يزعم طلاقها .

ولكن السفير المصرى فى لندن قال :

- هناك سابقة ملكية .

فى عام ٢٨ سافر « الملك الأب أحمد فؤاد » دون أن ترافقه الملكة .

ووافقت بريطانيا على هذا رأى ولكن رحلة « فاروق » لم تتم .

ولم يتدخل المندوب السامي عام ١٩٢٨ ليفرض سفر الملكة بل إنه تدخل ليفرض على الملك ألا يسافر وحده ، بل ينبغي أن يصحبه رئيس الوزراء !

* * *

كان مجلس النواب منعقدًا . .
وخشى « اللورد » أن يثير الأعضاء قضية الرحلة الملكية ، ورفض الملك أن يصحبه وزير الخارجية الذى هو فى نفس الوقت رئيس الوزراء . . « عبد الخالق باشا ثروت » .
ودون استشارة ملك مصر . . بعث « اللورد جورج لويد » إلى لندن يطلب توجيه دعوة شخصية إلى رئيس وزراء مصر لزيارة لندن تقديرًا للمساندة التى قدمها فى حل « أزمة الجيش » .

وافقت لندن
وبعد ٦ أيام من انتهاء أزمة الجيش اجتمع الملك « هندرسون » الوزير البريطانى المفوض وجرى بين الاثنين . . أغرب حديث .

قال « هندرسون » :

- الدستور يقول : ينبغي أن يرافق الملك أحد الوزراء لأن الزيارة رسمية .
ذُهل الملك ولكنه لم يعلق . .

واستمر « هندرسون » يتكلم :

- إعلان سفر « ثروت باشا » فى المعية الملكية يساعد فى هذه الظروف .
ومرة أخرى صمت الملك . .

قال « هندرسون » :

- لولا الهدوء السياسى ماكان ممكناً إتمام الزيارة . إن الدعوة وجهت لجلالتك منذ عام . . وأجلت بسبب الموقف السياسى .

ولا يمكن ضمان الهدوء إلا إذا أحضرت معك وزيراً كما هو معهود فى مثل هذه المناسبات .
وأخيراً وجه « هندرسون » الإنذار . . قال :

أولاً : لن تستطيع الحكومة البريطانية الاستمرار فى ترتيبات الزيارة حتى تدعو لجلالتك وزيراً لمصاحبتك .

ثانياً : ترى الحكومة البريطانية أن يكون « ثروت باشا » . . هو الوزير الذى يسافر معك !

تاب الملك مستسلماً :

بلغنى ذلك أيضاً عن طريق القائم بالأعمال المصرى .

ل « هندرسون » وهو يبدى بعض التنازل :

جلالتك صاحب القرار النهائى فى اختيار شخص الوزير .

ف الملك أنه لا يستطيع أن يختار . . وأن القرار النهائى مفروض عليه . . منذ البداية .

ل : إنى مستعد لدعوة رئيس الوزراء لمرافقتى .

أضاف : وذلك نزولاً على رأى حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا .

ستدرك الملك قائلاً بعد فترة :

. . فى الجزء الرسمى فقط من الزيارة فإن لها جانبين ، أحدهما خاص ، والآخر

. . كما تعلم .

فق « هندرسون » .

مكن الملك رفض أن يصحبه « ثروت باشا » على الباخرة المحروسة وسافر جلالته ،

، يوم ٢٣ يونيو ، إلى باريس ، فى زيارة خاصة . . ولحق به « ثروت باشا » . . ووصل

، معاً إلى لندن يوم ٤ يوليو .

كان بين المستقبليين « اللورد جورج لويد » الذى وصل إلى لندن فى إجازة .

* * *

د ساعات من وصول الملك قامت أزمة خطيرة هددت بفشل الزيارة الملكية .

كان سبب الأزمة جملة واحدة عرض أمرها على مجلس الوزراء البريطانى فى نفس اليوم .

هرت وزارة الخارجية البريطانية على إضافة فقرة إلى الخطاب الذى سيلقيه الملك « أحمد

فى مأدبة العشاء الرسمية التى أقيمت فى لندن تكريماً له .

لت هذه الفقرة على لسان صاحب الجلالة :

إنى مهمم برخاء مصر الذى ساهمت بريطانيا فى تحقيقه .

نص « ثروت باشا » هذه الفقرة واكتفى بأن يؤكد الملك علاقة الصداقة والتعاون التى

بين البلدين .

بلغ التعديل إلى وزارة الخارجية البريطانية . .

يوافق « أوستين تشمبرلين » وزير خارجية بريطانيا على رأى « ثروت » وبعث إليه السير

« ولیم تایرل » الوکیل الدائم لوزارة الخارجية لإبلاغه إنذاراً .
- إما أن يقول الملك النص كما أعدناه . وإلا فلن نسمح للملك بأن يخطب على الإطلاق .

إن زيارة الملك ستصبح بغير معنى إذا لم يقل صاحب الجلالة هذه الكلمات .
إن الرأي العام البريطاني لن يسمح بخطاب على النحو الذى اقترحه رئيس الوزراء المصرى .

واضطر « ثروت » إلى الموافقة لأن صاحب الجلالة يريد استقبالا ملكياً !
وانتقدت الصحافة المصرية صاحب الجلالة لأنه ذهب إلى لندن يشكر الإنجليز بدلا من أن يلعنهم أو يلتزم الصمت الكريم !

* * *

استغرقت الزيارة الرسمية ٣ أيام ولكن الملك بقى يحول فى بريطانيا حتى آخر يوليو .
وعندما سافر جلالته ليستكمل جولته فى أوروبا بقى « ثروت باشا » فى لندن .

* * *

توجه « ثروت باشا » إلى وزارة الخارجية البريطانية ، بعد ٩ أيام من وصوله للاجتماع بوزيرها « أوستين تشمبرلين » . . فى زيارة شخصية .
قال « ثروت » :

- الحفاوة التى لقيها الملك شجعتنى على هذا اللقاء . أريد أن يفهم كل منا ظروف الآخر .
ولإزالة التوتر الناشئ عن أزمة الجيش فى الشهر الماضى .
قال « تشمبرلين » : ألم تنته الأزمة . أجاب « ثروت » :
- رقبنا المفتش العام البريطانى وكذلك مساعده .

دهش « تشمبرلين » فإنه لم يكن يعلم أن « اللورد لويد » أصر على ذلك . .
. . وراجع بنفسه - بعد ذلك - المفاوضات والبرقيات المتبادلة بين « لويد » ولندن حتى عرف أن « ثروت باشا » ذكر الحقيقة .

واستمر الحديث طويلا بين الرجلين وكان مقدمة للمفاوضات الثالثة بين مصر وبريطانيا .

* * *

انتهى الاحتلال البريطاني إلى فرض الحماية البريطانية على مصر عند قيام الحرب العالمية الأولى .

وحاولت بريطانيا الوصول إلى معاهدة عقب زيارة « لجنة ملز » وتقديم تقريرها عام ١٩٢١ .

وتفاوض « عدلى » فى لندن ولكن المفاوضات انتهت بالفشل حول مسألتين :

١ - بقاء القوات البريطانية فى مصر .

٢ - إشراف بريطانيا على السياسة الخارجية لمصر .

وصدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ من جانب بريطانيا بإعلان استقلال مصر مع الإبقاء على أربع تحفظات .

وفشلت مفاوضات « سعد زغلول » أيضاً مع « رامزى ماكدونالد » رئيس وزراء بريطانيا ووزير خارجيتها عام ١٩٢٤ .

وتوقفت المفاوضات بين البلدين منذ ذلك الحين ٤ سنوات كاملة .

وها هو « ثروت » يتكلم عن العلاقات المصرية البريطانية . . أى يبدأ مفاوضات جديدة .

التقط « تشمبرلين » الحيط من « ثروت » فتكلم أيضاً عن أزمة الجيش . . قال :

— ستظل علاقات البلدين تحت رحمة أية أزمة . . وقد تضطر بريطانيا العظمى إلى تسويتها بالقوة .

وأضاف : هل استفاد المصريون من تجارب الماضى .

دافع « ثروت » عن استقلال مصر وقال : إن السبب يرجع إلى سوء الظن ، وعدم

الثقة ، الذى يحيط بمحو العلاقات بين البلدين .

قال « تشمبرلين » : وما العلاج ؟

أجاب « ثروت » : تحديد العلاقات لإزالة سوء التفاهم ومنع الصدام .

قال « تشمبرلين » : وهل شعب مصر على استعداد للاعتراف بالظروف الخاصة ،

وما يترتب عليها من الضرورات لضمان الدفاع عن مصالحنا المشتركة .

قال « ثروت » : بريطانيا تطلب ضمانات ونحن لانعطى إلا ما يتفق مع استقلالنا . .

إنى لم أكلّف بإجراء مفاوضات ، ولكن صدق حفاوتك شجعنى على إبداء رأي . . وإذا

بدأت المفاوضات مقبولة سابلغها إلى « سعد باشا » زعيم الأغلبية لنقرر ما إذا كنا ندخل في مفاوضات رسمية .

* * *

قال « ثروت باشا » ، فيما بعد إن « تشمبرلين » طلب منه تقديم مشروع معاهدة . أما « تشمبرلين » فقد أعلن ، فيما بعد أيضاً ، أنه طلب من « ثروت باشا » استئناف محادثاته في القاهرة مع « اللورد لويد » وأن ثروت هو الذى تقدم إليه بمشروع معاهدة . والسؤال الآن :

— أين الحقيقة ؟

والجواب من محضر اجتماع مجلس الوزراء البريطانى فى نفس اليوم الذى التقى فيه الرجلان . قال محضر الاجتماع :

(أبلغ « تشمبرلين » مجلس الوزراء يوم ١٣ يوليو بنتيجة اجتماعه « بثروت ») .

قال : (عقدت معه أول جلسة عمل وبدأت معه محادثات تمهيدية أقنعت به برغبتنا فى أن تقوم العلاقات بين مصر وبريطانيا العظمى على أساس الصداقة ، لا تضطرب بين وقت وآخر نتيجة للأزمات . وقال « تشمبرلين » :

— لقد طلبت منه أن يبحث بعناية إذا كان من الممكن الوصول إلى ترتيب ولنبدأ مثلاً بتنظيم وضع الجيش المصرى . ولا أستطيع الآن أن أتنبأ بنتائج هذا الحديث) .

ومن هذه الكلمات يتضح أن « تشمبرلين » هو الذى بدأ يحس نبض « ثروت » فى موضوع عقد معاهدة بين البلدين . وهذا هو السبب فى أن « تشمبرلين » أبلغ مجلس الوزراء البريطانى بالأمر ليستعد له . باختصار كان « فخ » المعاهدة من إعداد « تشمبرلين » وليس « ثروت » ! .

* * *

كان الرجلان مدفوعين إلى التفاوض .

... « تشمبرلين » يريد معاهدة . . فهذا هو هدف بريطانيا منذ البداية .

أما « ثروت » فمن الواضح أن له أكثر من هدف .
كتب الدكتور « شفيق غريال » في مؤلفه القيم عن « تاريخ المفاوضات المصرية » :
(ذهب « ثروت باشا » لإنجلترا في معية الملك ولا تسمح ظروف الزيارة إلا بقدر من
الاتصال الشخصي بينه وبين وزير خارجية إنجلترا ، قدر كلاهما أنه لا يخلو من نفع . . فلم
يستصحب « ثروت » المعاونين الذين يلزمون لإجراء محادثات دقيقة في أمر العلاقات بين
المملكتين .

ولم يحمل معه المستندات والوثائق والمباحث التي تلزمه .
ولكن الاتصال الشخصي الأول شجع الرجلين على المضي في المحادثات .
وحمل « ثروت » على كتفيه عبء التحضير والبحث والأخذ والرد) .

* * *

مضت المفاوضات بسرعة .
تناول « عبد الخالق ثروت » طعام الغداء مع « سلبى » سكرتير
« تشمبرلين » ، الذى يعرفه « ثروت » ، لأنه كان يرأس القسم المصرى فى وزارة
الخارجية البريطانية .
وحضر المأدبة المحدودة السير « ولیم تايريل » الوكيل الدائم لوزارة الخارجية
البريطانية .

قال « تايريل » :

— فى ذهن وزير الخارجية ٣ موضوعات ينبغى تسويتها .

١ - الجيش .

٢ - المستشارون البريطانيون .

٣ - مسئولية بريطانيا نحو تأمين أرواح وممتلكات الأجانب .

وعد « ثروت » ببحث الموضوع وإعداد ردوس - أى أسس - الاتفاق
الذى تقبله ، وتوافق عليه الحكومة البريطانية .

وقال « ثروت » : إذا حدث ذلك فسأعود إلى مصر للتشاور . وألحق بعد
ذلك « بالملك فؤاد » فى روما ثم أعود إلى لندن .

* * *

وبعد ٤٨ ساعة قام « ثروت » بزيارة « سلبى » وقدم إليه أسس معاهدة التحالف والصدقة بين البلدين وهى ١٢ مادة .
وكان « ثروت » وحده فى لندن عدا سكرتيره وهو نجله « إسماعيل ثروت » الذى أصبح سكرتيراً للمفاوضات .
وقال « ثروت » إنه عرض المشروع على « الملك فؤاد » الذى وافق على الفكرة بصفة عامة .
وفى تقارير مقر المندوب السامى قيل « تسربت أنباء بأن » « سعداً » اطلع على مسودة مشروع « ثروت » الأصلية .

* * *

بعد ٤٨ ساعة أخرى - أى فى ٢٠ يوليو - قال « تشمبرلين » فى اجتماع مجلس الوزراء البريطانى :

(إن مشروع « ثروت » الحالى لا يمكن قبوله . ولكنه يمثل تقدماً كبيراً لم يقيم به أحد من رؤساء الوزارات السابقين فى مصر منذ عام ١٩٢٢ .
ويبدو أن « ثروت » جذبته فكرتى - أى فكرة « تشمبرلين » - وهو يأمل القيام بعمل .
وقد عينت - أى تشمبرلين - لجنة لفحص مشروع « ثروت » وإعداد مشروع آخر إذا كان ضرورياً) .

وقال « تشمبرلين » : (إن مشروع « ثروت » يمثل نوايا لبداية خطيرة وهى تعتبر تقدماً كبيراً . ولكن « ثروت » قال إنه ليس فى وضع يجعله يقدم عرضاً ، لأنه لا يعرف إذا كان يستطيع تمريره فى مصر .
وإذا وصل إلى أساس لاتفاق ، فإنه سيعود به إلى مصر للحصول على الموافقة عليه .

والمهم الآن أن نناقش رموس الموضوعات التى وردت فى اتفاق « ثروت » لأن عدم قبوله أوقف مناقشته ، يخلق جواً عدائياً فى مصر .
وقبل استئناف المفاوضات مع « ثروت » فإما أن مجلس الوزراء يبحث - بنفسه - المشروع ، أو يشكل لجنة وزارية تقدم تقريرها للمجلس) .
جرت مناقشة قصيرة طُلب خلالها إلى وزير الخارجية العمل على تأمين بقاء مستشار بريطانى

في وزارة الداخلية المصرية . . وضمان استمرار وضع الموظفين البريطانيين العاملين في حكومة مصر . . وضمان لمصالح بريطانيا في مصر بالنسبة لخطوط المواصلات بما في ذلك المواصلات الجوية والطيران المدني .

واختتم الوزير تصريحه بقوله :

(وليس من أهدافي ، ولا من نوايا « ثروت » ، عقد اتفاق في أثناء وجود رئيس الوزراء في لندن) .

وانتهى الاجتماع إلى قرار بالموافقة على سياسة عقد معاهدة للتحالف مع مصر ، بشرط الوصول إلى شروط مناسبة ، وتشكيل لجنة وزارية لبحث مشروع الاتفاق الذي وضعه « ثروت » ورأى وزارة الخارجية البريطانية فيه) .

* * *

درس « موريس هانكي » السكرتير العام لمجلس الوزراء البريطاني مشروع المعاهدة ، وقدم مذكرة إلى مجلس الوزراء بأن « المعاهدة » ، هي التي تحل المشكلة التي نشأت بين بريطانيا ومصر منذ عام ١٩١٩ .

وأحال المشروع إلى رؤساء أركان الحرب البريطانيين لبحثه .

اجتمع رؤساء الأركان يوم ٢٦ يوليو فاهتموا أساساً بالدفاع عن قناة السويس وأدخلوا تعديلات على المشروع الذي وضعه « تشمبرلين » .

واجتمعت اللجنة الوزارية يوم ٢٧ يوليو لبحث مشروع « تشمبرلين » المعدل .

وأصبح واضحاً أن الجيش هو صاحب الكلمة الأخيرة . .

على أية حال اجتمع مجلس الوزراء البريطاني يوم ٢٨ يوليو لبحث مشروع المعاهدة كما وضعه الإنجليز .

وهو الاجتماع الثالث لمجلس الوزراء الذي يبحث فيه المعاهدة .

حضر الاجتماع النائب العام ليعن الرأي القانوني في الخلاف الذي نشأ داخل اللجنة بشأن عضوية مصر في عصبة الأمم . . بعد الاتفاق .

فقد تساءل الوزراء عما إذا كان موقف بريطانيا سيضعف نتيجة لقبول مصر في عضوية عصبة الأمم . . فإن مشروع المعاهدة نص على إحالة الخلافات إلى العصبة .

قال السير « دوجلاس هوج » النائب العام :

- إن الهدف هو تحسين وتدعيم موقفنا بعد تنظيم الجيش المصرى .
أثار الوزراء مسألة الأقليات فى مصر وكيف أن المشروع لا يوفر حماية الأقليات .
وكان الرد أن المعاهدة لا تحرم بريطانيا من سلطة الحضور إلى مصر لمساعدة الأقليات . .
فإذا حدث اضطهاد للأقليات إلى حد إثارة الاضطرابات ، فإن بريطانيا تستطيع التدخل لحماية
الأجانب .

وفى آخر الأمر ، فإن بريطانيا تستطيع اللجوء إلى عصبة الأمم .
وعلى أية حال ، فإن بريطانيا لا تستطيع أن تأمل فى الوصول إلى اتفاق إلا إذا قدمت
بعض التنازلات .

وأشير إلى موضوع سوء الإدارة فى مصر والفساد نتيجة لتقليل النفوذ البريطانى ، فقبل
للأعضاء إن المادة الأولى من تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ نصت على إنهاء الحماية وإعلان
مصر دولة مستقلة .

وكان « ونستون تشرشل » صديق « لويد » هو أول وأكثر المتحدثين ضد مصر .
ولكن المناقشة انتهت إلى أنه إذا أصرت بريطانيا على إشرافها على الجهاز الإدارى فى
مصر ، فإن ذلك يتعارض مع تصريح ٢٨ فبراير ويجعل أية معاهدة غير ذات موضوع .
وانتهى الاجتماع بموافقة مجلس الوزراء على تحويل « تشمبرلين » الاستمرار فى مفاوضات
« ثروت » على أساس المشروع البريطانى وعدم تقديم أية تنازلات عن هذا المشروع إلا بعد
عرض الأمر على مجلس الوزراء .
ووافق مجلس الوزراء أيضًا على أن تظل المعاهدة سارية إلى الأبد ولا تعدل إلا باتفاق
الطرفين .

وكان مشروع « تشمبرلين » يقضى بسريان المعاهدة مدة ١٥ أو ٢٠ عامًا ولكن مجلس
الوزراء رأى أن تكون أبدية . .
وهكذا شل مجلس الوزراء يد وزير الخارجية عن تقديم تنازلات وبذلك أصبح المجلس هو
الذى يتفاوض وليس « تشمبرلين » !

* * *

للمرة الرابعة يجتمع مجلس وزراء بريطانيا العظمى - يوم ٤ أغسطس - لبحث مشروع
المعاهدة .

قال « تشمبرلين » يوم ٢٨ يوليو للمجلس :

- نسيت أن أذكر نقطة بالنسبة لمعاهدة التحالف والصدّاقة بين مصر وبريطانيا ، تنص المادة ٥ من المعاهدة على أنه بعد ١٠ سنوات يبحث الطرفان المتعاقدان مكان استقرار القوات البريطانية في مصر.

وهذا النص تقرر نتيجة لتوصية اللجنة الوزارية . ولكن هذه اللجنة وافقت أيضاً على التصريح لوزير الخارجية بأن يخفّض هذه المدة إلى ٧ سنوات بشرط أن يقاتل بقوة من أجل مدة الـ ١٠ سنوات ولا يتنازل بتخفيض المدة إلا في نهاية الأمر . . فهل توافقون ؟ . . . ووافق المجلس على هذا التنازل ! ! !

* * *

عاد « ثروت » من روما إلى لندن . . ليستأنف اجتماعاته « بتشمبرلين » . وجد المشروع الجديد متباعدًا تمامًا عما اتفق عليه في الخطوط الأساسية بينه وبين وزير الخارجية البريطاني .

ومن هنا اجتمع الرجلان في اليوم التالي - ٢٩ يوليو - قبل ساعات - من سفر « ثروت » مع الملك .

أراد « تشمبرلين » أن يخفف من اعتراضات « ثروت » فبدأ الحديث قائلاً :
- هذا المشروع ، يجوز لنا المناقشة فيه .

وحق يقنع « ثروت » أخذ « تشمبرلين » يتلو - أمامه - كل مادة ويفسرهما . رد « ثروت » ، بالقول والإشارة ، إن المشروع يتعارض مع مبدأ الاستقلال ، وإنه سيقدم اعتراضاته عليه في مذكرة رسمية .

قال « تشمبرلين » إنه عرض المشروع البريطاني على « ثروت » الذي بحثه بحدية متناهية ولم يوافق عليه .

انتبه الوزير البريطاني الفرصة وقال « لثروت » :

- إن مجلس الوزراء وافق على هذه الصيغة وحدها . إن الأمر ليس سهلاً . وهناك مؤيدون كبار للحكومة يتمنون فشل المفاوضات كما بدا من « صحيفة مورننج بوست » . وسيؤدي ذلك إلى أحداث في مصر ، يكون نتيجةها اختفاء البرلمان والدستور .

أبدى « ثروت » رغبته فى الوصول إلى اتفاق ولكنه أبدى رفضه للمشروع الحالى المعروض عليه .

قال إنه نظام وصاية ضاغطة ومراقبة لا تنى ولا تغفل .
قال الدكتور « هيكل باشا » : « كان أمام ثروت أن يعلن فى لندن أن المناقشة مع « تشمبرلين » غير مجدية وأن مقامه فى لندن لم يبق له محل . وكان أمامه أن يعلن ذلك - إلى قومه - فى عبارة أخاذة قوية ، وأن يعود محاطاً بهالة من الإعجاب . ولكن ذلك ليس يتفق مع طريقه فى التفكير . ولا هو يقرب الغاية التى ينشدها » .

* * *

كان « ثروت » كما يقول الدكتور - شقيق غربال - متلهفاً لانتزاع شىء لمصر . وهذا التلهف من جانبه يرجع إلى إيمانه بأن الظرف موات ، فالحياة النيابية قد عادت إلى مجراها ، والأحزاب مؤتلفة ، وأمور مصر تضبطها يد « سعد » . و« سعد » يشجعه ويحمى ظهره . والمصريون قد برموا بالسدود التى أقامها حولهم الإنجليز » .

* * *

كان « سعد » من ناحيته مؤيداً للمفاوضات .
صحف الوفد وعلى رأسها « البلاغ » تدعو إلى الدخول فى مفاوضة مع الحكومة البريطانية لتسوية المسألة المصرية .

قال الدكتور « عبد الحالى لاشين » فى الجزء الثانى من كتابه عن « سعد زغلول » :
« رغب « سعد » خلال هذه المرحلة من حياته فى تنقية جو العلاقة بين مصر وبريطانيا وتسوية المسائل المختلف عليها تجنباً لأى صدام بين البلدين .
ويفسر ذلك مسلكه المعتدل والمهادن للسياسة البريطانية طوال مدة الائتلاف ومحاولاته المتكررة للسيطرة على بعض المتطرفين من رجاله » .

والحقيقة أن « سعداً » رأى أن الحل الوحيد هو الاتفاق مع بريطانيا للتفرغ للوضع الداخلى فى مصر .

إن كثيرين وعلى رأسهم الملك يتربصون بالدستور والحياة النيابية ويستعينون بالإنجليز فى ذلك وكان لابد من الاتفاق مع الإنجليز ، حتى لا يكون هناك ملكان فى مصر ، أحدهما فى قصر عابدين ، والآخر فى قصر الدوبارة ، أى المندوب السامى .

« والملكان » يتفقان ، ويختلفان ، على حساب مصر !
 في مذكراته قال الدكتور « هيكल باشا » :
 « أحاط » ثروت » . . (سعد باشا) بما يتم خطوة . . فخطوة . . وأعجب « سعد باشا »
 ببراعة الرجل ولم يخف إعجابه هذا عن أحد .
 ورجا الناس جميعاً أن تنتهى المحادثات على اتفاق يحدد علاقات الدولتين على أساس سليم
 ثابت . . منذ علموا أن (سعد باشا) يؤيد « ثروت » تأييد صدق وصدقة .
 وكتب « ثروت » إلى « سعد » يبلغه بما جرى . .
 رد « سعد » برفقاً بأنه مريض ولا يستطيع الإدلاء برأى . . ولا يعرف المشروع البريطانى .
 ومن هنا أصبح رئيس وزراء مصر - الذى يتفاوض فى لندن - مشغول الفكر بصحة
 « سعد زغلول » . . يتابع أنباءها نتيجة - لأن المفاوضات أصبحت مرتبطة ببقاء الائتلاف . .
 وتأييد « سعد » .

* * *

سافر « سعد » ليستريح فى قريته (مسجد وصيف) ، على النيل ، وتتبع مركز زفى
 فرض . لم يستعن - فى أول الأمر - بطبيب - وقال لمن حوله إنه ألم خفيف فى الأذن اليمنى .
 واشتد المرض فجاء الأطباء ليكشفوا أنه نوع من الحمرة . .
 ومنذ ذلك اليوم - ١٢ أغسطس ١٩٢٧ - بدأت صحيفة « الأهرام » تخصص باباً يومياً
 عن صحة « الرئيس الجليل » كما كان « سعد » يُسمى فى تلك الأيام .
 فى ١٧ أغسطس قالت الأهرام تحت عنوان « الرئيس الجليل فى مسجد وصيف » .
 أمضى صاحب الدولة الرئيس « سعد زغلول باشا » يومه أمس فى الطابق العلوى بسراية
 بمسجد وصيف ولم يقابل أحداً غير الذين كانوا فى ضيافته . .
 وفى ١٨ أغسطس قالت صحيفة المقطم - المسائية - إنه . . شعر بانحراف بسيط فلزم
 الفراش .

وفى صباح ١٩ أغسطس قالت الأهرام :
 « يسرنا أن نبشر الأمة العربية بالتحسن المطرد فى صحة حضرة صاحب الدولة » .
 وفى نفس اليوم كتبت « المقطم » عن صدى مرض « سعد زغلول » فى صحف لندن . .

فقالت إن صحيفة الديلي ميل البريطانية نشرت برقية لمراسلها في القاهرة قال فيها « إن حالة الباشا أحدثت قلقاً في النفوس » .

وردت المقطم على ذلك قائلة :

« إن صحة الباشا آخذة في التحسن . ولا محل لهذه الإرهاصات التي يرسلها مراسلو الصحف الإنجليزية .

وخصصت « المقطم » أيضاً - في إحدى صفحاتها الداخلية باباً يومياً عن صحة الزعيم « سعد زغلول » ولكن « سعداً » سافر إلى القاهرة على الباخرة « محاسن » بناءً على رأى الأطباء المعالجين الذين قاموا بضرورة نقله حيث يتوفر العلاج . .

أما الأطباء المعالجون فهم الدكاترة عبد العزيز إسماعيل ، وحامد محمود ، وأحمد شفيق . .

وفي اليوم التالي ٢٠ أغسطس كان « نيفيل هندرسون » القائم بأعمال المندوب السامي البريطاني في الإسكندرية فبعث من دار الحماية برمل الإسكندرية بالبرقية التالية إلى لندن . « سعد زغلول معتل الصحة ، ويبدو أنه يعاني التهاباً في الأذن مع ارتفاع درجة الحرارة حتى وصلت ٣٩ درجة .

وليست الحالة سيئة إلا في النطاق الذي تطلب استدعاء « فتح الله بركات » - ابن شقيقة سعد - من رحلة في الأقاليم ليكون إلى جوار فراش الشيخ الكبير .

وبعد ثلاثة أيام قالت الأهرام - صباح ٢٣ أغسطس - إن « سعداً » شعر بتعب بسيط ليلة الأحد الماضي زاد بسبب درجة الحرارة . ولكن هذا التعب زال بحمد الله ، ومضى ليلة في راحة فأصبحت درجة حرارته عادية أتم الله عليه الشفاء وألبسه العافية .

* * *

كان « اللورد لويد » في لندن في أثناء المفاوضات . . ولكنه لم يشترك فيها . . ولم يطلعه « أوستين تشمبرلين » ، أوردجال وزارة الخارجية على تطوراتها ، بل إنه لم يعرف بأمر هذه المفاوضات .

وفي مذكراته قال « إسماعيل صدق » .

« أراد « ثروت » من مفاوضاته أقول نجم « اللورد جورج لويد » . . وكان نجمة ساطعاً !

وفاة سعد

فى نفس اليوم - ٢٣ أغسطس - الذى نقلت فيه «الأهرام» إلى قرائها أن «سعداً»
بغير . مات «سعد» فى العاشرة مساءً

ولم تكن فى مصر إذاعة ، ولا تليفزيون ، والمطبعة الأميرية مغلقة مساءً ، فذهب محافظ
القاهرة «محمود صدق باشا» إلى «جريدة السياسة» وطلب إلى رئيس تحريرها الدكتور
«محمد حسين هيكل باشا» طبع نعى لتوزيعه على الناس .

وفعلا قام موظفو الحكومة بتوزيع النعى الذى أصدره مجلس الوزراء على الناس فى
المقاهى والشوارع وكل مكان .

وكان الناس يتابعون أخبار مرض «سعد» فى كل مكان .
وفى الليلة التى مات فيها . . دخل أحدهم مسرحاً ليقول للناس :
- الباشا مات .

فعرف الناس أن «سعداً» هو المقصود فألقت المغنية بالعود من يدها . . ونزل الستار .
وشيعت الجنازة فى الرابعة من بعد ظهر اليوم التالى ٢٤ أغسطس إلى قبره بالإمام
الشافعى . .

وبعد عشرة شهور نقل جثمان «سعد» إلى الضريح الذى شيدته له الحكومة . وشيعت
جنازته للمرة الثانية يوم ١٩ يونيو ١٩٢٦ . فهو الزعيم المصرى الوحيد الذى شيعت جنازته
مرتين .

وقد أطلقت المدافع ١٧ طلقة فى أثناء سير الجنازة .
وفى الصباح التالى - ٢٤ أغسطس ١٩٢٧ - صدر الأهرام . . مجلداً بخطوط سوداء .
وكان العنوان الكبير الذى يحتل صدر الصفحة الأولى كلمة واحد هى «سعد» .
وفى الصفحة الأولى أيضاً صورة «سعد» ومقال طويل ، كتبه رئيس التحرير «داود
بركات» . وفى إحدى الصفحات الداخلية تحقيق صحفى بعنوان كيف مات «سعد زغلول» ؟

وفى هذا التحقيق وتحت عنوان كبير :
« سعد زغلول يقول لرفيقة حياته .. أنا انتهيت » .

وكتبت الصحيفة تقول :

« فى نحو الساعة التاسعة و ٢٥ دقيقة نزل الأطباء من عند الرئيس واحتلوا قاعة المكتبة لإصدار نشرتهم واجتمع بهم معالى « فتح الله بركات باشا » وزير الزراعة . ثم خرج معالى الوزير وهو أشد تأثراً وانقباضاً عما كان عليه . وطالت مناقشة الأطباء .

وسمعنا صوت بعضهم من قاعة المكتبة يقولون :
- التهاب رثوى .

وبعد نحو ٢٥ دقيقة أخرى جاء أحدهم من داخل الدار فطلب « بهى الدين بركات ، والدكتور شفيق بك » ..

وعلى الأثر سمعنا البكاء . فطأطأنا جميعا الرءوس وأدركنا أن قضاء الله قد نفذ وارتفع البكاء فى بيت الأمة .

وفى اليوم التالى - الخميس - كان العنوان الكبير فى الأهرام أيضاً كلمة واحدة هى « سعد » .

وفى صدر الصفحة الأولى نعش الفقيه ملفوفاً بالعلم الأخضر على عربة مدفع . وصورة للشعب وأخرى لبعض ضباط الجيش ورابعة لفريق من الطالبات فى أثناء الجنازة .

* * *

.. وصفت كثيرون جنازة « سعد زغلول » ..

وروت الصحف ما قاله وكيل وزارة الحرية المصرية الذى أصر على ضرورة وضع النياشين والأوسمة ، وسيف « سعد » على ظهر النعش ، ولكن « صفية زغلول » أبت وضع النياشين وقدمت علماً مصرياً من الحرير أعدته وقالت :

- العلم المصرى أشرف من أى مظهر آخر .

وبعد دفن « سعد » ألقى « جعفر وإلى باشا » وزير الحرية والبحرية كلمة الحكومة - وتبعه « محمود بسيونى » وكيل مجلس الشيوخ - فألقى كلمة البرلمان .

ووصفت الصحف كيف توجه جميع النواب والشيوخ إلى بيت الأمة وقدموا العزاء لأرملته وألقوا أمامها خطبة طويلة قالوا فيها :

ما كان « سعد » لنا ولا لك . . ولكنه لله وللوطن جميعاً .

وكتب كل الصحفيين المصريين الكبار ينعون « سعداً » .

قال الدكتور « محمد حسين هيكل » تحت عنوان « ماتم الوطن » . .

وقال « عباس العقاد » . . في ذمة الخلود . . القاهرة اليتيمة بين البيت والقبر » .

وروى « إبراهيم عبد القادر المازني » كيف وفد على « سعد » يوماً جمهور من الفلاحين

فجلس على الأرض معهم قاتلاً : أنا فلاح مثلكم ، ولو شاء أن يرسلهم إلى الموت لأطاعوا .

وقال عبد القادر حمزة « ساعة الفراق » مشينا ساعة نشيعه ثم أخرى فلو أن عينه أطلت

لرأت نفس الجموع التي عهدت . والميادين التي عرفت . . والمدينة التي ألفت .

لو أن عينه أطلت لرأت نفس الصفوف التي وفدت . . اليوم يوم الننى والاعتراب

الطويل . . أما صحيفة الأخبار فقالت :

« كان لمدينة أثينا يوم حداد .

فكنت ترى نصب الآلهة الحامية ، وقد جردت من زينتها ، وغشيتها براقع السواد . .

والمعابد . وقد أغلقت أبوابها . . والأهلين ، وقد حبسوا أنفسهم في مقامهم نائمين ، عن متاع

الغرور ، مدبرين عن كل عمل . كنت ترى أثينا وهى في جمود تحاكى مدينة الأموات .

وفى ٢٣ أغسطس مساءً كان هذا المساء لمصر ، يوم صمت وسكون . يوم تهنّات

وزفرات » .

* * *

وفى اليوم الثالث لوفاة « سعد » وللمرة الثالثة على التوالي ، كان العنوان الكبير فى الصفحة

الأولى من الأهرام كلمة واحدة هى :

« سعد »

وقصيدة للدكتور « أحمد زكى أبو شادى » بعنوان ماتم أمة .

وفى اليوم الرابع ، وللمرة الرابعة كان العنوان الكبير لجريدة الأهرام فى الصفحة الأولى

نفس الكلمة ونفس الأسم : « سعد »

وصورة لقريته السيدة صفية زغلول . .

ومقالا للكاتبة مى بعنوان « هجع جبار الوادى » . . ثم برقيات التعازى .
وفى يوم الأحد ٢٨ . . أى اليوم الخامس بعد وفاة « سعد » كان مقال « الأهرام » فى
الصفحة الأولى يحمل هذا العنوان :

« بعد سعد » .

ومرت ٨ أيام على وفاة « سعد » ولكن الشعب كله كان لا يزال يتابع الحدث الكبير . .
والفجعية الكبرى .

وبعد ٨ أيام نشرت الأهرام فى الصفحة الأولى ٨ صور « لسعد زغلول » .
الأولى وهو محام ١٨٨٦ . والثانية وهو محام أيضا عام ١٨٨٩ ، والثالثة وهو نائب ثان عام
١٨٩١ . والرابعة وهو مستشار بالأستئناف ١٨٩٢ ، والخامسة وهو مستشار بالأستئناف عام
١٨٩٧ ، والسادسة وهو ناظر - أى وزير المعارف عام ١٩٠٧ ، والسابعة وهو وكيل للجمعية
التشريعية عام ١٩١٣ ، والثامنة فى أيامه الأخيرة على فراش المرض الذى أدى إلى وفاته .
ومقال فى الصفحة الأولى بتوقيع « وفيقه زكريا » عنوانه « سعد حى . . لم يميت . . ولن
يموت » .

أما جريدة المقطم فاكتفت بأن تنشر مقالا عنوانه :
« ماذا قال الخطيب الصامت لقومه أمس . . تقصد « سعد زغلول » . .
ثم روت المقطم تفاصيل « حزن الشرق على سعد » .

* * *

ولقد نشر هذا كله ، وقرأه الناس . . ولكن ما لم يطالعه أحد سوى كبار رجال وزارة
الخارجية البريطانية ، البرقية التى بعث بها « نيفيل هندرسون » القائم بأعمال المندوب السامى
البريطانى من رمل الإسكندرية يوم ٢٧ أغسطس إلى « جاك مورى » رئيس القسم المصرى
بوزارة الخارجية البريطانية يعنى فيها « سعداً » ويصف جنازته .
قال « هندرسون » :

« عزيزى « مورى »

طويت صفحة جديدة من تاريخ مصر فجأة لوفاة « سعد زغلول » .
علمت صباح الاثنين ٢٢ أغسطس لأول مرة أن مرضه دخل مرحلة
الخطورة .

وعدت إلى الإسكندرية مساء الأربعاء قادماً من القاهرة بعد أن شهدت جنازته .

مضى الرجل كشمعة احترقت .
وكان من الصعب أن تأتى وفاته فى لحظة غير مناسبة تماماً كما حدث .
كان الجميع فى الخارج .
وكل المدارس مغلقة . . وسط الصيف الساخن الكسول .
ولم يكن هناك وقت للتجهيزات والمظاهرات فقد مات « سعد » ودفن قبل أن يعي الناس تماماً حقيقة ما حدث .
ذهبت إلى القاهرة لحضور جنازته .
وجدت نفسى فى بلاد المتناقضات هذه ، وسط طليعة المشيعين لجنازة الرجل . . . الذى كان فى حياته أكبر أعداء إنجلترا فى مصر .
وتعين على أن أمشى ميلاً بأكمله مع « الأمير عمر طوسون » ، وتوفيق نسيم باشا « ممثلين للملك فى شوارع القاهرة - خلف النعش .
وكان الموكب طويلاً وضخماً .

وكان الزحام كثيفاً برغم الفوضى فلم تحدث مشاكل ومضى الجميع بسلام .
إن الذين يشعرون بفداحة وفاة « سعد زغلول » هم عامة الشعب والفلاحين وحواريه مثل ! (فخرى عبد النور ، ومحمود فهمى النقراشى ، وأضرابهما) ،
أما السياسيون فيعنيهم كثيراً المكاسب التى يمكن أن يجنوها لأنفسهم من وراء موته ، وكذلك الخسائر التى يمكن أن يتلافوها .
وليس هناك من يمكن أن يخلف « سعد زغلول » ويملاً مكانه فى زعامة حزب الوفد ، أو فى رئاسة مجلس النواب .

وسيطر الموقف السياسى يغلى فترة من الوقت .
ولن يتنبأ بما يحدث فيه إلا رجل حكيم . وقد ينضم كثير من الوفدين إلى الأحرار الدستوريين . أو يصبح الأحرار أنفسهم وفدين .
أما المتطرفون بقيادة النحاس ، وأحمد ماهر فيشكلون فصيلة وحدهم ،
وقد ينضمون إلى الحزب الوطنى ، أما « عبد الرحمن عزام » ، فقد يتزعم نوعاً

من جمعية الشبان المسلمين .

وإذا كانت هناك احتمالات تكتلات جديدة فإن الوحدة التي كان يضمها وجود « سعد زغلول » ستظل غائبة .

وقد يصبح « فتح الله بركات » هو المرشح لزعامة الحزب مستنداً إلى كونه ابن أخت الرجل الكبير وأقرب المقربين إليه . لكنه لم يعد شاباً كما أنه أصبح غنياً بفضل حركته المستمرة وقرابته من « سعد زغلول » .

لهذا فليس من المحتمل أن يعمل على إثارة متاعب .

ومن هنا أقترح أن نعامله برفق وفيما عدا « فتح الله بركات » ، وكذلك « عقيلة سعد زغلول » فليس هناك من يدعى وراثة سلطان « سعد زغلول » أرواية رغباته الحقيقية .

ومن هنا يمكن أن يكون « بركات » مفيداً إذا قامت مفاوضات .

وربما نلقى متاعب من عدم الانضباط الذي يتسم به الوفد إلا أن تحلل الوفد أمر مرضي تماماً .

وعلى أية حال لا يسعنا إلا أن ننظر بالارتياح - فيما يخص أمور الحزب - في أعقاب غياب « سعد زغلول » عن المسرح .

لكن مجلس النواب أمر آخر فمن يتحمل الآن مسؤوليته ومن يملك القدرة على أن يضمن سلوك المجلس مسلكاً طيباً ؟

كانت إدارة « سعد زغلول » للمجلس في سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ تمثل نجاحاً مشهوداً إذا نظرنا إلى الصورة في عمومها وبغض النظر عن بعض الأمور الصغيرة التي بدرت .

كان « سعد » يعرف متى يستخدم « الفرمة » .

وحين كان يعتمد إلى استعمالها ، فإنه كان يستخدمها بفعالية واقتدار .

من يستخدم « الفرمة » في لحظات الحرج في المستقبل .

ليس هناك سوى « عدلى يكن » الذي يملك شيئاً من الاحترام في المجلس ، ولكنه يكره الجو السائد في مجلس النواب .

ولن يروق له بحال ذلك الوضع الشاق والدقيق الذي سيلقاه في رئاسة

المجلس ، وربما يرفض قبول رئاسة المجلس إذا طلب إليه ذلك .
وهناك ثلاث شخصيات على مسرح السياسة المصرى : الملك والديماجوج
الزعيم والحرك الشعبى يقصد سعد زغلول ثم المندوب السامى وها قد اختفى واحد
من هؤلاء ولن يكون الاثنان إلا فى موقف المستفيد .
وبالتالى لن يستطيع مصرى آخر أن يلعب الدور الذى كان يؤديه « سعد
زغلول » لا « ثروت ، ولا عدلى ، ولا بركات ، ولا محمد محمود » .

وإذا نشب صراع حول المغنم فقد يلجأ إلى مساعدتنا أولئك الذين
يستمتطرون علينا اللعنات ، فما أسهل أن يكون طريق الزعامة الشعبية فى مصر
ممهداً بعزف العداوة لإنجلترا . . وأيا كان الأمر فلا يزال السؤال الهام هو ، أى
ريح يحنى « الملك فؤاد » من وفاة « سعد زغلول » ؟
أعتقد أن الفرصة سانحة أمامه للكسب ، وهى فرصة كان جديراً أن ينتهزها
على أى حال ، خاصة عند عودته بعد الاستقبال الرائع الذى قوبل به فى إنجلترا
وأوروبا .

فهل سيكون الملك هو الرجل القادر على التحكم فى مجريات الأمور .
إنه المصرى الوحيد الذى يمكن أن يعد اليوم بديلاً عن « سعد زغلول » فى
زعامة الأمة . ولكن ماضية سيىء .

عليه أن يقطع كل علاقاته « بحسن نيات » وعليه أن يتناسى سائر العداوات
القديمة والخصومات الشخصية . إن الطريقة الوحيدة التى تمكنه من ضمان تلك
الزعامة هى تحقيق وحدة كل الأحزاب تحت قيادته إذا كان ماهراً وذكياً .
ولكنى أشك كثيراً فى أنه يمتلك المهارة وبعد النظر أو الشجاعة التى تجعله
يرتفع إلى مستوى هذا الموقف .

وأيّاً ما سيفعله الملك فإنه جدير بأن نراقبه

* * *

سار - خلف الجنان أيضاً « جرافتى سميث » مساعد السكرتير الشرقى لدار المندوب
السامى .

كتب « جرافتى سميث » فى مذكراته يلمو الدكتور « نجيب إسكندر » باعتباره من الأطباء

الذين عاجلوا «سعداً» وقال إنه أجرى عملية صغيرة «لسعد» برغم أنه مريض بالسكر وقال «سميث» إنه وهو يسير خلف النعش أحس بالأسى والاحترام والإخلاص للزعيم من المصريين الذين كانوا سيكونون في الشوارع .
أما «اللورد لويد» المندوب السامى الذى كان فى لندن عند وفاة «سعد» فقد قدر عدد المشيعين بمائتى ألف نسمة وهو - بحساب ذلك الزمان - يعتبر رقماً ضخماً !!
وقال «اللورد» فى تقريره :

«أسكتت (وفاة سعد) المنازعات الشخصية التى أحاطت باسمه .
. . خصومه أثنوا على ذكرى الرجل الذى جسّد برغم أخطائه العديدة فى نظر الأجانب والمصريين على حد سواء الآمال الوطنية المصرية بصورة أعمق مما جسّدها أسلافه فى الحركة الوطنية» .

* * *

وهذه البرقيات والتقارير كلها تبين كيف كان «سعد» . . أو نظرة الإنجليز إليه . . واحترامهم له برغم عداوتهم الشديدة تجاهه . .
وكل ما توقعه «هندرسون» تحقق . .
الملك لم يستفد بالفرصة السانحة ليحل محل «سعد» فى زعامة الأمة .
والوفد انقسم على نفسه .
والتفلات بين الأحزاب استمرت . . وآخر من كان يتوقعه الإنجليز لرئاسة الوفد . .
تولى - بالفعل - رئاسته ! .

* * *

ونقل «هندرسون» إلى لندن صورة كاملة لموقف الصحافة العربية فى هذه البرقية إلى «أوستين تشمبرلين» وزير الخارجية البريطانى .
«خلقت وفاة «سعد زغلول باشا» روحاً من الوحدة فى الصحف المصرية لم تشهدها فى حياته ، انضمت كل الصحف الناطقة بكل لغة فى الشام ، المصبوغة بكل لون سياسى ، وكل مصلحة سياسية انضمت كلها إلى جوقة رثاء الزعيم المصرى الراحل فى لهجة المبالغة المعروفة فى الشرق .
وظهر كثير من الصحف مجللاً بالسواد .

واحتجب بعضها عن الصدور .

وكلها حشدت أعمدتها بتفاصيل عن حياة الرجل وأعماله وبأوصاف كاملة لساعاته الأخيرة ولجنازته والأنزان التي صاحبت وفاته .
وهكذا انقضى وقت ليس بالقليل قبل أن يثوب الحزن العام إلى الرشد والتعقل .

ومن نافلة القول أن نثبت هنا وبالتفصيل ما حاولت الصحف المختلفة أن تعبر به عن حزننا للكارثة التي حلت بمصر والشرق .

١ - قالت المقطم : إن « سعداً » هو الخطيب الصامت في مثواه الأخير ، والذي ستظل رسالته في وحدة الأمة وراء الدستور ترن في آذان وطنه فقد كان « سعد » « منارة الشرق » وكان ، « صانع الاستقلال » ولن يتسنى لأحد أن يخلفه ، وإن كانت مبادئه ستعيش من بعده .

وهو أيضاً « الروح الملهمة » التي أوحى بالولاء إلى « ١٦ مليون سعد » .
٢ - أما الأهرام فقد تكلمت عنه بوصفه « رجل وادى النيل الأعظم » .
ودعت الأمة أن تكمل ما بدأه من مسيرة . وقالت إن نهضة مصر ليست ظاهرة عابرة ولكنها قوة تنمو يوماً بعد يوم .

وقالت إن « سعداً » ، كان قوياً لأنه يُجسّد روح مصر .

وأجمعت الصحف على ضرورة استكمال مسيرة « سعد زغلول » وإن كانت « البلاغ » قد كتبت في نبرة بالغة الحزن تقول : « فقدنا بفقدته كل شيء » لكن من الجدير بالذكر الإشارة إلى مفهوم كل صحيفة حول تعريف ما ينبغي عمله .

٣ - أكدت « الأخبار » صلابة « سعد زغلول » في وجه الغاصبين .

وقالت إن عزمه الذي لا يلين : قال : (نموت ولا نسلم في حقوقنا » .
وأوردت مقتطفات من خطبه النارية كذلك التي ألقاها مثلاً في ديسمبر ١٩٢٣ وقالت « إن هذه هي وصيته » ثم أعادت إلى الأذهان مع التقدير رفضه لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وحملته الشديدة على هذا التصريح » .

وقالت إن آخر كلماته « أنا انتهيت » لكن الأمة خالدة لا تنتهى .

وقالت إنه ناضل حتى يمنع وقوع كارثة قومية وإن أمانيه أن تحصل مصر على

حقوقها واستقلالها التام ، وأن على مصر أن تعمل على تحقيق تلك الأمانى .
واقترحت « الأخبار » عقد ميثاق قومى يوقعه الشيخ والنواب ويلتزم به
رئيس الوزراء وإلا فليستقل .

٤ - أما الصحافة الوفدية فكانت أكثر حذراً إذ لم يتسن لها اختيار شخصية
سياسية تقدمها كى يذكرها العالم بديلا عن « سعد زغلول » .

٥ - وناشدت « البلاغ » الرأى العام ألا يلقى بالا إلى ما يتردد من أقاويل
حول نوايا الوفد وسياسة الوفد حتى عودة زعمائه من الخارج للشاور .
ولكنها كتبت مرة بشكل يسترعى الانتباه تقول : « إننا سنظل أوفياء لسياسة
« سعد زغلول » فى تحقيق غاياتنا المشروعة دون الإضرار بالمصالح البريطانية
و« قبلتنا » فى ذلك هى الصداقة التى أشار إليها « الملك جورج » وهو يشرب
نخب « الملك فؤاد » .

٦ - وأوردت « وادى النيل » تعريفاً لأسس النهضة المصرية التى لا بد من
الحفاظ عليها وفاء لذكرى « سعد زغلول » ومنها وحدة المسلمين والأقباط
وبذل الجهود السلمية المتواصلة لتحقيق الاستقلال وثقة وتأييد الرأى العام .
وقالت إنه يجب الحفاظ على الوحدة وعلى الاتحاديين أن يمدوا يد التعاون
إلى الأمة .

٧ - وأضافت إن الإنجليز يعرفون قيمة توقيع « سعد زغلول » وإنهم
سيأسفون لوفاة .

وقد قيل إن الإنجليز قدموا شروطاً متساهلة لثروت باشا فى لندن حتى تحوز
على تأييد « سعد زغلول » .
لكن الإنجليز الآن لن يعرفوا ما هى الشخصية التى يكفل توقيعها على اتفاق
تؤيده الأمة كلها .

ولهذا فنحن نعتمد على الائتلاف لإقناع الإنجليز .
وأضافت أن مصر مستعدة أن تمد يد الصداقة على ألا تكون هناك محاولة
ضغط من جانب بريطانيا .

٨ - وقالت « كوكب الشرق » إن مصر هى التى ورثت « سعد زغلول »

وإن قوام هذا الميراث الوفد والائتلاف ومبادئ مصر .
وأكدت أن على الوفد بوصفه بؤرة الوطنية أن يستمر ليكمل رسالة « سعد
زغلول » وأن يتم الحفاظ بأي ثمن على الائتلاف لأنه الأداة الفعالة لتجسيد
مبادئ مصر .

وقالت إن هذه هي الوسيلة الوحيدة لقمع الرجعيين ومواجهة المغتصبين .
٩ - وأعربت « الأهرام » عن اعتقادها بأن إنجلترا ارتبكت بعد غياب
« سعد زغلول » عن مسرح السياسة أكثر من مصر نفسها .
وإن على إنجلترا أن تتذكر أن مصر لا بد أن تعامل على قدم المساواة .
وقالت « إننا لا نكره الإنجليز ، بل إن سعداً نفسه لم يكن يستطيع حملنا
على كراهيتهم ، ولكننا نشد مصالح أمتنا ، وكانت الأمة جديرة بالتبرؤ من
« سعد زغلول » لو سلم في حقوقها » .

١٠ - وتصدرت « السياسة » بقية الصحف التي أعربت عن ترحيب حار
بحديث « ثروت باشا » إلى مراسل رويتر في باريس .
فقد أصر على الحفاظ على وحدة الأحزاب .

وقالت إن الائتلاف هي الخطوة الموصلة إلى الاستقلال وإنه وسيلة إلى
غاية ، وإن الأمة المصرية حريصة على الاتفاق مع البريطانيين ، وسياسة
« سعد » الأخيرة واضحة بسيطة . كان ينشد الاستقلال الكامل ، ويرغب في
عقد اتفاق مع بريطانيا إذا لم يتعارض وهذا الاستقلال .
وأن هذا الائتلاف هو من صنع « سعد زغلول » سداً في وجه الرجعيين ،
ووسيلة لتعزيز الصداقة مع إنجلترا . ومن الخيانة التخلي عن مبادئ « سعد » ،
فوت « سعد زغلول » لم يغير سياسة الأمة المصرية في التوفيق بين الاستقلال ،
وبين الاتفاق مع إنجلترا .

١١ - ودعت « الكشكول » التي تربطها مثل السياسة روابط بالأحرار
الدستوريين إلى التركيز على أهمية الحفاظ على الائتلاف .

١٢ - ومن الجدير بالذكر باستثناء « الأخبار » فما من صحيفة مصرية
غيرها تناولت « وفاة سعد زغلول » وصبغت كلامها بصبغة العداء لبريطانيا .

ومن الطبيعي أن تتسم الإشارات إلى الاستقلال التام بالعمومية وتلك العموميات لا ضرر منها .

١٣ - بى التعاطف الذى أظهرته تعليقات الصحف البريطانية تجاه الأمة المصرية ، فى حزنها على وفاة « سعد زغلول » ، تقديراً فى الصحف المصرية . بل إن « فتح الله بركات باشا » أكد لى أن ذلك كان له بالغ الأثر فى نفس عقيلة « سعد زغلول » . وأن عدد ونوعية المرائى الحصيصة فى صحافة لندن جاءت متناقضة مع النظرة السوداوية التى اتسمت بها تعليقات « الديلى تلغراف » و « الديلى ميور » التى لم تلق الأحران المصرية منها إلا نصف استجابة حين تنبأت بحل البرلمان والحلال الوفد وانهار الحركة الوطنية . ولاقت هذه الكتابات شعوراً حاراً بالاستياء .

١٤ - شكرت البلاغ ذلك القطاع من الصحافة البريطانية على تهديداتها وتحذيراتها وقالت إن « سعداً » وهو ميت أقوى منه وعلى قيد الحياة . وأعادت إلى أذهان قرائها أنه بعد وفاة « مصطفى كامل » كان هناك تنبؤ واسع بانهار القضية الوطنية .

وقد أظهر التاريخ زيف هذا الادعاء . وذكرت أنه حين كان « زغلول باشا » فى المنفى ظلت الراية مرفوعة .

وقالت إن الذين حملوا الراية قادرون على حملها من جديد . والذين يحاولون منع مصر من المضى على طريق الاستقلال يضيعون وقتهم وأصرت على أن « زيور باشا » وغيره من الرجعيين ، هم الذين أوحوا بالمقالات المعادية للدستور المصرى التى لا يوحى بها حتى من المسئولين البريطانيين لعدم جدواها بالمرّة .

١٥ - دعت صحيفة « الأخبار » الأمة ألا تُلْقَى بالآلى إلى التهديدات الواردة من لندن .

وطلبت « المقطم » إنجلترا أن تتذكر أن « سعد زغلول باشا » ألقى بذوراً فى تربة خصبة وأنه إذا مات يبقى من بعده الذين تعلموا منه ليكملوا البرنامج الذى وضعه .

١٦- أما صحيفة «الاتحاد» فردت على الاتهام الموجه للاتحاديين بالانزيمية . بأن أعادت تأكيد موقف «الملك فؤاد» الدستورى . وقالت إنه ما دامت فى مصر حكومة تمثل الأغلبية فى البرلمان فليس لشياطين «الدبلى تلغراف» أن يصدر عنهم أى تهديد .

١٧- من المفارقات أن تلاحظ المرارة التى تتحدث بها الصحف الأخرى «والكشكول بالذات» عن الاتحاديين فتضحى بهم خارج المسرح . وتعزو إليهم أسوأ المؤامرات على الحياة الدستورية فى حين أن صحيفة «الاتحاد» نفسها لا يمكن تمييزها عن زميلاتها الباقيات فى بلاغة تعبيرها عن الحزن لفقد «سعد زغلول» ومناداتها بحجة موحدة فى ساعة الحسم .

وليست هناك صحيفة وفدية تستطيع أن تتحدث عن مصاب مصر انطلاقاً من ذلك الشعور الخاشع أو التقدير المتعاطف أكثر مما فعلت «الاتحاد» التى ما فتئت تدق على نغمة الوحدة والتضحية وضرورة الارتفاع عن الخلافات الصغيرة .

* * *

ويكون لوفاة «سعد زغلول» أثرها فى مفاوضات لندن .

عرض «ثروت» ملاحظاته على مشروع المعاهدة البريطانى ، وقال «لتشمبرلين» : إنه سيعود مرة أخرى إلى لندن فى أكتوبر لمواصلة المفاوضات .

لقد مات «سعد زغلول» ومن الصعب التنبؤ بتأثير ذلك على الوفد .

واجتمع مجلس الوزراء البريطانى يوم ٢٥ أغسطس للمرة الخامسة ، بهدف بحث مشروع المعاهدة .

طلب «تشرشل» دعوة «اللورد جورج لويدي» لحضور اجتماع لمجلس الوزراء لمعرفة آرائه ، وذلك قبل سفره عائداً إلى مصر .

رد رئيس الوزراء - «ستانلى بولدوين» - قائلاً :

- من السابق لأوانه اتخاذ قرار بهذا الشأن الآن . ويجب الانتظار حتى أكتوبر للوصول إلى تقدير سليم لآثار وفاة «سعد زغلول» .

* * *

لم يصدر « ثروت » بياناً أو بدل بتصريح سياسى بعد وفاة « سعد » وأكتفى بأن يعرب عن
أمله فى أن يستمر الوفاق بين الأحزاب السياسية .

* * *

كان يمكن أن يتغير التاريخ المصرى كله ، لو أن الوحدة الوطنية الكاملة التى شملت
وضمت البلاد كلها بعد وفاة « سعد زغلول » . . استمرت وتعمقت والتحمت الأحزاب كما
أراد « سعد » .

كانت مصر ستقف على عتبة صفحة جديدة من تاريخها ، لو أن « ثروت » أكمل
مفاوضاته ووقع معاهدة يقرها البرلمان الائتلافى .

فى هذه المرحلة التاريخية أخذت الأطراف كلها تعيد تقييم مواقفها تحاول أن تحقق كسباً
بعد ان اختفى الزعيم الذى كان يستطيع أن يجمع الشعب مع خصومه أو ضدهم ، ضد
بريطانيا أو يحقق « حسن التفاهم معها » .

ولكن فى تلك اللحظة الحاسمة كانت المصلحة الذاتية هدف الجميع .. وبريطانيا تضع
عيونها على مصر تحاول أن تخترق الحصار الذى فرضته شخصية « سعد » ، وجعلت من
المستحيل على بريطانيا أن تصل إلى أية سياسة فى مصر .. إلا عن طريقه .

كان المندوب السامى « اللورد جورج لويد » فى إجازة وفكر فى العودة السريعة إلى مصر
لمتابعة الموقف ، ولكن « نيفل هندرسون » كتب إليه من الإسكندرية فى يوم ١٠ سبتمبر
يقول :

عزيزى « لورد لويد » :

أشكرك كثيراً على رسالتك فى ٣٠ أغسطس وأشير عليك ألا تهرع فى العودة
إلى مصر بعد وفاة « سعد » فلست أرى ما يمكن عمله .. هنا .
بل إن عودتك جديدة بأن تحدث اهتماماً غير مستحب بغياب « سعد » عن
الساحة وتجعلنا فى موقف من يرتب نتائج متباينة على هذا الغياب . وهو أمر من
المهم أن نتفاداه .

إن المشكلة حتى الآن لا تزال مشكلة داخلية .

وكلما بدونا أقل قلقاً ، كان ذلك أفضل أو هكذا أرى الأمر على الأقل .

بل إن المشكلة ليست من النوع الذى يمكن إيجاد حل حاسم له على المدى القصير .

وقد تقوم مواجهة متسعة ترفع شعار الوحدة ولكنها ستحفل بشروخ كثيرة تحت السطح ، وقد لا تدخل الحكاية فى دور الجلد إلا بعد رجوع الملك وعودة البرلمان إلى الانعقاد .

وقد كتبت كثيراً إلى وزارة الخارجية ، ولك ، حول التطورات المحتملة . وإن كنت حريصاً على عدم المبالغة فى التعبير عن رأيي فى صدد ما يجرى فى هذا البلد .

سيكون هناك قدر كبير من التآمر والصراع الطويل حول السلطة . وسيتوقف نجاح من يفوز ويصل إلى القمة على تلك الأمور النافهة البسيطة . وقد يتفق « ثروت » والوفد ويبدآن معا فى الانطلاق . ولكن ما ينجح « ثروت » فى ترتيبه لا يزال فى علم الغيب حتى الآن . إن « ثروت » حاذق للغاية وعلى قدر كبير من الدهاء ، وليس بوسعى أن أتصور أن شخصيته مؤثرة لدرجة يستطيع معها المحافظة على الخليط الذى يتزعمه .

وقد نصل إلى محور الموقف بعد انعقاد البرلمان وخاصة إذا هزمت الحكومة مثلاً فى اقتراح للثقة بها .

وأعتقد أن هدف « فؤاد » وحزب الاتحاد سيكون إثارة أزمة . وسيكون ذلك سهلاً ، إما حول مسألة داخلية ، أو حول محادثات « ثروت » فى لندن عن المعاهدة . حينئذ تستقيل الوزارة ، ويحل البرلمان ، وتجرى انتخابات جديدة .

ويركز أمل حزب الاتحاد فى أن تسفر هذه الانتخابات عن فوز حزبين أو ثلاثة بشكل متوازن فى برلمان جديد ، يمسك الملك بدقة توازنه وهى نفس نظرية « فرق تسد » .

ومن المقرر أن يعود « ثروت » اليوم إلى الإسكندرية ومنها مباشرة إلى القاهرة .

ولن أحاول مقابلته إلا بعد أن تكون لديه فرصة الإحاطة بجوانب الموقف .
وعلى أية حال فليس لدى « ثروت » إلا شهر فقط يلحق بعده بالملك في
فرنسا .

وفي نفس الوقت هرع « على ماهر ، وأبو النصر » إلى أوروبا ، ربما لمشاورة
« حسن نشأت ، وجلالة الملك فؤاد » . وكان هناك حديث حول تولى « حسن
نشأت » إدارة الخاصة الملكية خلفاً « لنجيب الغرابي » . لكن مثل هذا التعيين
سيكون خطوة حمقاء من جانب الملك .

وأعتقد أنه لن يجرؤ على الإقدام عليها على أساس أنه بهذا يتحداك وأنت
الذي أقصيت « نشأت » من السراى منذ عامين فقط .

أما « أحمد زكي أبو السعود » - وزير الحفانية - أى العدل - فقد ذهب
أيضاً إلى أوروبا . وأعتقد أن علاج عينيه كان أمراً حيوياً . ومن المفترض أنه أحد
مؤيدي « ثروت » في مجلس الوزراء ، أما منافسائه الرئيسيان فسيكونان « فتح الله
بركات ، وعثمان محرم » .

وإذا كانت سياسة حزب الاتحاد هى إجراء انتخابات جديدة ، فسوف
يهدف الأحرار الدستوريون إلى أن يختار « ثروت » زعيماً لائتلاف الوفد مع
الأحرار .

والنتيجة المحتملة لذلك أنه عندما تحين ساعة الانفصال ، فسنجد أعداداً
من الوفديين المعتدلين ينحازون إلى معسكر « ثروت » بنفس القدر الذى سنجد
فيه وفديين متطرفين ينضمون إلى الحزب الوطنى . وقد يكون هذا هو أمل
الحزب الوطنى .

وحينئذ يتقلص الوفد إلى عدد صغير نسبياً تحت زعامة « فتح الله بركات » ،
علماً بأن رغبة الوفديين الوحيدة هى البقاء متحدين بهدف الوصول إلى
السلطة ، التى تخولها لهم أعدادهم الكبيرة فى البرلمان وأن يحولوا دون أن يخرج
من صفوفهم أفراد إلى اليمين أو إلى اليسار .
إن تخيل كل هذه التكتلات ممكن الحدوث .

الكل ضد الكل والاتحاديون مع الوفديين ، والأحرار الدستوريون مع

الوفديين .. إلخ .. إلخ وحينئذ يكون الجواب هو ذلك الذى لا يتوقعه المرء
فقط .

إن الرمال ناعمة لدرجة أن الإنسان لا يمكنه أن يتنبأ بمجرى الأحداث إلا
إذا علم مسبقاً من أين تهب الرياح وأين ستراكم الرمال فى نهاية المطاف .
إن المصريين ليس لديهم قناعات سياسية حقيقية تساعد المرء على التنبؤ بما
سيقدمون عليه .

واعتقد أن « ثروت » سيتمكن من معالجة الأمر أولاً لكن المشكلة الحقيقية
ستأتى بعد ذلك .

وقد يستخدم المفاوضات فى ذلك ، أو قد تضطره الظروف إلى أن يعطى
أهمية ثانوية للمفاوضات ريثما يسيطر على الموقف .
وهذا ما اعتقده شخصياً .

وإن كان ذلك لم يمنعه من أن يتحسس الآراء هنا ، ثم يعود فى أكتوبر
لمزيد من المحادثات مع سير « أوستين تشمبرلين » فى لندن .

الورثة .. والميراث

كان لوجود « الملك أحمد فؤاد » في أوروبا يوم « وفاة سعد » فرصة له للتخلص من كل حرج فيما إذا كان يمشى في الجنازة أم تمنعه التقاليد .. والأحقاد القديمة .. ولكن الصحف الوفدية تتعقب موقف الملك .

ويكتب « نيفيل هندرسون » إلى لندن نص مقال نشرته « روز اليوسف » يوم أول سبتمبر عام ١٩٢٧ ... وقال إن موظفاً حكومياً هو كاتب المقال .. يقصد بذلك « محمد التابعى » في سكرتارية مجلس النواب ويشغل بالصحافة . وهذا نص مقال روز اليوسف .

« تلغراف جلالة الملك » :

لما نعى الفقيد الأعظم إلى جلالة مولانا الملك أمر حفظه الله بأن تكون الجنازة عسكرية . وأرسل تلغرافاً بهذا المعنى إلى دولة « توفيق باشا نسيم » رئيس الديوان الملكى . وقيل أيضاً إن هذا التلغراف يتضمن عزاءً موجهاً إلى أسرة المغفور له « سعد باشا زغلول » ، وإن جلالته كلف رئيس ديوانه يحمل هذا العزاء إلى أسرة الفقيد . وقالت الصحف إن ديوان جلالة الملك سوف يعلن صور التلغراف وإنها - أى الصحف - سوف تنشره على الناس . ومرت الأيام فلا الديوان الملكى العالى أعلن الصورة . ولا الصحف نشرت التلغراف . أفى الأمر سر؟ .

لقد حمد الناس لمولانا جلالة الملك أمره الكريم بجعل الجنازة عسكرية . ورأوا أن هذا التكريم بعض التقدير لعظيم قضى في خدمة وطنه . ولكن لماذا لم يرسل جلالة الملك تلغراف تعزية إلى حرم الفقيد الأعظم أو إلى معالى « فتح الله بركات باشا » عميد الأسرة .

قد يقال إنه لم تجر العادة بأن يرسل الملوك رسائل التعزية مباشرة إلى الأفراد . ولكنى أذكر أو أكاد أو من أن الذاكرة لا تخوننى أن جلالته أرسل تلغرافاً مضمياً باسمه

الكريم يعزى فيه « مسيو رولو » يوم توفيت « مدام رولو » علاوة على إفاضة كبيرة أمنائه .
وبعد فنحن جميعاً نذكر رسائل التعزية التى أنهالت على والد الطيار « ننجسر » من رؤساء
الحكومات وملوك الدول ، فى الأمر سر ؟ » .

ونشرت روز اليوسف فى نفس العدد :

« الجنائز العسكرية

جرت العادة ألا يُدفن بجنائز عسكرية سوى كبار رجال الجيش .
ولهذا ظن الكثيرون أن جنازة فقيد الوطن الأولى من نوعها لأن الفقيد لم يكن من رجال
الجيش - ولكن هذا خطأ .

لما مات « بطرس باشا غالى » أمر سمو « الخديوى » أن تكون الجنائز عسكرية - والفرق بين
جنازة المرحوم « بطرس غالى » وجنازة المرحوم « سعد زغلول » أن المدافع أطلقت من القلعة فى
جنازة « سعد » ساعة تحرك المشهد وساعة الدفن ولم تطلق خلال جنازة « بطرس غالى » .
وقالت روز اليوسف تحت عنوان :

رحلة جلالة الملك

لم يبق من رحلة جلالة الملك سوى زيارته فرنسا ثم البلجيك . والمقرر حتى الآن أن تقع
الزيارتان فى شهر أكتوبر القادم .

ولكن هناك شعوراً عاماً بعدم استحسان وقوع هاتين الزيارتين والبلد لا تزال تلبس ثياب
الحداد العام .

ويقولون إن جلالته يحسن صنعاً . ويبدى احتراماً كبيراً للرأى العام ، لو يلغى ما بقى من
برنامج رحلته .

وسواء حدث هذا أم لم يحدث فالمؤكد أن مصر لا تهتم كثيراً بقراءة التلغرافات المطولة والتى
تحمل تفاصيل المآدب الضخمة ، والاستقبال الباهر ، وحديث الزهر والرياحان ، والموسيقى
والهتاف .

* * *

وعلق « هندرسون » على تصرفات « الملك فؤاد » قال :

« أخشى أن يخسر « الملك فؤاد » بتصرفه الأخرق الأحمق تلك الفرصة
الكبيرة التى أتاحها له موت « سعد زغلول » لتعزيز مركزه ونفوذه فى البلاد .

وقد أخبرني وزير الحرية أن ثمة شعوراً عميقاً بالاستياء لأن برقية الغراء التي بعث بها الملك في وفاة « سعد » ليست ممهورة بتوقيع الملك شخصياً بل أرسلت عن طريق كبير أبنائه .
وأُسر إلى أن الحديوي السابق عباس حلمي أرسل رسالة مباشرة للغراء ، لكن مُنع نشرها .

وهناك من الأسباب ما يحملنا على الاعتقاد أن « الملك فؤاد » يؤخر الموافقة على شراء الحكومة منزل « سعد زغلول » .
وإذا كان جلالتة حكيماً فبوسعه أن يرسل برقية يشير فيها بشراء البيت الذي قدر ثمنه بمبلغ ٢٠ ألف جنيه من جيبه الخاص هدية إلى الأمة . ومن ثم يضمن بعض السيطرة على أى وجه لاستخدام هذا البيت في المستقبل .
وإن افتقار « الملك فؤاد » إلى الشعبية في مصر ليس في صالحنا . وسيكون معيناً لنا ، إذا تمتع الملك بقدر أكبر من ثقة الجماهير .
وقد يكون مفيداً والحالة هذه ، وإن كنت لا أرجو من ذلك أحيراً ، أن تقدم نصيحة صادقة إلى الملك عن طريق سفارة باريس مثلاً ، مؤداها أن الملك بدلاً من إضعاف مركزه هنا . فإن من الأفضل له أن يتخذ مبادرة لذكرى « سعد زغلول » .

ويكتب « هندرسون » إلى « جاك موري » .. من جديد :
« لا أرغب في أن أرى حاكماً مستبدّاً في مصر . بل قد يكون من مصلحة بريطانيا لو كان الملك أكثر شعبية ، وليس مفروضاً على البلد في حماية درع من القوات البريطانية دون أن يتمتع بأية ثقة ، وسيكون من مصلحتنا لو كان هناك أكثر من ذلك قليلاً ، وخاصة إذا بدأنا المفاوضات ..
لو كان يتمتع بثقة شعبية وأوصى بقبول المعاهدة ، فقد يكون تعاونه ذا قيمة بالنسبة لنا .
إن « سعداً » برغم كل شيء مصري عظيم مهما كانت المشاعر الشخصية التي يكنّها له الإنسان .

إنه الخليفة المباشر «لعرابي ، ومصطفى وكامل» . ولو كان «الملك فؤاد» يهدف إلى الحد من هيبة «سعد» عن طريق النفور الضيق الأفق من الإشادة بذكراه فإن «الملك فؤاد» يكون قد سار في الطريق الخطأ .
إن ذلك لن يقلل بأى شكل من الفكرة العامة عن «زغلول» ، بل إنه سيزيد من كراهية الشعب وعدم ثقته في الملك نفسه .

واستمرت «روز اليوسف» التي كانت تصدر نصف شهرية في ذلك الحين تتكلم عن بريقة الملك وتحمل عليه تلميحاً .
قالت روز اليوسف :

«تساءلنا في العدد السابق عن السبب في عدم نشر التلغراف الذى أرسله جلالة الملك والذى ضمنه تعزية جلالته لأسرة المغفور له «سعد زغلول باشا» وأمره الكريم يجعل الجنائز عسكرية .

وقد جاءنا أن السبب في عدم نشر التلغراف المذكور هو أنه أرسل باسم «دولة توفيق باشا نسيم» رئيس الديوان العالى الملكى مع أنه كان يجب إرساله باسم وزير الحربية .
أهذا هو كل السبب ؟

تعليل ركيك وسقيم كما يرى القارىء
ومع ذلك بقى هناك الشطر الثانى من سؤالنا وهو لماذا لم يرسل الملك تلغراف تعزية مباشرة إلى حرم الفقيد أو إلى «فتح الله باشا بركات» ؟
هذا السؤال نوجهه إلى مستشارى جلالة الملك وإلى المسئولين من رجال ديوانه العالى ولا نزال نأمل أن نسمع رداً معقولاً» .

* * *

وصل «عبد الخالق ثروت» إلى الإسكندرية يوم ١٠ سبتمبر وتوجه في اليوم التالى إلى القاهرة لتقديم العزاء إلى «السيدة صفية زغلول» ، ثم زار قبر سعد ، وعاد إلى الإسكندرية في اليوم التالى .. فإن الحكومة المصرية كانت تتنقل للعمل في الإسكندرية خلال شهور الصيف .

وتتعدد المناقشات السياسية في مصر حول من يخلف «سعد زغلول» .
وتتعدد الآراء ..

البعض فكر في قيادة جماعية للوفد ، ولكن خاف آخرون أن يؤدي ذلك إلى زيادة نفوذ الملك .

وقيل إنه يمكن أن يكون للوفد زعيم ، ويكون للهيئة البرلمانية الوفدية رئيس آخر ، ويتولى وفدى ثالث رئاسة مجلس النواب .

ونودى بإدماج الوفد والأحرار الدستوريين في حزب واحد يقوده « ثروت » وهو مستقل .. ورشح لرئاسة الوفد « مصطفى النحاس » لتطرفه ولتضامن « أحمد ماهر ، والنقراشي » معه .

ورشح « فتح الله بركات » ابن شقيقة « سعد زغلول » ووزير الزراعة . وقيل إن « السيدة صفية زغلول » التي وقفت وراء زوجها خلال السنوات من عام ١٩١٨ حتى وفاته - ينبغي أن ترأس الحزب . وبدأت التكهّنات .

كتب « نورث وينشيب » القائم بالأعمال الأمريكي « إن « ثروت » سياسى قدير قوى الشكيمة وهو ليس زعيماً عظيماً ولكنه زعيم مأمون . وهو - كما يقال - موال لبريطانيا تنق به للقيام بالمحادثات الجارية في بريطانيا .

وهو أفضل رئيس للوزراء في الوقت الحالى مقارنة بغيره من الطامحين . والتغيير لن يؤدي إلا إضافة المزيد من البلبلة للأمة . وفي حالة وجود رد فعل من السراى أو في حالة انشقاق الوفد أو وقوع اضطرابات سياسية عامة سيكون « ثروت » هو الرجل الذى يخف لإنقاذ الموقف وقد يكون ذلك بائتلاف أوسع . ولحسن حظ الحكومة الحالية ، لم يترك « زغلول » وصية سياسية . وكان سبب رغبته في التفاهم المتبادل والاتفاق بين مصر وإنجلترا المحافظة على الحكومة البرلمانية لمصر ، والتقدم بثبات وتصميم نحو تحقيق آمالها الوطنية . وكان متوقفاً - في البداية - أن ينتخب « محمد فتح الله بركات باشا » زعيماً للحزب ، ولكنه كوزير للزراعة حط من قدر نفسه في أعين الناس لأنه خلال

مرض « زغلول » الأخير تقدم بقانون الشركات التعاونية ، وتجول في الأقاليم وأدلى بتصريحات سياسية أكثر منها زراعية ..

ويؤخذ عليه نقص المياه اللازمة للرى ، وسوء إدارة الرى خلال هذا العام . وأصبح لا يحوز ثقة كافية ، ولا يحظى بإعجاب الجماهير على حد سواء .

وقالت أنباء أخرى ، إن « فتح الله بركات » اختلف مع السيدة « صفية زغلول » - أرملة خاله - على الميراث .

وأدلى « محمد غزالى بك » الموظف بوزارة الداخلية والذي أصبح بعد سنوات مديراً للأمن العام فى مصر بجديث إلى « نيفيل هندرسون » عن الخلاف بين « صفية زغلول » وفتح الله بركات .
قال :

« استخدم « فتح الله بركات » مكتب « سعد زغلول » وجلس فى مقعده .
وتصرف فى مناسبات كثيرة كما لو كان خليفة « سعد » .. المختار .
وكانت نتيجة الخلاف أن أغلقت « صفية زغلول » مكتب قريبها عندما كان « بركات » خارج المنزل ورفضت السماح له باستخدام المكتب » .
وقال « نورث وينشيب » فى برقياته :

« إن من بين المرشحين لرئاسة الوفد « الأمير عمر طوسون » الديمقراطى والمثالى إلى أقصى حد .. إلا أن لقبه يبدو عائقاً كبيراً فى الوقت الراهن ..
ولكن الانتخابات الأكثر أهمية للحكومة إلى أقصى حد هى انتخاب رئيس مجلس النواب وهى الانتخابات التى ستجرى فى نوفمبر فور انعقاد البرلمان .
ويتوقف على هذه الانتخابات إلى حد كبير مستقبل مصر وآمالها فى حياة برلمانية مستمرة .. ومن الضرورى أن يكون هناك رجل قوى ، يمكنه أن يوجهه ويسيطر على المناقشات ، ولا يسمح للنواب بتجريح الحكومة أو إحراجها .
وقد رشح المتطرفون « مصطفى النحاس باشا » الوكيل الثانى لمجلس النواب ، ولكنه قد لا يكون مقبولاً من « ثروت » ولا يرغب الوفديون فى الوقت الراهن فى القيام بعمل يعجل بأزمة وزارية .

ويمكن أن يتم انتخاب « مظلوم باشا » - رغم أنه ليس نائباً - عضواً بالمجلس عن دائرة السيدة زينب وهى دائرة « سعد زغلول » القديمة وقد يكون مقبولا بصفته رئيساً سابقاً للمجلس التشريعى ومجلس النواب وصديقاً « لزغلول » ووفدياً ، رغم أنه ليس شخصية قوية أو لامعة يناهز الثمانين وقد انسحب من الحياة السياسية النشطة ومن المشكوك أن يعود إليها .

وتجمع الآراء على أنه إذا كبح الملك جراح مشاعره الرجعية لدى عودته من أوروبا وانتهج سياسة أكثر تسامحاً وديمقراطية . وكرس نفسه للتصالح والتعاون مع الأحرار الدستوريين والوفديين لأمكنه أكثر من أى شخص آخر أن يقود البلاد إلى الوحدة .

لقد ضرب كل من « ثروت باشا ، وعدلى باشا » مثلاً رائعاً بترغم الحفاظ على أمل الوصول بالصعوبات الداخلية والدولية للبلاد إلى نهاية سعيدة . ومن المعتقد لسوء الحظ أن الملك لن ينظر إلى الموقف الحالى بهذه النظرة المناسبة » .

* * *

اجتمعت الهيئة الوفدية يوم ٢٢ سبتمبر وتحلف عن الاجتماع « فتح الله بركات باشا » الذى أدرك أنه لن يفوز برئاسة الحزب .

وكان آخر نقد وجه إليه أنه لا يعرف لغة أجنبية ولا بد أن يكون رئيس الوفد على معرفة بلغة تساعده على التفاوض .

رفض الوفد فكرة القيادة الجماعية وانتخب « مصطفى النحاس » رئيساً للحزب والهيئة البرلمانية واختار مكرم عبيد سكرتيراً عاماً للوفد .

قال « وينشوب » فى تقريره :

« كانت هناك وجهتا نظر واضحتين :

الأولى : خطر وجود حزب بدون زعيم

والثانية : هى انسحاب « صفية زغلول » من العمل السياسى الفعال .

وعندما سمحت اسمها أصيب الجميع بدهشة عندما أعلنت أنها تقف ليس فقط ضد قيام الهيئة التنفيذية بقيادة الحزب . بل إنها تفضل « مصطفى النحاس » زعيماً للحزب .

وقد ثبت الآن أن مشاعر الغيرة والخوف من حدوث انقسام فى الوفد هما السبب وراء

التغيير السياسى الذى حدث .

ومن المفهوم أنه بعد انقضاء فترة الحداد التى تستمر أربعين يوماً سيتم تعيينه رئيساً للوفد وذلك فى الوقت الذى يحتل فيه موقع الصدارة الهامة .

وكان « لأحمد ماهر ، ومحمود فهمى النقراشى » دور كبير فى فوز « النحاس » ، وفسر المندوب السامى بالنيابة ذلك بأن المتطرفين فى الوفد .. قد انتصروا !

وكتب هندرسون يوم ٣٠ سبتمبر إلى لندن يصف ما جرى فى حزب الوفد .

قال :

١ - « عقدت الهيئة البرلمانية لحزب الوفد اجتماعاً بالنادى السعدى بالقاهرة

فى ٢٧ منه .

٢ - ثم طرح اقتراح من المحامى « صبرى أبو علم » باسم الهيئة البرلمانية للوفد تعبر عن رضا الحزب بتعيين « مصطفى النحاس باشا » فى رئاسة الوفد وإعلان أنه أصبح من حيث الأمر الواقع رئيساً للهيئة البرلمانية لحزب الوفد .
وقد ووفق على الاقتراح بالإجماع .

٣ - وألقى « النحاس باشا » كلمة قصيرة كرر شكره . وقال إنه يعمل بوحى من تعاليم « سعد زغلول » ووعده بالعمل على تحقيق استقلال البلاد الكامل بالوسائل المشروعة .

٤ - ثم تلا ذلك أن أدلى « النحاس باشا » بتصريحين لكل من « الأهرام » و « الإيجيشيان جازيت » أعرب فيهما عن تأييده لاتفاق مع إنجلترا قائم على احترام حقوق المصريين والمصالح المشروعة لإنجلترا على أساس ألا تتعارض تلك المصالح مع استقلال مصر .

٥ - أرسل نسخة من التصريحين والكلمات التى ألقى .

٦ - أما الأحرار الدستوريون فقد أعربوا بلسان الدكتور « حافظ عفيفى » وعلى صفحات جريدتهم « السياسة » عن أمانهم بنجاح « النحاس باشا » فى مهمته الصعبة .

٧ - يلاحظ أن إجراء انتخاب زعيم الوفد جرى بلا لون معين ، لكن المقابلتين الصحفيتين لم تكونا كذلك ، لأنها تحدثتا عن اتفاق مع إنجلترا .

ولا يمكن أن نعطي وزناً لهذا الحديث إلا لأنه يشير إلى أن « النحاس » لا يود حالياً أن يثير عداوتنا . ولا يزال يرغب في الإبقاء على « ثروت باشا » في منصبه بوصفه رمز سياسة الاعتدال المصرية .

لكن « النحاس » لا يشعر أبداً بالطمأنينة .

عليه أن يواجه عداوة « فتح الله بركات » ومؤيديه ، فضلاً عن البرود الذي يعامله به الوفديون الأكثر اعتدالاً الذين ليسوا متحمسين للرئيس الجديد . بل إن بعض المتطرفين الوفديين يشعرون بالاحتمالات غير المستحبة التي ينطوي عليها الاختيار « فالنحاس » وأصدقائه ليست لديهم الخبرة في الجوانب العلمية والمسئولية عن العمل السياسي .

ولاشك أنه يساورهم خوف حقيقى تجاهنا وإلى حد ما تجاه « ثروت » الشبيه بأبى الهول الذى يتحين الفرصة بوصفه أستاذ الفن السياسى فى مصر . وكل هذه الظروف تدفع النحاس إلى أن يحاول إزالة مخاوف أعدائه الخطرين حتى يتمكن من كسب الوقت لتعزيز مركزه داخل الحزب وخارجه ومن هنا فالوقت يجرى لمصلحته كما يسير ضده أيضاً .

٨ - فى الوقت نفسه يرغب « ثروت باشا » فى العودة إلى أوروبا دون أن يحيط « النحاس » علماً بما دار فى المفاوضات الأخيرة فى لندن .

ولدى من الأسباب ما يجعلنى أعتقد أنه أفضى بتفاصيل تلك المفاوضات إلى « محمد محمود باشا » و « عبد الحميد بدوى باشا » ، رئيس قلم قضايا الحكومة و « الدكتور حافظ عفيفى » ، وأحمد عبود بك » ، برغم أن « محمد محمود » يؤكد أنه لم يتم إبلاغ شىء إلى أى وزير آخر .

وبالطبع ليست العلاقة بين « ثروت باشا » ، ومحمد محمود باشا » من النوع الأوثق والودى . وربما لا يعرف كل من يصطفقهم « ثروت » ليضع فيهم ثقته . ويبدو أن « ثروت » يلعب لعبة حازمة شجاعة وهو أستاذ قدير فى فنون السياسة المصرية ودروها للدرجة أن أى عمل يصدر عنه يحتوى على قدر لا بأس به من النجاح الكبير .

وأتصور أنه يأمل فى الحصول على مسودة اتفاق من الحكومة البريطانية

تكون بمثابة حل وسط بين الأصل الذى وضعه والمسودة المقابلة لهذا المشروع -
مما قد يمكنه من طرح هذه الوثيقة على مواطنيه فى مواجهة النحاس ومؤيديه
المتطرفين .

ومن المؤكد أنه لن يجرؤ على مواجهة بنى وطنه على أساس الاتفاق الذى
اقترحته بريطانيا .

ولكن يظل السؤال قائماً فيما إذا كان الوفد سيتركه يسافر من جديد دون أن
يطلب منه إيضاحات مبدئية .

٩- وإذا افترضنا أن الوفد سيتمنع عن جعل الأمور تسوء بالنسبة
« لثروت » فى الفترة الحالية فلن يكون من السهل على « ثروت » أن يستمر طويلاً
فى منصبه فى ظل برلمان يسيطر عليه « النحاس » والمتطرفون الوفديون .
وليس لدى الأعضاء الوفديين بالوزارة أى نفوذ على حزب الوفد بتشكيله
الجديد .

ويتنبأ « محمد محمود باشا » بسقوط « ثروت » كما سقط « عدلى يكن » فى
السنة الماضية .. أى أنه سيدفع إلى الاستقالة دفعاً من خلال عمليات الوخز
بالإبر .

أما البديل الذى يستحيل معه استقالة « ثروت » فهو أن تتجه الغالبية
بعواطفها إليه بوصفه الرجل الوحيد القادر على تلافى الأزمات التى تهدد الحكم
البرلمانى والاستقلال الذى تتمتع به مصر حالياً وإن كان لا يزال منقوضاً .
١٠- ولا أزال مقتنعاً بأن نتخذ مباشرة موقف الابتعاد .

« فالنحاس » اكتسب سمعة بأنه شخص غير كيس وغير متوازن .
ومن المحتمل أن يثير ضده عداوات كثيرة داخل الوفد نفسه ، أما عداوة
الآخرين فيحتمل أن تجيء بين المعتدلين الذين يتجهون للالتفاف حول « ثروت
باشا » .

وأى تدخل من جانبنا حالياً سيعزز موقف المتطرفين والتحام الصفوف ضد
ما سيُصور على أنه عدوان بريطانى .

١١- من المرجح بجرادة ، أن تتمنع السراى عن تكرار مناوراتها الاستعمارية

التي مارسها في الشتاء الماضي - في الظروف الدقيقة الراهنة .
لقد اتهمت صحافة السراى وقتها « سعد زغلول » وأتباعه بأنهم ضحوا
ببلادهم لحساب البريطانيين .
وكان هدف تلك الحملة دفع الوفد إلى نضال أرعن ضدنا وإحداث أزمة
تؤدى إلى وقف الحياة الدستورية .
ويبقى علينا أن نتظر لنرى ما إذا كان « جلالة الملك » سيعود من أوروبا
بمشاعر مختلفة تجاه رئيس وزرائه .
وكان « ثروت » يبذل جهوداً لوقف التهجم على مولاه . وهناك ما يشير إلى
وجود رغبة من جانبه للتصالح مع « الملك فؤاد » .

* * *

وينتقل الإحساس بالقلق من فوز المتطرفين إلى « ثروت باشا » .
كتب « هندرسون » إلى لندن :
« أبلغنى « ثروت » منذ أسبوع أنه راضٍ كل الرضا عن الموقف »
وقال لى أمس إن القلق يساوره إزاء الطريقة التي تسير بها الأمور .
وكان قد قال لى منذ عشرة أيام إنه يعتقد أن وفاة « سعد زغلول » جاءت
فى الوقت المناسب .
وأمس قال لى عكس ذلك تماماً ولذلك فإن رياح التغيير تهب وسوف
تستمر .

ومصدر القلق الحقيقى أن صحافة الوفد تقوم بحملة ضد إقامة أى احتفال
« بيوم جلوس الملك » على العرش ٩ أكتوبر وهى حملة غير منطقية ومبالغ فيها
ومصرية فى طابعها تماماً ، لا سيما وأن أيام الحداد الأربعين على وفاة « سعد »
ستنتهى قبل هذا التاريخ .

وقد طلب « ثروت » من « النحاس » وقف هذا الهجوم .
وقد توقفت الحملة فترة من الوقت ولكنها احتدمت أمس فى « البلاغ » على
نحو أسوأ .

ومن الطبيعى أن يتنصر « ثروت باشا » لمسايرة الملك ولا يمكنه الموافقة على

إلغاء عطلة قومية .

ومن المقرر أن يقابل « ثروت » « النحاس » لببذل محاولة جديدة في هذا الشأن ، وربما لا يكون « النحاس » متمسكاً بإلغاء احتفال عيد الجلوس الملكي . ولكن ذلك دليل على أن « النحاس » يفتقد السيطرة على الوفد وصحافته .

وسنعالى أيضاً من ضعف سيطرته وسنشعر بعد فترة بالأسف على اختفاء

« سعد »

وأبلغنى « غزالى بك » أنه حتى المتطرفين الوفديين يقدرّون تمام التقدير مخاطر الموقف إذا استقال « ثروت باشا » ويزعم النواب التمسك به كما لو كانوا ظلاً له . وفى ذهنى أنه لا يمكن التفكير تحت أى ظرف من الظروف فى تشكيل حكومة يشترك فيها قادة الاغتيالات السياسية مثل « النقراشى » ، وأحمد ماهر . وأتوقع أن يدرك هؤلاء ذلك ، وربما يميلون إلى العمل على إثارة الشعب والفضضى فليس لديهم ما يفقدونه اللهم إلا حياتهم .

إنه لموقف مثير للاهتمام . وكلما استطعنا الانتظار فى موقف المنفرج كان ذلك أفضل ، ولكننا قد نضطر يوماً ما لأن نصبح أنصاراً أو خصوماً .. شخص .. ما .

ويسرع « جيرالد ديلينى » - مراسل وكالة رويتر للأنباء - عائداً إلى مصر بعد انتهاء إجازته فى لندن ويكتب تقريراً جديداً إلى « السير ولیم تايريل » الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية ..

وكان تايريل قد طلب منه هذا التقرير العاجل .

كتب « ديلينى » :

« الوفد ينهار فعلاً » وبركات « باشا يبحث فى كل اتجاه عن تأييد ليحارب « النحاس » و « بركات » رجل مكروه جداً ويبدو أن القوى المؤيدة له فى الوقت الراهن ليست كبيرة .

وأعتقد أنه سيتحالف عاجلاً أو آجلاً مع الملك . ولا يحتمل أن يلتزم الوفديون بأى شىء حتى يعلموا ما يمكن أن يفعله

« ثروت باشا » .. وسيقررون سياستهم حين يكشف « ثروت » النقاب عن نتيجة زيارته ل لندن .

ولو حدثت معجزة . وعاد بمقترحات مقبولة بالنسبة للوفد . فسيقومون بعزله من منصبه في اللحظة المناسبة ويضعون حكومة البلاد في أيديهم تماماً . ولكنهم سيقفون وجهاً لوجه أمام الملك الذي لن يوافق مطلقاً على تولي « مصطفى النحاس » رئاسة الوزارة .

ولو توصلنا إلى اتفاق مع مصر فسنضطر إلى الوقوف موقف المتفرج . وربما يذكر « النحاس » أننا اعترضنا على أن يكون وزيراً في حكومة « عدلي » .

ولكن دعنا نأخذ التطور الأكثر احتمالاً وهو عودة « ثروت » بمقترحات غير مقبولة بالنسبة للوفد .

و « ثروت باشا » رجل داهية ، ولكني أعتقد أنه سيجد نفسه مضطراً لكشف طبيعة مباحثاته في لندن أمام البرلمان المصري ، برغم أن أبلغ « محمود » أنه لو كانت المباحثات غير مرضية فلن يقول شيئاً .

وسيعطى ذلك للوفد فرصة « دعاية لتثبيت موقفه المتقلقل حالياً الذي سوف يصبح أكثر اضطراباً مع مضي الوقت لو راعينا حرمانهم من استخدام السلاح الذي يسعون إليه .

والرجال من أمثال الدكتور « حافظ عفيفي » متفائلون من أنه لو تمكن « ثروت » من عرض مقترحات مقبولة لمعاهدة يمكنه التقدم بها في الانتخابات . وأعتقد أن البلد قد تغير بشكل كبير جداً خلال السنوات القليلة الماضية . وسيكون من الصعب للوفد أن يثير المشاعر والشغب ، كما حدث في السنوات الماضية .

إن الشعب متعب من الصراع السياسي . وليس هناك « زغلول » ليثير الشغب ، كما أن الفردوس الذي توقعه المصريون من الاستقلال لم يتحقق بشكل مادي .

ولهذا قد يكون من الممكن تنفيذ معاهدة معقولة لو أجريت الانتخابات عليها .

وفي بلد مثل مصر لا ثبات للفكر السياسى .

... يذهب الناس إلى فراشهم بأفكار ، ويستيقظون فى الصباح التالى بأفكار أخرى وتلعب المصالح الخاصة والمشاعر الشخصية الدور الكبير فى شئون البلاد .

ويقتضى الأمر فقط أن يوافق شخص مثل « النحاس » كى يعارض « بركات » .

وفى مثل هذا البلد من المستحيل تماماً معرفة كيف تسير الأمور من أسبوع لآخر .

وهناك الملك الذى لا يملك فقط ، بل يريد أيضاً أن يحكم .
وأولئك الذين يقولون إن اتفاقاً بين مصر وبريطانيا العظمى ، إما بموافقة الوفد ، أو بمحاربة الوفد ، يحتمل أن يكونوا على حق لو وجد الشخص الجرىء ، بشكل يكفى للمخاطرة بالقضية .

وما زلت متمسكاً بأن الأمور سوف تنجرف إلى أيدينا ، لو استطعنا ممارسة الصبر المطلوب والامتناع على التدخل فى الشئون المصرية .. ما دام لا يوجد مبرر قوى لذلك .

وسيلعب الملك دوراً أكثر جرأة من قبل .
وسوف يجد « ثروت » - المحاصر بين الملك والوفد والبرلمان - الموقف لا يُطاق .

وستصبح الأمور مضطربة للمصريين بشكل يدعو لليأس .
وفى هذه الظروف يصعب أن يكون الأمر مواتياً للحديث عن معاهدة مصرية - بريطانية فى حين أنه ستوجد تغييرات كثيرة متوقعة العام القادم .
إننا نستطيع الانتظار وسيكون من الأفضل أن نسمح للمصريين بتسوية مشاكلهم بأنفسهم أولاً .. وأن نعطي لرجال مثل « ثروت » فرصة للظهور .
إن الزمن يسمح لنا بذلك . وقد يأتى الوقت الذى يحتاج فيه البرلمان أيضاً وتحل محله هيئة أكثر فاعلية ومنتخبة بشكل فيه قيود على الاقتراع ، وأعتقد أن هذه التعديلات حتمية قبل أن تقيم مصر حياة دستورية طبيعية .

ولكن يجب أن يترك للمصريين معالجة هذه المشاكل التي تخصهم .
إني وجدت مصر أكثر هدوءاً من عهدي بها خلال العشرين عاماً الماضية
وعواطف الناس تميل أكثر فأكثر تجاهنا .
وقد وجدت الثقة في النوايا الطيبة للحكومة البريطانية لتنفيذ تصريح
٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

والشعب لا يتطلع إلى عودة « الملك فؤاد » من أوروبا .
وتوجد حالة من التوتر بالنسبة لأنشطة صاحب الجلالة في المستقبل .
قال لي « سعد زغلول » ذات يوم لم أدرك مطلقاً مدى عظمة نفوذ الملك ..
ولا أريد ثورة في البلاد ، ولكن الثورة يمكن تجنبها فقط لو مدت بريطانيا
العظمى ذراعها القوية لمساعدتنا «
ولا أمل في ابتعادنا عن التدخل في شئون مصر .
ولكن هناك فرق بين أن نسعى للتدخل ، وبين أن يفرض علينا » .

* * *

وهكذا تصبح المفاوضات عاملاً حاسماً في استقرار ، أو عدم ، استقرار مصر .
ويتطلع الجميع من جديد .. إلى لندن .

المعاهدة السرية

أبحر « ثروت » من مصر يوم ٨ أكتوبر في طريقه إلى روما للحاق بالملك .. ، ثم تركه ووصل إلى لندن يوم ٣٠ أكتوبر ليستأنف مباحثاته مع « تشمبرلين » ورجال وزارة الخارجية وليطلب تعديل بعض النصوص .

واجتمع مجلس الوزراء البريطاني يوم ١٢ نوفمبر ليقر مشروعاً ثالثاً معدلاً أعدده وزير خارجية بريطانيا .

واشترط المجلس إجراء مزيد من المناقشات مع « ثروت باشا » عن بعض أمور معلقة .. كما اشترط أيضاً موافقة دول « الدومنيون » على المشروع على أن يعرضه « ثروت » على مجلس الوزراء المصري والبرلمان .

* * *

اضطر « ثروت » للعودة إلى القاهرة في منتصف نوفمبر لحضور افتتاح البرلمان ، فإن الدستور ينص على افتتاحه قبل السبت الثالث من نوفمبر .. وإلا اجتمع من تلقاء نفسه .

وكان استقبال « ثروت » في الإسكندرية فاتراً .
 أطلقت صحيفة « التايمز » البريطانية على « أحمد ماهر ، ومحمود فهمي النقراشي » اسم « الجناح الأيسر المتطرف » في حزب الوفد .. وأن « زغلول باشا » - قبل وفاته - فقد كل سلطة على هذا الجناح .

وكان هذا رأى المندوب السامي أيضاً .
 ولم يستطع « النحاس » أن يسيطر على هذا الجهاز .
 ويكتب « اللورد لويد » إلى لندن : « إن هذا الجناح تمكن من السيطرة على جموع الطلاب الوفديين الذين رفضوا تنظيم استقبال « لثروت » بعد عودته من لندن وحملوا على مفاوضاته !

وأحس رئيس صحيفة « السياسة » بالفارق الضخم بين استقبال « ثروت » لو كان « سعد » على قيد الحياة .. وما جرى بعد « وفاة سعد » .
على أية حال أحس الناس بأن الائتلاف الذى آمن به « سعد » واشترك فى إقامته ، قد اهتزت أركانه .

* * *

ألقى « ثروت » خطاب العرش فى البرلمان ، باسم الملك ، يوم ١٧ نوفمبر فقال :
« انتهز رئيس حكومتنا وجوده بلندرة فى ذلك الجو الممتلئ صداقة وولاء فاتصل بوزير خارجية الحكومة الإنجليزية فى أحاديث عن بعض شئون سياسية ، رغبة فى إقرار حسن التفاهم بين البلدين .

ولقد كان لتلك الأحاديث أثرها الحمود فى ذلك . كذلك كانت محادثات قصد بها تفهم الحكومتين الإنجليزية والمصرية (وجهتى) نظر إحداهما الأخرى فى مسألة مصر والسودان .

حتى إذا ما ظهر إمكان التوفيق بين وجهتى النظر تيسر الدخول فى مفاوضات لعقد محالفة تستكمل البلاد بها استقلالها ، وتحدد ما بينها وبين إنجلترا من العلاقات ، على أن يكون القول الفصل فى هذه المحالفة للبرلمان .

وإنى لأذكر بمزيد السرور ما ساد تلك المحادثات الدقيقة من روح الود ، وما استشعرته من الجانبين من صادق العمل لتقريب وجهتى النظر .

وبعد أسبوع تلقى « اللورد لويد » برقية من « تشمبرلين » حملت المشروع الذى أقره مجلس الوزراء البريطانى ..

وقال « تشمبرلين » فى هذه البرقية :

« مسودة المعاهدة فى شكلها الحالى ، لابد من النظر إليها من كافة الوجوه ، بمنابة الذى يمكن لكل طرف أن يتقدم إليه فى رغبته للقاء الطرف الآخر . وكان ذلك مفهوماً بيننا ، كما أنه بهذا الشرط فقط ، تمكنا ، « ثروت باشا » ، وأنا ، من قطع كل هذا الشوط ، وكلانا متفق على أنه لا يمكن إجراء تغييرات جديدة ، وأنه لابد من قبول أو رفض المعاهدة كما هى » .
ذهل « اللورد لويد » وهو يقرأ مشروع المعاهدة .. لأول مرة .

وزادت دهشته عندما وجد أن الحكومة البريطانية - في رأيه - قدمت تنازلات كثيرة لمصر.

.. ومنذ عرف « اللورد » بأمر المعاهدة .. تعثرت المفاوضات .. فإن « اللورد » كان يعترض على تنازلات « تشمبرلين » ويرى إليه معبراً عن إحساسه بالقلق البالغ إزاء هذه التنازلات ..

* * *

خف تفاؤل « ثروت باشا » - يوم ٣ ديسمبر - بعد أن قرأ المشروع الثالث الذى أعده « تشمبرلين » وأقره مجلس الوزراء .

وزاد من فتور رئيس وزراء مصر ما رآه من تصرفات الوفد .. ومن الخلاف الناشب بين الوفد والأحرار .

وساعد على ذلك أن مجلس الوزراء البريطانى أبلغ نصوص المعاهدة إلى « رامزى ماكدونالد » زعيم المعارضة ، طبقاً للتقاليد الدستورية ، فطلب « ماكدونالد » إجراء تغيير فى ترتيب بعض المواد بحيث تتغير المعانى !

قال المشروع إنه تم « رغبة فى قطع السبيل دون إمكان التدخل فى إدارة مصر الداخلية .. وخير وسيلة هى عقد معاهدة صداقة وتحالف » .
ونص المشروع على :

- * عقد محالفة تؤكد الصداقة .
- * لا تتخذ مصر موقفاً يُفرض لإثارة الصعوبات لبريطانيا ، ولا تسلك فى البلاد الأجنبية مسلك المعارضة للسياسة البريطانية ، ولا تعقد اتفاقاً يضر بمصالح بريطانيا .
- * تنجد بريطانيا مصر فى حالة الحرب الدفاعية .
- * يكون تعليم الجيش المصرى وتدريبه حسب أساليب الجيش البريطانى ، ويختار الضباط والمدربين الأجانب من البريطانيين .
- * فى حالة الحرب والتهديد بها ضد بريطانيا تبذل مصر المساعدات والتسهيلات بما فى ذلك الموانىء والمطارات وجميع المواصلات ، حتى ولو لم يكن للحرب مساس بحقوق ومصالح مصر .
- * تبقى قوات عسكرية بريطانية فى مصر ، فى أى مكان ، ولزمن غير محدد ، حتى يعقد اتفاق تعهد فيه إنجليترا لمصر بحماية المواصلات الإمبراطورية .

- وبعد ١٠ سنوات يُعاد النظر في مكان استقرار هذه القوات .
- وفي حالة الخلاف تعرض المسألة على مجلس جمعية الأمم « عصابة الأمم » .
- وإذا لم يكن قرار الجمعية لصالح مصر ، تعيد النظر فيها كل ٥ سنوات .
- * الأفضلية للبريطانيين عند تعيين الأجانب في الحكومة المصرية .
- * يعين مستشار بريطاني له اختصاصات صندوق الدين ، ويحاط بكل مشروع تشريعي يقتضى تصديق دول الامتياز .
- * يُعين مستشار قضائي يحاط بكل ما يمس القضاء .
- * لا تغير مصر عدد واختصاص الموظفين البريطانيين في الأمن العام والبوليس إلا بعد الاتفاق مع بريطانيا .
- * تبذل بريطانيا نفوذها لدى دول الامتياز لتعديل نظامه ليلانم روح العصر .
- * أى خلاف تفصل فيه جمعية الأمم .
- * تبادل بريطانيا ومصر المذكرات عند توقيع المعاهدة لتسوية الامتيازات وتوزيع مياه النيل .
- * ولم يتعرض المشروع للسودان .
- وقد رأى « ثروت » أن مهمته في إقناع زملائه والبرلمان بقبول المعاهدة ستكون مستحيلة ما لم يقدم له « اللورد لويد » تأكيداً كتابياً بأنه مفوض بالرد على تساؤلاته .
- طالب « ثروت » :
- * ألا تقيد المعاهدة الحرية التى تتمتع بها مصر فى التفاوض لعقد معاهدات تجارية .
- * ألا تتدخل بريطانيا نيابة عن المصالح الأجنبية .
- * وألا تتدخل عسكرياً إلا عندما تصل خطورة الموقف إلى حد يهدد بخطر تدخل عسكري أجنبى .
- * ألا تُصر بريطانيا على إعلان الأحكام العرفية .
- * لا تعارض بريطانيا فى استخدام الخبراء الأجانب فى مصر إذا تعذر وجود أشخاص بريطانيين مناسبين .
- * لا تفرض بريطانيا التزامات على مصر بعد إصلاح نظام الامتيازات .
- * مصر ليست ملزمة بالابقاء على رجال البوليس البريطانيين .

وتوات اجتماعات «ثروت» باللورد . وتدفقت الرسائل من رئيس وزراء مصر إلى وزير خارجيه بريطانيا كما انهالت الردود على رئيس الوزراء من لندن .

وقد رفض «اللورد لويد» - من حيث المبدأ - تقديم تفسيرات مكتوبة لأى نص متفق عليه . «اللورد» ضد التعهدات الكتابية وضد مبدأ المعاهدة نفسه .

ولكن السير «أوستين تشمبرلين» رغبة فى إتمام المعاهدة ، قدم تفسيرات لبعض النصوص وأشار إلى أنه عند توقيع المعاهدة يتبادل ثروت ، واللورد مذكرات فيها التفسيرات المطلوبة . وقال «تشمبرلين» للورد لويد :

- أبلغ «ثروت» أن الحكومة البريطانية ستكون على استعداد عند التصديق على المعاهدة أن تقدم له بعض التأكيدات المطلوبة .

وقال «تشمبرلين» فى نفس الوقت محذراً «اللورد» .. وكأن «اللورد» فى حاجة إلى تحذير ! .

- تجنب تقديم أى شىء أكثر من التفسيرات العامة ، والشفوية ، بالنسبة للمعاني التى يمكن أن تلحق بمواد المعاهدة المختلفة .

إن المذكرات ليس لها طابع نهائى بعكس نصوص المعاهدة .. تعامل معها بصورة أطول وبتفصيلات أكثر .. إلى حد ما .

ومن هذه التعليقات يظهر أن الفخ الذى وضعه «تشمبرلين» «لثروت» فى أول اجتماع .. لا يزال «منصوباً» ! .

ولكن «ثروت» يستمر مطالباً بالتدقيق والتفسير ثم انتقل إلى النصوص نفسها يطالب بتعديلها قائلاً «للويد» :

- لقد أخطأت فى لندن فى عدم التنبؤ بالموقف الذى ينشأ عن رفض مقترحات مصر لإصلاح نظام الامتيازات . إن زملاى لن يعتبروا أنفسهم ملزمين بهذا الخطأ .

ويوافق «تشمبرلين» على طلب «ثروت» بأن يصبح الضباط البريطانيون فى الجيش المصرى بعثة عسكرية .

وكان «موريس بيترسون» السكرتير الأول فى دار المندوب السامى قد اهتمدى إلى هذه الفكرة لأنه رآها مطبقة فى تشيكوسلوفاكيا .. وتبناها «تشمبرلين» على الفور ، وحاول إقناع «ثروت» بها قائلاً :

« لا يوجد شيء غير عادى فى أن تحتاج دولة مستقلة إلى مساعدة بعثة أجنبية .
كانت توجد فى اليابان أمثال هذه البعثة .
وفى الوقت الحاضر توجد بعثة عسكرية بحرية بريطانية فى كل من اليونان وشيلي .
.. وبعثة بحرية أمريكية فى البرازيل .
وبعثة عسكرية فرنسية فى كل من بولندا والبرازيل وتشيكوسلوفاكيا .
.. وخلال السنوات من عام ١٩١٩ إلى عام ٢٦ كان رئيس البعثة العسكرية الفرنسية فى
تشيكوسلوفاكيا هو رئيس أركان حرب الجيش التشيكى .. فلما عين تشيكى فى هذا المنصب
اختير فرنسى نائباً لرئيس الأركان .
ولكن « تشمبرلين » قال « للورد لويد مفسراً هذا التعديل الذى أقرته وزارة الحرية
البريطانية قائلاً :

« إن الاتفاق على أن تصبح العناصر البريطانية فى الجيش المصرى .. بعثة ..
يوفر لنا ميزة كبرى بعدم إثارة المعارضة المصرية ويسهل مهمة الضباط
البريطانيين .. ويضمن استمرار الترتيبات » !!

* * *

وتكون مشكلة الامتيازات الأجنبية هى إحدى الصخور الصلبة فى المفاوضات ..
من رأى « ثروت » أن تدعو مصر إلى عقد مؤتمر للدول صاحبة الامتيازات الأجنبية
لتعديل هذا النظام بعد توقيع المعاهدة ..
و .. تساعد بريطانيا مصر فى هذا المؤتمر .
ومن رأى « تشمبرلين » أن دول الامتيازات لن توافق على اختفاء القضاء القنصلى إلا إذا
بقى الضباط الأجانب - الإنجليز - فى البوليس المصرى .
ويرى « ثروت » أنه إذا فشل مؤتمر الامتيازات ، تطلق يد مصر فى أمور البوليس بعد
٥ سنوات من تنفيذ المعاهدة .

ويُصر « ثروت » على أن يكون ذلك ضمن نصوص المعاهدة ذاتها .
رفض « تشمبرلين » وعرض الأمر على مجلس الوزراء البريطانى الذى رأى تعديل النص
بعرض الخلاف على مجلس عصبة الأمم إذا فشل مؤتمر الامتيازات .. ويقرر مجلس العصبة فى
هذه الحالة عدد وأوضاع ووظائف المسئولين البريطانيين فى الأمن العام المصرى .

* * *

قدم « تشمبرلين » - كما يرى - كل التفسيرات والتعديلات للمعاهدة . وأخذ ينتظر موافقة « ثروت » على المشروع وعرض الأمر على مجلس الوزراء المصرى ثم البرلمان . ومن ناحيته كان « تشمبرلين » يرى أن بلاده تكسب كثيراً بمشروع المعاهدة لأنه يحتوى - كما يرى « عبد الرحمن الراعى » فى الجزء الثانى من كتابه فى أعقاب الثورة المصرية - على كل قواعد الاحتلال والحماية .

ولكن « ثروت » ظل يحتفظ بالمشروع (سراً) ، لم يعرضه على الوفد ، أو على مجلس الوزراء ، واكتفى بعرضه على « عدلى يكن » ، « وإسماعيل صدق » .. وأصدقائهما . وبدأ القلق يساور « تشمبرلين » .. لأن أبناء المعاهدة أخذت تتسرب . ونشرت الصحف مقاطع ونصوصاً للمعاهدة بعضها غير صحيح .. وأخذ « اللورد لويد » يغذى هذا القلق .. ، أوعلى حد تعبير « موريس بيترسون » السكرتير الأول لدار المندوب السامى « إن المفاوض المصرى يكسب شعبية أكثر برفض أية معاهدة » .

وقال « اللورد » فى برقياته محذراً من أن الملك لا يساند المعاهدة كما ينبغي ، ولا يؤيد رئيس وزرائه .. وأما رئيس الوزراء فإنه يطالب بالتفسيرات المتتالية حتى إذا فشل المشروع واضطر إلى الاستقالة لا يكون قد قدم تنازلات لبريطانيا .. ويقول : لابد أن رسائل « ثروت » إليه هى محاولات للدفاع عن نفسه أمام رأى العام ..

وبدلاً من معاهدة تخلق وتؤكد الثقة بين البلدين .. نشأ مناخ من عدم الثقة بين « تشمبرلين » ، و « ثروت » حرص « اللورد » على تغذيته بالحقائق حيناً .. وبالإشاعات فى أغلب الأحيان .

وكان « تشمبرلين » فى حاجة إلى المعاهدة بعد أن ارتبط بها أمام زملائه فى مجلس الوزراء البريطانى وبعد أن أبلغهم قرب توقيعها ..

ويجد « تشمبرلين » أن ساعة الحسم قد اقتربت .. أو يجب أن يُعجل بها . طلب من « لويد » أن يعرض على « ثروت » اقتراحاً بتوقيع المعاهدة خلال أسبوع على أن تنشر فى مصر وإنجلترا يوم ٢٠ ديسمبر .

أعرب « ثروت » - يوم ١٠ ديسمبر - عن دهشته لطلب بريطانيا بأن يتصرف بصورة عاجلة جداً .

قال : إنه ينوى الكشف عن محتويات المعاهدة والمذكرات الملحقة بها لزملائه في مجلس الوزراء ورئيس حزب الوفد كل على حدة بمجرد ترجمتها إلى العربية .

سأله « لويد » :

— هل ستكون في موقف يسمح لك بالتوقيع على المعاهدة قريباً إذا كانت الآراء التي ترد إليك مؤيدة .

رد قائلاً :

— لن أكون قادراً على عرض الوثائق على زملائي إلا بعد أن أناقش معك بعض القضايا الهامة التي لم يتم التوصل إلى تفاهم بشأنها في لندن وهذه القضايا هي :

١ - مفهوم أكثر دقة حول الوضع المقبل للضباط البريطانيين في الجيش المصري بعد سريان المعاهدة .

٢ - النقاط المرتبطة بتوزيع مياه النيل .

٣ - النقاط المرتبطة بإصلاح نظام الامتيازات .

بعث « لويد » إلى لندن يقول :

« إن « ثروت » يواجه صعوبات حقيقية . وأنى استعجال غير مناسب من جانبنا ، قد يدفعه لا لاتخاذ خطوة خاطئة فحسب ، بل قد يُفسر أيضاً على أنه تلهف بالغ من جانبنا لتأمين معاهدة تتفق مع مصالحنا الخاصة .

وافق « تشمبرلين » على ذلك ولكنه طلب من « لويد » أن يبلغ « ثروت » الرسالة التالية :

« في الوقت الذي لا أرغب فيه الضغط على « ثروت » على نحو غير ملائم

لتوقيع المعاهدة وإعلانها ، فإنني أرجوه - ولصالحه - أن يدرك أهمية تجنب أى

تأخير غير ضرورى » .

* * *

رد رئيس الوزراء بأنه يفكر في إرسال نص المعاهدة إلى زملائه وإلى حزب الوفد في الأسبوع الأول من يناير .

وظلت كلمة السر التي يرددها « ثروت للورد » هي الصبر والتروى .

* * *

ويحمل « تشمبرلين » طلبات « ثروت » كلها إلى مجلس الوزراء البريطاني في مذكرة تاريخها ٢٦ يناير ..
قال :

« يبدو بصفة عامة أن الصعوبات التي يواجهها « ثروت باشا » في خلق تعاطف لدى المواطنين المصريين لصالح قبول مشروع المعاهدة ، أكبر مما توقع ، وأكبر من آماله ، حين غادر لندن .
وأشارت التقارير الأولية إلى أنه لم يكن من المحتمل أن يواجه « ثروت باشا » أية معارضة ناجحة أو قوية .

ويبدو أن الجناح اليسارى في حزب الوفد يضم عدداً من المتطرفين لا يمكن أن يكون بينهم اتفاق - قد نجح في تدعيم سطوته ونفوذه على أرملة « سعد زغلول » ، « ومصطفى النحاس باشا » خليفة « سعد » .

وترتب على ذلك أن الجناح اليسارى اكتسب سيطرة على حزب الوفد كله وهو الهيئة السياسية الوحيدة في مصر التي لها قدر من الكفاءة والتأثير .
وهذا التطور كان متوقعاً ويوجد عامل مساعد وهو موقف « الملك فؤاد » ..
لقد تعهد الملك بتأييد « ثروت باشا » والمعاهدة .

ولكنه قام أخيراً - كما جاء في تقارير المخابرات - بتشجيع خصوم المعاهدة لأسباب خاصة به .

وصدرت التعليمات « للورد لويد » بإبلاغ « جلالة الملك » تحذيراً جاداً على أمل أن يبذل القصر ماله من نفوذ قوى لتأييد « ثروت باشا » . ولكن الدافع الأقوى للمتطرفين المصريين كان الرسائل التي تصلهم من أفراد معينين في مصر . وهؤلاء الأفراد - كما تقول تقارير المصادر السرية - يشجعون الاعتقاد بأن الحكومة البريطانية ستزعم ، بالتأكيد ، في الانتخابات العامة القادمة ، وأن من سيخلفونهم سيمنحون مصر شروطاً أفضل من الشروط الموجودة في مشروع المعاهدة .

ويبدو أن هذه الرسائل تقابل بقدر كبير من التصديق .
ومن جهة أخرى فإن الجناح اليسارى في حزب الوفد برغم أنه اليد العليا في

شئون الحزب فإن له خصوصاً ألداء داخل الحزب وخارجه .
ويقود المعارضة داخل الوفد « فتح الله بركات باشا » ابن شقيقة « زغلول »
الذى كان يعتبر فى وقت ما ، خليفة محتملاً لزغلول . وكذلك الأحزاب
الليبرالية والاتحادية التى تضم أغلبية المثقفين وكبار المصريين وهم فى صراع سافر
مع المتطرفين .

ومصر بصفة عامة تبدو غير مقتنعة بزعماء الوفد وأساليبهم . ولو كانت قادرة
على التعبير عن رأى مستقل متماسك لكان محتملاً أن تؤيد تسوية معتدلة مع
بريطانيا العظمى .

أما « الملك فؤاد » فبرغم أنه يغازل الوفد ، فإنه يكره ويخشى المتطرفين
الذين لا يخفون خططهم المعادية للملكية .

« وثروت باشا » نفسه - يبدو مصمماً على الاستمرار فى الصراع - ولكنه
كثيراً ما يبدو متردداً ومتذبذباً فى مواجهة المعارضة القوية .

وقد أدت المصاعب التى يواجهها « ثروت باشا » إلى أن يطالب بعدد من
التفسيرات والاستفسارات حول نص المعاهدة التى بدونها - كما يقول - سيكون
من المستحيل بالنسبة له إقناع رفاقه فى الوزارة .

ولأسباب عديدة اضطرت لتقديم تفسيرات من جانب واحد لنص متفق
عليه بدلاً من أن أخسر تعاون « ثروت باشا » وأخسر معه أى احتمال للتوصل إلى
تسوية فى المستقبل القريب .

وثبت أنه من الممكن تقديم الاستفسارات « لثروت » التى طلبها لنص
المعاهدة نفسها دون الإساءة إلينا .

ويوافق المجلس على تعديلات « تشمبرلين » .. ، ولكن المجلس يوافق أيضاً على إبلاغ
ثروت « بأن الحكومة البريطانية تنتظر منه الآن ألا يضيع وقتاً فى عرض المعاهدة على زملائه
فى مجلس الوزراء للتوقيع عليها فى وقت قريب » .

ويطلب من « لويد » لقاء « الملك فؤاد » فى نفس اليوم لإقناعه بالضغط على « ثروت »
لعرض المعاهدة على مجلس الوزراء المصرى ، وبالضغط على الوزراء للموافقة ..

* * *

طلب « اللورد » لقاء الملك بصفة عاجلة فوافق الملك واستقبله في نفس اليوم ..
٢٦ يناير . بدأ « اللورد » حديثه بلا مقدمات قائلا :

« - لدى رسالة من حكومة « صاحب الجلالة ملك بريطانيا » بأن الحكومة في قلق شديد حول موضوع المعاهدة التي كانت مثار قلق شديد لدى حكومة صاحب الجلالة .
رد الملك :

« - أبلغني بالموقف لأن « ثروت » لم يبلغني بشيء . كل ما قاله لي إنه في انتظار رد بريطانيا حول بعض المسائل المتعلقة بالجيش والبوليس ، ولكنني أجهل تماماً موضوع الخلاف .
شرح « اللورد » للملك كل التطورات .

أصغى الملك في صمت غير أنه كان يقاطع « اللورد » بين الحين والحين قائلا :
« - لا أعرف شيئاً عن ذلك .
قال « اللورد » :

« - إن « ثروت » يواجه صعوبات خطيرة من مجلس الوزراء وبعض قطاعات الوفد .
وقد وصلت إلى الحكومة البريطانية شائعات بأن شخصيات سياسية ، وشخصيات أخرى من مجلس الوزراء ، ومن خارجه ، تهدف إلى أن يحل رئيس آخر للوزراء محل « ثروت »
باشا » .

وسيكون رئيس الوزراء الجديد معتمداً على تأييد عناصر معادية لسياسة المعاهدة .
ولكن الأسوأ من ذلك أن الرأي العام يعتقد أن بعض هذه الشخصيات على علاقة وثيقة بالقصر أى بجلالتك ، وعندي تعليقات عاجلة بلفت نظركم إلى هذه الشائعات :
وأضاف « اللورد » بلهجة حادة :

« - يجب أن تعي جلالتك بأن التوصل إلى معاهدة يعد في صالح بريطانيا العظمى ومصر
تماماً .

إن جلالتك تملك الآن ، بعد رحلتك الناجحة إلى لندن ، درجة من السلطة والنفوذ .
ولو مارست سلطتك كاملة فسيكون هناك ضمان لعقد المعاهدة .
إن حكومة صاحب الجلالة متأكدة من أن تحذيراً قوياً من جلالتك هؤلاء السياسيين
سيكون مؤثراً .

قاطعه الملك بحدة وقال :

- هذا غير صحيح تماماً.. ماذا تتوقع حكومتكم أن أفعل ؟
قال « اللورد » : نأمل أن توضح لثيرى المتاعب « ثروت » . ومن يتآمرون ضده ،
المسئولية الخطيرة التى ستلقى عليهم ، إن مصالحهم ستتأثر بشكل خطير لو أصبحت المعاهدة
شيئاً مستحيلاً .

قال الملك : لا أفهم ماهو المطلوب منى ؟ .. إذا رغبت سأبعث إلى أى عضو من أعضاء
مجلس الوزراء - أو إلى المجلس كله - أحثهم على تبني المعاهدة .
ولكن ما هى الفائدة التى تُرجى من ذلك إذا كان « ثروت باشا » لم يسمح لأى عضو من
أعضاء مجلس الوزراء بمعرفة جوهر المعاهدة .
سيكون ردهم ببساطة أنه لا يمكنهم ، من الوجهة الوطنية ، التعهد بإعطاء تأييد أعمى
لوثيقة يجهلون مضمونها .

وبماذا يمكن أن يكون جوابى على هذا الرد المنطقي الحاسم .
واعترف الملك قائلاً :

- صحيح أنى لم أضغط على « ثروت » ليعرض المعاهدة على مجلس الوزراء . فقد فهمت
منه أنكم لم توافقوا بعد .

وإذا ضغطت عليه ، بدون تعليقات محددة منكم ، فهذه مسئولية كبيرة جداً .
وفى كل الاحتمالات سينتز « ثروت » الفرصة للاستقالة متعللاً بأن هذا الضغط يتضمن
انعدام الثقة فيه .

.. وسأتهم من قبل « ثروت » ومنكم بتدمير المعاهدة .
لقد أبلغتكم هنا وفى لندن بأن المعاهدة لا يمكن أن تُنفذ بدون شجاعة من « ثروت » .
ويبدو أن ثروت يفتقد هذه الشجاعة .. الآن .

إن عليه التخلص من المعارضين المتمردين بحجة أو بأخرى قبل عرض المعاهدة .
وقد تكون هناك صعوبات فى هذا الطريق .. والتأجيل هو الفرصة الوحيدة للنجاح .
وإذا حاول إعادة تشكيل مجلس وزرائه ، بعد إطلاع الوزراء على المعاهدة ، فإن هذا
يعتبر كارثة .

.. حين يتم طرد الوزراء فإنهم سيقولون : إن البلاد تباع ، وتترتب على ذلك جلبة ، تدمر
« ثروت » نفسه ، والمعاهدة .

حار « اللورد » في المنطق الملكي وتخلص من الحرج قائلاً :
- لا أستطيع الدخول في مناقشة حول أفضل ما يمكن أن تفعله .
الشيء الهام أنك يجب أن تتصرف على الفور .

إن جلالتك شجاع !!

- سأفعل كل ما أستطيع عدا الضغط على « ثروت » لعرض المعاهدة على مجلس الوزراء .
لقد حذرتموني من التدخل في أعمال الوزراء . وبدون تعليمات واضحة منكم لا أستطيع
تحمل مسؤولية استقالة « ثروت » .

ومع ذلك إذا عرض « ثروت » المعاهدة على مجلس الوزراء فإن الأمر سيكون مختلفاً
وسأجد مبرراً لتأييد رئيس وزرائي بكل قوة .

* * *

وتتلقى وزارة الخارجية البريطانية نص الحديث الملكي .
ويجد « جاك موري » رئيس القسم المصري في وزارة الخارجية البريطانية أن موقف الملك
نفسه تغير كثيراً فيقدم مذكرة عن سلوك صاحب الجلالة إلى « تشمبرلين » .
وهذا نص المذكرة :

« موقف الملك الفاتر لا يتمشى مع وعوده بتأييد المعاهدة تأييداً فعالاً .
وأسباب ذلك غامضة ولا جدوى من التحقيق في هذا الأمر الآن وليست هناك
وسيلة واضحة لممارسة مزيد من الضغط على الملك حالياً
ورسالة « ثروت » طويلة ومشوشة وأخشى أن تكون مخادعة بشأن النقطة
الأساسية .

وهو يحاول تقديم القرارات الخاصة بالجيش والبوليس كتفسير للمعاهدة .
والموضوع ليس كذلك لأن النص واضح تماماً ومقترحاتنا بشأن هذه النقاط
ترتقي إلى مجموعة من الاحتياطات .

وباختصار فإن موقف « ثروت » أبعد من أن يكون عرضياً وليس من
المستحيل أن يكون تردده مبعثه التهديد بالعنف من جانب المتطرفين .
ومن العسير المطالبة بالرد على رسالته إن لم يكن ذلك - كما اعتقد - بغرض
النشر .

وينبغي أن يركز في ذلك على أن ثروت قبل المعاهدة بأكملها عندما كان هنا .

وعندما يصبح ذلك معروفاً فلن يكون من السهل عليه تقمص دور البطل الوطني . فالوفد لن يجد صعوبة في تحمل المسؤولية الكاملة عن منعه من الوفاء بوعوده لنا ، وبالتالي تحمل مسئولية تخريب التسوية .

ونخطة العمل التي اقترحها اللورد لويد تبدو الخطة السليمة . ولكن رفض قبول اقتراحات أخرى من « ثروت » قد يعطيه فرصة التظاهر بأننا قطعنا المفاوضات عمداً ودون وجه حق . ولن يكون هناك ضرر من الاستماع إلى ما سيقول حتى إذا لم تكن هناك نية للقيام بتنازلات أخرى » .

* * *

وتستمر المفاوضات والتفسيرات .. والتدقيق في ظل إيمان كامل في القاهرة ولندن بأن المعاهدة لن توقع . ولكن كل طرف يريد أن يتحمل الجانب الآخر مسئولية الرفض ليتصرف على أساسه .

لقد أصبحت مسألة فشل المعاهدة ثابتة ولكن التفكير يجري في مرحلة ما بعد المعاهدة . ونوع العقاب .

وكانت بريطانيا هي وحدها القادرة على توقيع العقاب أما مصرف لم تكن قادرة .. بعد أن فقدت « سعد » .. وفقدت روح ثورة ١٩١٩ !

البرلمان . . في مفترق الطرق

بدأ «تشمبرلين» الخطوة الأولى في مرحلة ما بعد المعاهدة . .
أرسل إلى «اللورد لويد» يوم ٥ فبراير البرقية رقم ١٣٢ وفيها رسالة شخصية «لثروت» قال فيها :

١ - «إني واثق من أن دولتك ستقر بأن الحكومة البريطانية كشفت عن روح الاعتدال ورحابة الأفق .

» غير أني يجب أن أؤكد أن هذه العملية لا يمكن أن تستمر أكثر من ذلك . وفيما يتعلق بحكومة صاحب الجلالة فقد قالت كلمتها الأخيرة .

وإني على استعداد للتفاوض - قبل وبعد التوقيع على المعاهدة - حول تشكيل ومهمات البعثة البريطانية في مصر ، وعلى توزيع مياه النيل ، وحول أية مسائل صغيرة قد تكون معلقة حول إصلاح الامتيازات .

أما بالنسبة لنص المعاهدة فأؤكد لدولتك بأن حكومة صاحب الجلالة لا يمكن أن تفكر في إجراء مزيد من المناقشات .

٢ - سبق لدولتكم أن اتفقتم معي على أن التسوية المتضمنة في المعاهدة كفلت إيجاد تسوية عادلة للخلافات التي أدت في بعض الأوقات وبصورة مؤسفة إلى حدوث اضطرابات في العلاقات الطيبة التي يجب أن تسود بين مصر وبريطانيا العظمى .

وكان يحدونا الأمل في أننا سنقوم بواسطة هذه المعاهدة بتأمين حرية واستقلال مصر ووضعها المناسب في المجالات الدولية في الوقت الذي نحمل فيه المصالح الجوهرية ، والتزامات بريطانيا العظمى والإمبراطورية البريطانية .

٣ - إن حرية العمل الذي ستحصل عليها مصر ، طبقاً للمعاهدة ، ستعتمد على أية حال على المسؤوليات التي ستقدمها في المقابل .

ويجب على أن أذكر دولتك بأن حكومة صاحب الجلالة لا تتحمل في الوقت الحاضر أي

نصيب من هذه المسؤوليات طبقاً لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .
وإذا رفضت مصر الآن هذه التسوية فإن حكومة صاحب الجلالة ستكون مضطرة إلى
مراعاة الحقوق التي تحتفظ بها طبقاً لهذا الإعلان مراعاة صارمة .
ولا أعتقد بأن مصر ستمتنع عن تأييد دولتكم في الجهود التي تبذلونها لإقامة تحالف بين
بلدينا .

وإني أحث دولتكم على تقديم المعاهدة لزملائك دون إبطاء . وأن نواصل العمل للتوقيع
عليها في أقرب وقت ممكن .

وسوف تفهم دولتك تماماً أنه عند عودة البرلمان البريطاني للانعقاد فلن أتمكن من تجنب
إعطاء تقرير كامل عن مفاوضاتنا الأمر الذي سيستلزم نشر جميع المراسلات المتبادلة بيننا في
القريب العاجل» .

ولم يدرك ثروت معنى الإنذار . . أوروباً فهمه . . وتجاهله . .

* * *

اضطر ثروت إلى عرض مشروع المعاهدة على «مصطفى النحاس» وحده . . ورفض أن
يعرضها على مجلس الوزراء مجتمعاً .

قال «عدلي باشا» يصف الاجتماع بين «النحاس و ثروت» . . وكان حاضراً .

لم يوص «ثروت» بقبول المعاهدة ، بل قال «للنحاس» :

— هذا هو كل ما استطعت الحصول عليه .

ويكتب «لويد» يوم ١١ فبراير البرقية ٩٣ - إلى «تشميرلين» قائلاً :

تساورني الشكوك في أن «ثروت» قد استوعب تماماً الدلالات التي

أشرت إليها . . يقصد الإنذار» .

* * *

ويحصل «لويد» على إذن من حكومته بلقاء «النحاس» لإقناعه ولقاء الملك مرة ثانية
لتهديده قائلاً :

«أعتقد أن «ثروت» سيستمر في منصبه فإنه يعرف تماماً رفض حكومة

صاحب الجلالة الشديد للتدخل في الأمور المصرية . وسيفترض بالتالي أن

حكومة صاحب الجلالة لن تدفع بتهديدها إلى مدى بعيد .

وحقّ إذا فعلت ذلك فإن مقاومته لن تصيب سوى شعبيته البرلمانية التي
يفتقدها في الوقت الحاضر.

وبالنسبة للملك فقد أذّرتة بالفعل - بنفس خطوط التعليمات .
وخلال الحديث الذي جرى معه في ٧ فبراير ، أكدت بشدة على الإنذار
الذي قدمته مصر إلى « ثروت » . وقرأت عليه فقرات من رسالتكم .
وأعتقد أن موقف « ثروت » في المستقبل العاجل ، يمكن أن يتم تحديده
بصورة كبيرة - إن لم تكن تامة - بواسطة « النحاس » .
ويجب أن يكون مائلاً في الأذهان أن إصرارنا مع الملك - قبل أن تصل
المعاهدة إلى مجلس الوزراء - على رفض التعاون مع مجلس غير موال للمعاهدة
(أو إصرارنا الشديد على تحفظاتنا) قد يشجعه تماماً للعمل على حل البرلمان .
وهو الأمر الذي لن يكون في النهاية سوى النتيجة المحتملة إن لم تكن الحقيقة لمثل
هذا الموقف » .

وهكذا حدد « اللورد لويد » خطته . .

قال الدكتور « هيكمل باشا » :
« طلب إلى « ثروت » أن يحل مجلس النواب ، وأن يجرى انتخابات يعرض فيها المشروع
الذي وصل إليه ، على البلاد فأبى » .

* * *

تم لقاء « اللورد » بالملك يوم ١٧ فبراير .
عرف صاحب الجلالة الهدف من اللقاء فقال . وهو يتظاهر بالبراءة :
- هل أحضرت لي أنباء جديدة ؟
أجاب « اللورد » : لقد وعدتني باستخدام نفوذك بالكامل على رئيس الوزراء . . لصالح
المعاهدة .

قال الملك : لقد وفيت بوعدى ولكن « ثروت » كان مراوغاً ، كعهده . وقال لي إنه أثار
قضية السودان ، وأعرب عن قلقه بأنه إذا فشلت المعاهدة في تسوية هذه القضية الهامة للغاية
فإنها ستواجه انتقادات معادية .

بدت الدهشة على وجه «جورج لويد» وقال :
- لا أذكر على الإطلاق أن «ثروت» أشار ، ولولمة واحدة ، إلى هذه القضية خلال المحادثات التي أجريناها معاً .

وأعتقد أن إهمال هذه القضية جرى في لندن بناءً على طلب «ثروت» نفسه . . ويحتمل أن تكون جلالتهم على خطأ وأن يكون «ثروت» قد أشار إلى مسألة مياه النيل .

رد الملك بحسم :

- لا لم أخطئ .

لقد أثار «ثروت» قضية السودان كلها في حديثه معي خلال الأيام الأخيرة . وأرجو أن تذر الحكومة البريطانية بالصبر أسابيع قليلة أخرى . إن «ثروت» لم يعرض المعاهدة بعد على مجلس الوزراء بالرغم من وعده لك . وليست لديه أية نوايا للقيام بذلك إلا بعد سماع حكم «النحاس» على المعاهدة . وإذا كانت الحكومة البريطانية تريد الاندفاع بالأمور فن المحتمل أن تفشل المعاهدة وأن يصبح «ثروت» بطلاً شعبياً .

رد «اللورد» : من الخطأ في مصر أن نحول الوزراء إلى أبطال شعبيين - فيوجد كثيرون بالفعل - وهو الأمر الذي يؤدي دائماً إلى إثارة الاضطرابات للجميع .

قال «اللورد» :

- جلالته تخطئ إذا اعتقدت أنه يمكن تأجيل هذه المسألة لأجل غير مسمى .

لقد تذرعت الحكومة البريطانية بأقصى مظاهر الصبر . وأعربت عن تقديرها للصعوبات المتعلقة بالموقف الداخلي وهي مستعدة للتفاوض حول مسألة البعثة العسكرية على الفور بشرط أن يكون واضحاً أنه سيتم تنفيذ المعاهدة بصورة جادة ومخلصة . وكرر «اللورد» إنذاره للملك .

اكتفى الملك بأن يرد قائلاً : لا يوجد شخص يمكن أن يفعل أكثر مما فعلت . ولكن افتقار «ثروت» للصدق وسلوكه المتلوى أمر يثير الرثاء !

* * *

بعث ثروت يوم ١٨ فبراير إلى «لويد» رسالة طويلة يتمسك فيها بوجهة نظره

ويحمل «اللورد» هذه الرسالة برقيًا إلى لندن قائلاً :

«إن «ثروت» بدأ المرحلة الأولى من دفاعه أمام الرأي العام» .
وفي اليوم التالي أكد «ثروت» «لهندرسون» أنه لم يحدث مطلقاً أن أعتبر
مسودة المعاهدة التي صيغت في لندن أكثر من مجرد أساس للمفاوضات التي
سُتأنف في القاهرة .

وقال «ثروت» إنه قَبِل وجهة نظر «تشمبرلين» باعتبار مشروع المعاهدة نصاً
غير قابل للتغيير ، ولكن ذلك يجعل من الضروري بالنسبة له أن يصر على
التفسيرات .

وأما بالنسبة للسودان فقال «ثروت» إنه كان مفهوماً ، في لندن ، وبصفة
قاطعة أنه سيكون هناك تبادل للمذكرات في نفس وقت توقيع المعاهدة . وهي
المذكرات التي سيؤكد فيها كل طرف وجهة نظره ويؤمن حقوقه .
قال «تشمبرلين» تعليقاً على رسالة «ثروت» :

— إن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تمد يد الصداقة لأجل غير محدد ،
أو أن تخفى عن البرلمان البريطاني البنود الدقيقة للمشروع الذي عرض على مصر .
نقل «لويد» هذه الرسالة إلى «ثروت» وقال له :

— إنى في دهشة لأنك عرضت مشروع المعاهدة على «النحاس» وليس
على زملائك في مجلس الوزراء . . إن وزير خارجيتي يصر على وجوب عرض
المعاهدة على مجلس الوزراء المصري كله .

وعلى أية حال فإنى أقابل «النحاس» وأناقش معه المشروع .

* * *

التقى «اللورد» «بالنحاس» في اليوم التالي ٢٦ فبراير لمعرفة نواياه .

قال المندوب السامي :

— إن «سعد زغلول» كان يحس قبل وفاته بضرورة إقرار تسوية مع بريطانيا . وكانت
اللحظة مواتية . وليس محتملاً أن تتكرر قبل وقت طويل .

وأخذ «اللورد» يشرح مزايا المعاهدة ولكن «النحاس» لم يبد ميلاً لمناقشة مسائل محددة
ولكنه بالنسبة لمسألة الجيش البريطاني كرر نفسه — كما يقول اللورد — بصورة مملة . . وطلب

نقل القوات البريطانية لا إلى منطقة القنال فحسب ، بل إلى فلسطين وظل يتساءل :
- ما هو الغرض من إقامة تحالف بين البلدين .

علق «اللورد» على حديث «النحاس» قائلاً :

- يمكن النحاس العذر لمن هم أكثر ذكاءً من «النحاس» .

وبعد ٣ أيام تقدم «ثروت» بمذكرتين أخريين لتفسير جديد في مواد المعاهدة .

رد «تشميرلين» بأنه من الصعب عليه أن يقدم مزايا جديدة أو يسمح بمزيد من التأجيل ،
وأنه لا بد من نشر وثائق المحادثات كلها في لندن .

* * *

التقى اللورد وثروت يوم ٢٥ فبراير . .

قال «ثروت» :

- لقد ناقشت مشروع المعاهدة مع عدد كبير من زملائي . . وقد اعترض «النحاس»
على الاعتراف بحق الجيش البريطاني في البقاء بمصر .

وقال «النحاس» إنه سيدعو الهيئة الوفدية لمناقشة المشروع ويتنظر باقي الوزراء رأى الهيئة
الوفدية ثم يجتمعون لإعلان قرارهم .

وقال «ثروت» إنه متشائم تماماً إزاء قبول مجلس الوزراء أو الوفد للمعاهدة .

* * *

اقتربت نهاية المعاهدة . .

قصد «ثروت باشا» يوم أول مارس إلى مقر المندوب السامي وقال له :

- حكومتى غير قادرة على توقيع المعاهدة . وسينشر ذلك في الصحف غداً . لقد رفض
الوفد المعاهدة . . بالإجماع .

قال «اللورد» : هل أستطيع أن أعرف صيغة الرفض .

أجاب «ثروت» : ما زلت أناقش هذه النقطة مع «النحاس» . إنه يصر على أن يبلغك
صيغة فظة وهو نفس بيان الوفد .

وأضاف : علمت من مصدر موثوق أن الوفد اتخذ ، أيضاً ، قراراً بإثارة الصعوبات
أمامى عن طريق الاستجابات البرلمانية للإطاحة بحكومتى والحلول محلها .

وإذا تأكدت من صحة هذه المعلومات فسأقدم استقالتي فوراً ، بدلاً من أن أواجه بعدم

الثقة في مجلس النواب .

وقال «ثروت» :

- إن هذا القرار يتناقض تماماً مع موقف «النحاس» معي . . ويبدو أن المتطرفين في حزب الوفد قد انتصروا عليه . . وعلى . . إن الوفديين عاجزون عن إدراك الموقف الصحيح ومزايا المعاهدة .

كتب «اللورد» إلى حكومته في نفس اليوم معلقاً على موقف الوفد من المعاهدة قائلاً :
«إن معالجة «النحاس» الضعيفة للموقف شجعت الاتجاه نحو اليسار .
وستتفاقم الموقف أكثر . . إذا سمح لليसार بأن يختاروا كل شيء بطريقتهم .
ودعا «اللورد» حكومته إلى توجيه إنذار لمصر لإعلان سياسة حازمة تقوم
على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ لإحداث رد فعل معتدل في مواجهة اليسار» .
قالت برقية اللورد رقم ١٣٢ :

«أبلغني «ثروت» أن الخط العام للرد الرسمي سيكون حول معنى أن المعاهدة
غير مقبولة لأنها تمثل اعترافاً قانونياً بالاحتلال العسكري البريطاني ، ولأن بعض
الفقرات تقيد استقلال مصر وحرية الحقيقة . .

وأضاف «ثروت» أنه علم من مصدر موثوق به أن الوفد اتخذ أيضاً قراراً
بإثارة كل ما يمكن من الصعوبات أمامه في القريب العاجل .

وقال «ثروت» إنه إذا اتضحت صحة هذه المعلومات فإنه سيقدم استقالته
على الفور بدلاً من أن يواجه اقتراحاً بعدم الثقة في مجلس النواب .

وأضاف : إن هذا القرار يتناقض تماماً مع الموقف الذي اتخذته النحاس حتى
الآن .

ويبدو أن ذلك يشير إلى انتصار سياسة المتطرفين في حزب الوفد .
ولم يستطع «ثروت» أن يخبرني من الذي يمكن أن يكون رئيساً للوزراء في
حالة استقالته إذا رغب الوفد في أن يبقى «النحاس» رئيساً لمجلس النواب .
وهو لا يعتقد أن أيّاً من الأحرار قد ينضم للوزارة وسيحتاجى حزب الأحرار
بقدر الإمكان إبداء أى رأى بشأن المعاهدة .

وكان «ثروت» على الصوت في استنكاره لحاجة الوفديين وعجزهم عن

إدراك الموقف الصحيح والمزايا التي تتيحها المعاهدة لمصر.
وليس هناك شك في أن معالجته الضعيفة للموقف شجعت اتجاهاً نحو
اليسار. وسيتفاقم ذلك أكثر إذا سمح لليसार باختيار كل شيء على طريقتهم».
وطلب «اللورد» من حكومته في هذه البرقية توجيه الإنذار الجديد لمصر.
قال :

« من المرغوب فيه أن تقوم حكومة صاحب الجلالة دون أدنى تأخير بإعلان
سياسة حازمة وواضحة تقوم على شروط تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وإنذار
١٩٢٤ لتؤدي إلى إحداث رد فعل معتدل في مواجهة هذا الاتجاه نحو اليسار» .
وفي اليوم التالي زار «ثروت» «اللورد» ليقول :
- كان لي أمس حديث طويل مع «النحاس» الذي اعترض بشدة حتى على مجرد بعض
المحاولة لك في مقدمة الرد الرسمي المقترح .
وقال «ثروت» إنه «وعدلى» أنها الحديث باشمئزاز .
وبذل «ثروت» جهوداً أخرى مع أعضاء الوزارة ليحثهم على الموافقة على نص معقول
محتجاً بأن مصالح مصر الخاصة تمنع الفظاظة مع حكومة صاحب الجلالة» .
وأبلغ «ثروت» «اللورد» أنه إذا فشل في الحصول على الموافقة على شكل الرد فسيقدم
استقالته على الفور .
وحتى إذا نجح فهو يرى أن فرص الاستمرار في منصبه مشكوك فيها لأن الوفد مصمم على
استقالته .

ووعده «ثروت» «اللورد» ، بأنه إذا قرر الاستقالة فسيقى في منصبه عدة أيام ليتيح لى
الفرصة للبحث عن رئيس وزراء جديد .
كان أمام مجلس الوزراء ٣ حلول :
* قبول المشروع
* رفضه
* إبداء ملاحظات عليه وتعديله .

ولم يكن «ثروت» يطمح في قبول المشروع بعد ما تبينه من اتجاه الوفد . ولكنه كان يود أن
تبدى الوزارة عليه من الملاحظات ما يفتح أمامه باباً جديداً لإعادة الاتصال بوزير الخارجية

البريطانية واستكمال ما في المشروع من نقص .
فقد كان يشعر بأن « وفاة سعد باشا » تركت من الأثر في وزارة الخارجية البريطانية ما جعلها
تقف دون الاتفاق مع مصر .

لكن رجال الوفد في الوزارة لم يروا هذا الرأي بل رفضوا المشروع جملة .
ولم ير « محمد محمود باشا » وزملاؤه الأحرار الدستوريون المشتركين في الوزارة أن يخالفوا
هذا القرار مخافة أن يتهموا بالتهاون في حقوق البلاد .

وفي مذكراته قال « إسماعيل صدقي » :

« كان رأيي في مشروع المعاهدة أنه خطوة إلى الأمام بعد نصريح ٢٨ فبراير . وكانت
السيطرة الإنجليزية مهيمنة على البلاد . والإنجليز هم أصحاب الحل والعقد . ولم تكن المسألة
المصرية ، في هذا الوضع تحل طفرة واحدة ، بل بتفاهم يتلوه تفاهم » .

* * *

صدر في القاهرة ولندن كتابان يشرحان كل مراحل المعاهدة . . ومراحل المفاوضات .
وفي الكتاب الذي أصدره « ثروت » ظل مؤمناً بمشروع المعاهدة « بعد إدخال تحسينات
عليه » .

ورأى فيه ما يكفل لمصر العمل بسيادتها حرة كاملة ، سواء في الشؤون الداخلية ، إذ هي
غير مقيدة من هذه الوجهة سوى بوجوب إدخال أساليب التدريب والنظم المتبعة في الجيش
الإنجليزي ، واتخاذ الأسلحة المستعملة فيه ، في الجيش المصري وبتفضيل البريطانيين على
غيرهم من الأجانب في الوظائف الفنية التي ترى الحكومة المصرية فيها حاجة إلى تعيين
إخصائيين أجانب ما دامت الكفايات المشترطة متوافرة فيهم .

وهذان التعهدان يمكن اعتبارهما من النتائج التي تترتب على المخالفة .

أما مسألة السودان ، فقد كان المشروع يضع لها حلاً ابتدائياً عظيم الأهمية من شأنه أن يمهد
لحل الوجه السياسي لتلك المسألة وأن يسهل . وأخيراً فإن المعاهدة على بعدها من مظنة تأييد
الاحتلال تهيئ لمسألة وجود الجيوش البريطانية في مصر حلاً لم يتيسر في المفاوضات السابقة
رسمية أو غير رسمية .

وأن مبدأ تدخل جمعية الأمم في جميع المسائل الناشئة عن المعاهدة وبخاصة في مسألة
الجيش - وهو ما كانت إنجلترا تصر دائماً على رفضه - يعد من أكبر الآمال المشجعة لمصر .

وأعرب «ثروت باشا» بأن جهوده لن تذهب سدى . وسيأتى يوم تستأنف فيه المفاوضات .

ولكن «ثروت» لم يجد مفرّاً من الاستقالة بعد أن أصر مجلس الوزراء المصرى على صيغة الرفض . . وبعد أن فشلت المفاوضات التى ظل يحربها ٧ شهور كاملة من ١٣ يوليو عام ١٩٢٧ إلى ٤ مارس ١٩٢٨ .

* * *

رغب الوفد فى أن يبقى «ثروت» فى الحكم حتى نهاية الدورة البرلمانية . . وقال «ثروت» إنه لا يمانع إذا وافقت الحكومة البريطانية .

رفض الملك وقال «لثروت» :

— تستقيل على أساس صحى !

ولم يقل «ثروت باشا» الحقيقة لشعب مصر وهو يقدم استقالته يوم ٤ مارس عام ١٩٢٨ .

لم يذكر أن فشل المعاهدة هو السبب ، بل قال فى رسالته للملك :

«حالى الصحية تضطربى إلى تجنب الإجهاد عملاً بمشورة الأطباء» .

فى مساء نفس اليوم ٤ مارس اجتمع رئيس وزراء مصر بالمندوب السامى وسلمه قرار مجلس الوزراء برفض المعاهدة وأبلغه نبأ استقالته .

وقال «اللورد» إن نص الاستقالة يقول : إن المشروع «لا يتفق مع استقلال البلاد وسيادتها ويجعل الاحتلال العسكرى البريطانى» .

وقال «ثروت» لقد أضفت الفقرتين الأخيرتين بنفسى وهما «اغتنم الفرصة وأشكر لكم ما لقيته منكم من دلائل الود فى اجتماعاتنا بشأن مشروع المعاهدة» .

وفى نص الاستقالة كتب «ثروت» يقول : «عهد إلى زملاى إبلاغ وزير الخارجية أنهم لا يسعهم قبول المشروع» . .

. . فرملاء رئيس الوزراء هم الذين رفضوا المشروع .

رد «اللورد» بطريقة أخرى . .

فتح درج مكتبه وأخرج منه إنذاراً سلمه «لثروت» .

قرأ «ثروت» الإنذار ثم قال للورد :

— لقد استقلت . . ولست فى وضع يسمح لى بالرد .

وألقى « ثروت » بالمسئولية على خليفته . .
. . وفي اليوم التالي قدم « اللورد » نسخة من الإنذار للملك لتسليمه إلى رئيس الوزراء
الجديد . .

وفي تقريره قال « اللورد » :
. . أصبح المسرح معداً للأزمة المصرية القادمة !

* * *

بعد استقالة « زيور » ظل « اللورد لويد » أسبوعين يفكر ويدبر ويختار رئيس الوزراء
الجديد .

وبعد استقالة « عدلى » بقى « اللورد لويد » يدرس حتى قرر اسم خليفة « عدلى » .
ولم يقع استثناء هذه المرة . .
قدم « ثروت » استقالته يوم ٤ مارس . وبقي ١٢ يوماً يمارس عمل رئيس الوزراء بعد
الاستقالة !

وحفلت تلك الأيام أيضاً بمؤامرات « اللورد لويد » .
كانت للوفد أغلبية في مجلس النواب . . « والنحاس » يرأس حزب الوفد فهل يمنعه الإنجليز
من رئاسة الوزارة كما منعه من تولى منصب وزارى فى عهد « عدلى » .
هذا هو السؤال الذى ظل « اللورد لويد » حائراً ١٢ يوماً حتى توصل إلى الجواب .
بل إن البحث عن خليفة « ثروت » بدأ قبل استقالته .

* * *

اقترح « ثروت » على الملك تعيين « مصطفى النحاس » ، أو « محمد محمود باشا » وزير المالية
ووكيل حزب الأحرار ورئيسه بالنيابة . . رئيساً للوزارة .
رفض الملك وقال : الوحيد الكفء الذى يصلح هو « إسماعيل صدق » .
وعندما اجتمع « ثروت » بالسيدة « صفية زغلول » يوم ٢٤ فبراير قال لها :
- بذلت كل الجهد لإقناع صاحب الجلالة باختيار أحد الرجلين . . ولكن الملك رفض
الاستماع إلى .

وانتهز « اللورد لويد » فرصة لقائه بالملك يوم ٢٧ فبراير ليقدم إليه اثنين من الضيوف الهنود
فتحدث إليه عن اختيار رئيس الوزراء ، .

قال الملك : لا بدليل إلا أن أعرض المنصب على « النحاس » .
وكان الملك يريد أن يعرف موقف الإنجليز وهل سيعارضون تعيين « النحاس » كما عارضوا
تعيين « سعد » .

تخلص « اللورد » من إبداء أية ملاحظة لأن « ثروت » لم يستقل . . بعد .
وبعد ٢٤ ساعة من استقالة « ثروت » ذهب « اللورد » إلى قصر عابدين ليسلم الملك نسخة
من الإنذار وسأله عن نواياه قائلاً :

— إذا وجدت من يؤيد المعاهدة فإن هذا الشخص سيستمع بالتأييد الكامل من قبل
الحكومة البريطانية .

وإذا اختير وفدى فإن الحكومة البريطانية ستحفظ في إبداء رأيها . ولكنها لن تسمح
بتعيين أحد أفراد عصابة الاغتيالات في أى منصب وزارى .

قال الملك : ما دمت لم تتقدم باقتراح محدد فإن الدستور يقتضى استدعاء « النحاس »
صاحب الأغلبية البرلمانية .

سأله « اللورد » : وهل ستعترض على تولى « النحاس » رئاسة الوزارة .
أجاب الملك بالنفى .

أدرك « اللورد » أن الملك لا يحس إزاء « النحاس » بنفس العداوة التى ملأت قلبه ضد
« سعد زغلول » . أورياً يكون الملك قد أراد توريط « اللورد » ليرغمه على منعه تولى
« النحاس » فيكون اللوم الشعبى للإنجليز . . لا للملك .

سأله « لويد » : هل صحيح أن « صدق » مستعد لتبني المعاهدة وتشكيل حكومة مؤيدة
لها .

قال الملك : لقد سمعت نبأ بهذا المعنى ولكن « صدق » لن يفعل ذلك إلا إذا رفض البرلمان
المعاهدة وشل « صدق » مجلس النواب . . ويشكل وزارة لتصريف الشئون الجارية ويعدل
قانون الانتخاب .

وأضاف : ستكون حالة طوارئ إذن . ولكن الموقف يصبح خطيراً . فالوفد يقاوم لأن
هذا الإجراء يعتبر ضربة قاتلة لهم .

ولا أحد يستطيع التنبؤ بمدى الاضطرابات التى ستقع ، ولكن ستكون هناك اضطرابات .
تراجع « اللورد » عند سماعه الكلمة الأخيرة وقال :

- لم أقترح شيئاً . إني نقلت ما سمعته عن قبول « صديق » للمعاهدة . ولم أسمع شروطه . .
وأريد معرفة رأى جلالتك فى نتائج تشكيل حكومة وفدية .
قال الملك :
- هذا يعتمد على حسهم السياسى . وسيكون الخطر كبيراً إذا كان لديهم وعى سياسى .
إنهم - فى هذه الحالة - يتجنبون الصدام معى ومع الحكومة البريطانية . عدة شهور
يضعون خلالها رجالهم فى مناصب المديرين والعمد .
ويمثلون خزينة الحزب ويستعدون للصدام . . فيثيرون البلاد كلها . .
أما الآن فهم بلا قوة للقيام بذلك .
أما إذا كانوا حتمى وهاجبوا البريطانيين ، فوراً ، فيمكن - فى هذه الحالة - التعامل
معهم بطريقة أو بأخرى .
وقال الملك إنه سيعث « النحاس » للتشاور ولن يطلعه على رأيه وموقفه . .
وليست هناك ضرورة تشكيل حكومة خلال أسبوع أو ١٠ أيام ولكن التأخير أكثر من
ذلك يثير الرأى العام . .

* * *

التقى « اللورد » بعد ذلك « بثروت باشا » ليسأله :
- هل تعتقد أن « النحاس » يرغب فى رئاسة الوزارة ؟
قال « ثروت » : لا أعتقد ذلك ، ربما يختار « على الشمسى باشا » ، أو واصف غالى باشا .
سأله « اللورد » عن موقف « محمد محمود » فقال « ثروت » :
- لا أظن أن « محمد محمود » سينضم للوفد علناً أو يشترك فى وزارة ائتلافية معه .
إن حزب الأحرار الدستوريين سيعقد اجتماعاً هذا المساء - ٥ مارس - لاتخاذ قرار بعدم
الاشتراك فى أية وزارة وفدية . . ولن يجرؤ « محمد محمود » على تحدى ذلك القرار . . فهو نائب
رئيس الحزب .

* * *

كان هناك رأيان فى حزب الوفد :
الأول : يقول بأن يكون الوفد أكثر دهاءً فيرفض « النحاس » رئاسة الوزارة .

والثاني ، أن يستمر يمارس نفوذه الضخم ويعمل تحت ستار رئيس وزراء من حزب الأحرار .

ويبدأ « اللورد لويد » يبحث احتمالات الموقف على ضوء أن الأغلبية في البرلمان « للنحاس » والوفد .

كتب إلى لندن يوم ٨ مارس يقول :

« المسألة المطروحة الآن هي أية حكومة يمكن السماح لها بتولي السلطة ، وأي شرط - إن كانت هناك شروط - يجب فرضها من جانبنا قبل أن نسمح بذلك . وهناك ثلاثة بدائل ممكنة :

أولاً : حكومة وفدية محضة .

ثانياً : حكومة ائتلافية ودية مع رئيس وزراء من الأحرار أو من غير الوفديين .

وثالثاً : حكومة غير وفدية بالمرة .

وبالنظر إلى أغلبية الوفد في المجلس فإن البديل الأخير سيكون معادلاً للموافقة على الحل الفوري للبرلمان . وهناك بعض الأسباب التي تدعو للاعتقاد بأن « صدقي باشا » قد يكون مستعداً لتولي السلطة تحديداً للوفد .

ولكن قبل أن يفعل ذلك ، فمن المؤكد أنه سيطلب ضمانات بتأييدنا بالكامل للحل ، ولتعديل قانون الانتخابات ، وبالإضافة إلى أى تدابير قمعية قد يرى من الضروري اتخاذها .

وبرغم اقتناعي بأن شيئاً مفيداً لهذه البلاد لن يتحقق ما لم يتم تعديل النظام البرلماني الحالي ، وغير المناسب فلا أعتقد أن اللحظة قد حانت لتحمل مسئولية نصيح « الملك فؤاد » باتباع طريق غير دستوري .

مثل هذا المسلك قد يفسر هنا بصورة عامة باعتباره ضيقاً من جانبنا بسبب رفض المعاهدة .

وأن مسألة خارجية من هذا النوع تبدولى أسوأ أساس يمكن أن نخاره لتأييد سياسة استبدادية ، ترقى في الواقع إلى مستوى الانقلاب .

وزاد من قوة هذا الاعتبار الغياب الكامل لأى تحمس واضح للمعاهدة حتى بين المصريين المعتدلين من غير ذوى الانحياز الحزبي .
وإذا كان لابد من اللجوء إلى الحل . . فلا بد أن يكون واضحاً تماماً أن لك تم نتيجة للمسألة الداخلية الخاصة بالقانون والنظام . أولسوء الإدارة فادح الذى يؤثر على حياة الأجانب . وهو ما قد يلقى التقدير من الجميع ويلقى لوافقة - على الأقل - من قطاع هام من الرأى العام هنا .
ومن الناحية الأخرى ، فإن اتخاذ إجراء مناف للدستور فى أعقاب قضية لمعاهدة سيسبب استياء واسعاً فى هذه البلاد ، كما أن أية متاعب ستنشأ عن لك سيزيد من خطورتها الاحساس بالظلم والمرارة .
أما البديل الثانى ، فمن المرجح تنفيذه إذا صدق ما أبلغنى به « ثروت باشا » من أن الأحرار قرروا عدم الدخول فى وزارة وفدية .
وبرغم أنى أخشى أن يعنى ذلك فترة من الصعاب البالغة التى لن تنتهى لا بحل البرلمان وهى الأزمة التى يجب أن نتلافها فإنى أرى أن أحكم طريق ، ن ننصح صاحب الجلالة « الملك فؤاد » بالاستمرار فى اتباع خط دستورى تمام لأطول وقت ممكن . ولا يستلزم ذلك معارضة من جانبنا لتشكيل حكومة وفدية محضة .

وبالإضافة إلى ذلك ، يبدو أن اللحظة حانت لكى يصبح فى السياسة أن نسمح ، بل وأن نشجع ، الوفد على تولى السلطة حتى يمكن اعتباره مسئولاً بصورة مباشرة عن أية أضرار تصيب البلاد نتيجة لسوء الإدارة أو لعدم مراعاة المصالح البريطانية .

والخطر الرئيسى الكامن فى هذا الطريق قد ينشأ ، كما أوضح الملك ، فى احتمال أن الوفد بممارسة التعقل خلال الفترة الباقية من الدورة الحالية ، قد يستخدم العطلة التى توفرها شهور الصيف فى تقوية سيطرته على الأرياف بتغيير المديرين والعمد . . إلخ . لتشتيت الإدارة المركزية ، ولتأسيس تنظيمهم بواسطة الدعاية والموارد المالية التى سيتم ملؤها من جديد فى نفس الوقت . وستكون النتيجة أنه عندما يحدث الصدام ، فإنه سيكون أكثر اتساعاً وقد

يأتى المزيد فى الشتاء القادم ، فى وقت غير مناسب نظراً للانتخابات العامة فى بريطانيا .

ولا يمكن تجاهل مثل هذا الخطر ولا بد من مواجهته .

وإذا لم نكن مستعدين لمواجهة وزارة وفدية فيمكن بحث نقط أخرى وهى إذا كان واجباً علينا أن نقبل مثل هذه الحكومة بلا قيد أو شرط ، أو نشترط تقديم تأكيدات محددة بالأئسن تشريعات تحرب الحفاظ على النظام وأن يتم الحفاظ على الأمر الواقع فيما يتعلق بالمسائل التى تهتم بها حكومة صاحب الجلالة بصفة خاصة .

وأميل إلى الرأى القائل بأن التحذير العام فى هذا الشأن الذى أبلغته لتوى للملك «وثروث باشا» فيه الكفاية ، وكانت محتوياته قد ظهرت لتوها فى الصحافة ، وكانت مصدراً للقلق بين الوفديين .

وبالمناسبة فإن ذلك يعتبر الأمل الوحيد للمحتلين فى هذه البلاد . إن تحذيراً عاماً فى هذا النوع يتركنا أحراراً فى اتخاذ إجراء للأسباب ، واللحظة التى تبدو مناسبة للغاية .

وبالإضافة لذلك ، فإن المطالبة بتأكيدات محددة سيكون من المرجح ألا تجعل الوفد يقرر عدم تولى السلطة وعدم المشاركة - أيضاً - فى أى حكومة تفرض بهذا الشكل .

وفى هذا الصدد ، أعتقد إذا تبين الطريق الموصى به فى الفقرة ٢ فيجب ألا تضيقوا وقتاً لإعلان أن عرض حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا للمعاهدة قد سحب تماماً . على أن يعلن ذلك فى وقت مبكر ، مما يقوى يدى ضد اضطرابات الطلاب لأنه موجه ضد المعاهدة .

وفى حالة رفض الوفد تولى السلطة - لعدم سماحنا لأى من عصابة القتلة بتولى مناصب وزارية .

أولاًية أسباب أخرى ، فإن الموقف سيتغير إلى درجة كبيرة . فالرفض قد يوفر مبرراً للملك ليقوم بـ :

(١) تشكيل وزارة تنفيذية .

(ب) حل البرلمان انتظاراً للانتخابات الجديدة ، التي قد تؤجل في هذه الحالة إلى أجل غير مسمى .

ومن الممكن أن يسعى «النحاس باشا» ليشغل واحد من غير الوفديين منصب رئيس الوزراء . ليكون بمقدور «النحاس» أن يتنصل عند الحاجة من مسئولية الوفد .

ومما يجب بحثه أنه يوجد مبرر للملك في إصراره على رئيس وزراء من الأغلبية وفي رفضه تعيين رئيس وزراء يكون غطاءً للآخرين .

ويسعدنى أن أتلقي في وقت مبكر رأيكم بشأن الخط السياسى المقترح » .

وهذه البرقية كلها إيماءات كى توافق الحكومة البريطانية على حل البرلمان وتعديل قانون الانتخابات . . وإبعاد الوفد عن الحكم .

الصلام

بقى الموقف معلقاً . .

وأخيراً رأى الملك أن يأخذ زمام المبادرة في يديه ما دامت بريطانيا لا تتحرك . . أوروباً أراد الملك أن يرغم «اللورد» على التعجيل باتخاذ موقف .

استدعى «أحمد فؤاد» يوم ١٢ مارس زعيم حزب الوفد ليسأله عن رئاسة الوزارة ، ومن يرشحه الوفد باعتبار أن الأغلبية له .

. . وظن الملك أن «النحاس» - بصفته رئيساً للوفد - سيصر على أن تكون الوزارة كلها وفدية ، ولكن «النحاس» فضل أن تبقى الوزارة ائتلافية ، فإن «النحاس» وجد أن الوقت ليس مناسباً للانفراد بالحكم . .

وقال «النحاس» إنه سيبحث تشكيل الوزارة ثم يعرض الأسماء بعد ذلك على الملك . والحقيقة أن هذه كانت أول ، وآخر ، وزارة ائتلافية تولى «النحاس» رئاستها .

وعرف «اللورد» بهذا الاجتماع فاستدعى رئيس الديوان الملكي «توفيق نسيم» . . يسأله . . عن هذا الموقف المفاجئ وغير المنتظر .

قال «نسيم» إنه سمع بالأمر . .

وتوجه «نسيم» للملك يستفسر :

رد الملك : إني لم أقدم أى تعهد «للورد» . . وربما يكون قد أساء فهمى .

لم يستطع «اللورد» أن يفعل شيئاً فقد تلقى في نفس اليوم - ١٢ مارس - قرار مجلس الوزراء البريطاني في برقية طويلة من «أوستين تشمبرلين» .

قال «تشمبرلين» للورد : «قف جانباً ، ولا تنصح الملك .

أوافقك على ألا نعارض قيام حكومة وفدية ، فإننا سنهاجم إذا حدث أى

تغيير دستورى .

لقد رفض الوفد المعاهدة وطلب الجلاء الكامل . . وهو ما رفضته حكومة

«رامزى ماكدونالد» السابقة . . وما نرفضه نحن . . ولن تقبله أية حكومة بريطانية .

إن المعاهدة ستبقى علامة عالية فوق سطح الماء ، دليلاً على التنازلات البريطانية للوطنية المصرية وكرم شروطنا .

لن نخسر شيئاً ، بل إن الوفد هو الذى سينحسر .
ولماذا تريد توجيه إنذار آخر . لديك إنذاراً يعطيك حرية التصرف . .
فاستعمله إلا إذا تولى «صدق» الحكم .

إن سلوكك الآن يجب أن يكون متحفظاً . أما المعاهدة فإنها - بكل الاحتمالات - قد ماتت . ولن نجد عرض المعاهدة . ولن نحفظ بالمعاهدة قائمة . ومن الخطأ أن نسحبها بسرعة .

دع مصر تفكر قليلا ودع المصريين يطمنون .

. . وهذه الفقرات من البرقية ، تبين الغيظ الذى أحس به أعضاء مجلس الوزراء البريطانى جميعاً . . وأولهم السير «أوستين تشمبرلين» وزير الخارجية وصاحب فكرة المعاهدة .
فى تقريره إلى لندن قال «اللورد لويد» :

«كان إغراء السلطة أقوى بكثير فنقرر أن يقبل «النحاس» رئاسة الوزارة .
وأصبح على حزب الأحرار الدستوريين اتخاذ قرار بالمشاركة فى الوزارة الائتلافية .

ولكن حدث انقسام فى حزب الأحرار . .
كبار رجال الحزب - وعلى رأسهم «إسماعيل صدق» الذى يتظاهر بأنه مستقل - «وحافظ عفيفى ، ومحمود عبد الرازق» - طلبوا عدم الاشتراك فى الوزارة .

ولكن «محمد محمود باشا» وكيل الحزب أصر على دخول الوزارة باعتبارها خطوة تقربه من رئاسة الوزارة .

وعرض الأمر على مجلس إدارة الحزب فانتصر رأى «محمد محمود» ولكن بأغلبية قليلة .

وافق ١٧ من رجالات حزب الأحرار على الاشتراك في وزارة يرأسها « النحاس » .

واعترض ١٤ .

وهكذا تقرر استمرار الوزارة الائتلافية برئاسة « مصطفى النحاس » بدلا من « ثروت » .

وعرف « النحاس » تأييد « محمد محمود » له فخضع - النحاس - لشروطه في تأليف الوزارة .

اشترط « محمد محمود » استبعاد ٣ من الشخصيات الوفدية الهامة من دخول الوزارة هم : « فتح الله بركات باشا ، ومرفص حنا باشا وعثمان محرم باشا » ، فوافق « النحاس » .. حتى يضمن اشتراك الأحرار في النهاية .

واستغرقت المشاورات من ٤ إلى ١٥ مارس عندما أعلن « النحاس » أنه سيشكل الوزارة ، ووافق « الملك فؤاد » وعهد إليه بتأليفها رسمياً .

وعرف شعب مصر بالنبا بعد ٢٤ ساعة وشكل « النحاس » الوزارة يوم ١٧ مارس برئاسته وتولى أيضاً وزارة الداخلية .

وأُسندت وزارة الحرية إلى « جعفر وإلى باشا » والخارجية إلى « واصف بطرس باشا غالى » وتولى « محمد نجيب الغرابي باشا » الأوقاف ، و « على الشمسي باشا » المعارف ، وأحمد محمد خشبه باشا « الحفانية » ، ومحمد محمود باشا « المالية » ، و « محمد صفوت باشا » الزراعة ، وإبراهيم فهمي كرم بك « الأشغال » ، ومكرم عبيد « المواصلات » .

وكانت هذه أول مرة يدخل فيها الوزارة كل من « مكرم عبيد » ، ومحمد صفوت ، وإبراهيم فهمي كرم .

وكان « محمد محمود » ، وجعفر وإلى « هما الوزيران اللذان يتبعان إلى حزب الأحرار الدستوريين » .

* * *

كان « النحاس » في الحادية والخمسين . درس الحقوق وعمل قاضياً .

انضم للحزب الوطنى واشترك فى ثورة ١٩ وفصلته الحكومة من عمله فى القضاء بسبب ميوله السياسية .

وانضم للوفد « ونفى مع » سعد زغلول « عام ٢١ وعاد معه إلى مصر عام ٢٣ . وفى وزارة « سعد » عام ٢٤ اختير وزيراً للمواصلات وحصل على رتبة الباشاوية . وبعد استقالة الوزارة عاد إلى المحاماة ودافع عن صديقه « أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى » عندما قُدمَا لمحكمة الجنايات فى قضية الاغتيالات السياسية . وقد اختير وكيلاً ثانياً لمجلس النواب فى أثناء رئاسة « سعد » ثم أصبح رئيساً لهذا المجلس بعد « وفاة سعد » .

وفى رأى القائم بالأعمال الأمريكى أن « النحاس » معروف كواحد من المتطرفين المندفعين . بسبب إخلاصه ، للوفد ونفيه ، وشعبيته ، داخل الحزب والجمابية التى يتمتع بها لا يمكن التشكيك فيها .

* * *

وجد « النحاس باشا » نفسه يواجه التحذير - الإنذار - البريطانى الذى وجه إلى رئيس الوزراء السابق يوم ٤ مارس . قال الإنذار :

« طالما كان هناك محل للأمل فى عقد محالفة بين البلدين أمسكت حكومة صاحب الجلالة عن إبداء أية ملاحظة ، أملاً منها فى أن تعتمد باطمئنان على الحكومة المصرية ، لاجتناب كل تشريع يحول بين الإدارة المصرية والقيام بنجاح بالمسؤوليات الكبيرة التى يستلزمها النظام الذى توجده المحالفة .

« ولكن لما كانت هذه المحادثات مع الحكومة المصرية لم تنجح فى تحقيق غرضها فإن حكومة جلالة الملك البريطانية ليس فى وسعها أن تسمح بأن تتعرض مسؤولياتها الناشئة عن تصريح ٢٨ فبراير للخطر ، سواء بتشريع شبيه بذلك الذى أشرنا إليه ، أو بأى تصرف إدارى ، فتحفظ لنفسها بالحق فى اتخاذ أى إجراء ترى فى نظرها أن الحالة تقتضيه » .

* * *

وجد النحاس أن التشريعات التى تخشاها بريطانيا تشريع واحد هو « قانون الاجتماعات والمظاهرات » .

وهذا القانون له قصة . الوفد ينظر إليه بوجه .. والإنجليز ينظرون إليه بوجه آخر .
في ٣٠ مايو ١٩٢٣ أصدر « يحيى إبراهيم باشا » رئيس الوزراء القانون رقم ١٤ لعام ١٩٢٣
واسمه « قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية » ينظم الاجتماعات والمظاهرات .
احتج « سعد زغلول » - من فرنسا - على هذا القانون واعتبره رجعيًا قصد به تقييد حرية
الاجتماعات ووضعها تحت سلطة البوليس المطلقة .

وعندما تولى « سعد زغلول » رئاسة الوزارة قرر مجلس النواب بالإجماع يوم أول يوليو
١٩٢٤ إلغاء ذلك القانون .. وأحيل « الإلغاء » إلى مجلس الشيوخ للتصديق عليه .
ووضع مجلس الشيوخ مشروع قانون جديد يقرر الأحكام الخاصة بالاجتماعات في الطرق
العامة ، وافق عليه المجلس في ٩ يوليو وأحاله إلى مجلس النواب .
واستقال « سعد » بعد حادث اغتيال السردار « السيرلي ستاك » .
وتولى رئاسة الوزارة « أحمد زيور » وبعده « عدلى يكن » . ورأس « سعد زغلول » مجلس
النواب .. ومع ذلك فإن مشروع القانون بقى في مجلس الشيوخ لا يعرض على المجلس ..
ولا تناقشه لجانه .

واستقال « عدلى يكن » وأسندت رئاسة الوزارة إلى « عبد الخالق ثروت » .. وبقى مشروع
قانون الاجتماعات حبيسًا في مجلس الشيوخ لا يتحرك .
وبعد وفاة « سعد » وإسناد رئاسة الوفد إلى « النحاس » تحرك المشروع مرة أخرى .
عرض على مجلس النواب فأدخل عليه تعديلات ثم وافق عليه يوم ٣ يناير عام ١٩٢٨ .
ووافق مجلس الشيوخ وأرسل مشروع القانون ليوقع عليه الملك فيصبح قانوناً .
ولكن ...

اكتشف أحد موظفى مجلس الشيوخ - فى آخر لحظة - أن المجلس نسى الموافقة على فقرة
اقترحها نائب ، وأقرها مجلس النواب . وأصبح من الضروري إعادة عرض المشروع على مجلس
الشيوخ - وحده - ليقر المشروع ومعه الفقرة الضائعة .

* * *

فى لقائه « بالنحاس » يوم عهد إليه بتشكيل الوزارة قال صاحب الجلالة :

- ماذا ستفعل فى قانون الاجتماعات ؟

أجاب « النحاس » :

- إنه فى مراحله الأخيرة ولن أحرکه خطوة للأمام . وسأدعه متوقفاً . لا أريد إجراءات مثيرة للجدل .

إن البرلمان سيهتم خلال هذه الدورة بإقرار الميزانية . ولا أريد مضاعفات .
.. ولكن الوفد انقسم على نفسه !

* * *

رأى المعتدلون فى حزب الوفد عدم إرسال رد على مذكرة «اللورد لويد» ، والاكتفاء بتأجيل القانون أطول فترة ممكنة لتفادى أزمة مع بريطانيا .
ولكن المتطرفين قالوا إن الصمت يعتبر إذعائاً لما تزعمه بريطانيا عن حقها فى التدخل غير المحدود ، فى الإدارة الداخلية ، لمصر .

وكانت المشكلة الكبرى أمام الوفد أن الإنذار يرتكز على تصريح ٢٨ فبراير الذى أعطى لبريطانيا حق حماية المصالح الأجنبية . . فى حين كان الوفد ينكر هذا التصريح ويرفضه من حيث المبدأ . . والشكل ! وإن كان الوفد - فى نفس الوقت - قد تولى الحكم فى ظل هذا التصريح وتطبيقاً له .

أما بالنسبة «للورد لويد» فإنه يرى أن الوفد تطرف بعد «وفاة سعد زغلول» - فى ٢٧ أغسطس ١٩٢٧ - وأن العصابات التى اغتالت السردار «السيرلى ستاك» وغيره من الموظفين والجنود البريطانيين فى طريقها إلى العودة لممارسة السلطة . . ويريد الوفد شل يد ضباط الشرطة فيعجزون عن تفريق المظاهرات والقبض عليهم .

ويرى «اللورد» أيضاً أن «أحمد ماهر ، ومحمود فهمى النقراشى» اللذين أتهما فى قضية الاغتيالات السياسية ، يحرضان الوفد على التطرف والعنف مرة أخرى . . وأن «النحاس» مدين لهما باختياره رئيساً للوفد ولذلك يتبنى آراءهما ويخضع لنفوذهما .

* * *

ظل «النحاس باشا» متردداً وأخيراً انتهى إلى رأى . . أو خضع للمتطرفين كما يرى «اللورد» .

بعث يوم ٣٠ مارس - بعد ١٣ يوماً من توليه رئاسة الوزارة - بمذكرة إلى «اللورد جورج لويد» .

أرسلت - يوم ٤ أبريل - مذكرة أخرى أكدت فيها القيود المفروضة على مصر بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ..

وقالت المذكرة التى سلمها «اللورد لويد» :

«إن حكومة جلالة الملك لا تستطيع أن تعد مذكرة دولتكم بياناً صحيحاً للعلاقات الموجودة بين بريطانيا العظمى ومصر أو لتعهداتهما المتبادلة .

وقد أعلنت حكومة جلالة الملك استقلال مصر بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ مع تحفظات أربعة ..

أولاً : سلامة المواصلات الإمبراطورية فى مصر .

ثانياً : الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء خارجى ، أو تدخل بالذات أو بالوساطة .

ثالثاً : حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات .

رابعاً : السودان .

.. وذلك إلى أن تسوى هذه المسائل باتفاقات تعقد بين الحكومتين .

وقد سعت حكومة جلالة الملك لوضع تسوية كهذه واعتقدت أنها وقفت إليها بواسطة

المعاهدة التى جرت فيها المفاوضات بين رئيس الوزارة المصرية السابق .

وإذ كانت الحكومة المصرية قد رفضت هذه المعاهدة فإن الحالة السابقة للمفاوضات

تستمر . وعلى ذلك يعود المركز إلى مثل ما كان حين حبطت المفاوضات التى دارت بين المستر

«رامزى ماكدونالد» ، «وزغلول باشا» إلا بمقدار ما طرأ عليها من التعديل بمقتضى المذكرات

التي تُبذلت فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

أما النقط المتحفظ بها فتبقى كذلك .

وللحكومة المصرية أن تستعمل سلطتها المستقلة على شرط أن يكون ذلك على وجه مرض

لحكومة جلالة الملك فى هذه المسائل ..

* * *

نشرت الصحف المصرية كل المذكرات المتبادلة .

ويوم الخميس ٥ أبريل أعلن «النحاس» رده على المذكرة البريطانية قال :

«الحكومة المصرية متمسكة بوجهة «نظرها» .

ووقف الدكتور «عبد الحميد سعيد» فى مجلس النواب وأعلن تأييد الحزب الوطنى لسياسة

أرسلت - يوم ٤ أبريل - مذكرة أخرى أكدت فيها القيود المفروضة على مصر بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ..

وقالت المذكرة التى سلمها «اللورد لويد» :

«إن حكومة جلالة الملك لا تستطيع أن تعد مذكرة دولتكم بياناً صحيحاً للعلاقات الموجودة بين بريطانيا العظمى ومصر أو لتعهداتهما المتبادلة .

وقد أعلنت حكومة جلالة الملك استقلال مصر بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ مع تحفظات أربعة ..

أولاً : سلامة المواصلات الإمبراطورية فى مصر .

ثانياً : الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء خارجى ، أو تدخل بالذات أو بالوساطة .

ثالثاً : حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات .

رابعاً : السودان .

.. وذلك إلى أن تسوى هذه المسائل باتفاقات تعقد بين الحكومتين .

وقد سعت حكومة جلالة الملك لوضع تسوية كهذه واعتقدت أنها وقفت إليها بواسطة

المعاهدة التى جرت فيها المفاوضات بين رئيس الوزارة المصرية السابق .

وإذ كانت الحكومة المصرية قد رفضت هذه المعاهدة فإن الحالة السابقة للمفاوضات

تستمر . وعلى ذلك يعود المركز إلى مثل ما كان حين حبطت المفاوضات التى دارت بين المستر

«رامزى ماكدونالد» ، «وزغلول باشا» إلا بمقدار ما طرأ عليها من التعديل بمقتضى المذكرات

التي تُبذلت فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

أما النقط المتحفظ بها فتبقى كذلك .

وللحكومة المصرية أن تستعمل سلطتها المستقلة على شرط أن يكون ذلك على وجه مرض

لحكومة جلالة الملك فى هذه المسائل ..

* * *

نشرت الصحف المصرية كل المذكرات المتبادلة .

ويوم الخميس ٥ أبريل أعلن «النحاس» رده على المذكرة البريطانية قال :

«الحكومة المصرية متمسكة بوجهة «نظرها» .

ووقف الدكتور «عبد الحميد سعيد» فى مجلس النواب وأعلن تأييد الحزب الوطنى لسياسة

الحكومة كما أكد «عبدالمجيد إبراهيم صالح بك» تأييد حزب الأحرار .

* * *

في اليوم التالي - الجمعة - طلب «النحاس» لقاء «اللورد لويد» وأكد له نوايا الوفد الطيبة وصداقة «النحاس» لبريطانيا .

وقال «النحاس» :

- تأخرت الحكومة البريطانية في التدخل فقد سمحت بتمرير القانون من الناحية العملية في كل مراحل البرلمان قبل أن توضح أثره لديها . . أى لدى بريطانيا .
رد «اللورد لويد» قائلاً :

- حذرت «ثروت باشا» يوم ٢٨ ديسمبر الماضي في أول مراحل هذا القانون . وربما لم يبلغ الوفد - في ذلك الوقت - أهمية هذه التحذيرات كما أن استمرار مفاوضات المعاهدة جعل الحكومة البريطانية غير راغبة في التدخل بصورة سافرة .
ولن نوافق على هذا التشريع .

* * *

ويتفق «اللورد» ورئيس وزراء مصر على أن يجتمع «النحاس باشا» بصفته وزيراً للداخلية مع «كين بويد» مدير الإدارة الأوربية بوزارة الداخلية البريطانية لبحث المشروع وسماع اعتراضات وملاحظات هذه الإدارة وكذلك رجال البوليس المصريين والبريطانيين أيضاً .

* * *

. . عقد «النحاس» و«بويد» اجتماعات لهذا الغرض . .

قدم «بويد» ملاحظات ضباط البوليس «للنحاس» وهذا أهم ما فيها :
* يسمح القانون بالاجتماعات العامة إذا أخطر بها رجال الشرطة قبل ٢٤ ساعة إذا كان الاجتماع انتخابياً ، و ٤٨ ساعة في الأحوال الأخرى .

ويكنى أن يوقع اثنان على الإخطار .

ومن حق أحد ضباط الشرطة حضور الاجتماع .

ولا يجوز للضابط فض الاجتماع إلا بناءً على طلب اللجنة المنظمة للاجتماع ، أو الذين تقدموا بالإخطار عنه .

ويفرض الضابط الاجتماع إذا قامت اضطرابات خطيرة في رأى الضابط . . ويستأنف الاجتماع إذا هدأ الموقف .

ومن رأى الإنجليز أن الضابط لا يستطيع أن يقف وسط اجتماع مضطرب ليعلم فضه . . فإن الضابط سيضرب !

ويستطيع الضابط أن يترك المكان لإبلاغ رجال الشرطة فإذا جاءوا ووجدوا الاجتماع هادئاً فإنه يُستأنف .

ومن رأى البوليس أن المتظاهرين والمجتمعين قد (يلعبون) مع رجال البوليس بإثارة الهياج تارة ، وحفظ الأمن تارة أخرى .

وأخيراً يرى الإنجليز أن الضابط الذى يحضر مثل الاجتماع سيفضطر إلى اتخاذ موقف محايد مهما قيل في الاجتماع من تحريض على العنف أو الجريمة .

* نص القانون على أن كل اجتماع هام يكون له مكتب يتولى حفظ الأمن وإلا غرم المكتب ١٠٠ جنيه . . والغرامة في رأى البوليس ليست مانعة أو رادعة . .

* وتسرى نفس الشروط على المظاهرات ، ولكن المتظاهرين ليسوا ملزمين بإبلاغ الشرطة عن الطريق الذى تسير فيه المظاهرة . .

ويرى رجال البوليس البريطانيون أن من حق البوليس وحده تحديد طريق المظاهرة . . كما أن المتظاهرين يستطيعون الحصول على تراخيص بقيام عدة مظاهرات في وقت واحد مما يثير الهياج والاضطراب .

* وضع القانون عقوبات لمن لا يتقدم بطلب للحصول على إذن باجتماع أو مظاهرة والعقوبة ٧ أيام حبس وغرامة ، حداها الأقصى ١٠٠ جنيه . وهذه العقوبة - في رأى البوليس - ليست رادعة .

* ونص القانون على عقوبة رجل الشرطة الذى يخالف أحكام القانون بالحبس شهراً وغرامة تتراوح بين جنيهين و ٣٠ جنياً ، فكأن عقوبة رجل الشرطة - في الحبس - أقصى من عقوبة المتظاهرين .

وعلى هذا الأساس ، فإن الضابط الذى يطلب إليه تفريق مظاهرة سيتردد ، أو يمتنع عن تنفيذ الأمر خوفاً من العقوبة .

* يعاقب القانون رجل الشرطة الذى يفرق مظاهرة بغير وجه حق فى حين لا يعاقب القانون رجل الشرطة الذى لا يفرق مظاهرة غير قانونية .
وإذا رفض مأمور المركز ، أو المدير ، أو المحافظ التصريح باجتماع أو مظاهرة ، فلا بد من موافقة وزارة الداخلية .

ويرى رجال الشرطة البريطانيين ، أن هذا مجرد السلطة المحلية من صلاحيتها ، على حين تستطيع ، وحدها ، أن تقرر ما إذا كانت المظاهرة أو الاجتماع يهدد الأمن العام .
* يسمح القانون بعقد الاجتماعات السياسية داخل المباني الحكومية ودور العبادة والمدارس .

ويستند «كين بويد» إلى ما جرى داخل اللجان البرلمانية التى ناقشت مشروع القانون . .
حدث أن وكيل وزارة الداخلية طالب النواب بمنع عقاب الضباط لأن هذا العقاب يجعل القانون مجرد قصاصة ورق فرفض النواب الاقتراح . .

وكان القانون رقم ١٤ الصادر عام ٢٣ ، يعطى البوليس الحق فى منع أى اجتماع أو مظاهرة . . كما أن الاجتماعات كانت ممنوعة داخل المباني الحكومية ودور العبادة والمعاهد ، إلا إذا كانت متعلقة بشئون خاصة بهذه الأماكن .

وكان قانون عام ٢٣ أيضاً يعطى البوليس الحق فى فض أى اجتماع أو مظاهرة .

* * *

رد «النحاس» قائلاً :

* إن المشروع يطلق يد البوليس فى منع وتفريق المظاهرات السياسية التى تسير فى الطريق العام ، فى حالة الإخلال بالأمن العام ، قبل وقوع الإخلال به . . وتقدير ذلك موكول للبوليس .

* وللبوليس الحق فى تحويل سير المظاهرات عن الجبهات التى يخشى منها على الأمن العام .

* لا عقاب على البوليس بمقتضى المشروع حتى فى حالة إساءته استعمال الحق فى المظاهرات ، بل فى حالة التعسف المقصود وذلك اكتفاءً بالمسئولية الإدارية .

وهذا منتهى المبالغة فى إطلاق يد البوليس .

* تنظم المظاهرات فى مشروع القانون ، قاصر على المظاهرات السياسية ، وأما غيرها

كالمظاهرات الشيوعية وغيرها ، فخارجة عن المشروع وخاضعة للقانون العام .
وقد نص الدستور صراحة في المادة ٢٠ على سلطة البوليس التامة في اتخاذ أى تدبير لوقاية النظام الاجتماعى .

وللبوليس ، بمقتضى ذلك ، أن يمنع ، من غير قيد ولا شرط ، أية مظاهرة شيوعية أو اجتماع شيوعى .

* الاجتماعات العامة يحضرها مندوب من رجال الإدارة أو البوليس ، وله حق حل الاجتماع إذا حدث اضطراب شديد . وتقدير ذلك موكول إلى البوليس .

* عقاب الموظف الذى يحل أى اجتماع فى أحوال حددها القانون . ولا يتعدى ذلك إلى المظاهرات فى الطريق العام . ولا عقاب مطلقاً على من يمنعها أو يفرقها حتى فى غير الأحوال المنصوص عليها فى القانون .

* لا خطر على الأمن العام مما يحدث داخل الاجتماع ، ولا شأن للأجانب فيه ، لأنه محظور عقد الاجتماعات العامة فى الميادين والطرق العامة . . والاجتماعات فى أماكن محصورة لا تدخل للأجانب فيها . . وضرر الاضطراب يكون قاصراً على المصريين الموجودين داخلها . وقال «النحاس» إن هذه التفسيرات ثابتة فى مضابط الجلسة العاشرة لمجلس النواب والشيوخ .

قدم «كين بويد» تقريراً إلى «لويد» بنتائج اجتماعاته «بالنحاس» . . وأرسل «اللورد» هذا التقرير إلى لندن بالبرقية رقم ٣٣١ .
قال «كين بويد» :

«فشلت فى الوصول إلى تفاهم مع «النحاس» .
فقد اعترف «النحاس باشا» بأنه لإقرار النظام فى مصرينبغى منح البوليس سلطات تفوق ما هو ممنوح لهم فى مشروع القانون و . . هى :

١ - سلطة منع اجتماع أو مظاهرة تهدد بالخطر النظام الاجتماعى .

٢ - سلطة تفريق مظاهرة بمجرد أن يدرك البوليس احتمال أن تصبح

خطيرة .

٣ - سلطة وضع قوات فى أية أماكن يجتمع ، أو قد يجتمع فيها المتظاهرون

وأية طرق يسلكونها .

وهو يعترف بأن عدم إطاعة إنذار البوليس للمتظاهرين بالتفرق يجب أن تكون جنحة لا مجرد مخالفة .

واقترح « النحاس » إصلاح عيوب المشروع عن طريق إصدار منشور وزارى وإعلان عام بعد أن يتم التصديق على القانون .
وأرى أن مثل هذا المنشور والإعلان لن يكون لهما أى سند قانونى أمام المحاكم .

ويمكن لأى وزير فى المستقبل أن يصدر منشوراً وإعلاناً بمعنى مضاد . وقد عرضت وجهة نظرى عليه بشكل واضح .
واقترحت إجراء تعديل فى النقاط التى يعترف بأنها ضرورية فاعترض على ذلك لأنه مستحيل .

عندئذ اقترحت إلقاء بيان فى مجلس الشيوخ حول تفسيره لمشروع القانون .
اعترض « النحاس » على ذلك باعتبار أنه أمر غير دستورى فى المرحلة التى وصل إليها المشروع .

وقال إن المشروع وُفق عليه عدا فقرة واحدة فقط .
والنتيجة هى أن رئيس الوزراء اعترف بصواب آرائى فيما يتعلق بالاختصاصات التى ينبغى منحها للسلطات .
ولكننا وصلنا إلى حالة من الركود فيما يتعلق يجعل هذه الاختصاصات قانونية .

وعلى ضوء خلافنا فيما يتعلق بالهدف العام لمشروع القانون ككل ، وبالنسبة للمادة التاسعة التى تفرض عقوبات على رجال البوليس ، فإنى أرى أن استمرار نقاشنا لن يؤدي إلى غرض مفيد .

وإذا أصبح هذا المشروع قانوناً بشكله الحالى فإنه سيقوض النظام ، ويضعف البوليس ، حتى أننا لا نستطيع أن نعتمد عليه فى حماية أرواح وممتلكات الأجانب عند حدوث اضطرابات سياسية فى مصر .

* * *

ساد الجمود الموقف لأن كلا من « النحاس » ، « واللورد لويد » تمسك بوجهة نظره .

وينحسب «اللورد» أن يلجأ «النحاس» إلى العناد والتشدد بعد أن أصبحت المعركة علنية ومن الصعب على الوفد أن يتراجع .

كتب «اللورد» إلى لندن يطلب تعليمات محددة إذا رفض «النحاس» التحذيرات .

* * *

التقى «لويد» بالملك ثم بعث إلى وزير خارجيته «أوستين تشمبرلين» بنص الحديث .

«برقية رقم ٢١١

بتاريخ ٩ أبريل ١٩٢٨

أبلغت الملك بالاعتراض القوي من جانب حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا على أن يتحول المشروع إلى قانون .

وأبلغته إنى مخول من قبلك بالإلحاح على رئيس الوزراء لسحب المشروع من البرلمان .

وأبلغته بجديتي مع «النحاس باشا» .

وسألت جلالته عن الخطوات التي اتخذها .

رد الملك بأنه متفق معنا تماماً في اعتراضاتنا ، لا بشأن مشروع هذا القانون فحسب ، ولكن بشأن مشروع قانون الأسلحة والعمد أيضاً .

وهو يأمل إقناع «النحاس باشا» سحب المشروع من البرلمان .

وقد تحدث بالفعل مع رئيس الوزراء .

وقال الملك إنه سيعتد إلى الوزيرين اللذين لهما أكبر تأثير على «النحاس»

وهما «واصف غالى» وزير الخارجية ، «ومكرم عبيد» وزير المواصلات ، فإذا أمكنه إقناعهما . فلن يكون صعباً إقناع «النحاس» .

والملك يؤكد أن رئيس الوزراء مخلص في العمل معى على أسس ودبة .

ولكن مشروع القانون أصبح مسألة كرامة لا للوفد فقط ، ولكن بالنسبة «للنحاس» ، شخصياً .

وهنا وجه الصعوبة .

وألقي الملك باللوم على «ثروت» الذى قام عمداً بترك مشروع القانون ير

حتى وصل إلى هذه المرحلة المتقدمة ليورط خليفته فى نزاع معنا ويفقد هيئته إذا

سحب المشروع .
أبلغت الملك أنى أخذت نفس الانطباع عن رغبة « النحاس » فى العمل
معى ..
وأملى استئناف العلاقات الودية ، بعد تسوية هذه المسألة الهامة ، بشكل
مرض .
وأوضحت للملك ، أن من مصلحته الشخصية ألا يصل مشروع القانون
إليه للتوقيع عليه .
ولن يسعه إلا رفض التوقيع ما دام هو نفسه يعترض عليه .
وعلى ذلك فمن الأفضل أن يمارس كل نفوذه لضمان سحب المشروع من
البرلمان .
تفادى الملك أن يقدم رداً مباشراً على اقتراحى ولكنه وعد ببذل ما فى
وسعه .
كونت انطباعاً بأن الملك يتحدث بإخلاص . ولدى أمل فى أن يكون نفوذه
مؤثراً .

* * *

تلقى « اللورد لويد » يومى ١٨ و ١٩ أبريل تعليقات من لندن بأن يقدم إنذاراً شفهيّاً إلى
« النحاس » بضرورة سحب القانون من البرلمان . .
وقالت التعليقات إنه إذا لم يستجب « النحاس » للإنذار الشفهى يُقدّم إليه إنذاراً كتابياً .
زار « النحاس » ، « اللورد » صباح السبت ١٩ أبريل . .
قال له « اللورد » . . منذراً ومخذراً وهو يتلو عليه صيغة الإنذار :
- إذا رغبت فى تلافى تعريض الوفد للمهانة فإن إقصاء القانون جانباً بصورة حكيمة
سيكون كافياً .

رد « النحاس » بأن المشروع لن يعرض على مجلس الشيوخ إلا يوم ٣٠ أبريل .
وقال إنه سيدلى ببيان فى مجلس الشيوخ يفسر فيه القانون بما يحقق رغبات بريطانيا
واعترضاتها .
قال « اللورد » :

- يجب عدم توقيع العقوبات على الضباط والموظفين الذين يخالفون القانون وإلغاء المادة
التي تنص على ذلك .
رفض «النحاس» ..

* * *

... وبقى «اللورد لويد» يمارس مسئولياته الاجتماعية .
... يحضر حفلاً في دار الأوبرا ويفتح معرضاً للزهور وتقدم قرينته الجوائز في حفلات
المدارس البريطانية !

التراجع

عقد « النحاس » ٣ اجتماعات لمجلس الوزراء يوم تلقى الإنذار .. ١٩ أبريل .
 واجتمع « النحاس » بالملك أحمد فؤاد « مرتين بهدف معرفة موقف الملك وهل سيؤيد
 الوزارة ويوقع قانون الاجتماعات الذى أقره مجلس الشيوخ أم سيخذل الملك وزراره وبرلمانه .

* * *

تسربت أنباء الاجتماعات إلى « اللورد لويد » ..
 . ولم تذكر برقيات « اللورد » مصدر أنبائه بل اكتفى بأن يقول إنها مصادر سرية . . كما
 تقول البرقية رقم ٢٣٥ .

١ - أبلغ رئيس الوزراء زملاءه بأن اتخذت صباح ذلك اليوم موقفاً
 صارماً ، وأوضحت له بصورة لا لبس فيها ، إن حكومة صاحب الجلالة ملك
 بريطانيا ، لن تقبل مساومة فى القانون .

قوبلت تصريحات رئيس الوزراء باستياء شديد ، ووجه وزراء كثيرون
 انتقادات شديدة لسياسته بالنسبة للقانون .
 وأعرب عديد من الوزراء عن اعتقادهم بأن الموقف الوحيد الذى يتعين
 اتخاذه هو الاستقالة .

وأعرب بعضهم عن اعتزامه الاستقالة ما لم يتم التوصل إلى حل وسط .
 دافع رئيس الوزراء عن نفسه بأنه تصرف بما يتفق مع رغبات الأغلبية التى
 يمثلها ولا يستطيع أن يخون ثقتها .

وطرحت مقترحات كثيرة لإيجاد حل . ولكن رئيس الوزراء قال إنه
 لا يستطيع تقديم وعود إلا بعد استشارة حزب الوفد .

٢ - والمعلومات الواردة فى ٢٠ أبريل تبين أن موقف رئيس الوزراء يزداد
 تشدداً بتأثير من المتطرفين ، وأن مزاجه الحالى هو مزاج التحدى تجاه حكومة

صاحب الجلالة ملك بريطانيا .

وصباح ٢٠ أبريل ناقش الموقف مع كل من «مكرم عبيد» وزير المواصلات ، «وأحمد ماهر» .

أبلغها رئيس الوزراء بما دار في لقائى معه يوم ١٩ أبريل .

قال إنى أبلغته بوضوح بالغ أنه إذا مضى البرلمان قُدماً فى إصدار قانون الاجتماعات فإن حكومة صاحب الجلالة ستتخذ كل الخطوات الضرورية لأن تضع موضع التنفيذ السياسة الناشئة عن تصريح ٢٨ فبراير .

رد بأن من المستحيل عليه إرغام أغلبية الحزب على التراجع عن كل ماوافقت عليه ومهما حدث فسيأخذ القانون مجراه الطبيعى .

أبدى كل من «مكرم عبيد» وزير المواصلات ، «وأحمد ماهر» موافقتهما الحارة على موقف رئيس الوزراء ، وأعربا عن اقتناعهما بأنه لو صمد الوفد فى موقفه فإن حكومة صاحب الجلالة ستبدأ فى التراجع .

وقالا : يجب ألا يكون هناك اعتراف ضمنى أو خلافه ، بمزاعم حكومة صاحب الجلالة بموجب تصريح فبراير .

رد رئيس الوزراء بأنه يرى نفس رأى ويعتزم الأخذ به .

ووفقا لكل المعلومات المتاحة فإن رئيس الوزراء فى الوقت الراهن وقع تماماً فى أيدي الجماعة المتطرفة التى تسيطر على جهاز الوفد .

٣- وفى حديث يوم ٢٠ أبريل مع «النقراشى» ، قال إن الذى فرض الشقاق هى حكومة صاحب الجلالة التى لم تحرك ساكناً إلا عندما أصبح الموقف مستحيلاً ، وتراجع الوفد عن سياسته المعلنة .

وأعترف بأن الأغلبية فى مجلس الوزراء وعدداً كبيراً من نواب الوفد يودون إسقاط القانون .

ولكن قطاعاً مؤثراً فى الوفد مصمم على عدم السماح بذلك .

إن الوفد كان مستعداً لأن يترك تصريح ٢٨ فبراير ليصبح موضوعاً أكاديمياً ، ولكن حكومة صاحب الجلالة تعمدت إثارة الأمر .

ولم يكن بمقدور الوفد أن يتشادى الصراع .

٤ - التقي رئيس الوزراء بالملك يوم ٢٠ أبريل ، وسأله عما إذا كان سيوافق على القانون أم لا بعد أن يوافق عليه مجلس الشيوخ .

قال الملك إنه لا يستطيع أن يرد بأى من الحلين فى الوقت الراهن . وقال « اللورد » للملك أن رئيس الوزراء قال إنه إذا وجهت الحكومة البريطانية إنذاراً بعد موافقة مجلس الشيوخ على القانون فإنه ، يرى أن يقدم استقالته .

ويعتقد أن وزير الخارجية « واصف غالى » على استعداد لأن يحل محله ، فى حين يستأنف « النحاس » منصبه السابق كرئيس لمجلس النواب . ومرة أخرى رفض الملك إبداء رأى وقال إن رئيس الوزراء يجب أن يتصرف بالشكل الذى يراه أفضل .

٥ - وبعد ذلك وفى اجتماع لمجلس الوزراء ، قدم رئيس الوزراء تقريراً عن لقائه بالملك وناقش مسألة التعديل وزارى فى حالة توجيه إنذار . وأقترح أنه فى أثناء إعادة تشكيل الوزارة يمكن إقناع الحكومة البريطانية بالامتناع عن اتخاذ إجراء وعندئذ يمكن سحب القانون من الملك قبل التوقيع عليه وتأجيله حتى نهاية الدورة

ويمكن فى نفس الوقت بذل الجهود لإقناع الحكومة البريطانية بالامتناع عن اتخاذ إجراء لأطول فترة ممكنة ، حتى يستعد الوفد لإجراء انتخابات عامة . ولكن ذلك كان مجرد اقتراح . ولم يتقرر شىء فى الاجتماع .

٦ - قابل رئيس الوزراء الملك مرة أخرى يوم ٢٤ أبريل وأثار من جديد مسألة تقديم استقالته إذا وجهت حكومة صاحب الجلالة إنذاراً . وقال الملك إنه فى هذه الحالة سيتعين على رئيس الوزراء أن يستقيل ، ولكن يريد من رئيس الوزراء أن يقترح أسماء أخرى لخلافته بالإضافة إلى « واصف غالى » .

وعندئذ سأل رئيس الوزراء الملك إذا كان قد قرر إعادة القانون إلى البرلمان دون التوقيع عليه إذا أقره البرلمان .

رد الملك بأنه لا يزال يبحث الأمر» .

* * *

أحال « النحاس » القانون إلى مجلس الشيوخ يوم ٢٣ أبريل أى بعد ٤ أيام من الإنذار الشفهي .

برغم الإنذارات . . كان « النحاس » واللورد يلتقيان في المناسبات الاجتماعية .
أقام « واصف غالى باشا » مأدبة عشاء تكريماً « لثيفيل هندرسون » الوزير البريطانى المفروض بمناسبة رحيله عن مصر...

وتبادل « النحاس » واللورد خلال المأدبة كلمات المجاملة .
وأقام أيضاً « واصف » مأدبة عشاء أخرى للورد فى فندق مينا هاوس .. يوم ٢٧ أبريل .
« وصف موريس بيترسون » السكرتير الأول بدار المندوب السامى ماجرى فى هذه المأدبة فى كتابه « على جانبي الستار » فقال .

« كان هناك إحساس بالتوتر بين الوزراء المصريين ولذلك قام بعضهم يراقص زوجاتنا .
وأصر « اللورد لويد » من جانبه على أن نتحفظ فى الحديث مع الوزراء فلا ننطق بما نضمره لهم والإنذار الذى سنوجهه إليهم !

* * *

وصل إلى لندن « سيسل كامبل » رئيس الجالية البريطانية فى مصر المستشار المالى للحكومة المصرية ، وأجتمع « بجاك مورى » رئيس القسم المصرى وأبلغه أن مجلس الوزراء المصرى ليس مجمعا على رأى إزاء التحذير البريطانى . . وأن هناك خلافاً ضخماً داخل المجلس .
وقال « سيسل كامبل » إنه اجتمع فى القاهرة بأبرز الوزراء الذين أكدوا له نبأ الانقسام .
وأيد « اللورد لويد » - من القاهرة - أبناء الخلافات الوزارية والشقاق داخل مجلس الوزراء قال « لويد » فى برقية رقم ٢٣٣ .

إن « واصف غالى » ، « وعلى الشمسى » ، « ومحمد محمود » ، « وإبراهيم فهمى كرم » ، « ونجيب الغرابلى » فى جانبنا . وهناك احتمال لتقديم استقالة جماعية من وزارة « النحاس » لإجباره عن الاستقالة وإعادة تشكيل الوزارة مرة أخرى برئاسة « واصف غالى باشا » وزير الخارجية .

وفهمت « أن محمد محمود » يرى أن مجلس الوزراء ينبغى أن يستقيل قبل

عرض مشروع القانون على مجلس الشيوخ يوم ٣٠ أبريل .
وليس بإمكانى عمل شئ مفيد سوى مراقبة الأحداث . . أما التدخل في
الصراعات والتزاعات الدائرة داخل مجلس الوزراء فقد تؤدي إلى إضعاف
موقفنا .

* * *

وتثير هذه البرقية اهتماماً كبيراً في القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية .
« كتب باتريك » - أحد موظفى القسم - مذكرة يتتقد فيها الموقف السلى « للورد لويد »

وقال :

« هناك فرصة لتحويل الموقف لصالحنا وتحقيق هدفنا العاجل وهو سحب
قانون الاجتماعات وإثارة الانقسام داخل الوفد مما يساعدنا على المدى الطويل .
نحن نعرف أن ثلاثة من أذكى الوزراء وأكثرهم ثقافة يميلون لجانبنا ، وهم
مستعدون للاستقالة وليسوا مستعدين لقتالنا .

ومن أسباب ترددهم أنهم لا يعرفون ما إذا كنا سنمضى فى إنذاراتنا حتى
النهاية . إن « النحاس » شديد الغباء .

وليس هناك ضمان بأنه يقدر تحذيرنا أو أنه نقل هذا التحذير على وجهه
الصحيح لزملائه إنما لن نخسر شيئاً بل هناك فرصة لكسب كبير ، إذا نقلنا هذا
التحذير شخصياً ، وسراً ، إلى الغاضبين من الوزراء .

إنى أطلب بإبلاغ « اللورد لويد » بتكليف أحد رجال مقر المندوب السامى
« نيفيل هندرسون » الوزير المفوض - مثلاً بمقابلة « محمد محمود » ، « وعلى
الشمسى » سراً ، وإبلاغها أن الحكومة البريطانية ستتدخل بإجراءات حاسمة إذا
أصر مجلس الشيوخ على إصدار القانون . إن كلمات « هندرسون » سيكون لها
وزنها ، أكثر من تحذير يمر من خلال عقلية « النحاس » .

والعلاقات بين « محمد محمود ، وعلى الشمسى » قوية ، بحيث يصبح طبيعياً
أن تقدم لها نصيحة .

وتحال هذه المذكرة وبرقية « اللورد لويد » - عن رأيه فى عدم التدخل -
إلى مجلس الوزراء البريطانى .

* * *

اجتمع مجلس الوزراء البريطاني برئاسة « ستانلى بولدوين » رئيس الوزراء لبحث الموقف فى مصر .

عرض السير « أوستين تشمبرلين » وزير الخارجية على المجلس بقرية « اللورد لويد » ثم أبقى إلى المندوب السامى فى القاهرة بنتائج الاجتماع وقرارات مجلس الوزراء ووجهة نظره فى الخطوة القادمة .

« بقرية رقم ١٨٣ من السير أوستين تشمبرلين

بتاريخ ٢٦ أبريل ١٩٢٨

أبلغت بقريةكم رقم ٢٣٣ إلى مجلس الوزراء صباح اليوم .

١ - إن استقالة الحكومة المصرية فى هذه الظروف ، هى أفضل حل للأزمة التى نشأت نتيجة تعنت وحقاقة « النحاس » ومن يرضخ لهم .
ولا يمكننى السماح بإقرار البرلمان للمشروع .
ولكن لو تمت تلبية طلباتنا فليست لدينا رغبة فى استمرار الخلاف ، أو إلحاق الإذلال بالمصريين .

٢ - تتفق الحكومة البريطانية معكم فى ألا نسمح لأنفسنا بالتورط فى المناورات الغامضة لمجلس الوزراء المصرى .

ومن جهة أخرى فإن القرار النهائى بشأن أولئك الذين اخترعواهم للحديث معهم يتوقف على فهمهم لنوايا الحكومة البريطانية .

لقد وجهتم تحذيراً رسمياً مسئولاً إلى رئيس الحكومة المصرية .

وإذا اقتضى الأمر فإنكم ستوجهون إنذارنا النهائى .

ومرة أخرى فإنى أنفق معكم فى أنكم لن تستطيعوا شخصياً الذهاب أبعد من ذلك .

٣ - سيدرك « النحاس » تمام الإدراك عواقب تحذيركم . وسيطلع زملاءه بوضوح على هذه النتائج ومن المرغوب فيه أن تطلبوا من أحد العاملين معكم أن يقوم سراً ، وكنصيحة من صديق ، بتحذير « محمد محمود ، وعلى الشمسى » وأمثال هؤلاء الساخطين بأن حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا قررت اتخاذ كل إجراء ضرورى لضمان مراعاة الشروط التى وضعتها . وأن الأوامر اللازمة لبداية هذه الإجراءات صدرت بالفعل إلى السلطات المسئولة . وسيتصرف على أساس هذه الأوامر إذا أقر مجلس الشيوخ قانون الاجتماعات .

ويستطيع القول بأن إثارة الصراع لم تبدأ من جانبنا .
ونحن لانعرف ماالذى ستجنيه الحكومة المصرية من ورائه . وعلى المصريين ، أن يتحرروا
من أى وهم ، فى خطورة الأزمة القادمة التى تعتمد « النحاس » ومن يأمرونه ، إثارتها .
٤ - إن تحذيراً شخصياً واضحاً من هذا القبيل قد يكون له أثر حاسم ، وربما تكون
فخامتكم قد وجهتم هذا التحذير بالفعل . . فإن لم تكونوا قد فعلتم فإننا نقترح اتخاذ إجراء من
هذا القبيل خلال الفترة الباقية » .

* * *

قام « هندرسون » بمهمته ..
وبعث « اللورد لويد » بالتقرير التالى إلى لندن :
« أشعر بارتياح لأن « النحاس » وزملاءه يدركون ، تمام ، خطورة
الموقف .
وخلال الأيام القليلة الماضية انتز « نيفيل هندرسون » الفرصة التى أتاحتها
قرب سفره من مصر ليقوم بزيارة وداع لكل الوزراء .

ولم تدع أحاديث الوزراء أدنى شك لديه ، فى أنهم يدركون تماماً الإدراك ،
اللهجة القاطعة التى حذرت بها رئيس الوزراء ، من حماقة وخطورة ، رفض
التحذير الودى الذى نقلته إليه .
وفى حين أن أعمال الملك لايمكن أن يعول عليها مطلقاً فإن على ثقة بأنه اتخذ
خطوات فى نفس الاتجاه مع وزيرين أو ثلاثة على الأقل .

وفضلاً عن ذلك انتهزت الفرصة ليلة أمس لأتحدث إلى « النحاس » ووزير
المالية « محمد محمود » .

وكان رئيس الوزراء فى غاية العناد . ولم يقدم إلا تصريحات أبلغته أنها
ليست كافية بالمرة .

أما « محمد محمود » فلم يعقب بشيء أكثر من إقراره بأنه يدرك خطورة
الموقف .

وفى الوقت ذاته تحدث « ركس هور » الوزير البريطانى المفوض الجديد -

إلى « على الشمسى باشا » وزير التعليم الذى لم يستبعد الأمل فى أن بإمكانه العمل على تفادى الأزمة .

ويسود الهدوء الموقف .

ولست هناك دلائل على مشاعر معادية لبريطانيا .

اجتمع حزب الوفد يوم ٢٦ أبريل برئاسة « النحاس » لدراسة الخطوات التى ستتبع فى مجلس الشيوخ .

قال « النحاس » :

يجب أن تبقى الحكومة متضامنة ومصممة على إصدار القانون .. أو الاستقالة نتيجة للتهديد البريطانى ..

صفق الحاضرون وأعلنوا موافقتهم على إصدار القانون فى جلسة الاثنين ٣٠ أبريل . وقال « اللورد لويد » وهو يصف اجتماع الوفد :

« إن بعض الأعضاء يشكون فى إمكان إقرار القانون فى مجلس الشيوخ فى نفس الجلسة . وأن من الأفضل تأجيل نظر القانون حتى آخر جلسة فى دورة المجلس ثم الموافقة عليه فجأة ، قبل أن يتحرك بريطانيا . وفى هذه الحالة فإن بريطانيا تتقدم بطلبها - يقصد إنذارها - إلى الملك . . . لا إلى « النحاس » .

ويعتقد الأعضاء - أيضاً - أن بريطانيا ستفاجئ بإقرار القانون ولن تفعل شيئاً قبل ذلك » .

* * *

بعد إجماع الوفد .. التفت « النحاس » وهو مسلح بقرار الحزب - بالملك . . يوم ٢٦ أبريل .

قال « أحمد فؤاد » :

- عرفت من « اللورد لويد » عن نوايا بريطانيا . . وقد سألت « اللورد » عن نوايا الحكومة المصرية .

أجاب « النحاس » :

- من المستحيل التخلي عن القانون . الأغلبية فى الوفد والبرلمان مصممة على الاستمرار ،

ولكن لا يمكن نظر القانون في جلسة واحدة ، بل إن الأمر قد يستغرق ٣ أسابيع وربما أربعة .
وإذا اتخذت الحكومة البريطانية الإجراءات التي تهدد بها فقد يكون على الوزارة المصرية
أن تستقيل .

رد الملك :

- على رئيس الوزراء أن يفعل ما يراه صواباً .

* * *

أخذ النحاس يبدى رغبته - سراً - للمصالحة مع بريطانيا .
.. توجه « سيزوستريس سيداروس بك » القائم بالأعمال المصرى في لندن إلى وزارة
الخارجية البريطانية ، واجتمع « بجاك مورى » رئيس القسم المصرى وقال له :
- تلقيت برقية طويلة من مصر توضح الأسباب التى جعلت الحكومة المصرية ملتزمة
بالاستمرار في إصدار هذا القانون .
وإني أسلم هذه المذكرة إليك ، سراً ، وبصورة غير رسمية .
قالت المذكرة :

إن مصر لا تقوم بذلك بروح التحدى . ولكن من الصعب سحب المشروع وإلاّ أهدر
الدستور والسلطة التشريعية واعترف بتدخل بريطانيا في شئون مصر وبذلك تفقد الحكومة
المصرية سمعتها .
وإذا وجدت حكومة مصرية تقبل ذلك الاستسلام فإنها ستبعد من الحكم .
ولا يفهم الرأى العام أبداً كيف يؤيد « ثروت باشا » المعروف بصلاته بالإنجليز هذا المشروع
ثم ترفضه حكومة وطنية .

إن القانون كان موضع مناقشة ، عدة سنوات في الصحافة المصرية .. ووافق عليه مجلس
النواب والشيوخ مادة بعد أخرى .
إذا اعترف بحق التدخل فإن ذلك كان ينبغى أن يمارس في الوقت المناسب وبأسلوب
صديق .. وسراً .

كان يمكن لفت نظر الحكومة المصرية للمواد التى تستحق التعديل لتقوم الحكومة أو مجلس
النواب ، بذلك بمبادرة منها لحفظ المظاهر

لماذا يترك الأمر كل هذه المراحل ثم يوقف فجأة .. ولا معنى لذلك إلا أنه كان هناك أمل في الاتفاق مع « ثروت باشا » .

لا يمكن إثبات سوء القانون إلا بالممارسة . . وإذا ثبت أنه غير مرض فيمكن تعديله إما الإصلاح على تعديله في هذه المرحلة فإنه يعنى تخريب الدستور من أساسه ، وهدم النظام البرلماني ، وإسقاط الحكومة الائتلافية التي تمثل الشعب كله .

ولا يجب أن تخشى الحكومة البريطانية شيئاً ، بل عليها احترام الدستور وتدع القانون يأخذ مجراه الطبيعي حتى توقن أن مخاوفها على غير أساس .

وفي كل الأحوال إذا كان هناك خطر على النظام العام من سوء استخدام مواد القانون يمكن الالتجاء للقوة في نهاية المطاف .

قرأ « جاك موري » المذكورة ولم يتوقف طويلاً عند تلك النقاط ، بل رد قائلاً :
- سأرفعها إلى سلطة أعلى . ولكن الانطباع الذي تولد عندي هو أن الحكومة المصرية هي التي وضعت نفسها في هذا الموقف الحرج .

وإذا استمرت فيه فإنه سيؤدي إلى التدخل البريطاني وهو الأمر الذي تنظر إليه مصر بنفور شديد .

وأضاف موري :

- إن حكومة « مصطفى النحاس باشا » تتصرف بصورة أكثر تهوراً وحاجة من حكومة « سعد زغلول باشا » في عام ١٩٢٤ .

ولا يمكن لأحد أن يدعى أن هذا القانون ضروري . بل إن « سعد زغلول » نفسه لم ير داعياً في أثناء وزارته التي استمرت ١٠ شهور لتعديل قانون الاجتماعات الصادر عام ١٩٢٣ .

رد الدبلوماسي المصري :

- المشكلة نفسية أكثر منها سياسية .

إن الحكومة المصرية تشعر أنها لا يمكن أن تنسحب بكرامة من الموقف الذي اتخذته . وبالتالي عليها أن تسمح بصدور القانون .

قال موري (بوقاحة) :

- هذا لا يشكل موقف رجال الدولة الشجعان ، بل السياسيون الجبناء !!

إن الحكومة المصرية ترفض مواجهة الحقائق وتهرب منها مما سيؤدي إلى زيادة المتاعب .

أجاب الدبلوماسي المصري .. « سيزوستريس سيداروس بك » :
- لا يفهم « النحاس باشا » سر الموقف البريطاني . لماذا أيدتم القانون عندما كان « ثروت باشا » رئيساً للوزارة ولماذا غيرتم موقفكم عندما تولت الوزارة الحالية الحكم ؟
قال موري : كانت الحكومة البريطانية تتعامل مع « ثروت باشا » كرجل دولة ، وافق على مبدأ الصداقة بالتعاون مع بريطانيا العظمى ، وسعى بنجاح للوصول إلى أساس واضح يمكن لهذه الصداقة الاستمرار .

وقد رفضت الحكومة المصرية الحالية هذا الأساس جملة وتفصيلاً . وقامت بتدمير كافة النتائج التي أحرزت بواسطة رجال الدولة المصريين والبريطانيين منذ شهر يوليو الماضي ..
.... يقصد « موري » بذلك مشروع المعاهد .

واستمر يقول :

- ليس هناك خيار أمام الحكومة البريطانية إلا العودة للشئ الوحيد الذي لم تتمكن الحكومة المصرية من تخطيطه وهو تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . . وأن تتعامل مع المشكلة الحالية على هذا الأساس .

ويجب ألا يتوقع « النحاس باشا » السماح له بتحدى أى تحفظ من التحفظات الواردة في تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ ثم يفلت من العقاب !

* * *

أصبح واضحاً أن « مصطفى النحاس » متمسك بإصدار القانون ..
وعرف « اللورد لويد » أن مصلحة بريطانيا أن توجه إنذاراً « للنحاس » قبل عرض المشروع على مجلس الشيوخ يوم ٣٠ أبريل بدلا من تبليغ الإنذار للملك مصر حتى لا يوقع القانون .

فقد حدد « اللورد » هدفه وهو إهانة « النحاس » رئيس وزراء مصر لإهانة « أحمد فؤاد » ملك مصر .

* * *

لم يعد باقياً على اجتماع مجلس الشيوخ سوى ٤ أيام .
ويندأ العد التنازلي للإنذار . .
وجهت الحكومة البريطانية رسائل إلى دول الدومنيون لإبلاغها بتطورات الأزمة وأن

« اللورد لويد » سيقدم الإنذار النهائي إلى « النحاس » مساء ٢٩ أبريل . . أى فى الليلة السابقة على اجتماع مجلس الشيوخ . . وأن سفيتتين حريتين مقاتلتين ستصلان إلى ميناء الإسكندرية وسفينة حرية أخرى - أصغر - ستصل بورسعيد . . وأن الخطوات ستتخذ لاحتلال جمارك الإسكندرية .

* * *

حاول النحاس المصالحة مرة أخرى .

انتهز فرصة حفل أقامته نقابة المحامين لتكريمه ليفسر القانون بطريقة ترضى « اللورد لويد » الذى حضر الحفل .

ويفاجئ « اللورد » بحملة فى الصحف الفرنسية الصادرة فى مصر ضد بريطانيا فيكتب إلى لندن :

« إن ثروت باشا قام بلمعة مزدوجة . إنه أعطى معلومات خاطئة للوفد بأنه لاتوجد احتجاجات من جانبنا على المشروع . وإن أفضل الإجابة على سؤال فى مجلس العموم لتوضيح موقفنا ..

ولابد أن يقال إننا قدمنا احتجاجات إلى « ثروت باشا » عند تقديم المشروع فى ديسمبر الماضى وأن الغالبية البرلمانية عرفت رأينا . . وأن المفاوضات حول المعاهدة المصرية البريطانية كانت فى آخر مراحلها وأشدّها حساسية وأن أى تدخل فى ذلك الوقت كان يسبب مضايقات خطيرة للمفاوضات . . الآن لم يعد هناك سبب آخر لمنع هذا العمل الخطير من أن يصبح قانوناً . وترتبنا على ذلك فإن نحدّرنا « لثروت » فى ٤ مارس أعقبته شكاوى ودية لحلفه « النحاس » .

وليست للحكومة البريطانية أهداف سياسية أو ملتوية بل عملنا موجه ضد مشروع قانون يضعف السلطة التنفيذية ويعرض للخطر النظام العام ..

* * *

لم يدرك « النحاس » خطورة الموقف ..

وبدأ « اللورد » المعروف بكثرة إنذاراته لمصر - يخشى التطورات . كتب إلى لندن يوم ٢٧ أبريل يقول :

« أريد أن أُنَجِّب توجيه إنذار نهائى إذا كان هناك اقل دليل على وجود بيه حقيقة لإهمال مشروع القانون .
وأتفق معك على أهمية توجيه الإنذار قبل أن يبحث مجلس الشيوخ مشروع القانون .

وطالما أن المشروع مدرج فى جدول أعمال المجلس فلا يمكن أن أتأكد يومياً ، من أنه قد لا يمر قبل توجيه الإنذار .. وعندئذ نكون فى مواجهة الملك .
ببحث احتمال أن أتعلم من « النحاس » بالتحديد ، حول ما إذا كان مشروع القرار سيناقش فى المجلس يوم الاثنين القادم أم لا .
وهذا العمل من جانبى ستتج عنه إجابة غير محدودة أو غامضة . ولن تساعدنى الإجابة على اتخاذ قرار . ولكنها قد تمكن « النحاس » فيما بعد ، من أن يجادل بأن تصرفنا كان استفزازياً .
والمعلومات لدى توضح :

(أ) تنوى الحكومة المضى فى إصدار القانون .
(ب) وسيدرج فى جدول أعمال المجلس يوم الاثنين .
وسأبذل ما أستطيع من الاتصالات ، غير الرسمية ، مع الحكومة ، حتى يوم الأحد .

ولست أدرى بديلاً عن الاستمرار فى برنامجنا المتفق عليه إلا إذا أبلغت بشكل أستطيع اعتباره رسمياً بأن المشروع أرجئ أو أن الحكومة تخلت عنه .

* * *

وتجىء اللحظة الحاسمة ..
صباح الأحد ٢٩ أبريل .. وبرغم العطلة الأسبوعية اتصل مقر المندوب السامى برئاسة مجلس الوزراء وأبلغها أن مذكرة هامة فى طريقها إلى « مصطفى النحاس باشا » رئيس الوزراء .

وقال مقر المندوب السامى إنه حدد الساعة مساءً ليسلم « ركس هور » الوزير المفوض الجديد هذه المذكرة إلى « مصطفى النحاس باشا » شخصياً .
وأدرك « النحاس » أنه الإنذار البريطانى ..

.. اجتمع مجلس الوزراء فى العاشرة صباحاً برئاسة « النحاس » لبحث الإنذار . . قبل استلامه واستمر الاجتماع حتى الواحدة والنصف عندما طلب رئيس الوزراء لقاء عاجلاً بالملك . . وتم الاجتماع بينهما فى الرابعة بعد الظهر .

* * *

اجتمع « كين بويد » مدير الإدارة الأوربية « بسبنكس باشا » المفتش العام للجيش المصرى لبحث الإجراءات التى تتخذ إذا رفض « النحاس » الإنذار .

واتفق على وضع قوات الجيش فى أماكن متفرقة من مصر وبالذات فى القاهرة . وانتقل إلى الإسماعيلية السير بيتر ستريلاند قائد القوات البريطانية لوضع جيش الاحتلال فى حالة استعداد .

* * *

وفى السابعة من مساء يوم الأحد ٢٩ أبريل ١٩٢٨ حمل « ركس هور » الإنذار إلى « مصطفى النحاس » ولم يصل « هور » فى موكب يتقدمه الجنود كما فعل « اللورد اللنى » مع « سعد زغلول » . بل إن السفن الحربية البريطانية كانت فى طريقها إلى الإسكندرية وبورسعيد ..

قال الإنذار :

« إنى مكلف من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا . أن أطلب إلى دولتكم كرئيس للحكومة أن تتخذوا فى الحال ، الإجراءات اللازمة . لمنع مشروع القانون المنظم للاجتماعات العامة والمظاهرات ، من أن يصبح قانوناً » .

وإنى مكلف بأن أطلب من دولتكم إعطائى تأكيداً كتابياً قاطعاً بأنه لن يستمر نظر المشروع المذكور .

وإذا لم يصلنى هذا التأكيد قبل الساعة السابعة من مساء يوم الأربعاء ٢ مايو فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تعد نفسها حرة فى أن تقوم بأى عمل ترى أن الحالة تستدعيه » .

* * *

عرف « النحاس » ماذا يعنى الإنذار .

ولكن مصر لم تعرف .. . فقد أخفت الحكومة النبأ عن الشعب يوماً .. وأذاعته لندن ، في الصباح التالي ، الاثنين ٣٠ أبريل .

ففي ذلك الزمان كانت كل أخبار مصر تصدر وتذاع من عاصمة بريطانيا العظمى ! وجه رامزى ماكد ونالد رئيس الوزراء السابق ورئيس حزب العمال ورئيس حزب المعارضة سؤالاً إلى الحكومة عن مصر .

أجاب على السؤال أوستين تشمبرلين وزير الخارجية فأعلن أن اللورد لويد قدم إنذاراً بسحب قانون الاجتماعات من مجلس الشيوخ .

وأعلن وزير الخارجية أيضاً عن تحرك السفن البريطانية في اتجاه الإسكندرية وبورسعيد . وفي القاهرة أعلنت صحيفة « الإيجيشيان جازيت » التي تصدر باللغة الإنجليزية - معبرة عن رأى المندوب السامي - إن مصر أكثر من أى دولة أخرى في حاجة إلى الرقابة على الاجتماعات العامة .

وأعادت الصحيفة إلى الأذهان ماجرى في ثورة عام ١٩١٩ واضطرابات عام ١٩٢١ . وخرجت صحيفة « التايمز » في لندن تحمل نبأ المرحلة الحاسمة بعناوين ضخمة تصف تحرك السفن من مالطة وتقول بأن قانون الاجتماعات يحرم المحافظين المصريين من سلطة فرض النظام في مصر .

أما « اللورد لويد » وقرينته فإنها توجهتا إلى المدرسة الإنجليزية لحضور احتفالها .. وترك « اللورد لمصر .. الانفعال والتوتر .

* * *

حاول « النحاس » المصالحة من جديد :

أبرق إلى « سيزوستريس سيداروس بك » القائم بالأعمال في لندن أن يلتقى « بالسير ولیم تايريل » وكيل وزارة الخارجية البريطانية .

ولكن « تايريل » تعمد إرجاء اللقاء إلى ساعة متأخرة من مساء ٣٠ أبريل حتى يكون نبأ الإنذار قد أعلن في مجلس العموم البريطاني ..

.. سلم القائم بالأعمال إلى تايريل خطبة « النحاس » في نقابة المحامين وقال إن رئيس وزراء مصر سيلقى بياناً في مجلس الشيوخ يتضمن التفسير الصحيح للقانون .

وقال الدبلوماسي المصري : هدفنا إيجاد حل للأزمة .

أجاب وكيل الخارجية البريطانية :

- بعد المذكرات المكتوبة - يقصد الإنذار - أصبح على « النحاس » أن يرد . وصارت الخطوة القادمة موكولة إليه .

* * *

اجتمع مجلس الوزراء المصرى مرتين لبحث الإنذار .

وكان أمام المجلس اقتراحان :

الأول : رفض الإنذار واستقالة الحكومة :

الثانى : بقاء الوزارة وقبول الإنذار والخروج من الأزمة بتأجيل نظر مشروع القانون فى مجلس الشيوخ باعتبار أن هذا يمثل حلا ثالثاً .

ووافق المجلس بعد مناقشات طويلة على الحل .. الأخير

فى شهادته أمام محكمة الجنايات فى قضية « أمين عثمان » شرح « مصطفى النحاس باشا » موقفه من الإنذار .

قال :

« جمعت مجلس الشيوخ والنواب على هيئة مؤتمر وقلت لهم :

- رأى أن تتفادى الأزمة

وكان رأى النواب والشيوخ أن يصدر مشروع قانون الاجتماعات فوراً .

عرضت تأجيل نظر القانون إلى مابعد الدورة القانونية فوافقوا .

أبلغت الملك وتوليت الأمر .

الدستور الملكي

اجتمع مجلس النواب في المساء برئاسة ويصا واصف .
وطلبت الحكومة عقد الجلسة سرية فاعترض نائب الحزب الوطني « عبد الحميد سعيد »
وقال :

— مادام الإنجليز قد تكلموا بحرية في برلمانهم فلماذا نتكتم نحن .. يجب أن يعرف الشعب ..
الحقائق كاملة .

تكلم « حسن صبرى » الذى أصبح بعد ذلك وزيراً ورئيساً للوزراء ومات وهو يلقي
خطبة العرش في مجلس النواب عام ١٩٤٠ - فأيد عقد الجلسة سرية فوافق الأعضاء .
شرح « مصطفى النحاس » ، في الجلسة السرية ، الموقف وطلب تأجيل عرض مشروع
قانون الاجتماعات على مجلس الشيوخ إلى الدورة البرلمانية القادمة . . لتفادى الأزمة .
قال « النحاس » للنواب بأن إرادة المجلس هي إرادة الأمة التى تريد إقامة الدليل لإنجلترا
على حسن نوايا مصر ومقاصدها والرغبة في التفاهم مع إنجلترا ، والعيش عيشة الوثام والتراضى
والاتفاق .

وقال إن هذا يتفق ، من جهة أخرى ، مع مصلحة البلد باتقاء الأزمة ، حتى تظل البلاد
سائرة في الاتجاه الطبيعى نحو الإصلاح . دون عائق ولا عرقلة ولا اضطرابات ، وهو ما تسببه
للبلاد السياسة الإنجليزية منذ إعلان الاستقلال إلى اليوم .
ولم يكن من السهل إقناع النواب بطلب تأجيل القانون في مجلس الشيوخ ... كما قالت
صحيفة الأهرام .

كان تساؤل النواب هو هل تقدر السياسة الإنجليزية هذه الخطوة حتى قدرها ؟ أم لا يهملها
من مصر أن تمد إليها يداً مادام الأسطول والجيش قادرين في كل وقت على أن تنال إنجلترا
ماتريد .

— وكان الجواب — كما قالت الأهرام أيضاً — علينا أن نعمل الحسن وندع لغيرنا عمل

مايريد والمثل يقول (اعمل الطيب وارميه البحر) !!

* * *

عارض بعض النواب الخضوع للإنذار .

قالوا إنهم يخشون أن تكرر بريطانيا مع « النحاس » مافعلته مع « زغلول » في نوفمبر عام ١٩٢٤ بعد اغتيال السردار .

أيامها قبل « سعد زغلول » الإنذار ، واستجاب لبعض المطالب البريطانية ورفض بعضها الآخر ، ولكن بريطانيا أصرت على تنفيذ مطالبها كاملة فاستقال « سعد » .

وقال النواب إنهم يخشون أن يؤجل المشروع ، ثم ترفض بريطانيا قبول هذه الترضية . ولذلك ، فن باب أولى ، يجب رفض الإنذار .

وردد بعض النواب كلمة استقالة الوزارة ، وطالبوا بها « النحاس » والوزراء الذين أعلنوا استعداد الحكومة للتخلي عن المنصب . . ولكنهم لم يستقيلوا .

وانتهى الاجتماع في التاسعة والنصف مساءً بموافقة النواب على تأجيل نظر المشروع في مجلس الشيوخ .

وانتقل « النحاس » بعد ذلك إلى مجلس الشيوخ .

وكانت الجلسة علنية تناقش أموراً عادية .

طلب رئيس الوزراء أن تكون الجلسة سرية . . فوافق الأعضاء .

أخذ « محمود رشاد باشا » مقرر لجنة الداخلية يتلو مشروع القانون فطلب « مصطفى النحاس باشا » تأجيله إلى الدورة البرلمانية القادمة لتفويت الفرصة على بريطانيا ولمنع الاعتداء على مصر . .

ودامت الجلسة تسعين دقيقة وانتهت بالموافقة على التأجيل .

وحصل « النحاس باشا » في الاجتماعين على موافقة المجلس . . أوبعبارة أخرى على الامتثال والخضوع للإنذار .

* * *

اجتمع مجلس الوزراء المصري برئاسة « النحاس » في الواحدة بعد ظهر أول مايو . واستمر الاجتماع ساعتين وعاد الوزراء إلى منازلهم وبقى « واصف غالى » وزير الخارجية ،

« ومكرم عبيد » وزير المواصلات ، في دار رئاسة الوزراء حيث تناولوا طعام الغداء وبحثا الموقف .

وفي الرابعة والنصف استؤنف اجتماع مجلس الوزراء ٣ ساعات .
وفي التاسعة والربع من مساء أول مايو ، حمل « على إسماعيل » مدير مكتب « النحاس » إلى مقر المندوب السامي رد مصر .

رفض « النحاس » في مذكرة طويلة حق بريطانيا في التدخل . . وذلك من حيث المبدأ .
وأضاف إن الحكومة المصرية في إطار حقها الدستوري حصلت على موافقة الشيوخ على تأجيل نظر القانون إلى الدورة البرلمانية القادمة
وقالت المذكرة المصرية :

« لايسع الحكومة المصرية أمام واجبها في صيانة حقوق البلاد كاملة ، والمحافظة على دستورها ، أن تسلم بما تضمنه الإذار البريطاني الأخير ، من حق بريطانيا العظمى في التدخل في التشريع المصري ، ارتكائاً على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، فإن هذا التصريح كان ولا يزال تصريحاً من جانب واحد ، فهو بطبيعته لايلزم الطرف الآخر ولا يقيده .
ولايسع الحكومة المصرية إلا أن تبدى أسفها الشديد على أن الحكومة البريطانية لم تقدر رغبة الحكومة المصرية الأكيدة في مجهوداتها الصادقة المتوالية في توطيد العلاقات الطيبة بين البلدين .

ولايسع الحكومة المصرية أن تسلم بما جاء في الإذار ، فتعثر بحق مصر الأذى عبثاً خطراً وما كان لها أن تعتقد أن الحكومة البريطانية بما عرف عنها من ميول حرة تبغى إذلال أمة عزلاء من كل سلاح إلا قوة حقها وصدق طويتها .

« ولهذا فإن الحكومة المصرية مدفوعة في ذلك برغبتها الصادقة في التفاهم والمسالمة التي كانت على الدوام رائدها ، طلبت بالأمس ، في حدود حقها الدستوري ، إلى مجلس الشيوخ أن يؤجل المناقشات في مشروع قانون الاجتماعات والمظاهرات ، إلى دور الانعقاد القادم .
وقد وافقها المجلس على ذلك .

وهي تأمل أن تقدر الحكومة البريطانية تلك الخطوة الودية ، وأن يمهّد بذلك السبيل إلى تدليل المصاعب الحالية على ضوء الثقة المتبادلة التي يجب أن تسود العلاقات بين البلدين وأن يعقبا عهد من التفاهم الحقيقي والمودة والعدل » .

لم يعرف « النحاس » أن « اللورد لويد » كان يريد استمرار الإنذار .
قال النحاس في شهادته أمام محكمة الجنايات في قضية أمين عثمان :
« وافق الإنجليز على تأجيل نظر القانون .

ثم جاءني توفيق « نسيم باشا » رئيس الديوان الملكي وقال لي :
- إن المندوب السامي اجتهد حتى وصل إلى هذا الحل .

قلت له : قل للمدوب السامي إن الباشا - أي « النحاس » يشكرك لهذا الحل الموفق .
قبلني « توفيق نسيم » وعانقني وقال لي :
- إني أقبلك من جلالة الملك .

قلت له : سأذهب إلى إنجلترا وأبلغهم أن المسألة لا يصح أن تكون بهذه الطريقة .

* * *

وجد « اللورد » في استسلام « النحاس » فرصة ليتأذى ...

في مذكراته وتقاريره قال :

« قبلت الحكومة البريطانية هذا التنازل .

ولكني شعرت من الضروري تحذيرها من الأخطار التي تنجم عما هو أقل من
التنفيد الكامل للإنذار .

وحذرتها من أنه إذا أعيد إحياء هذا القانون . وإذا طرحت قوانين أخرى
تتصف بسمات خطيرة مماثلة ، فإن الحكومة البريطانية ستضطر للتدخل مرة
أخرى للحيلولة دون تنفيذها كما حدث هذه المرة » .

وكتب « اللورد » إلى لندن يبدى ملاحظاته على المذكرة المصرية فقال :

١ - إني أفرق بوضوح بين موقفنا قبل وبعد الإنذار .

عندما اقترحتم توجيه إنذار كتابي كنت أرى أن يكون هناك إنذار شفهي قبل
الإنذار الكتابي .

ولم يكن هدفي مجرد استفاد كل فرصة ممكنة للتحذير والإقناع الودي ، بل
أن تؤكد حتى اللحظة الأخيرة الصبر والموقف المتهادن من جانب حكومة
صاحب الجلالة خلال فترة طويلة .

ويزيد ذلك من قوة موقف حكومة صاحب الجلالة في إصرارها على

وجوب أن تحترم الحكومة المصرية رغباتنا عندما يقدم أى إنذار .

إن هذه الجهود فشلت . وأرى أنه عندما يتم توجيه إنذار للحكومة هنا ، فإن الأهمية الفائقة بالنسبة للمستقبل ، أن تصر على الالتزام الكامل بالشروط التى يتضمنها الإنذار ..

٢ - لقد طلبنا تأكيداً كتابياً وقاطعاً بعدم المضى قدماً بهذا القانون . ورد رئيس الوزراء - النحاس - لا يمكن فهمه إلا على أنه تصميم على إصدار القانون فى الحريف .

٣ - إن الرفض المؤكد المتكرر لمزاعمنا بموجب تصريح ٢٨ فبراير سينظر إليه هنا على أنه تحد ناجح لوضعنا ، وسيشجع المتطرفين .

٤ - وما لم تتطور علاقاتنا مع الحكومة على أساس خطوط أكثر صداقة ، فإن قبول تأجيل المسألة حتى الدورة القادمة يجعل من المحتمل أننا سنضطر للمنازعة حول المسألة برمتها مرة أخرى خلال بضعة شهور . وفى نفس الوقت . فإن ثقة البوليس والرأى العام فى تصميمنا على الحيلولة دون تمرير القانون ستهتز بصورة خطيرة .

وبقدر ما نتردد الآن فى موقفنا سنكون فى موقف أكثر ضعفاً فيما بعد . والانتقادات القائلة بأنه كان يجب أن تتخذ إجراء صارماً فى وقت مبكر . . هذه الانتقادات ستكتسب درجة من الصحة .

٥ - إن مطالبتنا بسحب القانون تعتمد بصورة واضحة على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وهى مفهومة بوجه عام .

والتهرب الحالى من مطلبنا ، بالإضافة إلى الرفض المتكرر للأسس التى يقوم عليها ، لا بد وأن يُنظر إليه هنا ، على أنه تحد ناجح لوضعنا .

٦ - إن الوفد - وهو لا يواجه الآن إنذاراً فعلياً فحسب ، وإنما تصريحات قوية فى كل من مجلسى البرلمان فى لندن - إذا نجح فى التهرب بنجاح ، ورفض شروطنا فعلاً ، فلن يكون بمقدورنا أن نتوقع سوى معارضة أكثر خطورة عندما تثار ، من جديد ، هذه المسألة ، وغيرها من المسائل الماثلة .

٧- إن الحكومة الحالية ، وقد زادت قوتها نتيجة لهذه المواجهة مع حكومة صاحب الجلالة ، ستستخدم بالتأكيد هذه الفترة لتقوية تنظيماتها في البلاد .
٨- وإذا سمحنا ذات مرة لحكومة مصرية أن تعلم أن بمقدورها أن تساوم بنجاح ، حتى مع إنذار رسمي من الحكومة البريطانية ، فلست أرى كيف يمكننا في المستقبل أن نأمل إقناعهم بمراعاة أى احتجاج عاوى يمكن أن تقدمه حكومة صاحب الجلالة حول المسائل الأخرى .

إنى آخر من يرغب فى اتخاذ إجراءات عنيفة لضرورة لها .
ولكن بمجرد تقديم مذكرتك ، فسيكون واضحاً بالتأكيد أن حكومة صاحب الجلالة لا يمكن أن تقبل أى حل وسط دون خسارة فادحة لمكانتنا ونفوذنا .

ومأخشاى كثيراً أن كل ماسينشاً ، إذا قبلت حكومة صاحب الجلالة رد رئيس الوزراء ، يتمثل فى أن « النحاس باشا » سيكون قد واجه الحكومة البريطانية بتفنىد متكرر لمزاعمنا ، وأنقذ مصر من المهانة دون أن يضحي بحقوقها .

وبناء على هذه الأسس فى أنى أرى بشدة أن أفرض بإبلاغ الوزراء أنه لا بد أن يضيف إلى رده تأكيداً بأنه لن يسمح بالمضى قُدماً بالقانون طالما ظلت وزارته فى الحكم .
وبطبيعة الحال سأؤخر ذلك حتى يصلنى ردكم » .

* * *

هاجمت صحيفة « برافدا » السوفيتية من موسكو . الوفد فقالت « إنه يمثل الطبقة البورجوازية فى المجتمع المصرى وليس قادراً على النضال المستمر ضد الإمبريالية . »
وبينا قالت صحيفة « الجازيت » فى اليوم التالى : إن الرد المصرى لم يلق قبولا وأن المسئولين البريطانيين أعلنوا أن مصر تلعب لعبة خطرة ، وأنها بالتأجيل لم تستجب للمطالب البريطانية . وقالت « الجازيت » أيضاً إن عقلية بعض رجال الحكومة المصرية مثل الباعة المتجولين فى مدينة أسىوط . . إنهم يعرضون الشال على السائح بـ ٧ جنيهات .

ثم يبدءون عملية المساومة التي تنتهى ببيع الشال بـ ١٥ شلناً . . والعقلية الشرقية عقلية مساومة تهرب من الحقائق . . وإنجلترا هي المخطئة بقبولها مبدأ المساومة . . أما الذى يعيد العقلية الشرقية إلى العقل فهي .. السفن الحربية » !

وتتساءل صحيفة « المقطم » المعبرة عن رأى المندوب السامى أيضاً :

- هل تقبل بريطانيا الرد المصرى ؟

وتكتب جريدة « مانشستر جارديان » فى بريطانيا :

« إن مافعلته مصر هو إنقاذ لواء الوجه ، ولا يمكن حكم مصر بإرسال السفن البريطانية بين

الحين والحين بل لابد من حكومة صديقة لبريطانيا فى مصر » .

وقالت صحيفة « الإيفنج ستاندارد » :

« مادمننا نضع أيدينا على الهند فلن نستطيع أن نجد أنفسنا من كل سلاح لأن مصالحنا فى

مصر تفوق كثيراً آمالنا فى فلسطين والعراق » .

أما « الدبلى نيوز » البريطانية فعبّرت بصراحة كاملة عن نوايا « اللورد لويد » وحكومته إذا

أصرت وزارة الوفد على الاستمرار فى إقرار القانون .

قالت « دبلى نيوز » :

« إننا سنصبح مضطرين إلى وقف الدستور وإقامة وزارة تحكم البلاد بغير برلمان . . وقد

فعلنا ذلك بمساعدة المصريين الموالين لنا . ولاشك أننا نستطيع أن نفعله مرة ثانية . »

* * *

كان « تشمبرلين » أذكى من « اللورد لويد » ..

إنه لا يريد ركوع « النحاس » ، بل يريد إرغامه على الاستقالة .

رفض « تشمبرلين » طلبات « لويد » وقال فى رده يوم ٢ مايو :

« عقدت حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا - مجلس الوزراء - اجتماعاً

صباح اليوم لبحث المذكرة المصرية وملاحظاتكم عليها .

ونحن نعترف بقوة الملاحظات ولكننا قررنا مراجعة الموقف كله .

إن مذكرتنا الأخيرة لم تكن إصراراً على طلب تشكيل حكومة أكثر

اعتدالاً .

وفى نفس الوقت ، أشارت مذكرتنا إلى المهانة غير الضرورية التى أدت

سياسة « النحاس باشا » إلى إلحاقها بمصر.. وإلى إصرار حكومة صاحب
الجلالة ملك بريطانيا ، لاعلى منع الموافقة على قانون الاجتماعات فحسب ، بل
الإصرار على ضرورة الالتزام بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

١ - وستلاحظ أن الحكومة البريطانية أكدت للمرة الثانية ، خلال تبادل
المذكرات الأخيرة ، على أن منح الاستقلال مشروط بالتحفظات الواردة في
تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ .

وهذه هي النقطة التي كنت ترغب دائماً ، في تأكيدها بوضوح ، كما
حدث الآن ، وفي أول مناسبة .

٢ - ونحن نرى أن الرد المصرى ، باستثناء الفقرة الأخيرة ، يشكل جهداً
يائساً لإنقاذ ماء الوجه . وتسلم الفقرة الأخيرة ، بالفعل ، بكل مطالبنا به .
وقد سحب الوفد بالفعل ، كل مقاله .

وبالرغم من التأجيل الإسمى ، لمشروع قانون الاجتماعات ، خلال الدورة
الحالية ، فإن هذا لا يتبعه بالضرورة ، إحياء المشروع في الحريف القادم .
٣ - ومن المشكوك فيه أن أية عقوبات نرفضها ، ستترفع من
« النحاس » ، وعداً قاطعاً بعدم إحياء المشروع مرة أخرى .

وحيث إنه لا يملك شيئاً آخر ، يفقده ، فن المحتمل أنه سيفضل القتال .
وسيكون من الضروري اتخاذ أكثر الإجراءات تشدداً وهو إخراجهم من
الحكم .

وحتى عند اتخاذ هذا الإجراء ، فلن يقوم أى خليفة له ، بتقديم الوعود
المطلوبة .

إن القضية الأساسية التي أثارها المذكرة المصرية لاتتعلق بوعدهم بإزاء
قانون معين بل تتعلق باعتراف مصر ، أو رفضها ، لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .
وسيكون الأمر ، فوق حدود الإمكانات العملية لأى مصرى ، أن يتعهد
بذلك في وضوح .

وعند إجراء أية مفاوضات فن الخطأ أن نطالب بتنازلات نعرف أن الطرف
الآخر لا يمكنه تقديمها .

٤ - وفي هذه الظروف فإن المزيد من الإصرار من جانبنا سيتخذ طابعاً أتيب
بشن هجوم غير محدود ، ضد أهداف سيئة التحديد ، وضد معارضة لانعرف
قوتها .

٥ - ومن الصعوبة أن نعتقد بأن الحكومة المصرية الحالية يمكنها الحصول
على أى مغم سياسى من الأزمة .

وبالرغم من وفرة الاحتجاجات التى قد يقدمونها . . فمن الواضح للجميع
أنهم استسلموا ، وأن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ أصبح حقيقة واضحة سواء
اعترفوا به أو لم يعترفوا .

والأكثر من ذلك أنهم لن يخضعوا لمطالبنا فحسب ، بل إن دعايتهم قدمت
عرضاً جديداً لمطالبنا بصياغة أكثر تحديداً من ذى قبل .
وفي هذه الظروف فإن الحكومة المصرية أصبحت فى صورة مشوهة أمام
أعين الجماهير فى مصر .

ومن ناحية أخرى إذا أصبح من الضرورى فرض عقوبات متشددة ،
وطويلة الأمد ، نتيجة لمزيد من الإصرار من جانبنا . . فستكون هناك بعض
المخاطر من حدوث بعث عام للمشاعر الوطنية وتوحيد كل القطاعات السياسية
المصرية ضدنا .

ويجب أن يكون هدفنا :

١ - المحافظة على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

٢ - ولتحقيق ذلك يجب تسهيل ، وليس عرقلة ، سقوط الحكومة الحالية
وقبول تحمل العناصر الأكثر اعتدالا للسلطة » .

* * *

أصر « اللورد لويد » قبل وصول رد الخارجية البريطانية على أن تدخل السفن الحربية
البريطانية الموانئ المصرية

ولم يخطر « اللورد » هذه السفن بإنهاء الأزمة لأنه اعتقد أن حكومته ستأخذ بملاحظاته . .
ولن تقبل رد « النحاس » .

ولكن بعد وصول الموافقة ، بإعلان أن المسألة متبينة ، خاف « اللورد » أن تدخل السفن

ميناء الإسكندرية أو بور سعيد فتثير القلاقل ..

أبرق « اللورد » إلى القيادة البحرية في مالطة ، أن كل شيء على مايرام والأزمة حلت ويمكن للسفن أن تعود إلى قواعدها .

ولم يستطع « اللورد » العصي أن ينأى قبل وصول الرد ولكن السكرتير الأول « موريس بيترسون » أقنعه بالنوم وأنه سيبقى يقظاً حتى يتأكد أن السفن قد عادت إلى قواعدها . وبقي « بيترسون » ساهراً حتى الفجر ليتأكد من أن تعليمات « اللورد » نفذت

* * *

سلم « ركس هور » الوزير المفوض رد بريطانيا بإنهاء الأزمة إلى « النحاس » بدار البرلمان - في السابعة والربع من مساء ٢ مايو ..

قال « اللورد لويد » في رده :

١ - أبلغت حكومتى تلغرافياً محتويات مذكرة دولتكم بتاريخ أول مايو . فتلقيت التعليمات بأن أقول جواباً عليها ، إن حكومة جلالة الملك علمت بارتياح أن مجلس الشيوخ قرر ألا يستمر نظر مشروع قانون الاجتماعات في الدورة البرلمانية ، وذلك بناء على رجاء حكومة جلالة الملك ، وعملاً بالنصيحة التي قدمتها دولتكم والحكومة المصرية إليه . وتأخذ الحكومة البريطانية علماً بتأكيدكم بأن هذا القرار وضع وفقاً لرغبة الحكومة المصرية الأكيدة في الوصول إلى تفاهم ، ولما تشعر به من روح المسئلة والتوفيق . لذلك يحق للحكومة البريطانية أن تفترض أن الحكومة المصرية ستعنى بتجنب كل ما يعيد الخلاف الذي أفضى إلى الأزمة الحالية . »

٢ - على أن الحكومة البريطانية تلاحظ أن نوايا الحكومة المصرية في شأن مستقبل هذا المشروع لم تذكر بصراحة في مذكرتكم . فهي ترى من المفيد والحالة هذه أن تبين بعبارة لا تسمح بسوء التفسير أنها تعتبر بعض أحكام المشروع ، يضعف أيدى السلطات الإدارية المسئولة عن حفظ الأمن وعن حماية أموال الأجانب وأرواحهم إضعافاً خطيراً . وإذا أعيد المشروع المذكور ، أو إذا قدمت مشروعات أخرى تتضمن مظاهر تراها الحكومة البريطانية خطرة أيضاً ، فإن حكومة جلالة الملك ، تضطر إلى التدخل ثانية كما تدخلت الآن لمنعها من أن تصبح قوانين .

٣ - لا تستطيع حكومة جلالة الملك أن تدخل في أية مناقشة عن تصريح ٢٨ فبراير سنة

١٩٢٢ وما ترتب عليه من جعل الحكومة البريطانية مسئول عن حماية المصالح الأجنبية في مصر.

ويتضح من الفقرة السابقة أن حكومة جلالة الملك عازمة ، في كل حين ، على الإصرار على القيام بشروط التصريح بكل دقة .

وهو يتضمن شروطاً تقيد بها الاستقلال الذي أعطى لمصر .

وحكومة جلالة الملك لاتسمح بتعديل التصريح أو التغاضي عنه » .

كان الرد المصرى استسلاماً . . ففي اللحظة الأخيرة تراجع « النحاس » عن تهديده بالاستقالة وأخذت صحف الوفد تغطي الهزيمة وتهلل بالانتصار المزعوم ..

بل إن صحيفة البلاغ الوفدية قالت إنه لايد للحكومة في تأجيل المشروع وكأن البرلمان من تلقاء نفسه هو الذى رأى التأجيل ، واختاره وقرره ، وأن الحكومة هى التى نزلت عند رأى نواب وشيوخ . . الشعب .

تباغت هذه الصحف لأن « النحاس » لم يسحب القانون من البرلمان ، كما طلبت بريطانيا . . ولم يعترف بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، كما أصرت بريطانيا أيضاً .

وأجمعت الصحف الوفدية على أن الوزارة وفقت إلى حل للأزمة يحفظ حقوق البلاد ، ويسد أمام القوة العشوم باب التنكيل والتدمير . وكل ماكان واجباً على الوزارة هو ألا تسلم للإنجليز بحق حماية الأجانب والتعرض لحرية التشريع ، وهذا ما فعلته حين قررت أن تطلب تأجيل النظر فى قانون الاجتماعات والمظاهرات وأن تبلغ الإنجليز فى الوقت نفسه أنها تتمسك بسلطانها وسلطان البرلمان . وتلجأ إلى هذا الحل تجنباً للصدام ومنعا للمشاكل ولا تعترف لهم بالحقوق التى أدعوها لأنفسهم للاعتراض على قانون الاجتماعات » .
وأطلقت الصحف على قرار التأجيل بأنه الحل السعيد الموفق !

* * *

ناقش مجلس العموم البريطانى - يوم ١٠ مايو - ميزانية وزارة الخارجية البريطانية فطرقت المناقشة إلى القضية المصرية ..

وانتهزت المعارضة الفرصة فانتقد زعيمها « رامزى ماكدونالد » سياسة الحكومة إزاء أزمة قانون الاجتماعات ،

رد « أوستين تشمبرلين » قائلاً إنه تلقى برقية من « اللورد لويد » قال فيها ..

« سألنى رئيس الوزارة المصرية أن أبلغكم امتنانه للاعتبارات الودية الحكيمة التى يشعر بها ، مهما تكن الاختلافات فى رأى بين بريطانيا ومصر التى أوجت إليكم بالحل الموفق للأزمة الأخيرة » .

صفق النواب من أعضاء حزب المحافظين .

واستطرد « تشمبرلين » قائلاً :

« لقد حافظت كل من الحكومتين على وجهة نظرها ولكن « النحاس » أراد أن يحدد لى رغبته الحقيقية فى العمل بالتفاهم مع حكومة جلالة الملك وتجنب أسباب الشقاق . فصفق النواب مرة أخرى .

ولم تعلم مصر - بطبيعة الحال بما جرى بين « النحاس » و « اللورد لويد » ، وأوستين تشمبرلين » ورسالة الشكر .

نشرت « السياسة » الناطقة باسم حزب الأحرار الدستوريين « سمعنا بعض الناس يرون فى تصرف الحكومة تراجعاً عن الموقف الذى وقفته » . وكتبت السياسة تحت عنوان

وثيقة يجب أن تنشر

« مما يحمد لهذه الحكومة الحاضرة فى الأزمة السياسية الأخيرة التى نشأت بين مصر وإنجلترا أنها لم تكتم أية وثيقة من الوثائق التى تبودلت .

« ولكن هذا هو « السير أوستين تشمبرلين » وزير الخارجية البريطانية يتلوفقرة من رسالة بعث إليه بها دولة رئيس الحكومة المصرية على أثر انتهاء الأزمة .

وفى هذه الفقرة يشكر « النحاس باشا » ، « أوستين تشمبرلين » على روح التفاهم التى أبدأها - فى حل الأزمة الأخيرة - ويبدى له خالص الرغبة فى حسن تبادل الود بين الحكومتين » .

« وأكبر اعتقادنا أن هذه الرسالة إنما بعث بها دولة « النحاس باشا » من باب المجاملة ، وأن دولته لم يكن ينتظر أن يتلونها لوزير الخارجية البريطانية ، مادامت لم تنشر قبل ذلك فى مصر ولا فى إنجلترا وقد أثارت هذه العبارة « عاصفة من الضحك » كما يقول مراسلنا البرلمانى فى مجلس العموم البريطانى .

وأنا لنعتقد تمام الاعتقاد أن دولة « النحاس باشا » ، وإن بالغ في المجاملة مابلغ وإن ذكر في رسالته إلى وزير الخارجية البريطانية العبارة التي تليت في مجلس العموم البريطاني ، فإنه لا ريب قد احتاط في التمسك بوجهة نظره التي أبداهها في بيانه الوزاري ، وفي سائر الوثائق والأحاديث .

ويؤيد رأينا هذا ما ذكره « سير أوستين تشمبرلين » في خطابه من أن الحكومة البريطانية لانعياً بالاعتراف النظري ، أو عدم الاعتراف النظري بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ مادام هذا التصريح محتوماً بالفعل .

لكننا مع ذلك نعتقد أن من مصلحة إذاعة هذه الرسالة التي بعث بها رئيس الوزارة المصرية إلى وزير الخارجية البريطانية ليطمئن الناس إلى أن الحكومة مازال متمسكة بوجهة نظرها .

ولن يعترض على هذه الإذاعة بأن الخطاب أصبح ملك وزير الخارجية البريطانية فإن الرسائل التي ترسل في الشئون العامة هي ملك الجمهور الذي تتأثر مصالح بلاده بها قبل أن تكون ملكاً لأى إنسان آخر . كما أن مثل هذه الحجة في عدم الإذاعة كانت تقبل لو أن « سير أوستين تشمبرلين » لم يدع من الرسالة التي أرسلت إليه شيئاً أما وقد أذاع الفقرة التي رأى أن يختار إذاعتها فلم يبق مانع يحول دون نشر الرسالة الكاملة .

« وإنا لنعتقد أن دولة رئيس الحكومة يشاركنا الرأي في أن لمصر في هذه الإذاعة مصلحة ردت جريدة « كوكب الشرق » على « السياسة » فدافعت عن موقف الوفد .
قالت : إن السير « تشمبرلين » تلقى تلغرافاً من « اللورد لويد » المندوب السامى قرأ بعض ماورد فيه ليخفف من تشدد المعارضة بإظهار أنه وفق إلى حل الأزمة بما أبقي على صلات الود بين الفريقين » .

« أضف إلى هذا أن مانقله « لويد » في تلغرافه ليس جديداً ، لأن « النحاس باشا » قال في رده على الإنذار البريطانى « إن الحكومة المصرية مدفوعة برغبتها الصادقة إلى المسألة والتفاهم اللذين كانا على الدوام رائديها » .

وحملت كوكب الشرق بضراوة على « السياسة وحزب الأحرار الدستوريين » فقالت : « لانكون مغالين إذا قلنا إن الذين يكيدون للوزارة والذين ينتقدون خطتها وإجراءاتها ليسوا مدفوعين بشيء من حسن النية .

ولعل جريدة « السياسة » الغراء وحدها دون غيرها من صحف العالمين ، وأبناء آدم وحواء
هى التى تستطيع ، بل قد تجرؤ على اتهام الوزارة الشعبية الحاضرة بالتراجع عن موقفها ، ثم
فى الوقت نفسه ترى أن الحكومة الإنجليزية لا ترضى بهذا الحل ، أو التراجع الذى لجأت إليه
وزارة الشعب أخيراً .

« يجب أن يكون هناك أحد أمرين . إما أن الوزارة تراجعت كما تقول السياسة ، وإذا
فلا محل لأن تمتنع الحكومة الإنجليزية من قبول هذا التراجع حلاً للأزمة ، وإما أنها لم تراجع
وهو الصحيح الذى تتجاهله « السياسة » وتعمى عنه .

وفى ذلك مالا يشرف « السياسة » والذين يحبرونها ويناصرونها ، إن كان لها نصير .
ولانقول إلا حقاً إذا قلنا أن وزارة الشعب لم تراجع ، ولن تراجع عن موقفها ولكنها
سلكت سبيلاً وسطاً تقضى به الحكمة السياسية حتى لا تترك فى يد الإنجليز سلاحاً تشهره فى
وجوهنا لإثارة عواطف الأجانب علينا .

« وإذا غاب عن محررى « السياسة » الغراء ، أن تراجع الوزارة عن موقفها يعد اعترافاً منها
بالتحفظات الأربعة ، وربما لإنجلترا ، من حق فى التدخل فى أعمال اللجنة التشريعية فإن ذلك
لم يغيب عن الوزارة ولا عن الوفد المصرى ، ولا يمكن أن يغيب عنها بحال من الأحوال .
« ولكن الذين يكيدون لوزارة الشعب تجردوا من حسن النية فيما يكتبون وكل ما يتمنونه
من الله ، أو على الشيطان ، أن تتخلى الوزارة عن كرسي الحكم لأغراض وشهوات هى أظهر
من أن نشرحها .

لو لم يكن الإنجليز على ثقة من وجود هؤلاء المصريين مرضى النفوذ لما تنمروا لنا .

فهؤلاء المصريون المستضعفون هم ، كما قال « سعد باشا » يوماً ، شر على البلاد من
الغاصبين وأكثر بلاء !

ولو أيقنت إنجلترا أن ليس بين المصريين مستوزرون يرضون عن تأليف الوزارة على أنقاض
البرلمان ويتولون الحكم فى حفلة تشيع « الدستور إلى القبور » لما ملكها الصلف والجبروت .
ولكن أتى للوطن أن يطهر نفوس جميع أبنائه من جرائم شهوة الذات ومن الطمع الدنيء
فى الوصول إلى ولاية الحكم على أشلاء الدستور وأنقاض البرلمان .

« كان زعيم الدساسين المهالكين على المناصب فى نادى يغشاه هو وبعض زملائه فى أكثر

الأيام ، كان هذا الزعيم يقول في ذلك النادى إن حكومة الوفد حكومة « مجانين » وإنه قد آن الأوان للعقلاء أن يتزعوا الحكم من أيدي أولئك المجانين .

ولو كشف الغطاء عما وراء اللسان ، لرأينا في جوانح صاحبه صارخاً بصريح بغيظ المجنون الملهوف قد ذابت نفسه خوفاً من الفشل وشوقاً إلى المنصب المأمول ألا سحقاً لهذه الوزارة « الغافلة » أما كانت تستطيع أن تجن قليلاً ، فلا تكشف الإنجليز ، ولا تكشفنا نحن من خلفهم ، ولا تجعل المضى في الاعتداء المرسوم ، مؤامرة مفضوحة ، لن ينجى أمرها على العقلاء ولا على المجانين .

« إن ذنب الوزارة عند المسكين ، هو عقلها لاجنونها وذنبها عنده ، وعند سائر المساكين ، أنها تولت الحكم فأرضت الزعامة الوطنية ، وأرضت البراعة السياسية ، وجردت خصمها من كل سلاح يصلح به عليها غير سلاح الغشم والجبروت ، وغير الدسيسة المكشوفة مع خشاش مصر ، الذى لا يبرئه من سمة عقل ولا ضمير . »

اضطرت الحكومة إلى إصدار بيان نفت فيه أن « النحاس » كتب يشكر بريطانيا . وقال البلاغ الرسمى إن « النحاس » التقي باللورد لويد بعد انتهاء الأزمة . . يوم ٣ مايو وتحدثا معاً فطلب « النحاس » إلى المندوب السامى شكر وزير الخارجية البريطانى .

* * *

وهكذا حققت المؤامرة البريطانية آثارها .

انتقلت قضية شكر « النحاس » لبريطانيا من الصحف إلى البرلمان .. التقط الحزب الوطنى الخلاف بين الوفد والأحرار الدستوريين وأراد زيادة الهوة بين حزبي الائتلاف ، فتكلم نائب الحزب الوطنى - عبد الحميد سعيد - فقال إنه لا يجوز شكر بريطانيا لاعتدائها على سيادة مصر .

رد « النحاس » موضحاً ماجرى وردد ماجاء في البلاغ الرسمى .. لم يعجب « عبد الحميد سعيد » الرد فعقب عليه .. تدخل النواب الوفديون مقاطعين ومحتجين ، وثارَت مشادة بين « عبد الحميد سعيد » و « مكرم عبيد » ..

واحتد الاثنان ، فحاول النائب الوطنى الاعتداء على « مكرم عبيد » فحال بينها الأعضاء .

وانتهى الأمر باعتذار « عبد الحميد سعيد »
ورأى الدكتور « أحمد ماهر » أنه لابد من تعديل اللائحة الداخلية لمجلس النواب لمنع تكرار ذلك . عارض نواب الحزب الوطنى فى التعديل وتضامن معهم الأحرار الدستوريون ..
وانسحب نواب الحزبين - الوطنى والأحرار - من مجلس النواب .
ورأى الوفد أن تحالف الحزبين - الأحرار والوفد - مهدد بالانهيار وبالتالي سقوط الائتلاف فكتبت جريدة « كوكب الشرق » تحت عنوان :
(أعداء فى ثوب أصدقاء - ليست هناك وثيقة لتنشر ، وإنما هناك درس وطن من وراء الظهور)

وقالت الصحيفة :

« لايهمنا أن تكون جريدة « السياسة » عاملة على بقاء الائتلاف سليماً أو عاملة على الكيد لهذا الائتلاف لأنها كما يعلم محرروها أضعف من أن تؤثر على رأى العام وأضعف من أن تحول وجهة نظره إلى حيث يشاء لها الحقد الدفين الذى أصبح ناراً تأكل أحشاءها وتعذبها بشديد الآلام » .

ووصفت كوكب الشرق الدكتور « محمد حسين هيكل » رئيس تحرير السياسة بأنه « ذئب مستتر فى جلد حمل » ، ونخضم يرتدى ثوب صديق ، ويروغ روغان الثعلب » .
وانزعجت العناصر المعتدلة داخل الوفد خوفاً من التطرف بعد مارأت من أن القوات البريطانية تستطيع فرض إرادتها على مصر .
وكان الملك نائراً على الدستور والبرلمان ينتهز أى فرصة للعدول عن الحكم الدستورى . .
البرلمانى فى تقاريره قال « اللورد لويد » .

« كان » محمد محمود « يتآمر بنجاح - داخل وخارج الوزارة . وكان الملك يشجع محمد محمود باشا » على أن يأمل فى رئاسة الوزارة .

وقد أديرت المؤامرة الملكية بقدر كبير من الدهاء النفسى .
وكانت فكرة الملك الوحيدة أن يستخدم شخص ما لتدمير البرلمان .
وكان الملك يُدرك أن الطموح البالغ لمحمد محمود سيجعله أفضل أداة له .

إن « محمد محمود » كان المناصر الرئيسى للاتلاف وإعادة النظام البرلمانى .
ولمدة عامين تقريباً تمكن « محمد محمود » - بجهوده - من الحيلولة دون
انشقاق حزب الأحرار عن الوفد .

ولكن « محمد محمود » لم يعد يتردد الآن فى التآمر ضد رئيسه - النحاس -
الذى عامله بقدر كبير من الاحترام . . ويتآمر ضد الوفد الذى اعتبره صديقاً له
وإن لم يكن وفدياً . وضد البرلمان .

وكانت خطة « محمد محمود » تقويض وإسقاط الوزارة بتقديم استقالته
والوزراء الآخرين الذين تمكن من إقناعهم .

ولكنه كان تواقاً حتى لا يكون سقوط الوزارة مرتبطاً بمسألة إنجليزية
ومباشرة ، مثل قانون الاجتماعات العامة .

إن السقوط بسبب هذه المسألة سيجعل وزارة « النحاس » تحظى بهالة من
المجد الوطنى بما يدعم موقفها المعنوى فى البلاد

وأكثر من ذلك فإن الوزارة التى تخلفها ستكون فى وضع يجبرها على
الانصياع وتقديم مرفضت وزارة « النحاس » تقديمه لبريطانيا العظمى .
وهو ما كان يصممها فى البلاد بأنها أداة خائنة لقوى الاحتلال .

ولذلك فإن « محمد محمود باشا » انتظر انتهاء الأزمة لقانون الاجتماعات
العامة قبل أن يقدم استقالته .

بعد ٤٨ ساعة من تسليم النحاس رد بريطانيا استقال « محمد محمود باشا » يوم ٤ مايو ..
ولكن الملك أفتعه بسحب الاستقالة حتى لا يقال إنها تمت نتيجة لقانون الاجتماعات وبعد
٦ أسابيع - فى ١٤ يونيو - استقال « محمد محمود » بموافقة الملك .

وتبعه « جعفر والى باشا » الوزير الوحيد الباقى من حزب الأحرار .. يوم ١٩ يونيو .
واستقال « خشبة باشا » يوم ٢٢ يونية ثم « إبراهيم فهمى كرم باشا » .. بعد تردد دام
يومين آخرين .

وفى تقريره قال « اللورد لويد » :

« لم يكن « على الشمسى » يميل إلى « مكرم والنحاس » وكان يتطلع إلى
الطعم الذى ألقاه « محمد محمود باشا » .

ولكن « الشمسى باشا » أساء تقدير احتمالات الموقف . . وكان يظن أن المندوب السامى سيتدخل للحيلولة دون أى إجراء مناف للدستور من جانب الملك .

وربما كان إحجام « الشمسى » - أيضاً - راجعاً إلى طبيعته الهدية . وعلى الرغم من محاولات الإقناع المتعددة « فقد رفض أن يهجر زعيمه . » وقد ندم « الشمسى باشا » على أنه لم يستقل فى ذلك الوقت . . وإن استقال من الوفد بعد ذلك . . بسنوات .

* * *

رأى الملك أنه قد حان الوقت لتوجيه الضربة القاضية « للنحاس » . . خاف أن يستمر « النحاس » فى الحكم حتى نوفمبر فيعرض مشروع قانون الاجتماعات على مجلس الشيوخ عند استئناف الدورة البرلمانية فى نوفمبر ويتجدد النزاع مرة أخرى مع المندوب السامى والحكومة البريطانية . . وخاف الملك أن ينتهز الوفد الفرصة لتدعيم نفوذه وسطوته على الإدارة الحكومية كلها فيصعب عزله . . وتقوم فى مصر ثورة تطيح بالملك .

وأيد « اللورد لويد » هذه الفكرة وكتب إلى « تشمبرلين » بذلك يوم ١٨ يونيو . وبعد ٤ أيام نصح « اللورد » حكومته بالألا تكبح جماح الملك إذا أراد اتخاذ خطوة - يراها جلالته ضرورية - لهدم الوفد وتمزيقه قبل أن يقوى .

واختار الملك اللحظة المناسبة لينشر فضيحة مالية - عرفت باسم قضية الأمير سيف الدين « ضد « النحاس » . . ثم بعث إليه فى ٢٥ يوليو بخطاب الإقالة لأن الائتلاف قد أنهار . . إن الملك كان ينتظر الفرصة ليطيح بالوفد عند استقالة ثروت . . ولكنه استعان بالصبر فلما وجد أن الإنجليز يتربصون بالوفد ، رأى أن يسبقهم للإطاحة به .

وجد الملك أن الإنجليز منعوا « سعداً » من تولى الوزارة ولكنهم خافوا إعلان ذلك . ورأى الملك الإنجليز يسمحون للوفد بتولى الوزارة ، فخاف الملك أن يتحالف الوفد والإنجليز ، فأراد أن يظهر للوفد أنه إذا سمح الإنجليز لمجولس الوفديين فى مقاعد الحكم فإنه - أى الملك - يستطيع إقالتهم .

وقد تكرر هذا على امتداد تاريخ الحكم الدستوري في مصر.
أقال المالك أحمد فؤاد .. حزب الوفد من الحكم مرتين .
ولما تحالف الوفد مع الإنجليز أقال فاروق الوفد ٣ مرات .
ولم يفطن الوفد للخطئة ..
أقصد لم يتعلم الوفد .. أبداً !

الشيطان

لم يترك المصريون « اللورد » يهدأ ، أو يهناً بمنصبه . . أبداً .
كتب جورج لويد إلى صديق له في الهند :
« موقفنا الحالى مستحيل وقدرى هنا أن أخدم مصر بالفاشلين فيها كما فعلت في الهند .
وليس بمقلوبونا أن نستمر أكثر من ذلك بالصورة التى نحن عليها .
إننا نتمتع بالحجم دون الموقع .
وبالقوة دون السلطة .
وبالمسئولية دون السيطرة .
ولابد أن تتدخل قوة أجنبية فى التعلم ، أو الطيران ، أو الاتصالات اللاسلكية أو السكك
الحديدية أو الجيش . . وهى المجالات التى تسعى كل هذه القوى للتدخل فيها .
ولابد أن أحقق ذلك دون إحداث اضطرابات فى النظام البرلمانى الذى فرضناه على هذه
البلاد ضد مشيئة الملك : أى دون إضعاف سلطة الملكية أو الولاء لها ، وهى الملكية التى
أقنأناها . وكذلك دون استعراض قواتنا العسكرية ، وهى التى أصبحت فى الواقع ، الحجة
المؤثرة الوحيدة الباقية لنا .
ولابد أن أبقى على الاستقلال المصرى وأحترمه .
ومع ذلك يجب أن أبرر بقاء جيش الاحتلال الخاص بنا .
ويجب أن أدافع عن التحفظات فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى ترفض الحكومة
المصرية الاعتراف به .
وإنى ملتزم تماماً بحماية سائر الأجانب من المصريين ، كما أنى ملتزم بحماية كافة المصريين من
الأجانب .
ولأننا أعلننا أن مصر مستقلة ، فيجب ألا أتدخل فى الشؤون الداخلية ، مثل الرى ، ولكن
بفضل التزامى بحماية كافة المصالح الأجنبية ، فإن على أن أتأكد من أن كل شركات الأراضى

الأجنبية الكبيرة تعامل ، بصورة عادلة ، من حيث نصيبها من المياه .
ويجب أن أؤمن تحركات قواتنا . وفي نفس الوقت لا أتدخل في السكك الحديدية
ويجب أن أضمن كفاءة منائر البحر الأحمر ، ولكن لا سلطة لي على الإدارة التي تظم
هذه الخدمات .

ولابد أن أؤمن بقاء الموظفين البريطانيين في خدمة الحكومة المصرية في مواجهة قانون
وافق عليه حكومة صاحب الجلالة ، ويقضى بأنهم جميعاً لابد أن يتركوا الخدمة .
وقبل كل شيء ولأن الأمور أصبحت صعبة فيجب ألا أسمح بأى حال من الأحوال بأن
ينشأ أى احتكاك حول هذه الأمور مع الحكومة المصرية .

ولكن يجب أن أؤكد بنفس الدرجة ألا يحدث انهيار وضعف في موقفنا .
كل ذلك بالنسبة للجانب السياسى ، أما بالنسبة للأمور الاجتماعية فلا بد أن أكون أكثر
حذراً .

إذا لم أحضر مناورات الجيش المصرى فإن الصحافة المصرية ستتشنج إزاء هذا المثال
الواضح على افتقار التعاطف من جانب بريطانيا .
وإذا ذهبت إلى مناورات الجيش البريطانى فإنى أستعرض قوى بريطانيا العظمى في وجه
شعب مستعبد .

وإذا لم أذهب فإن الجالية البريطانية بأسرها ستهلل لذلك باعتباره من علامات الضعف
والانقياد للكيان المصرى .

حيثما يذهب الملك يجب أن أذهب .

وإذا ذهبت فإنى أتهم بالميل إلى السراى وبالمحاولات الخفية لقلب الدستور .
وإذا لم أذهب فسيصبح واضحاً أن المندوب السامى قد أهان العاهل . . ولما كنت على
قناعة بأن الموضوع هو جوهر عمل رجل الدولة وأن الحلول القائمة على سلسلة من الأشياء
الغامضة الياثسة تزيد سوء الوضع ، فإنى لا أملك سوى أن أشعربأننا أخطأنا في عام ١٩٢٢ في
حق مصر وفي حق أنفسنا .

ومشكلى تنحصر في الطريقة التي نقود بها سفيتتنا بعيداً عن الصخور التي تتجه إليها الآن .
وسأكون في حاجة إلى الشجاعة وإلى النظرة البعيدة للغاية فأى حكومة يمكن أن تعالج
المسألة بكفاءة أكبر ، حكومة محافظين ، أم حكومة عمال .

هل كان يجب أن نسعى للتفاوض مع رجل مثل « زغلول » يتمتع بالقوة التي تؤهله لأن
يوقع شيئاً يدوم ، وأن يتصف بالشجاعة على التوقيع .

أم ننتظر رجلاً آخر قد يتصف بالشجاعة ولكنه يفتقد القوة
وهل من الأفضل أن نترك الجهاز الإداري المصري ينهار بالكامل ، مما يعطى العالم دليلاً
أوضح على عدالة وحتمية تدخلنا ؟

أم هل نتمتع حقاً بما يكفي من القوة مع كل الأعباء الإدارية الهائلة التي أقيت علينا منذ
الحرب ، لأن نتحمل من جديد العبء المصري ؟
أليس هناك سبيل آخر للدفاع عن القناة .

وحتى إذا كان هناك سبيل لذلك بعد أن أصبحت مصر بالفعل نقطة التقاء الخطوط الجوية
بعيدة المدى بين الشرق وأفريقيا . هل يمكن أن نتخلى عن هذا السبيل للآخرين ؟
يبدو اليوم أن حاجتنا للسيطرة هنا بالإضافة إلى صعوباتنا في الحفاظ على هذه السيطرة قد
تضاعفتا في السنوات الخمس الأخيرة .

وإني أعلم أن الحلول القاطعة التي يفضلها الفرنسيون ليست موضع رضا في إنجلترا ولكن
الحل الوسط سيقثلنا هنا »

وكتب إلى اللورد - صديقه « لورنس - الجاسوس الشاذ الذي عاش في جزيرة العرب :
« إنك تركز باستمرار على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وإني أتساءل . . لماذا تنتق هذا
التصريح بالذات بين ٤٦ تصريحاً أصدرناها عن مصر .

ولماذا تختار القتال من أجل هذا التصريح
إن اختيارك لتصريح ٢٨ فبراير ليس مقنعاً لى .

إنك تتجاهل تصريحات أعوام ١٩١٩ و ١٩٢١ وتهزأ بتصريحى ١٩٢٣ و ١٩٢٤ .
وكنتم أفضل أن تعلن : هدفى ينحصر فى إقناذ ما يمكن إنقاذه من الحطام فى مصر عن
طريق التلاعب بالوقت . والأحتفاظ بصمتنا الرسمى . وتجميد موقف وزارة الخارجية » .

* * *

تولى محمد محمود باشا رئاسة الوزارة بعد « مصطفى النحاس » .
ألفها من الأحرار الدستوريين وحدهم . .
وبقى شهراً يحاول الحصول على تأييد الأغلبية الوفدية فى البرلمان ولكنه فشل . . فاضطر إلى

حل مجلس النواب . وأوقف العمل بالدستور . . وعرف حكمه باسم « اليد الحديدية »
ولم يفتن « محمد محمود » - بدوره - إلى أن هذه هي اللحظة التي سعى إليها « اللورد
جورج لويد » بعد استقالة عبد الخالق ثروت . . وأراد أن يعهد بها إلى « صدقي » . . فجاء
« محمد محمود » لينفذها كما وضع خطوطها « اللورد »
وجاء دور « صدقي » - بعد محمد محمود - ليلغى الدستور كله ويصدر دستوراً
جديداً . !

* * *

كان آخر عمل قام به « جورج لويد » ضد مصر عقد اتفاقية مياه النيل مع « محمد محمود »
باشا - يوم ٧ مايو ١٩٢٩ في أثناء غيبة البرلمان المصري بعد تعطيل الدستور . .
وهذه الاتفاقية على هيئة مذكرات متبادلة بين رئيس الوزراء « ومحمد محمود باشا » . وفي
هذه الاتفاقية قبلت مصر تعديل قواعد توزيع مياه النيل .
وفصلت أعمال الري في السودان عن وزارة الأشغال المصرية .
وأصبحت إدارة مياه النيل بالسودان في يد الإنجليز .
وفقدت مصر حقها الثابت في السيطرة على مياه النيل وإدارته وبذلك تم الفصل بين مصر
والسودان من الوجهة المالية والاقتصادية .
والغريب في الأمر أن هذا الاتفاق تم تنفيذا للبند السادس من إنذار « اللني » الشهير إلى
« سعد زغلول » في نوفمبر ١٩٢٤ . . وكانت الحكومة البريطانية نفسها التي رفضت هذا البند
سراً ، ولكنها اضطرت لتأييده علناً . لأن « اللني » كان قد وجه الإنذار « لسعد » قبل وصول
اعتراض الحكومة البريطانية .
وقال « اللورد لويد » في مذكراته إن الوصول إلى اتفاق مياه النيل كان نتيجة لتصميم
بريطانيا . . وحزبها !

* * *

جرت الانتخابات في بريطانيا في أواخر مايو ٢٩ ففاز العمال وسقط المحافظون فاستقالت
وزارة « ستانلي بولدوين » . وألف الوزارة « رامزي ماكدونالد » زعيم حزب العمال فأسند
وزارة الخارجية إلى آرثر هندرسون .
قال « اللورد فانسيتارت » - الذي تولى بعد ذلك منصب وكيل الخارجية الدائم ٨ سنوات

كاملة - بأن مجموعة من رجال وزارة الخارجية يقودهم « ليندساي » الوكيل الدائم أثاروا حفيظة « تشمبرلين » ضد « اللورد جورج لويد » .

إن الدبلوماسيين في وزارة الخارجية لم يوافقوا أبداً على تعيين رجل من الخارج في منصب المندوب السامي بالقاهرة .

وقال « فانسيتارت » إنه كان في لندن للتشاور مع الحكومة البريطانية فالتقى بوزير الخارجية « آرثر هندرسون » الذى فكر فى طرد « لويد » فور توليه - أى « هندرسون » مهام منصبه . وقد استطاع فانسيتارت إقناعه بالتهمل . . قليلاً . . أى إرجاء قرار الطرد !

* * *

سافر الملك فؤاد إلى برلين بدعوة من رئيسها « هند نبرج » وتجول بعد ذلك فى أوروبا حتى وصل إلى لندن . وتبعه إليها رئيس وزرائه « محمد محمود باشا » . أراد حزب العمال البريطانى عقد معاهدة مع مصر . . تماماً كما فعل « تشمبرلين » مع « ثروت » .

وكان الحزب فى عجلة من أمره . .

... بدأ المباحثات التمهيدية فوراً مع وزير مصر المفوض فى لندن . . لأنه يرى أن وزارة محمد محمود هى حكومة صديقة لبريطانيا ويمكن الاتفاق معها . وأخفى وزير الخارجية - العمالى - « آرثر هندرسون » - النبا عن « اللورد لويد » سواء فيما يتعلق بالرغبة فى إجراء المفاوضات وكذلك المباحثات التمهيدية التى جرت لعقدها .

* * *

كتب « آرثر هندرسون » وزير الخارجية إلى وزيرها السابق السير « أوستين تشمبرلين » يصف موقف « اللورد لويد » من مفاوضات المعاهدة .

لم يكتب « هندرسون » كلمة واحدة يصف بها تصرفات « اللورد » ، بل اكتفى بأن أرسل برقية « جورج لويد » نفسه عن أسلوب المفاوضات كما يراه المندوب السامى .

امتنع « تشمبرلين » عن الرد والتعليق ، وفهم « هندرسون » من ذلك أن « تشمبرلين » لن يثير احتجاجاً قوياً ضد سحب « اللورد » من القاهرة .

ولم يعرف « لويد » بذلك أبداً !

* * *

بعث آرثر هندرسون إلى «لويد» يوم ٣ يوليو عام ٢٩ برقية قال فيها :
« إن نظرتنا للأمور مختلفة ، والفجوة بيننا واسعة لا يمكن عبورها والتغلب عليها . . وأريد
مناقشة شخصية معك . . عند عودتك » .

أصيب « اللورد » بالانزعاج وتوجه لأول مرة في حياته إلى منزل « مورييس بيترسون »
السكرتير الأول وأطلعه على البرقية وسأله رأيه فقال « بيترسون » :
— هذه معناها الوحيد . . الاستقالة . . إن وزير الخارجية يريد رجوعك . . أى يطلب
استقالتك .

وكان ضيق رجال وزارة الخارجية هو السبب في البرقية التي بعث بها إليه « هندرسون »
لاستدعائه .

أخفى « اللورد » ، عن مصر ، نبأ الأزمة بينه وبين وزير الخارجية الجديد .
وأعلن أنه سيسافر إلى لندن في إجازته الصيفية كما اعتاد كل عام .
وقبل أيام من سفره تحدث مع « الملك فؤاد » عن ضرورة تعليم الأمير « فاروق » في
بريطانيا وكان « الأمير » في التاسعة من عمره . . وقد نشأ في رعاية مربيّات إنجليزيات تماماً
ومدرسين إنجليز .

قال « اللورد » : سيكون من المرغوب فيه ، في الوقت المناسب ، أن يلتحق « الأمير »
بمدرسة إنجليزية .

قال الملك : إن الطفل لا يزال أصغر من أن تثار مسألة المدرسة !

* * *

حدد - اللورد - موعد سفره في الحادية عشرة من صباح يوم ١١ يوليو عام ١٩٢٩ على
البخرة أوزونيا التي تغادر ميناء الإسكندرية .

وتلطف « اللورد » مع مودعيه من أفراد الجالية البريطانية .
أذاع بياناً قال فيه إنه بسبب الحر مسموح للمودعين الذين سيقفون على أرصفه الميناء -
ساعة الرحيل - ألا يرتدوا القبة العالية ، أو الملابس الرسمية الثقيلة ، أو المعاطف ، بل
يرتدون الملابس العادية . . أى البدلة الكاملة وربطة العنق !
واستعرض في القاهرة بعض وحدات القوات الاسترالية والسيلانوية ، التي ترابط في ميناء
هاوس ، وألقى فيهم خطاباً . .

. . ووصل « اللورد » إلى محطة سكة حديد القاهرة قبل دقائق من موعد قيام القطار الخاص الذى سيقله إلى الإسكندرية . . فاستعرض حرس شرف من جنود « ويلز » ثم استقل القطار .

ولم يكن معه - فى القطار - إلا راكب واحد هو ياوره الكابتن « كيميتز » ورجال الحرس البريطانيين .

وبعد وصوله قام بزيارة رسمية لشركة شل . . وفتش على فرق الكشافة البريطانية فى المدينة .

وفى ميناء الإسكندرية عزف السلام الملكى « للورد » واستعرض حرس شرف جديد . وودعه حتى سلم الباخرة كبار رجال مصر بينهم « أحمد زيور » رئيس الوزراء السابق و « جعفر والى باشا » وزير المالية ، وأحمد لطفى السيد بك وزير المعارف ، وحسين صبرى باشا محافظ الإسكندرية وكثيرون .

أما رئيس وزراء مصر « محمد محمود باشا » فكان مع « اللورد » على ظهر الباخرة فى طريقه إلى لندن ليلحق بالملك . . ويتفاوض مع وزير خارجية بريطانيا . . تماماً كما حدث بين « تشمبرلين ، وثروت » . . فقد أراد حزب العمال أن يحقق مع مصر ما عجز عنه المحافظون . . أى محاولة عقد معاهدة بين البلدين .

ومن اللحظة الأولى لوصول « اللورد » إلى لندن عامله السير رونالد لندساي الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية بخفاء ، وأظهر له العداء ، ومنعه من حضور الاحتفالات والمناسبات الرسمية لتكريم الملك فؤاد ، ومحمد محمود ، ورفض أن يوجه له الدعوة مع أن التقاليد تفرض ذلك .

* * *

اجتمع « لويد » ، بأرثر هندرسون وزير الخارجية يوم ٢٣ يوليو الذى طلب إليه الاستقالة فاستقال . .

وأعلن « هندرسون » نبأ الاستقالة أمام مجلس العموم فى اليوم التالى . . وكان من أسباب الاستقالة أن « هندرسون » يريد عقد معاهدة ، ووجود « اللورد لويد » فى مصر ، وسياسته تمنع إتمام هذه المعاهدة . . ففى رأى « هندرسون » أن « لويد » هو المسئول عن فشل معاهدة « تشمبرلين - ثروت » .

لقد أسقط لويد معاهدة « تشمبرلين و ثروت » . .
وأسقطت « اللورد » معاهدة « هندرسون » ومحمد محمود !
والغريب أن مشروع المعاهدتين . . سقط ولم يقدر لأى منها النجاح !

* * *

خرج « اللورد لويد » من الاجتماع ليلتقى « بونستون تشرشل » الذى أثار الأمر فى مجلس
العموم البريطانى يوم ٢٥ يوليو .
دافع « هندرسون » عن نفسه بأنه تلقى برقية من « اللورد لويد » لم يعجبه أسلوبها
ولا اللهجة التى صيغت بها .
وكانت البرقية موجهة من « اللورد » لوزير الخارجية السابق السير « أوستين تشمبرلين » .
وقال « هندرسون » إنه طلب مراجعة برقيات « اللورد لويد » السابقة فوجد خلافات
ضخمة بين المندوب السامى والوزير السابق .
وحدد الوزير الأزمات الأربعة التى ثارت بين المندوب السامى والوزير وأن العلاقات بين
الاثنتين كانت متوترة وأن المندوب السامى رفض أن يقبل وجهة نظر الوزير .
وهذه الأزمات الأربعة :

- ١ - منع « سعد زغلول » من تولى رئاسة الوزارة فى صيف عام ١٩٢٦ .
وكان رأى السير « أوستين تشمبرلين » وزير الخارجية عدم التدخل . . أى ترك الحكم فى
مصر للأغلبية والسماح « لسعد » بتولى رئاسة الوزارة .
- ٢ - بقاء الموظفين البريطانيين فى خدمة الحكومة المصرية .
وقد أصر « اللورد لويد » على بقاء أكبر عدد منهم فى حين كانت وجهة نظر الحكومة
البريطانية عكس ذلك ، وقد أصرت الحكومة على وجهة نظرها . . ولكن « اللورد » لم
يمتثل .
- ٣ - أزمة الجيش .
وقد عارضت الحكومة البريطانية رأى « اللورد لويد » ولم تعدل عن معارضتها أبداً .
- ٤ - قانون الضرائب .
فقد أرادت الحكومة المصرية فرض ضرائب على الرعايا البريطانيين فى مصر . . وطبقاً
للامتيازات الأجنبية فإن مصر لا تستطيع اتخاذ هذا الإجراء إلا بعد موافقة بريطانيا .

وأصر « اللورد لويد » على عدم فرض معظم هذه الضرائب .
وهذه الضرائب أربعة أنواع . وقد اعترض « اللورد » عليها جميعاً ولكن الحكومة
البريطانية رفضت اعتراضاته على بعضها !

* * *

امتألت كل مقاعد مجلس العموم يوم ٢٥ يوليو عند مناقشة استقالة « اللورد » .
وأعلن « أرثر هندرسون » في مجلس العموم أنه بسبب الخلافات بين « تشمبرلين » وزير
الخارجية « واللورد لويد » فإن كثيراً من المشكلات لا تحل في وزارة الخارجية ، بل كانت تحال
إلى مجلس الوزراء - وقال إن « اللورد » ظل عازماً على إساءة تفسير التعليمات التي توجه إليه .
وقال « هندرسون » إن سياسة « تشمبرلين » هي التدخل المحدود للغاية ، أو أقل تدخل
ممكن في شئون مصر ، وتفسير تصريح ٢٨ فبراير تفسيراً متحرراً على العكس من « اللورد » .
وقال وزير الخارجية إن مجرى الأمور أصبح قلقاً وغير واضح ولا يمكن استمراره . وإن
الخلافات بين دار المندوب السامي في مصر ووزارة الخارجية في لندن لا يمكن التغلب عليها .
وإن سياسة العمال أكثر تحراً من المحافظين ولا يمكن « اللورد » تفسير هذه السياسة والتعبير عنها
في مصر وبالتالي لا يستطيع تنفيذها .

لم يدافع عن « اللورد لويد » في مجلس العموم إلا الوزراء الثلاثة الذين كانوا مكروهين في
وزارة ستانلي بولدوين « - المحافظة - وهم « اللورد بيركنهد » و« اللورد برنتفورد » ، و« ونستون
تشرشل » .

ورد « هندرسون » على الوزراء الثلاثة قائلاً : نعم . . أنا بعثت إلى « لويد » أطلب استقالته !

* * *

وجد « لويد » أن الاتهامات الموجهة إليه خطيرة ، ولا يمكن أن يفندوها ، أو يكذبها ،
ويقضى عليها ، إلا رجل واحد ، هو وزير الخارجية السابق « أوستين تشمبرلين » الذي عمل
معه منذ عام ١٩٢٥ فهو الوزير الذي تعامل مع « لويد » أو تعامل معه « لويد » . . وكل
ما نسب إلى المندوب السامي تم في عهد « تشمبرلين » ولذلك فهو - وحده - الذي يستطيع أن
يكذب كل شيء ويسقط كل اتهام . . إذا جاء إلى مجلس العموم وأعلن أنه لم يختلف مع
« لويد » .

ولكن « أوستين تشمبرلين » بقى صامتاً . . بل إنه غادر لندن وبريطانيا كلها في رحلة بحرية ورفض أن يحضر مجلس العموم في حين تنصب الاتهامات على رأس « لويد » .
ولم يعد « تشمبرلين » إلى لندن إلا يوم ٣١ يوليو عام ١٩٢٩ بعد أن هدأت الضجة تماماً .
ومن ناحية أخرى فإن « تشمبرلين » بعد عودته من رحلته ، وبعد استقالة المندوب السامى لم يكتب له رسالة تعزية أو تشجيع ، ولم ينطق بكلمة اعتذار ، أو ترضية ، علنية ، أو سرية .
وقد سئل « تشمبرلين » عن رأيه في استقالة « لويد » فرفض التعليق . . وبالتالي رفض أن يدافع ، بكلمة واحدة عن المندوب السامى الذى يتنمى إلى نفس حزبه . . المحافظين .
وأثر موقف « تشمبرلين » فى « لويد » إلى حد جعله يعتقد بأن حكومة العمال لم تكن لتوجه إليه نقداً أو اتهاماً إلا وهى على يقين من أن « أوستين تشمبرلين » سيقبى صامتاً . بل لا بد أن حكومة العمال تلقى تأكيدات من « تشمبرلين » أنه لن يتكلم طوال فترة الأزمة .
ولم ينقم « لويد » على حزب العمال الذى طرده بقدر ضيقه بالمحافظين الذين خذلوه . . ولم يساندوه وقت محنته . . وبالذات « تشمبرلين » .

* * *

إن « كولين فوريس أوامز » مؤلف كتاب حياة « اللورد جورج لويد » يعطى بعض العذر لـ « تشمبرلين » فإن السير « رونالد لندساي » الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية كان يشكو - دائماً - للوزير من تصرفات « اللورد » وأنه لا يلتزم بتعليمات الوزارة .
وربما يكون الوزير قد وجد من الصعب عليه أن يقاوم رجال وزارة الخارجية ووكيلها الدائم بالذات .

والحقيقة أنه فى منتصف يونيو عام ٢٩ كتب السير « أوستين تشمبرلين » بعد خروجه من الوزارة إلى السير روبرت لندساي « الوكيل الدائم لوزارة الخارجية يقول إنه يشك فى فائدة مد خدمة « جورج لويد » فى مصر .
رد لندساي قائلاً :

إن عقلية « اللورد » ليست متفتحة على أساس حر ولا أخفى رغبتى فى ضرورة استبداله بغيره .

* * *

أصر اللورد لويد على ضرورة نشر خطاب استقالته .

رفض « هندرسون » في أول الأمر قائلاً إنه ليس من مصلحة العلاقات المصرية - البريطانية نشر أسباب الاستقالة .

ولكن « اللورد » أصر على نشر نصر الاستقالة فوافق وزير الخارجية ولذلك فإن الاستقالة لم تنشر إلا في الطبعات الأخيرة من صحف لندن . . بعد جلسة مجلس العموم .
اجتمع « موريس هانكي » السكرتير العام لمجلس الوزراء البريطانى « باللورد لويد » بعد استقالته .

أخذ « اللورد » يكرر رأيه في ضرورة حفاظ بريطانيا على مصالحها في الشرق الأوسط .
رد « هانكي » قائلاً :

- إن تصرفك مع رؤسائك يتعارض تماماً مع طريقي في التعامل مع الوزراء . . ولا بد أنك تحققت الآن من أنك جمعت كل المصائب فوق رأسك أنت . . وحده .

* * *

استقبلت مصر بسعادة بالغة نبأ استقالة « لويد » . . وقالت إن « اللورد » أقيل . . وطُرد !
وعبر المندوب السامى البريطانى بالنيابة عن رد فعل مصر فكتب إلى لندن يقول :
« قام « اللورد لويد » بإجازه في ١١ يوليو . وفي أواخر يوليو قبل نبأ استقالته بالترحيب من كل الأحزاب . . وكان ذلك ظاهراً في الوفد بغير تحفظ .

إن الوفد يرى في رحيل « اللورد » تأكيداً محدداً بعودة الحكم البرلماني .
وقالت صحيفة الإيجيشيان الجازيت - التي تصدر في مصر باللغة الإنجليزية - إن استقالته كانت متوقعة ، ولكن المفاجأة في توقيتها ، فإن « الملك فؤاد » ومحمد محمود باشا رئيس الوزراء كانا في لندن ورأيا سقوط المندوب السامى . .

* * *

هُزم « اللورد » في عاصمة بلاده . .
وقيل . . إن « تشمبرلين » فكر أكثر من مرة في طرد « اللورد لويد » من منصبه . ولكن « ونستون تشرشل » تدخل لدى « تشمبرلين » ومنع طرد صديقه « لويد » .
وقالت « الأهرام » إن الإنجليز لا يريدون مندوباً سامياً يحكم مصر مباشرة .
ولم تكتب الصحف العربية في مصر كلمة شكر واحدة للورد عن عمله خلال السنوات التي قضاها في مصر ، وكذلك الصحف البريطانية في لندن باستثناء جريدة « التايمز »

الأيرلندية « إيريش تايمز » التي كتبت يوم ٣٠ يوليو في باب رسائل القراء قالت فيها « إن استقالة اللورد » ضربة شلت كل البريطانيين العاملين في مصر ، ويعتبرونها كارثة لأنه وصل إلى مصر عام ١٩٢٥ ، وسمعة بريطانيا ومصالحها في مصر ، في الحضيض .
وأشاد القارئ بعمل « لويد » الشاق ، وقوته الإدارية وأنه كان من أعظم قناصل بريطانيا في مصر . . وأن ضمير الإمبراطورية البريطانية كلها مهتم بالمؤامرات السياسية التي أدت إلى استقالته وأنهت بصفة مفاجئة عمله الرائع » .

* * *

ظهر حقد « اللورد » على مصر ورغبته في الانتقام منها عندما أثبتت مقترحات « هندرسون » لعقد معاهدة في مصر .
تكلم « اللورد » في مجلس اللوردات وألقى خطاباً طويلاً حدد فيه دور بريطانيا في دلتا نهر النيل . . كما يراه .
ولم يختلف رأيه يومذاك عن آرائه وهو في منصب المندوب السامي .
وقد رد عليه ممثلو الحكومة العالمية وحزب الأحرار أيضاً . .
قالوا إن آراءه رجعية ، وأنه يريد العودة إلى السياسة القديمة وهي التدخل في شئون مصر طبقاً لنظريته التي تقول :
« احكموا مصر . . أو اخرجوا منها » .

رد « اللورد » في المجلس قائلاً إنه يريد طريقاً ثالثاً لحكم مصر . . وهذا الطريق صعب وغير مشجع ، وهو تطوير مصر والسير بها نحو الاستقلال مع الإصرار على المحافظة على المصالح الحيوية البريطانية في مصر .
وقال إنه لا يريد أن تحكم بريطانيا مصر لمجرد حكمها . ولكنه لا يرغب في أن تتعجل بريطانيا - يائسة - الرحيل من مصر . . لأن ذلك يعرض مصالح الإمبراطورية وبريطانيا العظمى للخطر . . جرح قاتل .

وبعد أقل من أسبوعين أسرع « آرثر هندرسون » وزير الخارجية بتعيين « السير برسي لورين » - وهو سفير بوزارة الخارجية - مندوباً سامياً في مصر لعله يحاول أن يزيل آثار الشيطان .

* * *

بقى « اللورد » حزيناً على ماجرى له لأنه لم يستطع أن يكمل عمله في مصر . وظل « اللورد لويد » ١١ سنة بعد خروجه من مصر بعيداً عن المناصب الكبرى . وتولى فقط منصب رئيس المجلس الثقافي البريطاني .

وفي عام ١٩٣٣ نجده يتكلم في مؤتمر حزب المحافظين مبدئياً شديد القلق لعدم كفاءة الاستعدادات للدفاع عن الإمبراطورية . . إذا قامت الحرب .

وجاء « ونستون تشرشل » رئيساً لوزراء بريطانيا عام ١٩٤٠ ليعين « اللورد » وزيراً للمستعمرات فكان يندب أياماً ليتولى أعمال وزارة الخارجية البريطانية . . بالنيابة في أثناء سفر « أنتوني إيدن » .

وقد وصفه ألكسندر كادوجان الوكيل الدائم للخارجية في مذكراته بأنه أصبح رجلاً مملاً . . وقال إنه أصبح رجلاً خائفاً أيضاً . .

في اجتماعات مجلس الوزراء برئاسة تشرشل تشددت اليابان في مطالبتها من إنجلترا فكان « لويد » ينصح بالاستسلام قائلاً : إن بريطانيا لا تستطيع أن تحارب ألمانيا وإيطاليا واليابان أيضاً .

التقى به مصادفة « جرافتي سميث » فدعاه « اللورد » لقدح من القهوة وسأله :
 - كيف حال « كيلرن » ، مع فاروق .

فإن اللورد كان يريد أن يعرف ماذا يفعل خليفته مع ملك مصر .

وبقى يأمل أن يعينه تشرشل وزيراً مقيماً في القاهرة . . ولكن تشرشل اختار بدلاً منه « أوليفر ليتلتون » . .

ومات « لويد » في فبراير ١٩٤١ وهو يرى بلاده تحارب وحدها « وهتلر » يتقدم ويتنصر والجزيرة البريطانية محاصرة ، والقنابل تنال عليها كل ليلة . .

ومات وبلاده تجرد من كل المستعمرات . . بالحرب !

ومات وعمره ٦٢ عاماً بعد شهر من صدور قرار « تشرشل » بتعيين « أوليفر ليتلتون » . . في مصر !

* * *

في مذكراته قال «جرائقي سميث» إن المصريين أطلقوا على «اللورد لويد» اسم «الشیطان» . . كما أطلق عليه هذا الاسم أيضاً البريطانيون العاملون معه . . أو عرفوه . . في مصر .
وفي الصفحات - التي طالعتها - ما فعله ، بمصر . . خلال ٤٥ شهراً . . ذلك الشيطان !

الوَنَائِي

7.0 341

11582

4550.

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

208

1266

20 MAY 1926

EGYPT.

Decypher. Lord Lord, (Cairo) 19th May, 1926.
 D. 12.30.a.m. 20th May, 1926.
 R. 9.a.m. 20th May, 1926.

No. 216.

VERY URGENT.

Elections on May 22nd will indubitably result in sweeping Zaghloul majority (not less than two-thirds). Composition of Chamber will thus be approximately the same as in 1924.

2. General impression is that Saad will not attempt himself to take office but will content himself with becoming President of the Chamber though in fact he will be real power behind the scenes.

3. But it is always possible that Saad, elated by success and feigning to submit to popular will, may decide at last moment to assume Premiership himself. It is therefore, necessary to decide immediately what attitude we should adopt in such circumstance.

4. Arguments in favour of acquiescence in his return to power are as follows:-

- (a) after adopting constitutional attitude of allowing free elections it would be illogical to refuse to accept as Prime Minister leader of overwhelming majority.
- (b) Refusal to accept him might provoke Saad to render the formation of any other Parliament - any government impossible and thus involve another

7.0 371

11582

4550.

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

209

2.

another early dissolution at an unfavourable juncture when all parties are momentarily united by hostility to the King. If, however, Saad were to be allowed to take office Coalition might possibly tend to disintegrate and if dissolution of Parliament were later to become necessary it might be effected in more advantageous conditions.

- (c) It would be better to force responsibility of government upon Saad rather than leave him as real power directing policy of Ministry from the vantage point of relatively irresponsible position.
- (d) Saad enjoys sentimental and unreasoning devotion of masses. He is old and infirm. His political activity may not be of long duration. It would be advantageous if he could disappear from the stage in an atmosphere devoid of bitterness and without appearance of being victim of British persecution. His disappearance in such conditions would leave situation of relative appeasement which could be handled more easily with a view to promote political orientations favourable to our interests.
- (e) Saad has had severe lesson and may be now more amenable, (though I consider this as improbable), at any rate long enough to allow factors of

Coalition

3.

Coalition disintegration and of his own growing infirmity to develop in our favour.

5. On the other hand arguments against allowing Saad to become Premier can be summed up as follows:- His Majesty's Government and Residency could hardly acquiesce without grave loss of authority in view of

(a) indictment of Zaghloul's government in ultimatum of 1924.

(b) The even stronger indictment in King's speech to Parliament in December 1924.

(c) Declaration made by Residency under authority of your telegram No. 118 of May 14th, 1925 that His Majesty's Government had no intention of negotiating with Saad. This declaration though of particular and limited application was in view of atmosphere then prevailing in Egypt undoubtedly taken by Egyptians to mean that we would have nothing more to do with Saad in future.

(d) The definite and official assurances given by Lord Allenby at beginning of 1925 to British officials of Egyptian service as well as to Egyptian officials that we would on no account permit return of Saad to power. Many Egyptian officials fortified by this assurance compromised themselves by co-operating energetically against

7.0 341

11582

4550.

COPYRIGHT NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

211

4.

against Saad in 1925 elections and subsequently. The return of Saad would be regarded by these officials as a betrayal. Confidence in us would be gravely shaken. Egyptians would be more chary of co-operating with us in the future and British officials would be much discouraged and would with difficulty be persuaded to stay after 1927. Should there eventuate any widespread exit of British officials as a result next spring our position here would be a precarious one.

- (e) Fact that in eyes of Egyptians generally Saad is embodiment of anti-British spirit in the country. His return to power would consequently be regarded as direct and severe blow to Great Britain.
- (f) Fact of Saad's moral responsibility for murder campaign.
- (g) Effect generally which would be produced not only on British officials and residents but also on loyal Egyptians by an act which would be regarded as one of weakness on the part of His Majesty's Government and ill faith on the part of Residency.
- (h) I attach great importance too to effect which would be created on foreign colonies. I am assured that our re-acceptance of Zaghoul
in

5.

in office would come as a complete surprise to them in view of ultimatum and our past declarations in regard to one whom we described as "incapable of or unwilling to protect foreign lives". I would also refer you in this connection to my private letters of April 23rd and May 2nd last.

6. I have given arguments for and against my earnest reflection and consideration. I fully appreciate logical force of those in favour of accepting Saad as Premier, particularly that under paragraph 4 (c), but advantages of this course to my mind are outweighed by principle involved in refusing to deal with him as leader in name, as well as in fact, of government. It is essential to remember what his name stands for in Egypt. It stands for that policy of bitter hostility to Great Britain which resulted in the murder of many Englishmen and culminated in ultimatum of November 1924. The chief criticism of British policy in Egypt during past few years has been vacillation and inconsistency. That criticism would be intensified if I were to submit to the return of the identical régime which led up to that ultimatum. The salutary effect of that ultimatum would be undone and everything would have to be begun afresh. Any prospect which there may be of coming once more to a position of friendly relationship with Egypt must be adversely affected if we do not now make it clear that

no

7.0 371

11582

4550.

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

213

6.

no progress can be made in this respect so long as Saadist theories and policy hold the field in this country. I fear that any other course will only lead to greater difficulties later.

7. I have consulted all my responsible advisers as well as several leading British residents and high officials in Egyptian service. They practically unanimously share my views in the matter.

8. I will recommend therefore if I find myself confronted by a definite demand on the part of Saad to take office that I be authorised by His Majesty's Government definitely to support the King in refusing to allow him to do so.

9. Situation which might then arise if Saad were to insist would certainly be an anxious and a difficult one but should not be insuperable particularly if met firmly in its initial stages. I am informed that it is extremely doubtful if Ward could organise real troubles except possibly in such permanently disaffected centres as Tanta and Damanhur. There is no general discontent in the country and present position here is not analogous to 1919 though possibly to 1921. All foreign communities would be on our side and many Egyptians with apparent equanimity for some reason anticipate already that my intention is to dissolve Parliament again immediately in view of Zaghloulist majority.

Action

7.0 341

11582

4550.

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

214

7.

Action in this respect would therefore in the last resort scarcely come as a shock. I doubt if even a strike among government officials would materialise or if it did would long subsist. There are no strike funds in this country and all desire to be officials. Army, indisciplined as it is, has been freed from Saadist influence for some 18 months and there is no reason to think that it would prove disloyal at this juncture.

10. I have thought it my duty to express to you my views of possible outcome of a deadlock but I can assure you that I shall do my very utmost to prevent such a situation from arising. My present information tends to indicate that there is greater possibility of Saad delegating Premiership to Adly Pasha rather than assuming it himself. This is the course which I would prefer as Adly's name carries weight in the country and he would be likely to moderate any excessive show of vindictiveness against the King. I propose to work therefore to this end and pending an answer from you will avoid committing myself to any actual veto so far as Saad is concerned. If I can come to friendly understanding with Adly I hope to be able to arrange that any members of Zaghloul party who may be ministers in his Coalition Cabinet shall be

unobjectionable

7.0 341

11582

4550.

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

215

8.

unobjectionable and not tainted with complicity in murder. Such a Cabinet may not be durable but it may at least postpone necessity for drastic action on our part until factors contemplated in paragraph 4 (e) above have begun to operate.

11. It is only in the event of efforts failing in this attempt that I solicit your authority to take the more definite line indicated in paragraph 8 above. According to constitution, Parliament should meet within 10 days of elections i.e. by June 1st though it may possibly delay opening for a few days beyond that date. Present government may however resign before opening of Parliament and possibly even very shortly after definite result of elections is announced. I should accordingly be glad to receive reply to this telegram not later if possible than May 25th.

7-CE
7-315

بعث اللورد لويد إلى لندن يطلب مع سعد زعلول من رئاسة الوزارة

7.0 341

11582

4550.

~~COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION~~

229

J. 282

21 MAY 1926

EGYPT.Decypher. Lord Lloyd. (Cairo).
May 20th, 1926.

D. 1.55.a.m. May 21st, 1926.

R. 9.00.a.m. May 21st, 1926.

No. 221.

-----000-----

URGENT.

I had a long and on the whole satisfactory interview yesterday with Adly Pasha from whom I enquired what progress had been made by the coalition towards formation of Cabinet. Elections were to take place on May 22nd and it seemed to me desirable if things were to go as smoothly for all as desired that these matters should be settled with as little delay as possible. I had heard it said that Zaghloul had given Adly carte blanche as to constitution of new Cabinet; was this true?

Adly replied that Zaghloul had told him that he himself would in no circumstances become Prime Minister; he might accept presidency of Chamber though he was doubtful whether his health would permit even of this. He had told Adly that he could proceed to form a Cabinet and choose whom he liked. Adly enquired from Saad what would happen if he felt unable to accept Saad's invitation. Saad replied that he would then feel much embarrassed. He might be driven to accept Sarwat as Prime Minister but he was not sure; even if he did so he could give Sarwat no full pledge of his support in advance but must see how matters went on.

Saad

7.0 371

11582

4550.

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

230

- 2 -

Saad said that to Adly alone would he guarantee full support of his majority in advance.

Adly Pasha asked me what my attitude would be if he were unable in these circumstances to form ministry; there would inevitably have to be included some members of Wafd; should I object? I replied that if he himself were to become Prime Minister and if he could assure me that Ministry of the Interior would be put in the hands of a temperate and well disposed minister I should try and facilitate his task in every way I could and raise as few difficulties as possible, it being always understood that no Wafdists closely connected with murder trials were included. Adly assured me that his views coincided entirely with mine and if only he felt he could trust Zaghloul's professions he would proceed with a ministry. Trouble was that no one could trust Zaghloul for one instant. He believed at the moment Zaghloul was sincere but at any moment his attitude might change under sudden pressure from his extremist followers.

I replied that if this was the case was it not all the more important to seize a propitious moment before excitement of the elections overtook Zaghloul and his followers and to try and get Zaghloul pledged definitely to personnel of new Cabinet. My own desire was to appear as little as possible in this matter and to let new Cabinet have no assurance of influence of Residency - appointment of himself as Prime Minister and his acceptance of the task would naturally assist towards this.

Adly

7.0 341

11582

4550.

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

231

- 3 -

Adly expressed his complete concurrence with my views and gave me to understand clearly that he would accept Zaghoul's offer and proceed to the task.

My oriental secretary, who saw him today, came away with the same impression and Adly said that he hoped to come and see me again on the 22nd by which time he hoped he would have something more definite to tell me.

I should add that Adly expressed considerable concern lest the King should make difficulties at the last moment. I replied that whilst I could not guarantee the King's behaviour I would be glad at appropriate moment to see His Majesty and warn him as to imprudence of refusing any names agreed to by Adly and myself at a delicate juncture like the present.

It is more than possible that many difficulties may supervene but there is at any rate some ground for hope that working arrangement may be reached with the next government at any rate for the time being.

١١٥٨٢

الاتفاق بين اللورد لويد وعدلى يكن باشا على تأليف وزارة برئاسة عدلى وشروط تشكيل هذه الوزارة

Reference	PUBLIC RECORDS OFFICE	
70 341	11582	4550
COPYRIGHT NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION		

276

EGYPT.

J 1333

Decypher. Lord Lloyd, (Cairo).
25th May 1926.

D. 2.5 p.m. 25th May 1926.

R. 2.15 p.m. 25th May 1926.

No. 234.

.....

Your telegram No.165.

I can assure you that I shall exhaust every effort to avoid clash with Zaghloul and I am pursuing my conversation with Adly whom I saw again yesterday evening.

.....

[18977] 4/25 P O R

تعهد اللورد لويد بعدم الصدام بسعد زغلول

[illegible]

Omit paragraphs 6 and 7 and substitute as paragraph 6:
 "In these circumstances His Majesty's Government must
 reserve complete liberty to take such steps as the future
 may show to be necessary for the discharge of the duty
 thus incumbent upon them."

PUBLIC RECORD OFFICE									
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
Reference —									
Cab. 23 /									
F3									
COPYRIGHT PHOTOGRAPH—NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHIC- ALLY WITHOUT PERMISSION OF THE PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON									

نص التعديلات التي ادخلتها الحكومة البريطانية على الالندار الذي وجهه اللورد لويد الى الحكومة المصرية شأن
 براءة المتهمين الأربعة وبينهم احمد ماهر والقراشي - في قضية الاغتيالات السياسية .

APPENDIX.EGYPT.

Code telegram to Lord Lloyd, (Cairo),

Foreign Office, June 2nd 1926. 3.0 p.m.

No. 195. (R).

.....

Very Urgent.

Following is text referred to in my immediately preceding telegram.

Your Excellency,

It is with great regret that I find myself constrained to refer to the terms of the note which my predecessor addressed to Your Excellency on November 22nd, 1924. In that note he referred to a campaign of hostility to British rights and British subjects, not discouraged by Your Excellency's government, and fomented by organisations in close contact with that government, and he showed that the then Egyptian government had proved itself unable or unwilling to protect foreign lives.

His Majesty's Government are most anxious to see, and have, so far as the matter rested with them, taken every step in their power to ensure the restoration of parliamentary government in Egypt. But when the recent elections resulted in a great majority for Your Excellency and your supporters it became my immediate duty to satisfy His Majesty's Government that Your Excellency's intentions were such that your assumption of office would not involve a return to the policy which had such disastrous consequences for Egypt in 1924, and would consequently not prejudice the

PUBLIC RECORD OFFICE									
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
Reference—									
Cab. 23 / 53									
COPYRIGHT PHOTOGRAPH—NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION OF THE PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON									

discharge of those responsibilities which His Majesty's Government have assumed under the declaration to Egypt of 1922, nor imperil public tranquillity, the security of life and the good relations of His Majesty's Government and Egypt, all of which had so grievously suffered during your previous tenure of office.

In the conversation which recently took place between Your Excellency and myself I was unable to find in Your Excellency's statements any grounds on which I could reassure my government in this respect. I offered the friendly co-operation of His Majesty's Government with such a government as you had a few days before authorised Adly Pasha to inform me it was your desire to see formed under his presidency. You declined this offer.

I then enquired of Your Excellency whether you could offer any assurances in regard to such matters as respect for the status quo and the four points which His Majesty's Government reserved in 1922 to their own discretion, pending their settlement by friendly agreement. Your Excellency again declined and stated that you could give no assurances of any kind before assuming office. His Majesty's Government, you said, must place implicit trust in your intentions.

It is impossible for His Majesty's Government to feel this confidence as to the future in the light of the events of your last administration.

I feel bound to add that the view taken by the President of the Court of the judgment given in the recent murder trial increases the anxiety caused

PUBLIC RECORD OFFICE									
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
Reference -									
Cab. 23 / 53									
COPYRIGHT PHOTOGRAPH—NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION OF THE PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON									

by Your Excellency's past actions and present attitude lest the ordinary securities for the lives and liberties of foreigners in Egypt should be at the mercy of party interests and the administration of justice itself be tainted by political influences.

His Majesty's Government cannot ignore these dangers, in view of the obligations which they have undertaken in regard to their own subjects and those of other countries in Egypt, and in regard to the security of Egypt itself. But Your Excellency has left no doubt that so far from co-operating with His Majesty's Government in fulfilling these duties you reserve your freedom to pursue the same course which led Egypt under Your Excellency's guidance to the brink of disaster in 1924.

It is impossible for His Majesty's Government to run so grave a risk. They are fully conscious that were they to do so they would be accused, and rightly so, of a dereliction of the duty they owe to Egypt no less than to British and foreign interests in Egypt.

I have therefore to inform you that His Majesty's Government have regretfully come to the conclusion that Your Excellency's assumption of office would render impossible friendly co-operation between the British and Egyptian governments as well as the fulfilment of their responsibilities under the declaration of 1922 for the security of the lives and interests of foreign residents in Egypt.

.....

PUBLIC RECORD OFFICE					
1	2	3	4	5	6
Reference					
Cab. 23 / 53					
COPYRIGHT PHOTOGRAPH—NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHIC- ALLY WITHOUT PERMISSION OF THE PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON					

4.0 341

11583

4522

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

EGYPT.

376

Decode. Lord Lloyd (Cairo).
5th June, 1926.

D. 7.30 p.m. 5th June, 1926.

R. 9.00 p.m. 5th June, 1926.

No. 276. (R).

.....

URGENT.

My despatch No. 274.

Adly Pasha told me last night that it would be of considerable assistance to him if I could, see Zaghloul once again.

(2). I accordingly invited Zaghloul here this morning.

(3). I began by asking him whether his recent change of intention had been correctly reported in the press, i.e., whether in accordance with vote taken at Thursday luncheon party he had decided to renounce office. I had I explained to inform His Majesty's Government and could afford to risk no misunderstanding.

(4). Zaghloul replied without hesitation that he had now definitely and irrevocably made up his mind never to become Prime Minister again in any circumstances and that he would be grateful if I would communicate this decision to you in most categorically possible fashion.

(5). There had he regretted to remember been much mutual mistrust between Great Britain and
Egypt ...

(2).

Egypt in the past. Now, however, such mistrust would he hoped be speedily dissipated. He on his side would do all in his power to establish and maintain good relations with His Majesty's Government.

(6). He said in conclusion that he would enjoin moderation on Wafd and that Adly, whom they now wished to assume office, could be confident of their full support.

(7). Zaghloul's manner was deferential in marked contrast to the attitude which he had adopted at our first interview.



طلب عدلي ناشأ من اللورد لويد أن يقابل سعد زعلول مرة أخرى لإقناعه هائئاً بعدم رئاسة الوزارة

Fo 407/206

3116

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

[J 806/4/18]

No. 83.

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain.—(Received March, 6.)

(No 144.)

(Telegraphic.)

Cairo, March 5, 1928.

I HAD an audience with the King this morning and communicated to him the declaration referred to in your telegram No. 102. The King made no comment upon it except to say that he would communicate it to whomever he selected as Sarwat's successor.

I then asked His Majesty what his intentions were as to a new Prime Minister. I told him that if he could find someone who would espouse the treaty, that person would have the full support of His Majesty's Government. If, however, a Wafdist Premier were selected His Majesty's Government would reserve their attitude towards the new Government, but that in no circumstances could His Majesty's Government tolerate the inclusion in any Cabinet of members of the murder gang.

His Majesty replied that, subject to any suggestions I could offer, there seemed to be no other course which he could constitutionally adopt except to send for Nahas as leader of the Parliamentary majority.

I asked the King whether it was true, as had been reported to me, that Sidky Pasha was willing to adopt the treaty and form a Government.

The King said that he had heard the same report, but it was obvious that Sidky could only do so if, after Parliament rejected the treaty, he were supported in dissolving Parliament and in maintaining a Cabinet d'Affaires until such time as he could drastically modify the election law. This, said the King, was in fact a *coup d'Etat* and nothing else. Before such an idea could be entertained there must be the gravest reflection. Such a procedure would be resisted to the utmost by the Wafd, who would realise that the triumph of such a policy would be their death-blow. It was impossible to forecast the degree of disturbance that might follow; it might be much or little, but disturbances there must be.

I pointed out to the King that I was making no suggestions. I had merely heard that Sidky would probably be willing to support the treaty, but I did not know on what terms. What did His Majesty think would be the result of a Wafdist Administration?

The King replied that it depended on whether they had any political sense or not. The danger would be great if they had, for they would then avoid collision with either His Majesty's Government or himself for several months and employ the time in placing Wafdist mudirs and omdahs in all provinces and in replenishing their treasury so that when they were ready for a collision they would be able to stir up the whole country, which at present they were powerless to do. If, on the other hand, they were foolish and attacked British at once there would be little difficulty in dealing with them by one means or another.

He proposed to send for Nahas on Wednesday just to discuss the situation, but he would give him no indication of what his decision would be. The King saw no

F 407/206

3116

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

necessity to form a new Government for a week or ten days, but hoped that too long a delay could be avoided, lest the public should get restless.

After seeing the King Sarwat came to see me, and I asked him whether he thought Nahas wished to succeed him as Prime Minister. Sarwat said that he did not think that Nahas himself would be anxious to take office and would probably select Shamsi as Premier. An alternative would be Wassif Ghali. He did not believe Mohammed Mahmoud would openly join the Wafd or condescend to hold office with them. The Liberal party was to hold a meeting this evening, at which non-participation in any future Wafdist Government would probably be decided upon, and Mahmoud could scarcely go against the decision of the party of which he was still vice-president.

As regards possibility of disorders in the event of dissolution of Parliament, Sarwat was of the opinion that troubles of a kind were bound to occur, as it would be the last effort of Wafd to save the position for itself, but he would not express any decided opinion as to their extent or gravity. He expressed the hope that the communication which I handed to him (your telegram No 102), and which he said that he entirely approved, would not remain a dead letter, but be strictly enforced. The caveat would be of infinite harm if, once communicated, it was not put into effect. Solution which he recommended was that before being allowed to take office the Wafd should be asked for definite assurances that it would not attempt to introduce any legislation calculated to encourage disturbances or to constitute a menace to public order and security. He added that if the Wafd refused to be bound in this respect then he believed Sidky was willing to take office provided that he was placed under no obligation as regards treaty and was given a free hand as regards constitutional reform. He himself was prepared to carry on for the next few days pending a solution one way or the other.

70371

13121

4604

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

190

From EGYPT.Decypher. Lord Lloyd (Cairo).
26th May, 1928.

D. 2.00 p.m. 26th May, 1928.

R. 2.45 p.m. 26th May, 1928.

No. 290.

J. 1697
29 MAY 1928

Minister of Finance came to see me yesterday to discuss certain matters connected with budget and a subsequent conversation on general situation threw considerable light on King Fud's remarks as reported in my despatch No. 412. He informed me he had recently seen the King who had indicated his determination to get rid of present Cabinet during next few weeks and told Minister of Finance that he would then invite him to form a government. I expressed my surprise at this information and enquired what were His Majesty's motives in adopting such a course. Mohammed Mahmoud (?Pasha) said the King was convinced that Nahas Pasha would be compelled by extremists to revive Assemblies Bill in November and that another severe crisis with England would then occur. The King, he said, argued that this must at all costs be avoided and if this was to be done Waifd must not be allowed time to consolidate their position between now and November. Left in power now they would take advantage of senate elections to pack the senate with their followers and nominees. In addition to this the King was seriously apprehensive of a constitutional

struggle

Reference:-

40371

13121

4604

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

-2-

191

struggle between himself and Waifd on new point which had been raised (see my telegram No. 272) J.K.34 whereby it was sought to deprive the King of all powers of restraint over legislation.

I asked Minister of Finance if he really believed His Majesty seriously considered taking so risky a course as ejection from office of a Cabinet supported by an overwhelming majority in Parliament and Minister of Finance replied that whilst one could never be sure of the King's intentions he was himself convinced that this was his intention and he, the Minister of Finance, considered the King was right and that in dangerous position in which the King was placed he had no other alternatives. He had told the King that he would form a government and that if Parliament refused to support him he would dissolve it at once. Minister added the King had told him he had not concealed his intentions from me and enquired whether I had given the King any advice on the matter. I replied that whilst His Majesty had expressed his dissatisfaction with Mahas' policy to me recently he had spoken only in very vague terms as to difficulties of the future and that I was certainly not prepared at this juncture if at all to express any opinion on a hypothetical quarrel which had not yet arisen between His Majesty and his Ministers. The Pasha recalled that he wished to make it clear that he was seeking neither my advice nor my support but felt it his duty to inform me confidentially of the situation.

Going to Dairam holidays throughout the next week nothing of any political importance is likely to occur and I will report further on my return from Palestine.

الاتصالات السريّة بين محمد شوقي والملك فؤاد اللورد دينا لأطاحه بورارد مصعب

وانيف بورارد دباسه محاسا

فهرس

صفحة

٥	رجل كرمه المصريون
٢٥	اجتماع البرلمان
٣٩	دستور المنتدوب السامى
٥٥	التحدى
٦٩	المواجهة
٨٥	الخيار الصعب
١٠٧	المركة الأخيرة
١٢٥	أزمة الجيش
١٤٣	شروط التعايش
١٥٧	النجم الساطع
١٧١	وفاة سعد
١٨٩	الورثة والميراث
٢٠٥	المعاهدة السرية
٢١٩	البرلمان . . فى مفترق الطرق
٢٣٧	الصدام
٢٥٣	التراجع
٢٦٩	الدستور الملكى
٢٨٩	الشیطان
٣٠٣	الوثائق

كتب للمؤلف

- ١ - حكايات صحفية الناشر أخبار اليوم
- ٢ - الزواج سنة ٢٠٠٠ » أخبار اليوم
- ٣ - ولا عجب إلا الصين » أخبار اليوم
- ٤ - دفاع عن الزوجات » أخبار اليوم
- ٥ - تاريخ للبيع » أخبار اليوم
- ٦ - سرقة واحدة مصرية » أخبار اليوم
- ٧ - حرب البترول » مجلة الإذاعة
- المحاضر السرية لوزراء البترول العرب » المكتب المصرى
- ٨ - الشعب والحرب الحديث
- ٩ - التلفزيون » المكتب المصرى
- الحديث
- ١٠ - التاريخ السرى لمصر » المكتب المصرى
- الحديث
- ١١ - التاريخ السرى لمصر » دار المعارف
- (طبعة أكبر بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية) » دار المعارف
- ١٢ - أصول الحكم » دار التعاون
- ١٣ - عندما يموت الملك

١٩٨٢/١٦٨٩	رقم الإيداع
ISBN ٩٧٧-٧٣٥٨-٦-٧	التقييم الدولي

١/٨١/١٣٢

طبع بمطابع دار المعارف (ج. م. ع.)

هذا الكتاب

خلال خمسة وأربعين شهرًا ، حاول الشيطان
البريطاني (جورج لويد) تنفيذ خطته لعزل مصر ، وفرض
السيطرة البريطانية عليها .

كتب إلى صديق له في الهند :

«لأرى هنا أن أخدم مصر بالفاشلين ، كما فعلتُ في
الهند . . . ويجب أن أبرد بقاء جيش الاحتلال الخاص
بنا . . . ومشكأتى تنحصر في الطريقة التي ننفذ بها سفيتنا
بعيدًا عن الصخور التي تتجه إليها الآن» .

هكذا يواصل الكاتب محسن محمد كتاباته لتأريخ فترة
من أهم فترات التاريخ المعاصر في مصر ، من خلال
الوثائق السرية البريطانية والأمريكية ، وبحوضوعية تقف
القارئ على أبعاد تفكير وتدبير هذا الشيطان -
الأكذوبة - الذي جنى على الهند ومصر معًا .